لوري أ. براند

الفلسطينيون في العالم العربي

بناء المؤسسات والبحث عن الدولة

C.1

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

A
320.9569
B817P
c.1

الفلسطينيّون في العالم العربي

بناء المؤسّسات والبحث عن الدّولة

لوري أ. براند

B.U.C. - LIBRARY
15 OCT 1991
RECEIVED

مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة

al-Filasṭīniyyūn fī al-ʿĀlam al-ʿArabī: binā' al-mu'assasāt wa-al-baḥth ʿan al-dawlah
Laurie A. Brand

Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State
Laurie A. Brand
© 1988 Columbia University Press, New York

حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى
بيروت — ١٩٩١

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال XIII
تمهيد ١

القسم الأول: الإطار ٣

الفصل الأول: الشتات وبناء الدولة والسياسة العربية المحلية ٥
ـ الشتات في بداياته ١٠
ـ اسس الهوية الفلسطينية ١١
ـ الحياة والتنظيم في الشتات ١٥
ـ الدول المختارة للبحث ١٩
ـ الاطار النظري ٢١

الفصل الثاني: الطريق الطويل الى الخلف: تطور الكيان الفلسطيني ٢٤
ـ شرق الأردن ومصر وحكومة عموم فلسطين ٢٤
ـ مشكلة جوازات السفر ٢٧
ـ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية وتطورها ٢٨
ـ المنظمات الشعبية او الجماهيرية ٣٢
ـ المؤسسات المختارة للدراسة ٣٣

القسم الثاني: الحالات المختارة للدراسة ٤٣

مصر

الفصل الثالث: الحامي القوي ٤٥
ـ الخلفية السياسية ٤٥
ـ اللاجئون الفلسطينيون في مصر ٤٧
ـ الوضع في غزة ٥١
ـ جوازات سفر للفلسطينيين ٥٤
ـ التشريع المصري فيما يخص الفلسطينيين ٥٥
ـ الدعم السياسي ٥٧

- نحو كيان فلسطيني ٥٨
- تنظيم الشؤون الفلسطينية في مصر ٦٢
- نظام السادات ٦٣
- مبارك والفترة اللاحقة ٦٥

الفصل الرابع: الاتحاد العام لطلبة فلسطين: ميدان التدريب السياسي ٦٧
- التاريخ السياسي لاتحاد الطلبة الفلسطينيين ٦٨
- الخطوة نحو الاتحاد العام ٧٣
- التاريخ السياسي للاتحاد العام لطلبة فلسطين ٧٤
- تلبية حاجات الطلبة ٨٠
- مصادر التمويل والعضوية ٨١
- تدفق النشاط في مصر ٨٢

الفصل الخامس: البحث عن المجتمع: الاتحاد العام لعمال فلسطين، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ٨٦
- العمال ٨٦
- النساء ٩٤
- المعلمون ٩٩
- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ١٠٢

الكويت

الفصل السادس: الفرصة في المنفى ١٠٧
- المجتمع السياسي ١٠٨
- الاقتصاد ١٠٩
- بدايات الهجرة الفلسطينية ١٠٩
- الكويتي وغير الكويتي ١١١
- البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية للجالية الفلسطينية في الكويت ١١٤
- التطور الاقتصادي والتعليم ١١٧
- العلاقات الفلسطينية ـ الكويتية ١٢٠

الفصل السابع: العمال والنساء ١٢٥
- العمال ١٢٥
- النساء ١٣٢

الفصل الثامن: آفاق التنظيم المتغيرة: الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ١٣٧
- الطلبة ١٣٧
- المعلمون ١٤٣
- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ١٤٥

الأردن

الفصل التاسع: الهوية المطموسة، الهوية المرفوضة ١٤٨
- اللاجئون والأونروا ١٤٩
- الضفة الشرقية، الضفة الغربية ١٥٢
- الجيش الأردني ١٥٣
- الاقتصاد الأردني ١٥٥
- التطور السياسي: من شرق الأردن الى الأردن ١٥٩
- بدايات إعادة التنظيم الفلسطيني ١٦١
- بذور التغير ١٦٤
- الحسين ومنظمة التحرير ١٦٦
- الإبلال من الحرب الأهلية ١٦٩
- عودة التنافس في شأن ولاء الفلسطينيين ١٧١
- النقابات المهنية ١٧٤
- قضية الهوية الاجتماعية ١٧٦

الفصل العاشر: الاهتمام بحاجات المجتمع: اتحاد نقابات العمال في الأردن، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ١٨٣
- العمال ١٨٤
- النساء ١٩٢
- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ١٩٩

الفصل الحادي عشر: التعبئة في مجال التعليم ٢٠٣
- المعلمون ٢٠٣
- الطلبة ٢٠٨

القسم الثالث: خلاصات ٢١٧

الفصل الثاني عشر: التنوع في الشتات ٢١٩
ـ إعادة نظر في إطار الهامشية ٢٢١
ـ تطبيق إطار الهامشية على سوريا ولبنان ٢٣٠
ـ نحو المستقبل ٢٣٤

المصادر والمراجع ٢٣٥

الفهرست ٢٧٧

قائمة الجداول والأشكال

الجدول ١ ــ ١ : توزع السكان الفلسطينيين ١٢
الجدول ١ ــ ٢ : التنظيم الفلسطيني والتطورات الاقليمية ١٧
الشكل ٢ ــ ١ : البنية التنظيمية للاتحاد العام لطلبة فلسطين ٣٤
الشكل ٢ ــ ٢ : البنية التنظيمية للاتحاد العام لعمال فلسطين ٣٥
الشكل ٢ ــ ٣ : البنية التنظيمية للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ٣٦
الشكل ٢ ــ ٤ : البنية التنظيمية للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين ٣٧
الجدول ٣ ــ ١ : عدد الفلسطينيين في مصر مصنّفين (بحسب المحافظات) تبعا لفئة المساعدات كما كانت سنة ١٩٦٦ ..... ٥٠
الجدول ٦ ــ ١ : سكان الكويت، ١٩٥٧ ــ ١٩٧٥ ..... ١١٣
الجدول ٦ ــ ٢ : نسب الذكور والاناث في الجالية الفلسطينية ــ الأردنية في الكويت، ١٩٥٧ ــ ١٩٧٠ ..... ١١٥
الجدول ٩ ــ ١ : قائمة مخيمات اللاجئين ــ الضفة الشرقية ١٥٠
الجدول ٩ ــ ٢ : قائمة مخيمات اللاجئين ــ الضفة الغربية ١٥١
الجدول ٩ ــ ٣ : إنفاق الحكومة المركزية الفعلي (الأردن) ١٥٤
الجدول ٩ ــ ٤ : المنشأ الصناعي للناتج المحلي الخام (الأردن) ١٥٦
الجدول ٩ ــ ٥ : وصولات الحكومة المركزية من تحويلات مالية غير متبادلة، ١٩٥٠ ــ ١٩٦٨ (الأردن) ١٥٧
الجدول ٩ ــ ٦ : تأسيس الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية تبعا للمحافظات ١٦٢
الجدول ١٢ ــ ١: إطار الهامشية ٢٢٣
الجدول ١٢ ــ ٢: العوامل المحددة للهامشية السياسية ٢٢٤
الجدول ١٢ ــ ٣: العوامل المحددة للهامشية الاقتصادية ٢٢٥
الجدول ١٢ ــ ٤: العوامل المحددة لقوة الاكراه لدى الدولة ٢٢٦

تمهيد[*]

مثّل التشتت الذي لحق بعرب فلسطين خلال السنوات ١٩٤٧ ــ ١٩٤٩، وما تبعه من عجز قيادتهم عن إقامة دولة فلسطينية الى جانب الدولة اليهودية الناشئة، هزيمة للحركة الوطنية الفلسطينية. وتمر الدراسات، في معظمها، بسرعة على الفترة ما بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٦٤ على الرغم من ان بعضها يلحظ قيام حركة فتح او حركة القوميين العرب. أما في الواقع فان البذور التي اثمرت، فيما بعد، قيامَ منظمة التحرير الفلسطينية وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية قد زُرعت في تلك الأعوام الأولى. وقد اثمر بعضها قبل قيام منظمة التحرير، أما بعضها الآخر فلم يتمكن، بفعل إجراءات بعض الدول المضيفة، من بلوغ مرحلة النضج إلا بعد قيام منظمة التحرير وتوسعها لاحقا.

ترمي هذه الدراسة الى جمع وتحليل جانب من تاريخ التطور السياسي الفلسطيني كان مهملا. وهي تركّز على التجمعات السكنية الفلسطينية في ثلاثة بلاد عربية مضيفة هي مصر والكويت والأردن. كما أنها تبحث، في كل بلد من هذه البلاد، في محاولات الفلسطينيين لتنظيم انفسهم على اسس جماعية او قطاعية. وتبحث أيضا في نشوء كل من الاتحاد العام لطلبة فلسطين، والاتحاد العام لعمال فلسطين، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وفي تطور هذه الهيئات المتفاوت، وذلك في إطار المجتمعات المضيفة الثلاثة. كما أنها تلحظ تطورها منذ بدايات الشتات حتى أواسط الثمانينات، وتقترح إطارا جديدا لفهم تطور المؤسسات الفلسطينية في البلاد العربية المضيفة استنادا الى مفهوم الهامشية الاقتصادية والسياسية.

لم يكن في الإمكان إعداد دراسة في موضوع يرتبط بالوضع الراهن ارتباطا وثيقا وليس في شأنه سوى القليل جدا من المواد المكتوبة، كما هي الحال هنا، من دون قدر كبير من التشجيع والعون. وأود ان أشكر وزارة التربية الأميركية على منحة «فولبرايت ــ هايز» المخصصة لرسائل الدكتوراه، وعلى منحة «فولبرايت» لدراسة الحضارة الاسلامية، مما أتاح لي

---

[*] صدر هذا الكتاب بالانكليزية تحت عنوان:

Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State (New York: Columbia University Press, 1988),

وقد حصلت مؤسسة الدراسات الفلسطينية على حق ترجمته ونشره بالعربية. (م. د. ف.)

القيام بالبحث الميداني. كما اقدم شكري الخاص الى أستاذي المشرف في جامعة كولومبيا، البروفيسور ج. سي. هوروفيتس، على ما قدمه لي من الارشاد والدعم والتشجيع طوال أعوام في المراحل المبكرة جدا من هذه الدراسة، من أجل القيام بما كان يبدو في حينه أمرا مستحيلا. وقد ساعدني الكثيرون في أثناء قيامي بالبحث الميداني. وإنني مدينة لهم بذلك، وخصوصا لأولئك الفلسطينيين الذين وافقوا على إجراء مقابلات معهم خلال فترة كانت من اصعب الفترات بالنسبة اليهم والى حركتهم الوطنية. ومن هؤلاء الفلسطينيين ومن عرب آخرين قدموا لي العون بصورة خاصة، أذكر: السيد فخري سراج، مدير مكتب منظمة التحرير في القاهرة؛ موظفي مركز الأبحاث الأميركي في مصر؛ أصدقائي في دار الفتى العربي في القاهرة؛ د. عبد المنعم عباس، من وحدة البحث الفلسطيني في جامعة الدول العربية؛ د. م. كاظم بهبهاني، نائب الرئيس للأبحاث، جامعة الكويت؛ د. احمد بشارة، نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية، جامعة الكويت؛ د. عبد الرضا الأسيري، دائرة العلوم السياسية، جامعة الكويت؛ د. باسم سرحان، دائرة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت؛ موظفي الوثائق في جريدتي «الوطن» و«القبس» في الكويت؛ السيد نجيب الأحمد، مدير مكتب منظمة التحرير في عمّان؛ أصدقائي في المركز الأميركي للبحوث الشرقية في عمان؛ د. اسعد عبد الرحمن من مؤسسة شومان؛ الموظفين والأصدقاء في مركز الأونروا الرئيسي وفي مكتبها الميداني في عمان؛ د. هاني العمد، مكتبة الجامعة الأردنية؛ الموظفين والباحثين في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق؛ السيد حسن عبد الرحمن، مدير مكتب المعلومات الفلسطيني في واشنطن العاصمة. وأخيرا، ادين بالشكر لمؤسسة الدراسات الفلسطينية التي منحتني إجازة ثلاثة اشهر لجمع مواد إضافية بهدف تنقيح الدراسة، كما أشكر السيدة كاترين لا ريفير على مساعدتها القيّمة في المرحلة الأخيرة من مراحل إعداد هذا الكتاب.

كما أود ان أشكر الذين قدموا لي الملاحظات والاقتراحات عند تنقيح المخطوطة وهم: عبد المنعم سعيد علي، وشفيق غبرة، ورشيد الخالدي، وفرد لوسن، وعفاف محفوظ، ولينا هبّاب البنا، وحسن نفاعة، ووليم كوانت، وإميل ساحليه، وجون سوانسن، وقسطنطين زريق.

ولا مناص من ان الذين ساعدوني او تقدموا بتعليقاتهم سيختلفون معي في بعض جوانب هذا التحليل. لكن يكفي ان اقول انني بذلت، خلال هذه الدراسة، جهدي كي ألزم جانب الأمانة العلمية مع الحفاظ على الصراحة في تقديم الحقائق وتطور الأحداث كما توحي المصادر بذلك. وتبقى مسؤوليتي المسؤولية الأخيرة تجاه محتويات هذا الكتاب، وتجاه العمل الذي قمت به والحالات التي قبلت فيها النصح الحكيم او رفضته، سواء كان سببي وجيها او لم يكن.

لوري براند

القِسمُ الأوّل

الإطار

الفصل الأول
الشتات وبناء الدولة والسياسة العربية المحلية

نحن شعب بلا دولة، ولذا فنحن شعب من دون أوراق اعتماد ولا تمثيل ولا ميزات الأمة، ومن دون وسائط الدفاع عن النفس ولا اية فرصة لصوغ مصيرنا.

من سخرية الأقدار ان هذه الكلمات[1] التي قالها دافيد بن-غوريون، رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في فلسطين سنة ١٩٤٥، قد اصبحت بحلول نهاية سنة ١٩٤٨ تمثل وضعا دقيقا لحالة عرب فلسطين، لا حالة يهود العالم. فإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، والحرب التي تلته، لم يمثلا بالنسبة الى الفلسطينيين بداية فصل جديد من بناء الدولة، بل نهاية الفصل الأول من إحباط حركتهم الوطنية،[2] وهو الفصل الذي شمل أيضا اقتلاعهم من الأرض وتشتتهم.

في سنة ١٩٤٩، عند توقيع اتفاقات الهدنة التي انهت الأعمال الحربية، كان أكثر من نصف فلسطين قد اصبح دولة اسرائيل الجديدة. ومن وجهة نظر مواطني اسرائيل اليهود الذين كان معظمهم قد اتى من الخارج، فان بسط السيادة على هذه المنطقة كان يمثل فتحا كبيرا في سياق تحقيق الآمال اليهودية القومية. أما من وجهة نظر سكان فلسطين الأصليين، فقد انسحبت قوة إمبريالية ليحل مكانها نظام استعماري استيطاني، مع ما تبع ذلك من مضاعفات أكثر تدميرا على المجتمع الفلسطيني. أما بناء الدولة الجديدة، فقد تم الشروع فيه ومن ثم توطيده بنجاح، من خلال استخدام قوى خارجية في معظمها، وعلى ارض كان قد تم إفراغها من تسعة أعشار مواطنيها الأصليين.[3] وقد كان هروب القسم الأعظم من السكان الأصليين او طرده شرطا مسبقا لأي تطوير إضافي للدولة اليهودية.

ونظرا الى التركيب الاجتماعي ـ الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني في تلك الفترة، والى السياسة التي اتبعتها السلطات الاستعمارية البريطانية، عجزت القيادة السياسية والمؤسسات الفلسطينية في ظل الانتداب عن تطوير برنامج قادر على قيادة المجتمع نحو تقرير المصير. كما ان طبيعة تدخل الجيوش العربية في النزاع في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ قد ساهمت في دفع الفلسطينيين الى الطريق المؤدية الى إحباط آمالهم الوطنية واقتلاعهم من وطنهم. فقد دمرت الحرب، وما تبع ذلك من اقتلاع للسكان وتهديم للبنية الاجتماعية ـ السياسية

للمجتمع الفلسطيني، كل فرصة لتثبيت كيان فلسطيني ذي سيادة ولو في جزء صغير من البلد. وبسطت الأسرة الهاشمية من مركزها في عمّان سيطرتها بالتدريج على الأرض التي اصبحت تعرف، فيما بعد، بالضفة الغربية وضمتها سنة ١٩٥٠. أما الجزء المتبقي من فلسطين، اي قطاع غزة، فقد احتله الجيش المصري، وجعلته الادارة العسكرية المصرية في وضع قانوني وسياسي غامض؛ فلا هو محتل ولا هو مستقل. ونتج من ذلك ان فلسطين وحدها، بين جميع الأراضي الخاضعة للانتداب والتي تم تقسيمها الى كيانات سياسية منفصلة على يد البريطانيين والفرنسيين بعد الحرب العالمية الأولى، قد شهدت ــ من وجهة نظر سكانها العرب الأصليين على الأقل ــ انقطاعا عنيفا في عملية تطورها السياسي.

لقد سبق كل من شرق الأردن والعراق (سنة ١٩٣٢)، ولبنان (سنة ١٩٤٣)، وسوريا (سنة ١٩٤٦)، فلسطين الى التحرر رسميا من نير الاستعمار والالتحاق بمجموعة الأمم كدول مستقلة. وهكذا، فان إنهاء الانتداب البريطاني في فلسطين سنة ١٩٤٨ قد شهد نهاية الحكم الاستعماري الصريح في المشرق العربي. وهذا لا يعني اختفاء جميع مظاهر الوجود الاستعماري فورا، اذ لو رجعنا الى بعض الأمثلة لرأينا ان بريطانيا لم تحافظ على سيطرتها على المناصب العليا في الجيش العربي في شرق الأردن فحسب، بل حافظت كذلك على وجود كثيف في منطقة قناة السويس، وعلى نفوذ كبير في بلاط الأسرة الهاشمية الحاكمة في العراق. ومع ذلك، فقد تم نقل مهمة حكم هذه الدول المستقلة حديثا، بصورة رسمية على الأقل، الى السكان الأصليين، بصرف النظر عن العلاقات الوطيدة او الأحلاف التي كانت تربط القيادات الجديدة بالدولة المستعمرة سابقا. وعمدت هذه القيادات الى القيام بما يلزم لتثبيت دعائم الدولة؛ فقد جرى توسيع الجهاز البيروقراطي وتنويعه للقيام بالأعباء المتزايدة للدولة الجديدة، وجرى أيضا تعزيز الجيش وقوى الأمن الداخلي تعزيزا كبيرا، وهما يمثلان استئثار الدولة الحديثة الضروري بوسائل الاكراه،[٤] بينما ازداد تغلغل الدولة في المناطق الجغرافية المختلفة وفي شتى القطاعات الاقتصادية.

أما الحس بالولاء للوطن، والذي لا يقل عن غيره اهمية، فقد جرت تنميته بكل عناية. ولئن كانت عملية ترسيخ دعائم الدولة قد تمت في أوروبا الغربية على امتداد قرون من الزمن، وبوحشية وعنف في الكثير من الأحيان،[٥] وكان بروز تناسق اجتماعي ــ اقتصادي معين ضروريا لتوليد الحسّ الشائع بالولاء للوطن، اعني القوميات الحديثة، فانها في العالم العربي قد اختُصرت اختصارا قسريا. اذ ان مواطني بلاد بأسرها كانوا يدينون، في ظل الحكم العثماني، بالولاء الأول للعشيرة والقرية او للدين، قد حُشروا الآن في مجموعات جديدة لم تكن تخطر على البال، وذلك خلال عقد واحد او عقدين من السنين. ونتيجة علامات رُسمت على الخريطة بقلم إمبريالي، أُجبر سكان الشرق الأوسط على تقاسم «القومية» مع غيرهم ممن هم خارج العشيرة والقرية والمنطقة والدين. ولم يكن منطق هذا الاشراك القسري في الهوية واضحا. فالهوية السورية او العراقية او الشرق الأردنية لم تكن تعني

شيئا ما لأناس كانوا فيما مضى يعرّفون انفسهم بأنهم حلبيون او تكريتيون او من عشيرة بني صخر. وكان في وسع مصر وحدها بين بلاد المركز العربي ان تزعم لنفسها حسّا موحّدا بأمة تتجانس تجانسا عاما مع حدود الدولة الجغرافية، وذلك لأسباب تاريخية واضحة ومفهومة. وهكذا، فان احد أعظم التحديات التي تواجه قادة هذه البلاد وغيرها من البلاد الكثيرة التي رسمت قوى الاستعمار حدودها الطبيعية، كان ولا يزال إيجاد سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية تهدف الى دعم انتشار سلطة الدولة على الموارد البشرية والمادية الواقعة ضمن حدودها.

وبينما كانت عملية ترسيخ دعائم الدولة العربية تجري بثبات في الأراضي التي كانت سابقا تحت السيطرة الفرنسية او البريطانية، كان الفلسطينيون لا يزالون يحاولون الابلال من صدمة الشتات. ففي شرق الأردن، التي غيّرت اسمها الى الأردن بعد ضم الضفة الغربية، استخدمت الدولة وسائل شتى، منها إلحاق الأرض ومنح الجنسية وبعض وسائل الاكراه الأخرى، بهدف دمج الفلسطينيين. أما البعض الآخر من الفلسطينيين، وخصوصا الذين كانوا من موظفي الدولة في ظل الانتداب، فقد غادر في اتجاه الخليج حيث اصبح يمثّل عنصرا مهما في دواوين الحكومات الناشئة. وفيما بعد اتجه بعضهم شرقا للعمل معلمين ومديري أعمال وعمالا يدويين. لكن على الرغم من انهم كانوا يعملون لحساب دولة ما كعمّال ضيوف لا يتمتعون بالحرية، فانهم لم يكونوا بالتأكيد جزءا من الدولة كغيرهم من عمّال البلد المضيف. وفي أماكن اخرى، كمصر وغزة وسوريا ولبنان والعراق، وجد الفلسطينيون انفسهم في فراغ لا يملكون حتى أبسط مقومات الهوية السياسية او الانتماء، اي جواز السفر.

ان الفلسطينيين على امتداد الشتات، وحتى بعض الذين حصلوا على الجنسية الأردنية، بدأوا بُعيد «النكبة»، وفي غياب حكومة تدافع عنهم، تجميع بقايا حطام بنيتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على أساس هوية جذورها في شتات مشترك، وغياب الدولة، والآمال الوطنية المحبطة. وكانت المؤسسات التي أعادوا إحياءها او بناءها، كاتحادات المرأة والمعلمين والطلبة والعمّال والجمعيات الخيرية، تمثل تواصلا طبيعيا مع مؤسسات ما قبل سنة ١٩٤٨، والتي كانت لها أهداف مماثلة. وهكذا بدأ الفلسطينيون بناء دعائم الكيان الوطني. وكان هذا الأمر يتم في البداية بلا وعي واضح، ثم اصبح الهدف واضحا بالتأكيد بين المسيّسين منهم على الأقل. أما عملية التطوير التي انقطعت بعنف بسبب حرب ١٩٤٨ فقد بدأت من جديد، وإنْ في أوضاع اشد صعوبة. وكانت فترة الخمسينات فترة تأسيسية حرجة بالنسبة الى التطور الذي حدث لاحقا في المؤسسات شبه الحكومية التي برزت الى الوجود في كل أرجاء الشتات الفلسطيني. لكن الدراسات التي صدرت في شأن التاريخ والسياسة الفلسطينيين تجاهلت، في معظمها، سنوات هذه الفترة.

لذا، يجب عدم النظر الى قيام منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤ على انه بداية الفصل الأول من قيام الحركة الوطنية الفلسطينية مجددا، بل على انه فصل ختامها، اي انه

النتيجة الطبيعية للجهود الفلسطينية في الخمسينات وأوائل الستينات التي تبنتها الأنظمة العربية أخيرا ورعتها من أجل تأسيس كيان وطني. وكانت هذه المنظمة الجديدة تملك جميع مقومات حكومة في المنفى، من لجنة تنفيذية الى مجلس للوزراء ومجلس للنواب وجيش. وبُذلت بعد ذلك الجهود لمتابعة التطوير ونشر الحس بالهوية من خلال تعبئة أعضاء من مجتمعات شتى، ومن خلال التشديد على حصر الولاء، وذلك بنشر المنظمات الشعبية القائمة، كاتحادات الطلبة والعمال، وبإنشاء منظمات جديدة.(٦) وكان هذا الأمر يتماثل مع عمليات مشابهة له ترمي الى تنمية الولاء للوطن، وهي عمليات كانت تجري في جميع البلاد العربية، لكن مع وجود فارق أساسي واحد، هو انه كان على هذه العملية ان تتم من دون الاستفادة من كيان ذي ارض وسيادة يوجهها.

وكان ثمة عملية اخرى تجري في الوقت نفسه. فالأداء البائس للجيوش العربية في حرب فلسطين قد ساهم في إضعاف الثقة بالقيادات التقليدية لدول المواجهة العربية. ونتيجة فقدان الثقة وبروز قوى اقتصادية وسياسية جديدة في المنطقة، شهدت المنطقة في الخمسينات وأوائل الستينات سلسلة من الانقلابات والثورات كان من شأنها ان أوصلت الى الحكم قادة ينتمون إجمالا الى طبقات اجتماعية ادنى مستوى من أسلافهم. ولربما بسبب انقطاع التطور في فلسطين، فان «ثورتها» الموازية لم تحدث إلا في وقت لاحق. وعلى الرغم من ان القيادة في زمن الانتداب لم تنجح في تحقيق الآمال الوطنية الفلسطينية، فقد وُجهت الدعوة الى الكثيرين من ذاك الجيل نفسه لحضور الاجتماع الأول للمجلس الوطني الفلسطيني في القدس سنة ١٩٦٤، حيث أُعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية. وفي تلك الأثناء، كان جيل شاب، وفي حالات كثيرة طبقة جديدة من الفلسطينيين، قد نجح في تثبيت نفسه وتأثيره في المنطقة، وخصوصا في الخليج، وذلك من خلال التعليم والعمل الشاق. من هنا، وجدت حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، وهي ابرز فصائل المقاومة، في هذه البلاد بالذات أول دعم بشري ومادي لها.

أطلقت حركة فتح الثورة رسميا في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٦٥؛ بيد ان الثورة الحقيقية في القيادة الفلسطينية لم تحدث سوى بعد حرب ١٩٦٧، حين تسببت الهزيمة الكبرى الثانية لدول المواجهة العربية بإبعاد رئيس المنظمة احمد الشقيري من ضمن من ابعدتهم. وكان ثمة قيادة فلسطينية جديدة تنتظر دورها وراء الكواليس، وكان الكثيرون من أفرادها من خرّيجي الحركة الطالبية الفلسطينية في مصر الذين عمدوا فيما بعد الى تأسيس حركة فتح. وفي فترة قصيرة، سيطر هؤلاء على منظمة التحرير وعلى الحركة الوطنية عامة.

واستمر الصراع الفلسطيني من أجل تقرير المصير. وقد واكب ذلك تطور مؤسسات شبه حكومية أكثر تمثيلية وشعبية. وفي وقت قصير جدا استطاعت فصائل شتى من الفدائيين، التي يطلق عليها عادة اسم حركة المقاومة الفلسطينية، بناء بنية تحتية مدنية وعسكرية على الضفة الشرقية من نهر الأردن، بهدف قيادة «حرب شعبية» ضد اسرائيل. وكان النظام

الهاشمي يرى ان النمو السريع لهذه الحركة يمثل تحديا جديا لسلطته وشرعيته. فتفجر الصراع العسكري، وبعد معارك دموية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ وتموز/يوليو ١٩٧١، تم طرد القيادة السياسية والعسكرية الفلسطينية من البلد وتهديم بنية الحركة التحتية.

ولحسن حظ الفلسطينيين، كانت الحالة السائدة آنذاك في المنطقة عامة تعمل لمصلحة إعادة بناء الحركة، وهذه المرة في لبنان. وبينما بدأت الدولة اللبنانية بالتفتت، كان لبنان البلد الذي مارس الفلسطينيون فيه المدى الأوسع من السيادة الفعلية على الأرض والمؤسسات، حتى لو لم يُعترف بهذه السيادة دوليا. وقد تم ذلك من خلال النمو السريع في الحقول السياسية والعسكرية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية والصحية. وعلى الرغم من التقلّبات التي طرأت على الوضع الأمني في لبنان، فقد استمر هذا التطور حتى سنة ١٩٨٢، حين وضع الغزو الاسرائيلي حدّا له بصورة مفاجئة ووحشية، بينما كانت الأنظمة العربية إجمالا تتفرج على المشهد بصمت.

ومع ذلك، فالآتي سيكون أسوأ. اذ ان الدمار الذي لحق بالبنية الفلسطينية التحتية، وتشتت أعضاء المنظمة المدنيين والعسكريين مجددا، قد تبعهما انشقاق داخل حركة فتح. وعلى الرغم من ان هذا الانشقاق نشب في بادىء امره كحركة إصلاحية، هدفها كبح الفساد والتجاوزات الأخرى في المنظمة، فان سوريا سرعان ما احتضنته من أجل السيطرة على المنظمة. وفشل الانشقاق في نهاية الأمر، لكن المنظمة ككل أصابها الشلل. وأدى هذا الصراع الداخلي العنيف الى سقوط المزيد من الضحايا.

أُعيدت الوحدة الوطنية الفلسطينية على شكل منظمة موحّدة في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، في نيسان/إبريل ١٩٨٧. لكن البحث الفلسطيني عن تقرير المصير الوطني ما زال مستمرا. فقيادة المنظمة لا تزال في تونس، وهي لا تزال تأمل بإعادة بناء وجود فلسطيني سياسي عسكري قوي في لبنان يذكّر بفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٢. وعلى الرغم من ان هذا الأمر يبدو بعيد المنال، فان إمكانات الوصول الى تسوية سلمية تحقق آمال الفلسطينيين الوطنية تبدو هي الأخرى بعيدة المنال، إنْ لم تكن ابعد. وستبين هذه الدراسة ان السعي الفلسطيني للحصول على دولة كان وسيبقى، بالتأكيد، جزءا لا يتجزأ من عملية تعزيز بناء الدولة في الشرق الأوسط. ان الافتقار الى قاعدة للسيادة على الأرض يعني ان مصير الجهود الفلسطينية من أجل الحشد السياسي وبناء الدولة يرتبط ارتباطا لا ينفصم، وبدرجة أعظم من تلك التي لدى الدول الفاعلة في المنطقة، لا بالتطورات في بلد او ببلدين فحسب، بل بالصراعات والتناقضات على امتداد المنطقة بأسرها أيضا.

ومن أجل ان نعي تماما مدى ارتباط آمال الفلسطينيين الوطنية بالتطورات في الدول العربية التي يقيم الفلسطينيون فيها، من الضروري ــ أولا ــ ان نبحث في أشكال الشتات المختلفة، وأسس الهوية الفلسطينية، وطبيعة العلاقات العربية ــ الفلسطينية.

الشتات في بداياته

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، يوم صدر قرار الأمم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين، كان عدد الفلسطينيين ١,٣ مليون نسمة. وقد ادت الأعمال العدائية والحرب التي تلت هذا القرار الى اقتلاع وتشتيت أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ نسمة من سكان البلد الأصليين. وفي نهاية الحرب، لم يبق على الأرض التي اصبحت دولة اسرائيل سوى ١٥٠,٠٠٠ عربي.[٧] فالبعض هرب او طُرد[٨] الى أجزاء من فلسطين لم تقع في يد القوات اليهودية، وأصبحت تُعرف فيما بعد بقطاع غزة والضفة الغربية، ولجأ البعض الآخر الى الدول العربية المجاورة لفلسطين: مصر وشرق الأردن ولبنان وسوريا. وادى التدمير واقتلاع السكان، من جراء النزاع العربي — الصهيوني، الى تمزق النسيج السياسي والاجتماعي للمجتمع العربي الفلسطيني.

اقتُلعت العائلات وتفرقت. وهُجرت الأراضي الزراعية والمنازل وحتى قرى بكاملها، في أحوال كثيرة، بسبب الخوف او بسبب وقوعها قريبا من ساحات المعارك او بسبب الترهيب المباشر. واحتل مهاجرون يهود جدد الكثير من القرى، في حين ان قرى اخرى كانت غير محظوظة، اذ جُرفت وكان مصيرها ان تعيش فقط في ذكريات أبنائها السابقين.[٩] وأخذ من استطاع من الفلسطينيين بعض ممتلكاتهم، كالمال الذي كان يبدو كافيا في ذلك الزمن لما افترضوه عندئذ غيابا قصيرا، وكمفاتيح بيوتهم لثقتهم التامة بالعودة. ونجح بعض الأغنياء في نقل أمواله الى مصارف خارج البلد. لكن الأعمال العدائية استمرت. وكان من شأن دخول الجيوش العربية النزاع دفاعا عن فلسطين ظاهريا، ان يجلب المزيد من الكوارث لا الخلاص الذي وعد هذا التدخل به. وكانت الفرصة الوحيدة للاتصال بين العائلات التي فرّقها خط الهدنة سنة ١٩٤٩، الذي رسم حدود الدولة اليهودية الفتيّة، بعض برامج الاذاعة التي تضمّنت رسائل اللاجئين الهادفة الى تبليغ المفقودين من أفراد العائلات العناوين والأخبار.

ولم ينته تنقل السكان عند إعلان الهدنة. فقد توجه الكثيرون من الفلسطينيين من مناطق الهجرة الأولى الى دول عربية اخرى، ولا سيما دول الخليج، وفي وقت لاحق الى أوروبا ثم الى ابعد من ذلك لأسباب اقتصادية وسياسية. والواقع، ان تاريخ الفلسطينيين بعد سنة ١٩٤٨ يبدو لقارئه سلسلة من الهجرات وعمليات الطرد: ففي الخمسينات تُلاحَظ حركة من الأردن ولبنان نحو الخليج، وفي منتصفها عمليات طرد لعمال صناعة النفط الفلسطينيين من الخليج؛ وفي أوائل الستينات وأواسطها ازدياد الحركة من الضفة الغربية للأردن الى الضفة الشرقية، ومن الأردن عامة الى الخليج؛ وفي سنة ١٩٦٧، هروب او طرد أعداد كبيرة ممن كان كثيرون منها لاجئين للمرة الثانية، من الضفة الغربية وغزة الى الأردن ومصر؛ وفي فترة ما بعد سنة ١٩٦٧، هجرة من الأراضي المحتلة حديثا الى الخليج والأردن؛ وفي ١٩٧٠ —

١٩٧١ طرد المقاومة الفلسطينية من الأردن الى لبنان؛ وفي سنة ١٩٨٢، الدمار الهائل الذي احدثه الغزو الاسرائيلي للبنان، وخروج المقاتلين الفلسطينيين بحرا الى أرجاء العالم العربي كافة، وترهيب الألوف على يد الميليشيات اللبنانية المحلية وذبحهم. ونظرا الى مثل هذا التاريخ، فان من السهل ان نتفهّم شعور القلق وعدم الديمومة عند الفلسطينيين.

وبالإضافة الى هذه التنقلات المهمة للسكان، لا يزال هناك هجرة مستمرة بين المجتمعات المختلفة إما للعمل وإما للدراسة وإما للزواج، كما لا تزال عمليات طرد الفلسطينيين من اسرائيل والأراضي المحتلة والبلاد العربية تجري بين وقت وآخر، تبعا للمناخ السياسي السائد. لذا، فان الشكل الذي اتخذه المجتمع الفلسطيني (او الذي اتخذته المجتمعات الفلسطينية)، اي شكل سلسلة من الجوالي المشتتة المتنوعة، قد أطلق البعض عليه اسم الشتات الفلسطيني (أنظر الجدول رقم ١ - ١).

ان تسمية «الشتات» قد استعملت اكثر ما استعملت للاشارة الى الوضع المشتت ليهود العالم، لكنها استعملت أيضا للاشارة الى فئات إثنية اخرى كالأرمن والفلسطينيين. «فالشتات» هي اللفظة الشائعة في العربية، لكن لفظة «غُرْبة»، وجذرها يحمل معنى الغريب، تستعمل أيضا.[١٠] وفي الواقع، وجد الكثيرون من الفلسطينيين انفسهم بلا دولة وبلا جوازات وخاضعين لشتى التقلّبات السياسية والاقتصادية في الدول «المضيفة»، بعد ان كانوا مواطنين كاملين في فلسطين في ظل الانتداب البريطاني، ومواطنين عثمانيين قبل ذلك. وكما يقول الكاتب الفلسطيني فواز تركي:

> إذا لم أكن فلسطينيا عندما غادرت حيفا طفلا، فأنا فلسطيني الآن. اذ بعد ان قضيت معظم سني شبابي في بيروت كشخص بلا دولة، والكثير منها في مخيم للاجئين، لم اشعر بأنني كنت اعيش مع «إخواني العرب». لم اشعر بأنني عربي اولبناني او، كما يقول بعض الكتّاب الورعين بصورة بائسة، «سوري جنوبي». كنت فلسطينيا. وكان هذا يعني انني غريب، اجنبي، لاجىء، عبء. وكان هذا يعني لأبناء جيلي النظر الى داخل النفس، والتكتّل والعضوية في أقلية لها أسلوبها الخاص في العمل والنظر والشعور وردات الفعل.[١١]

اسس الهوية الفلسطينية

استنادا الى المقاييس التي تُستعمل في الغالب لتعريف مجموعة إثنية، وهي الثقافة واللغة والدين والعرق والأرض،[١٢] فان فلسطينيي ما بعد سنة ١٩٤٨ يمثّلون احجية. لقد أصبحوا يعيشون في جميع أرجاء الشرق الأوسط وسواه، ولذا فهم لا يقطنون على ارض واحدة. وقد يكون الفلسطينيون مسلمين سُنّة، او دروزا، او مسيحيين من مذاهب شتى. (وهم، استنادا الى ميثاق منظمة التحرير، يشملون أيضا بعض اليهود. لكن الفلسطينيين اليهود لا تشملهم هذه الدراسة وذلك لأسباب نبحث فيها لاحقا). وعلى الرغم من ان اللهجة قد تدل عليهم تلقائيا، فهم كثيرا ما تأقلموا مع لهجة سكان الدول التي يعيشون فيها او تأثروا

الجدول رقم ١ ـ ١
توزع السكان الفلسطينيين

	١٩٤٩(أ)	١٩٧٠(ب)	١٩٧٥(ج)	١٩٨١(د)	١٩٨٢(هـ)
اسرائيل	١٣٣,٠٠٠	٣٦٣,٦٠٠	٤٣٦,١٠٠	٥٥٠,٨٠٠	٥٧٤,٨٠٠
الضفة الغربية (الأصلي)(و)	٤٤٠,٠٠٠	٦٨٣,٧٠٠	٧٨٥,٤٠٠	٨٣٣,٠٠٠	٨٧١,٦٠٠
الضفة الغربية (لاجئون)(ز)	٢٨٠,٠٠٠				
غزة (الأصلي)	٨٨,٥٢٠	٣٤٥,٦٠٠	٣٩٠,٣٠٠	٤٥١,٠٠٠	٤٧٦,٣٠٠
غزة (لاجئون)	١٩٠,٠٠٠				
لبنان	١٠٠,٠٠٠	٢٤٧,٠٠٠	٢٨٨,٠٠٠	٣٥٨,٢٠٧	٤٩٢,٢٤٠
سوريا	٧٥,٠٠٠	١٥٥,٧٠٠	١٨٣,٠٠٠	٢٢٢,٥٢٥	٢٢٩,٨٦٨
مصر	٧,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	٣٩,٠٠٠	٤٥,٦٠٥	٣٥,٤٣٦
العراق	٤,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٢٠,٦٠٤	٢١,٢٨٤
الضفة الشرقية	٧٠,٠٠٠	٥٩١,٠٠٠	٦٤٤,٢٠٠	١,١٤٨,٣٣٤	١,١٨٩,٦٠٠
الكويت		١٤٠,٣٠٠	١٩٤,٠٠٠	٢٩٩,٧١٠	٣٠٨,١٧٧
السعودية		٣١,٠٠٠	٥٩,٠٠٠	١٣٦,٧٧٩	١٤٧,٥٤٩
باقي الخليج		١٥,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	١١٣,٦٤٣	٦٤,٠٣٧
ليبيا		٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٢٣,٧٥٩	٢٣,٧٥٩
الولايات المتحدة		٢٥,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	١٠٤,٨٥٦	١٠٨,٠٤٥
دول اخرى				١٤٠,١١٦	١٤٣,٧٨٠
دول عربية اخرى					٥٢,٦٨٣
المجموع	١,٣٨٧,٥٢٠	٢,٦٦٥,٩٠٠	٣,١٢١,٠٠٠	٤,٤٤٦,٩٣٨	٤,٧٣٩,١٥٨

(أ) أخذت أرقام سنة ١٩٤٩ من:
United Nations: Report of the Economic Survey Mission of the Middle East (New York, 1949), p. 22.
لكن هذا التقرير يدرج سكان الضفة الغربية وغزة كرقم واحد، هو ٥٢٩,٠٠٠. والأرقام الواردة هنا مأخوذة من اعتبار ٨٨,٥٢٠ رقما أصليا بالنسبة الى غزة.
أنظر: محمد علي خلوصي، «التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، فلسطين، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٦» (القاهرة: المطبعة التجارية المتحدة، ١٩٦٧)، ص ٥١. وقد طُرح هذا الرقم من ٥٢٩,٠٠٠، وتم تدويره ليعطي رقم سكان الضفة الغربية الأصليين البالغ ٤٤٠,٠٠٠ نسمة.
(ب) أنظر:
Nakhleh and Zureik, *The Sociology of the Palestinians*, table 1.4, p. 31.
(ج) *Ibid.*, chart 2, p. 27.
(د) أنظر:
Palestinian Statistical Abstract for 1981 (Damascus: Palestinian Central Bureau of Statistics, 1982).
وتبدو أرقام السعودية وباقي الخليج مرتفعة.
(هـ) أنظر:
Palestinian Statistical Abstract for 1983 (Damascus: Palestinian Central Bureau of Statistics , 1984).
ولم تصدر اية مجموعة إحصائية منذ سنة ١٩٨٤. وفي سنة ١٩٨٧، كانت التقديرات تشير الى ان عدد السكان العام قد بلغ ٥ ملايين نسمة.
(و) عدد السكان الأصليين.
(ز) اللاجئون ممن أُضيفوا نتيجة حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩.

بها على الأقل. إلا ان هذه الفوارق عمليا ليست ذات شأن. فهم لا يتميّزون ثقافيا تميزا بارزا من المجتمعات الأخرى في المشرق العربي، لا باللباس ولا بالطعام ولا بالعادات. لكن هذا كله لا يعني ان الفوارق الاقليمية معدومة، بل ان الفوارق بين الريف والمدينة، لا الفوارق المسماة وطنية والتي كرستها حدود فرضتها دول اوروبية، هي في الغالب الفوارق الأكثر بروزا. لكن ينظر الى هذه المظاهر المِنْطَقية على أنها فوارق ثقافية جانبية، ولا تشكّل أسسا لمجتمعات مختلفة إثنيا.

لقد برزت القومية العربية بداية في سوريا بعد انقلاب «تركيا الفتاة»، وهي المجموعة التي أطاحت السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٩، وبدأت سياسة تتريك ادت الى إثارة قلق الكثيرين من رعايا الامبراطورية العثمانية العرب.(١٣) وبدأت جماعات صغيرة من القوميين العرب، وأغلبيتهم من شبان المدن المنتمين الى عائلات غنية ذات نفوذ تقليديا، الدعوة الى الوحدة العربية وسيلةً للدفاع عن النفس في وجه السياسات العثمانية الجديدة الجائرة. وكان المبدأ الأساسي في هذه الايديولوجية الوليدة ان الأمة العربية («القوم») تتعدى حدود الولاية او الحدود المرسومة من قبل الامبراطوريات، وأنها تمثل وحدة مستقلة لا تتجزأ على أساس تاريخ مشترك وثقافة ولغة مشتركتين.

لذا، ووفقا لهذا التعريف لـ «القوم»، فان الفلسطينيين عرب. لكن يواكب ذلك هوية اخرى، هوية الانتماء الى وحدة اصغر هي الوطن. ان بروز هوية فلسطينية تتميز من الهوية العربية او تضاف اليها، ناتج جزئيا من تجارب بعض القوميين العرب الشبان الذين كانوا من فلسطين وخدموا في حكومة فيصل العربية ومركزها دمشق في الفترة ما بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢٠.(١٤) ولعل العامل الأهم في تطور هوية وطنية مميزة لدى الفلسطينيين هو الخطر على طابع فلسطين العربي، المتمثل في الصهيونية وبرنامجها القاضي بتشجيع هجرة اليهود واستيطانهم، وخصوصا بعد فرض الانتداب البريطاني على فلسطين الذي تضمن دعم مبدأ وطن يهودي قومي في فلسطين. ومنذ قرار الأمم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧، والتشتت الذي لحقه، تضافرت عدة عوامل لربط الفلسطينيين بعضهم ببعض، تمييزا لهم من باقي العرب. ومن هذه العوامل: فقدان الوطن؛ فقدان القدرة على ممارسة حق تقرير المصير؛ الجهود المبذولة للمحافظة على التقاليد والتاريخ وتعزيزهما على الرغم من التعثر في المنفى؛ الرغبة في العودة.

لكن تحليل الأعمال التي تصدر عن الفلسطينيين او العرب، والمبني على ما إذا كان إعلان الهوية يلازم «القوم» او «الوطن»، قد يؤدي الى تشويه الحقائق. والواقع ان مثل هذه التحليلات ينظر الى التطورات من علٍ، اي من المنظار الايديولوجي، ولذا فهو ينحو نحو إهمال الاطار الأساسي السياسي او الاقتصادي، الذي هو في الواقع مسؤول عن إبراز هوية او اخرى. من هنا، فان الكلام عن مصير اللاجئين الفلسطينيين او معاملتهم، والذي يركّز

على وجود القومية او غيابها، لا يوفّر تفسيرا كافيا لسلوك العرب او الفلسطينيين، بل انه قد يجعل الموضوع أكثر غموضا.

وبهذا المنظار، فان من اللافت للنظر ان الفلسطينيين إجمالا لم يسعوا للاندماج، ولم يسعوا لذلك بعد حرب ١٩٤٧ ــ ١٩٤٩. فالاهتمام الأكبر، في فترة ما بعد الحرب مباشرة، قد انصب على البقاء في قيد الحياة. وباستثناء القاطنين ضمن حدود فلسطين التاريخية ــ اي اسرائيل، والضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين حاليا ــ فان الفلسطينيين يسعون لتقرير المصير خارج البلاد التي يعيشون فيها. وهكذا، فان الفلسطينيين في الشتات يسعون عامة لحقوق منفصلة كوسيلة لا كغاية. وعلى سبيل المثال، فان حركة المقاومة الفلسطينية، وبقدر ما سعت خلال ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ لقلب النظام الهاشمي في الأردن (ولم تكن الفصائل كافة تدعو الى ذلك)، فان هدفها لم يكن إقامة حكومة فلسطينية، بل استبدال النظام بحكومة أكثر تلبية للمطاليب الفلسطينية كي تعزز لنفسها قاعدة تنطلق منها في عمليات عسكرية ضد أهداف اسرائيلية، ومن دون تدخل الحكومة الأردنية. وبقي الهدف النهائي تحرير الوطن، لا إقامة دولة فلسطينية في الأردن بدلا من تقرير المصير في فلسطين.

وإذا افترضنا هذه الخلفيّة، فمن المفيد ان ننظر الى الأفراد كما يفعل دوف رونين، اي «كحُزَم من الهويات». وبحسب قول رونين، فان خيار البشر في التكتّل، على أساس اللغة او الدين او العرق او ما يشابهها، ينبع من تفاعلهم مع المجموعات الأخرى.(١٥) وفي رأي محلل آخر، جفري روس، ان العوامل الخارجية هي التي، في الواقع، تفرض الهوية على فئة ما.(١٦) ومن المرجح ان العاملينْ معا ــ اي الاختيار الشخصي والفرض من الخارج ــ هما اللذان ينشّطان هوية ما فيما يختلف مقدار تأثير كل منهما تبعا للفرد ووضعه. اضف الى ذلك ان الهوية التي يختارها فرد او مجموعة، او التي تُختار له، ليست أمرا محتما او ثابتا. وإذا كان الدين عاملا فاعلا في زمن معين، فاللغة او الطبقة الاجتماعية او المنطقة قد تقوم بدور أكبر في زمن آخر، تبعا لتضافر القوى الاقتصادية والسياسية في المجتمع وكيفية تأثيرها في الفرد.

من هنا، تعتبر التجربة التاريخية في مواجهة الصهيونية مواجهة مباشرة ومستمرة، وما نجم عنها من اقتلاع وفقدان للدولة، العوامل الأهم التي حددت (لا اوجدت) الهوية الفلسطينية والوطنية الفلسطينية، كشيء مميز ومنفصل عن باقي الهويات الوطنية العربية. فقد كان على عرب فلسطين مجتمعين بالذات، وهم الذين سمّاهم صك الانتداب «سكان فلسطين غير اليهود»، ان يعيشوا تجربة فقدان البيوت والأرض والحياة، وذلك لا لسبب إلا لأنهم كانوا يعيشون على ارض اختطّها البريطانيون ووسموها بأنها موقع الوطن القومي اليهودي. ويفسر هذا الأمر أيضا لماذا نجحت الجالية اليهودية الأصلية في فلسطين في تطوير هوية يهودية، لا هوية فلسطينية. اضف الى ذلك، انه لو وسم البريطانيون شرق الأردن وفلسطين موقعا للوطن القومي اليهودي، ولو شهد شرق الأردن ما شهدته فلسطين من معارك

واقتلاع للسكان، واحتلال، لكان المحللون اليوم يكتبون في الأرجح عن الشتات والهوية الفلسطينية ــ الشرق الأردنية.

الحياة والتنظيم في الشتات

كانت صدمة الاقتلاع من الوطن اخف وطأة على الفلسطينيين الذين لهم أقارب في بيروت، او دمشق، اوغيرهما من المراكز المدينية العربية الكبرى. فالروابط العائلية كثيرا ما وفّرت الملجأ وسهّلت بذل الجهود للبدء من جديد. وكان لدى هؤلاء الفلسطينيين، وهم في الغالب من المدن ومن الطبقات العليا في المجتمع على وجه العموم، الوسائل المالية لإعادة تأسيس انفسهم في الأعمال الحرة او في المهن. بل استطاع نفر قليل من الأغنياء شراء الجنسية المصرية او اللبنانية. أما بعض الذين أسدوا الى دول الخليج النفطية النامية خدمات جلى، فقد حصل أيضا على جنسيتها فيما بعد. واستطاعت الفلسطينيات ممن تزوجن مواطنين في الدول المضيفة الحصول أيضا على جنسياتها.

لكن مصير الفلاحين الفلسطينيين كان مختلفا تماما. فمنذ الأيام الأولى، جمّعت هيئات الاغاثة الدولية نسبة عالية من اللاجئين في مخيمات. وكانت هذه المخيمات تتألف من مجموعات من الخيم جرى إبدالها، فيما بعد، بمبانٍ صغيرة على شكل كتل وبسقوف من الصفيح المصفف كيفما كان، وبعيدة عن المراكز السكنية الكبرى.(١٧) وأينما كان بلد الملجأ، فان سكان المخيمات، وهم فقراء وعرضة للتقلبات السياسية وغاضبون، كانوا وما زالوا تحت وصاية وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). لذا، فان فرص الارتقاء الاجتماعي كانت تنبع في الغالب من التدريب المهني، او من المنح الدراسية ذات القيمة الكبيرة الى القاهرة او بيروت، او من الهجرة الى الخليج. ومع حلول سنة ١٩٥٤، كان اللاجئون في الأردن قد حصلوا على الجنسية (إلا ان سكان المخيمات، وبسبب شرط الملكية، لم يملكوا عمليا حق التصويت حتى صدور قانون الانتخابات سنة ١٩٨٦). أما في لبنان وسوريا وغزة، فقد كانوا عرضة لتقلبات السياسة والاقتصاد. وأصدرت مصر وسوريا فيما بعد وثائق سفر اللاجئين، لكن قيمة هذه الوثائق وفائدتها تظلان ادنى بدرجات عدة من جواز السفر العادي.

كثيرا ما سبب فقدان المواطنية للفلسطينيين تمييزا حادا في العمل. وقد خففت مصر وسوريا هذه القيود بالتدريج، ووفرتا التعليم والعمل للفلسطينيين على قدم المساواة مع مواطنيها. وفرض لبنان اشد قيود العمل صرامة، واستثنى الأطفال الفلسطينيين من مدارسه الحكومية. من هنا، اصبحت مدارس الأونروا الطريق الوحيد تقريبا للحصول على التعليم العالي، إلا فيما يتعلق بالأغنياء. وكان تعليم الأولاد، ولا سيما الأبناء، يبدو في نظر الكثير من العائلات، وخصوصا ذات الدخل المحدود، انه الفرصة الأكبر للارتقاء الاجتماعي وتأمين

الأمن الاقتصادي في أوضاع كان الأمن السياسي فيها بعيد المنال.

وعلى الرغم من العقبات، وعلى امتداد المجتمعات الفلسطينية النامية في الشتات، فان الفلسطينيين بدأوا بذل الجهود لإعادة بناء مجتمعهم المدمَّر. وشمل جزء من هذه العملية إحياء مؤسسات كانت تعمل أيام الانتداب، واستلزم جزء آخر تأسيس اتحادات او جمعيات لتلبية حاجات جديدة طرأت في أوضاع الشتات. وتبحث هذه الدراسة في خمس من اهم هذه المؤسسات كما تطورت في المجتمعات الفلسطينية في مصر والكويت والأردن. وهي تبحث بصورة خاصة في أصول وتطور كل من الاتحاد العام لطلبة فلسطين، والاتحاد العام لعمال فلسطين، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وهذه المؤسسات ليست المؤسسات الوحيدة العاملة في الشتات،[١٨] لكن اختيارها للبحث نابع من كونها من المؤسسات الأولى التي برزت وخدمت القطاعات الأوسع من الناس، وكان لها أعظم التأثير في مجتمعاتها المختلفة.

تغطي هذه الدراسة الفترة ما بين سنتي ١٩٤٨ و ١٩٨٧. وكانت سنة ١٩٤٨ قد شهدت حركة سكانية ضخمة الى خارج فلسطين وشهدت بالتالي تدمير المجتمع والمؤسسات الفلسطينية. وقد أهملت الدراسات التي تناولت الفلسطينيين سابقا، على الغالب، السنوات ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٤ او أنها بحثت فيها بصورة سطحية.[١٩] وتبعا لذلك، تبدو إعادة التنظيم والحشد لدى الفلسطينيين أنها خرجت من فراغ سياسي وتنظيمي. وهذا التصور المغلوط فيه ناشىء عن ندرة المصادر باللغة الانكليزية، وعن تحامل شائع على الفلسطينيين وعلى جمال عبد الناصر، الأمر الذي حمل بعض الكتّاب على ان يعزو صعود منظمة التحرير الفلسطينية كليا الى مخططات الرئيس المصري لا الى بروز تطورات داخل التجمعات الفلسطينية نفسها.

وفي الواقع، فان اثنتين من المؤسسات التي تناولتها هذه الدراسة قد جرى تأسيسها قبل قيام المنظمة، وهما اتحاد الطلبة سنة ١٩٥٩ واتحاد العمال سنة ١٩٦٣. ومع ذلك، فان الدراسات التي تبحث في الحركة الوطنية الفلسطينية لا تأتي، إلا نادرا، الى ذكر هاتين المؤسستين، ناهيك بتحليلهما. وقد أرّخ بعض الدراسات القليلة لفترة ما بعد سنة ١٩٤٨ ولنشاطات تنظيمات كفتح وحزب البعث وحركة القوميين العرب،[٢٠] التي سبقت منظمة التحرير الفلسطينية، وكان لها بالتأكيد دور مهم في نمو الحركة الوطنية الفلسطينية وفي تغيّر ايديولوجيتها. لكن هذه الدراسة لا تركّز على الأحزاب السياسية وإنما على التجمعات الفلسطينية وما اوجدته من مؤسسات تهدف الى تلبية الحاجات المتغيرة لشعب يعيش في الشتات.

لذا، من المفيد قبل خوض موضوع الاطار النظري المستعمل في هذه الدراسة، ان نعرض بسرعة موقف التجمعات الفلسطينية إزاء الدول الثلاث المضيفة. ويتبع، في الفصل الثاني، شرح أكثر تفصيلا لجذور وطبيعة المؤسسات الخمس موضوع الدراسة.

الجدول رقم ١-٢
التنظيم الفلسطيني والتطورات الاقليمية

تطورات إقليمية	نشاط فلسطيني في مصر	نشاط فلسطيني في الأردن	نشاط فلسطيني في الكويت
١٩٤٨ ـ ٤٩ ـ حرب فلسطين			
١٩٥٠ ـ الأردن يضم الضفة الغربية			
		١٩٥١ ـ إغلاق جمعية العمال الفلسطينيين	
١٩٥٢ ـ ثورة الضباط الأحرار في مصر	١٩٥٢ ـ ياسر عرفات يصبح رئيسا لاتحاد طلبة فلسطين	١٩٥٢ ـ جمعية العمال تعاود عملها تحت اسم اردني	
		١٩٥٣ ـ تشكيل اتحاد معلمي الأونروا	
١٩٥٦ ـ انتخاب حكومة وطنية في الأردن؛ حرب السويس			
١٩٥٧ ـ حل الحكومة الوطنية في الأردن؛ فرض الحكم العرفي			
١٩٥٨ ـ الوحدة المصرية ـ السورية			
١٩٥٩ ـ نشر قانون الجنسية في الكويت	١٩٥٩ ـ تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين		حركة القوميين العرب تستمر في عملها التنظيمي
١٩٦١ ـ انفصال الوحدة المصرية ـ السورية؛ استقلال الكويت			
	١٩٦٢ ـ تأسيس رابطة المرأة الفلسطينية		١٩٦٢ ـ حركة «فتح» توسع التجنيد
١٩٦٣ ـ اسرائيل تعلن خطة تحويل مياه نهر الأردن	١٩٦٣ ـ تأسيس الاتحاد العام لعمال فلسطين		١٩٦٣ ـ تأسيس لجنة العمال الفلسطينيين
١٩٦٤ ـ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية			١٩٦٤ ـ تأسيس لجنة المرأة الفلسطينية
		١٩٦٥ ـ حركة «فتح» تباشر عملياتها العسكرية؛ تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	

		١٩٦٦ ـ الحسين يقفل جميع مكاتب منظمة التحرير	١٩٦٦ ـ تأسيس فرع للمعلمين الفلسطينيين
١٩٦٧ ـ حرب حزيران/يونيو؛ احتلال غزة والضفة؛ نزع الثقة عن الأنظمة العربية		١٩٦٧ ـ ٦٨ ـ تطوير الخدمات الطبية لحركة «فتح»، لتصبح الهلال الأحمر الفلسطيني؛ إضراب معلمي الأونروا يؤدي الى تأسيس الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين	١٩٦٧ ـ ازدياد كبير في السكان عقب الحرب
١٩٦٨ ـ فصائل الفدائيين تسيطر على المنظمة؛ ازدياد النشاط العسكري ضد اسرائيل		١٩٦٨ ـ تأسيس فرع لاتحاد الطلبة	
	١٩٦٩ ـ تأسيس فرع الهلال الأحمر الفلسطيني	١٩٦٩ ـ إعلان قيام الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين	١٩٦٩ ـ تأسيس فرع للهلال الأحمر، وآخر لاتحاد المعلمين
١٩٧٠ ـ الحرب الأهلية في الأردن؛ وفاة عبد الناصر	١٩٧٠ ـ تأسيس فرع الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين	١٩٧٠ ـ إقفال او تدمير معظم المؤسسات الفلسطينية	١٩٧٠ ـ تأسيس فرع لاتحاد المرأة
١٩٧٠ ـ ٧١ ـ طرد المقاومة الفلسطينية من الأردن			
		١٩٧١ ـ إقفال جميع ما تبقى من مؤسسات فلسطينية مستقلة؛ (انتظام المنظمات الشعبية كلها في إطار فلسطيني ـ اردني مشترك)	
١٩٧٣ ـ حرب تشرين الأول/أكتوبر			
١٩٧٤ ـ جامعة الدول العربية تعلن ان المنظمة هي الممثل الوحيد للفلسطينيين		١٩٧٤ ـ إعادة فتح متدرج للمكاتب على نطاق ضيق	
١٩٧٥ ـ ٧٦ ـ الحرب الأهلية في لبنان			
			١٩٧٦ ـ إقفال مدارس المنظمة؛ إعادة دمج الفلسطينيين في المدارس الحكومية الكويتية
١٩٧٧ ـ السادات يزور القدس	١٩٧٧ ـ احتجاجات اتحاد الطلبة تؤدي الى طرد الطلبة		
١٩٧٩ ـ توقيع اتفاق كامب ديفيد	١٩٧٩ ـ إقفال جميع مكاتب المنظمة (باستثناء اتحاد العمال)		
			١٩٨٠ ـ انفصال رابطة الطلبة المسلمين عن الاتحاد العام لطلبة فلسطين
١٩٨٢ ـ الاجتياح الاسرائيلي للبنان	١٩٨٢ ـ ٨٣ ـ المكاتب الفلسطينية تعود الى فتح أبوابها		
١٩٨٣ ـ انشقاق حركة «فتح»؛ قتال بين الفلسطينيين			
١٩٨٥ ـ التعاون الأردني ـ الفلسطيني يصبح رسميا			
١٩٨٦ ـ تعليق التعاون الأردني ـ الفلسطيني		١٩٨٦ ـ إقفال جميع مكاتب حركة «فتح»	
١٩٨٧ ـ المجلس الوطني الفلسطيني يعقد جلسته التوحيدية في الجزائر	١٩٨٧ ـ إقفال المكاتب الفلسطينية في نيسان/إبريل؛ إعادة فتحها في تشرين الثاني/نوفمبر		

الدول المختارة للبحث

تختلف الدول الثلاث المختارة للبحث في هذه الدراسة، في مساحتها، وعدد سكانها، وطبيعة نُظمها السياسية، وبنيتها الاقتصادية، ومصالحها الاستراتيجية. كما ان حالة الفلسطينيين ومعاملتهم فيها تتفاوتان تفاوتا كبيرا، وهو ما يعني تفاوتا مماثلا في تطور البنى التحتية السياسية والاجتماعية للتجمعات الفلسطينية.

كان الأردن الدولة العربية الوحيدة التي ضمّت اليها جزءا من فلسطين التاريخية، ومنحت سكانها الفلسطينيين جنسيتها بالجملة. وكان الملك عبد الله يحلم بحكم مملكة عربية واسعة. وقد كان من شأن ضم الضفة الغربية ان يدفع بأحلامه خطوة نحو التحقيق. كما مثّل المزيد من الأراضي وسكان الضفة موارد مهمة كانت المملكة الهاشمية الأصلية تفتقر اليها. وقد مُنحت الجنسية الأردنية للفلسطينيين لإضفاء طابع شرعي على الضم، وللاستفادة من طاقتهم الاقتصادية والبشرية.

لكن منح الجنسية هذا واكبته إزاحة فعلية او قانونية لكل ما تبقى رسميا من هوية

فلسطينية منفصلة. وقد كانت أغلبية السكان في الأردن، ولا تزال، من الفلسطينيين او من أصل فلسطيني، لكن النظام تطور بحيث باتت الهويتان الفلسطينية والأردنية داخل المملكة في حالة صدام في احسن الأحوال وتلغي إحداهما الأخرى في أسوئها. وخلال الخمسينات، لم يهتم الفلسطينيون في الأردن بإبراز هوية مستقلة بقدر ما اهتموا بمعارضة النظام الذي اعتبره الكثيرون منهم مناهضا للأهداف القومية العربية في المنطقة. ولم يبرز شعور اقوى بالاستقلالية الفلسطينية إلا في الستينات. وعلى امتداد معظم ما تبع ذلك من التاريخ الأردني، ادّى الصراع بين الهويتين الى قمع دوري للمظاهر البارزة للهوية الفلسطينية المستقلة، إنْ على مستوى المؤسسات اوغيرها. ولم يسمح النظام الأردني بمثل هذه التعبيرات الصريحة لـ «الفلسطينية» إلا في فترات الأزمات السياسية والاقتصادية.

أما مصر، من جهة ثانية، فهي لا تستضيف سوى وجود فلسطيني ضئيل للغاية: ٧٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٨، ونحو ٣٣,٠٠٠ نسمة فقط سنة ١٩٧٠، وهو رقم يوازي أقل من ٠,٠١ ٪ من مجموع السكان. كذلك، وعلى الرغم من تجمع الفلسطينيين في القاهرة، فانهم لم يُعزلوا في مخيمات للاجئين كما الكثير من إخوانهم في الأردن؛ فالمجتمع الفلسطيني في مصر لا يمكن أبدا وصفه بأنه مجتمع متماسك. فهو يشمل حفنة من الأغنياء الكبار الذين لا يشكلون أبدا قوة اقتصادية ضاغطة، على الرغم من إعلان أعداد الفلسطينيين الذين هم من أصحاب الملايين في مصر بين الحين والآخر. كما ان العدد القليل من الفلسطينيين، المنتمين الى الطبقة العاملة والمقيمين في مصر، لم يكن يوما ليهدد مصالح الطبقة العاملة المصرية.

حتى سنة ١٩٦٧، كانت مصر تسيطر على قطاع غزة كمنطقة عازلة بينها وبين اسرائيل. وكانت تراقب النشاط الفلسطيني هناك بدقة، كما كانت تراقب النشاط الفلسطيني في مصر بالدقة ذاتها. لكن، بالنظر الى أعداد الفلسطينيين القليلة وُالفائدة الرمزية الكبرى التي تجنى من منحهم الامتيازات، فان قيام منظمات فلسطينية مستقلة في مصر لم يشكل اي خطر ما دامت تلك المنظمات تعمل ضمن حدود سياسية مقبولة. وقد ظلت القاهرة مركزا للقاءات والنشاط السياسي الفلسطيني حتى أوائل السبعينات. لكن التحسّن المتدرج في العلاقات الأميركية ــ المصرية (كما بدأ يبرز بعد توقيع اتفاق سيناء الثاني سنة ١٩٧٥) شهد تدهورا موازيا في العلاقات المصرية ــ الفلسطينية. وكانت السنوات بين ١٩٧٨ (مفاوضات كامب ديفيد) و ١٩٨١ (اغتيال السادات) أكثر الفترات قتامة. ومع مجيء الرئيس حسني مبارك، وأهم من ذلك الغزو الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢، مُهدت الطريق بالتدريج أمام عودة العلاقات الطبيعية بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية.

أما الدولة الثالثة، وهي الكويت، فانها تتميّز بخصائص مختلفة نوعا ما. ففي المقام الأول لم تكن الكويت بلد الملجأ الأول. والاقتصاد في هذه الإمارة الصغيرة (كان عدد سكانها الأصليين ١١٣,٦٢٢ نسمة سنة ١٩٥٧) القائم على إنتاج سلعة واحدة هي النفط، قد

جذب الفلسطينيين للعمل في صناعتها النفطية وضمن جهاز موظفيها المتنامي، بأعداد صغيرة في الخمسينات ما لبثت ان تزايدت في الستينات. وانتقل الفلسطينيون الى الكويت بملء إرادتهم، مع ان هذا الانتقال كانت تحتمه الضرورة الاقتصادية. ولم تعرض الكويت جنسيتها عليهم، لكن من المرجح انه لم يخطر في البال حتى إمكان منح الجنسية مستقبلا. كما انه لم يخطر في بال معظم الفلسطينيين انهم سيبقون في الكويت مدة تكفي تربية عائلات ورؤية أولادهم يربون عائلات هناك. لقد ذهبوا عمالا زائرين، ولم يكن ثمة سبب لأن يقلقوا من إبعادهم عن المشاركة في النظام السياسي. ولسخرية الأقدار، وبما ان هذه الجالية كبرت لتشمل الكثيرين من المثقفين العاملين في التعليم وإدارات الدولة ووسائل الاعلام والمهن الحرة والأعمال التجارية، فقد بدأ الفلسطينيون ممارسة درجة ملحوظة من النفوذ السياسي، وإنْ كان من الصعب تقدير مدى هذا النفوذ.

على الصعيد العسكري، لم تكن الكويت يوما من دول المواجهة. وكان بُعدها عن ميدان المعركة في الصراع العربي ــ الاسرائيلي يمثل، الى حد بعيد، ضمانة لعدم تطور وجود فلسطيني مسلح على أرضها. أما التحدي الذي يمثله الفلسطينيون، فينبع من تماسكهم وأعدادهم الكبيرة والمنحى الثوري عند بعضهم، الأمر الذي قد يهدد النظام في حال وجود مجموعات معارضة محلية، وفيما لو طرأت أوضاع محلية او إقليمية ملائمة. ونتيجة ذلك، تمتع الفلسطينيون بحرية نسبية سمحت بتطوير مؤسسات منفصلة. لكن الدولة لم تتردد في تقييد النشاط الفلسطيني في إبان أحوال التوتر الإقليمي الاستثنائية (كما في السنوات ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦).

الإطار النظري

تسعى هذه الدراسة لتفسير التطور المتفاوت لمؤسسات شبه حكومية على امتداد الشتات الفلسطيني. ومن أجل ذلك، فانها ستستخدم نموذج تشارلز تيلي الخاص بالتعبئة السياسية.[٢١] وفي هذا النموذج فان الوحدة الأساسية هي «المُزاحم»، او بمعنى آخر اية مجموعة تستخدم مواردها المحشودة للتأثير في سياسة الحكومة. وفي الحالة الحاضرة، فان «المُزاحم» هو التجمع السكاني الفلسطيني. وهذا النموذج يفترض ثلاثة عناصر أساسية تؤثر في عملية التعبئة، وهي: المصالح (أسباب التعبئة)؛ والتنظيم (القيادة، وموارد المجموعة، والتنظيمات القائمة)؛ والفرص المتاحة (وهي، في المكان الأول، درجة الضغط او القمع الذي قد يستخدم ضد «المُزاحم»). ومن وجهة نظر هذه الدراسة، فان اهم هذه العناصر هي الفرص المتاحة.

يرى تشارلز تيلي ان الفرص المتاحة هي نتاج درجة القمع الموجه ضد نشاط المُزاحم والخطر الذي يمثّله ذلك النشاط، او الدرجة التي تتعرض فيها الدولة او مجموعات اخرى

تتماشى معها لخطر المُزاحم ومكاسبه. ويمكن النظر الى الفرص المتاحة أيضا على أنها تشتمل على عنصرين إضافيين هما: هامشية المُزاحم (مدى اندماجه داخل الدولة المضيفة)، وكمية قوة الإكراه التي تمتلكها الدولة.

كان أصحاب النظريات في السابق يستخدمون لفظة «الهامشية» للدلالة إما على فقراء المدن الذين يسكنون في الأحياء الفقيرة، وإما على مناطق معينة لم تُدمَج في نظام البلد الاقتصادي دمجا كاملا.(٢٢) لكن دلالة هذه اللفظة اتسعت، اذ ان الهامشية السياسية قد تشمل الحد من المشاركة السياسية في اتخاذ القرار، فعلا او قانونا، او الاقتراع او العمل النقابي او العمل في المنظمات الخيرية. وعلى المستوى الاقتصادي الاجتماعي، قد يؤدي بعض الخصائص البنيوية او السياسات المحدّدة الى الهامشية. وفي كلتا الحالتين، ينمو بعض القيود التي تمنع استيعاب السكان كافة في نظام البلد الاقتصادي او الاجتماعي.(٢٣)

ما هي المقاييس التي يعتمدها المرء لقياس درجة الهامشية او نقيضها، اي الاندماج؟ فيما يختص بالفلسطينيين، فان المتغيّرات التالية هي الأكثر اهمية: حجم التجمع السكاني النسبي او المطلق في بلد ما؛ النسبة المئوية من الفلسطينيين الذين حصلوا على الجنسية؛ التمثيل الفلسطيني في إدارات الدولة وشكل الضغط غير المباشر الذي قد يمارسونه من خلال وجودهم في وسائل الإعلام والجامعات والى ما هنالك. كما تتحدد الهامشية الاقتصادية، جزئيا، بحجم التجمع السكاني الفلسطيني قياسا بسكان الدولة المضيفة، وهي تنبع أيضا من دور الفلسطينيين في سوق عمل الدولة المضيفة. كما تنبع من بنية اقتصاد الدولة المضيفة وطبيعته.

ويرى تشارلز تيلي ان الفرص المتاحة تنبع جزئيا من الخطر، اي من مدى تعرض الحكومة او غيرها من المجموعات في الدولة لخطر ازدياد مكاسب المُزاحم وإمكان مناهضتها لأعماله. ومن المتوقع انه كلما تناقص الخطر على نظام الدولة المضيفة من جانب مؤسسات فلسطينية مستقلة، تناقص إمكان لجوء الدولة الى قوة الاكراه لمنع قيام هذه المؤسسات وتعززها. وبالإضافة الى ذلك، كلما ازداد اندماج الفلسطينيين داخل القطاع الانتاجي لاقتصاد دولة ما وتناقصت هامشيتهم فيه، ازداد الخطر الذي يشكّله تنظيمهم المستقل على الدولة وتقلّص إمكان قيام منظمات فلسطينية مستقلة بإذن من النظام المضيف. وبالعكس، كلما ازدادت هامشية التجمع الفلسطيني داخل البنية الانتاجية في بلد ما، ازدادت فرصة القيام بتعبئة مستقلة بقدر من الحرية.

عندما نتفحص العامل الثاني المتعلق بالفرص المتاحة، اي قوة الدولة الإكراهية، يجب البحث في عنصرين اثنين: القدرة والارادة. ان قدرة دولة ما على استعمال قوة الإكراه تتعلق بمواردها الملموسة، كوجود جيش قوي وقوى امن داخلي، وبمواردها غير الملموسة كشرعية النظام التي تسمح له باللجوء الى الموارد الملموسة. من هنا، قد يرى النظام خطرا ما لكنه قد لا يستطيع درء هذا الخطر لأسباب مادية او ايديولوجية. ان ازمة سياسية او اقتصادية قد تجعل النظام عاجزا عن مواصلة القمع او تفرض عليه على الأقل ان يمارس ضبط النفس.

ففي الأردن بعد حرب ١٩٦٧، مثلا، اجبرت الهزيمة المذلة والانهيار الاقتصادي النظام عمليا على منح الفدائيين الفلسطينيين قدرا أكبر من حرية الحركة والعمل، الى ان تمكنت القوات المسلحة من تجميع قواها. وحينما تعافى الجيش من آثار الحرب، بما فيه الكفاية، عمد النظام الأردني الى ضرب حركة المقاومة الفلسطينية.

ومن جهة اخرى، فان إرادة الدولة لاستخدام القمع تستند الى حالتها الاقتصادية والسياسية، اي الى مدى الخطر المنظور في محاولات التعبئة التي يقوم المُزاحم بها. وقد يملك نظام ما القدرة على قمع منظمة فلسطينية لكنه، لأسباب شتى، لا يرى في جهودها التنظيمية خطرا عليه، ولا يرى بالتالي اي سبب لاستخدام قوة الإكراه. وعلى سبيل المثال، كان لمصر خلال فترة حكم عبد الناصر نظام امن داخلي قادر وقامع. ومع ذلك، فقد قرر النظام عدم استخدام إمكاناته لمنع قيام اتحادات الطلبة والمرأة والعمال الفلسطينية. لكن الادارة العسكرية المصرية في غزة أعاقت جهود الفلسطينيين لتنظيم انفسهم، كونهم هم السكان هناك، ونشاطهم يمثل خطرا أمنيا واضحا بسبب الحدود المشتركة مع اسرائيل.

وعلى أساس الحجة المعروضة هنا، وما سبقها من كلام مقتضب عن الدول المضيفة، يتوقع المرء ان تكون المؤسسات الفلسطينية في مصر هي الأقوى، وتليها المؤسسات في الكويت، ثم المؤسسات في الأردن. لكن ثمة بعض المتغيرات المتعلقة بالموارد، والتي كان لها الدور الفصل. ذلك بأن حجم التجمع الفلسطيني بالمطلق وبالنسبة الى الدولة المضيفة، ودرجة غناه، هما عنصران مهمان في المعادلة. كما ان نوعية القيادة وتكامل التجمع السكاني يؤثران في إمكانات التعبئة. أخيرا، فان مدى الدعم المالي والمعنوي الذي تقدمه الدولة المضيفة والسكان المضيفون يؤثر في إمكانات نجاح عملية التنظيم.

ان كل حالة من الحالات المختارة للبحث فيما يلي، تفحص وتحلل بنية الدولة المضيفة الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية والقانونية، على النحو الذي يتعلق بالتجمع الفلسطيني داخل تلك الدولة، وبتجمعات الشتات الفلسطيني الأخرى، وبالحركة الوطنية الفلسطينية التي برزت الى العيان مجددا. وسنبحث أيضا في الأحوال الاقتصادية والسياسية الإقليمية المتقلّبة التي أثّرت في التجمعات الفلسطينية وفي جهودها من أجل تنظيم نفسها. والفصول المخصصة لكل دولة مضيفة تتبعها فصول تبحث في المؤسسات الفلسطينية الخمس، وذلك فيما يختص بالتطور التنظيمي المتفاوت في كل بلد من الحالات المختارة للبحث. وكما تبيّن من هذا الفصل، فان الحجة في كل دراسة منفردة سترتكز على فكرة «الفرصة للتنظيم» كما حددتها هامشية التجمعات الفلسطينية وإرادة الدول المضيفة في استخدام قوة الإكراه ضد جهود الفلسطينيين التنظيمية.

الفصل الثاني

الطريق الطويل الى الخلف : تطوّر الكيان الفلسطيني

على الرغم من ان الكثيرين من الفلسطينيين كانوا قد فرّوا او طُردوا من منازلهم قبل إعلان قيام دولة اسرائيل، فان يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ لم يشهد هزيمة الحركة الوطنية الفلسطينية نهائيا. فالمصالح المتضاربة للدول العربية المجاورة لفلسطين كما تفاعلت على ساحات الحرب بعد ١٥ أيار/مايو، كانت مسؤولة الى حد ما عن تضخيم حجم هزيمة ١٩٤٨ – ١٩٤٩. وبينما كانت جيوش تلك الدول منهمكة في تثبيت مطاليبها او في محاولات لدرء مطاليب الدول المنافسة، كان الفلسطينيون الذين يسعون لاستقلال وطنهم مستمرين في النضال لإقامة حكومة ذات سيادة. وانتهى نضالهم الى الفشل، لكن هذا الفصل المهمل في التاريخ الفلسطيني يربط فترة الانتداب بالفترة التي تلت النكبة، ومن الضروري البحث فيه لفهم التطور اللاحق للمؤسسات الفلسطينية.

شرق الأردن ومصر وحكومة عموم فلسطين

على امتداد شهري آذار/مارس ونيسان/إبريل وبداية شهر أيار/مايو ١٩٤٨، وبينما كان الانتداب البريطاني على فلسطين يشارف نهايته، حاولت القيادة السياسية الفلسطينية المتمثلة في الهيئة العربية العليا، ومن دون نجاح، ان تقنع الجامعة العربية بضرورة قيام حكومة فلسطينية. وعند إعلان دولة اسرائيل، وفي حين بدأت الجيوش العربية تشارك في المعارك في فلسطين، استمر التنافس الداخلي، الذي كان يفرق صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية أيام الانتداب، قائما. فالتنافس بين مصر وشرق الأردن بشأن زعامة العالم العربي، مع ما واكبه من أطماع للملك عبد الله في الأراضي الفلسطينية، لم يؤد إلا الى تأجيج الخلافات الداخلية الفلسطينية. وكان عبد الله على استعداد لمعارضة اي اقتراح للتمثيل الفلسطيني او للحكم الذاتي. وبمساعدة أعوان له على ضفتي نهر الأردن، لم يكن في نية ملك شرق الأردن ان يسمح لأي طرف عربي ببسط سيادته فعليا او حتى إسميا على اي جزء من فلسطين، وبإضعاف مطالبته هو بأراضي الانتداب السابق التي لم تضمها دولة اسرائيل. أما مصر،

فلم تكن لها طموحات الى ضم الأراضي في فلسطين، لكنها لم تكن مستعدة للوقوف جانبا ومشاهدة عبد الله يسيطر على ما تبقى من البلد من دون معارضة.[١]

في ١٠ تموز/يوليو، واستجابة لطلب الهيئة العربية العليا، لكن أيضا بمعارضة من الملك عبد الله لقيام حكومة فلسطينية كانت ماثلة في الذهن دوما، عمدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الى إعلان موافقتها على قيام ما هو أقل كثيرا مما طالبت الهيئة به، اي إدارة مدنية موقتة. وكان من المفترض ان تشمل سلطة هذه الادارة، المكونة من عشرة أشخاص، كل أجزاء فلسطين التي انتشرت الجيوش العربية فيها، كما كان من واجباتها توفير الخدمات العادية وأمور اخرى مشابهة. وبسبب الاضطرابات في البلد، ولربما أيضا بسبب عدم تلبية هذا الأمر لما طلبته الهيئة أساسا، لم توضع خطة الادارة المدنية موضع التنفيذ قط.[٢]

وحين اقترب موعد دورة اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف سنة ١٩٤٨، وازدادت الحاجة الى حضور ممثل فلسطيني فيها، قام عضو الهيئة العربية جمال الحسيني بزيارة العواصم العربية في أواخر صيف سنة ١٩٤٨، للسعي مجددا من أجل حشد العون العربي لفكرة إقامة حكومة فلسطينية. وتم هذه المرة، وعلى الرغم من معارضة الملك عبد الله، إعلان حكومة عموم فلسطين في ٢٣ أيلول/سبتمبر في غزة.[٣] ولم يرضخ الملك بسهولة، بل حارب هذا الكيان الجديد من خلال حملة منظمة معادية. وفشلت محاولات الوساطة التي بذلتها الجامعة من خلال رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح. من هنا، ومن أجل تأكيد شرعية حكومة عموم فلسطين ودعمها شعبيا لدى الفلسطينيين، دعت الهيئة العربية العليا الى عقد مؤتمر وطني فلسطيني في غزة.

وعُقد المؤتمر برئاسة مفتي القدس، الحاج امين الحسيني، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨. وقد حضر المؤتمر أكثر من تسعين شخصا،[٤] منهم أعضاء في الهيئة العربية العليا، ورؤساء بلديات، ورؤساء مجالس محلية، وأعضاء سابقون في وفود فلسطينية الى أوروبا، وشيوخ عشائر، وممثلون عن نقابات المهندسين والأطباء والصيادلة والمحامين.[٥] وتمت الموافقة على احمد حلمي عبد الباقي، وهو العضو البارز في الهيئة، رئيسا لحكومة عموم فلسطين. وبالإضافة الى تعيين مجلس للوزراء، أعلن مؤتمر غزة استقلال فلسطين التام كدولة حرة ديمقراطية سيّدة، وهو إعلان فارغ الى حد ما في وقت كانت فلسطين في خضم حرب لم تترك لأي جزء من البلد حرية ولا سيادة.

ودعا عبد الله، مع ما كان يطمع فيه من الأراضي في الأجزاء التي كان الجيش العراقي والفيلق العربي يحتلانها، الى اجتماع مماثل يضم فلسطينيين موالين للهاشميين ومناهضين للمفتي، ويعقد في عمان يوم انعقاد مؤتمر غزة. وشجب مؤتمر عمان، كما كان يُسمى، اجتماع غزة وأعلن وحدة الأرض الفلسطينية والأردنية (وعلى الرغم من ذلك، فقد نالت حكومة عموم فلسطين اعتراف الدول العربية كافة باستثناء شرق الأردن، كما دُعي ممثلها، احمد حلمي، الى حضور اجتماع مجلس الجامعة العربية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر

١٩٤٨). وتابع عبد الله حملته على حكومة عموم فلسطين من خلال عقد ثلاثة مؤتمرات اخرى أعلن فيها فلسطينيو الضفة الغربية من الموالين للهاشميين ولاءهم للعاهل ملكا على فلسطين.(٦) وكان اشهر هذه المؤتمرات مؤتمر أريحا الذي عقد في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وحضره نحو ألف فلسطيني. وتبعه مؤتمر رام الله في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وانتهى العام بآخر مؤتمر من هذه السلسلة، هو مؤتمر نابلس الذي حضره ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ شخص، ودعي اليه رؤساء بلديات نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية وعنبتا. وكانت رسالة المؤتمر واضحة، اذ كان الحاضرون يرغبون في توحيد ضفتي الأردن تحت قيادة الملك عبد الله.

في إثر هذه المؤتمرات، وبينما اتخذ شرق الأردن سلسلة من الخطوات لتثبيت ضم الضفة الغربية اليه سنة ١٩٥٠، بدأ دعم الجامعة العربية لحكومة عموم فلسطين يخبو. وكانت هذه الحكومة قد حاولت رأب الصدع مع عبد الله بإرسال احمد حلمي وجمال الحسيني الى عمان لإجراء محادثات، لكن نتائج هذه الرحلة كانت غير مثمرة. وفي خطوة لإرضاء عبد الله وإعادة الوحدة العربية، امتنع مجلس الجامعة من دعوة ممثلي حكومة عموم فلسطين الى حضور دورته سنة ١٩٤٩.

ولما كان الجيش المصري يسيطر على الأرض الوحيدة «ذات السيادة» التابعة لحكومة عموم فلسطين، فقد ساهم هذا الأمر في تعقيد نشاط هذه الحكومة التي ولدت ميتة. وبعد توقيع اتفاق الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية في شباط/فبراير ١٩٤٩، «استدعت» الحكومة المصرية المفتي، وهو القوة الرئيسية وراء الحكومة، الى القاهرة ومعه عدد من أعضاء المجلس الوطني. وهكذا بدأت مصر نفسها، وهي النصير الأكبر لحكومة عموم فلسطين، بلجم نشاط هذه الهيئة التعيسة الحظ. وفي القاهرة وُضع الحاج امين تحت المراقبة، وقُيِّدت تحركاته. وتم نقل المركز الرئيسي للحكومة فيما بعد من غزة الى القاهرة، وكان السبب الظاهر هو ان تصبح هذه الحكومة اقرب الى الجامعة العربية ومؤسساتها المختلفة، وفي الوقت نفسه أنشئت في غزة إدارة عسكرية مصرية.(٧) وفيما بعد، انحصرت مهمات الحكومة في إصدار وثائق للسفر، ومساعدة الطلاب الفلسطينيين، وتقديم المساعدة في بعض الأمور المتعلقة باللاجئين.(٨)

لم تتطور حكومة عموم فلسطين قط الى قوة سياسية ذات شأن يذكر، وهي التي اصبحت عاجزة تماما عن العمل بسبب ضياع فلسطين، وإدارة مصر لغزة، والمعارضة الهاشمية، واضمحلال دعم الجامعة العربية. وبالإضافة الى ذلك، دفعت الحالة السياسية العامة والموارد المالية الضئيلة بعض أعضاء الحكومة الى مقاطعتها، وبعضهم الآخر الى الاستقالة.(٩) وجاء في قرار للجامعة العربية سنة ١٩٥٢ ما يلي:

> نظرا لتوقف أعمال حكومة عموم فلسطين بسبب الظروف الراهنة يكون رئيس الحكومة ممثلا لفلسطين في مجلس جامعة الدول العربية ويصرف له مبلغ ١٥٠٠ جنيه مصري تأمينا لنفقات مكتبه عن عام ١٩٥٢.(١٠)

وقد استمر دعم الجامعة العربية المالي لرئيس حكومة عموم فلسطين احمد حلمي حتى وفاته سنة ١٩٦٣، حين انتهى امر هذه الحكومة رسميا بعد ان انتهى فعليا من قبل.

مشكلة جوازات السفر

كان من شأن تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين على المناطق المتاخمة لفلسطين، وقد أصبحوا في الواقع بلا دولة بسبب الأحداث في ذلك البلد، ان يستوجب نوعا من أنواع العمل العربي المنسق. لكن الجامعة العربية لم تتخذ اي إجراء حتى سنة ١٩٥٢، لأنه كان يُنظر أساسا الى مشكلة اللاجئين في البدء على أنها مشكلة موقتة. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر من تلك السنة، طالب مجلس الجامعة بإصدار جواز سفر موحد للاجئين، تسهيلا لسفرهم وتحركاتهم. ولم يكن لوثيقة كهذه ان تُفسَّر بأنها قبول بالوضع السياسي الراهن، ولم تكن النيّة من ورائها تقليص هوية اللاجئين المستقلة بأي حال من الأحوال، ولا الانتقاص من حقوقهم كفلسطينيين. وعلى الرغم من إصدار هذا القرار، فانه لم يتبعه إجراء ولم تصدر بموجبه اية وثيقة سفر.

وبعد هذا التاريخ بعام ونصف العام تقريبا، صدر عن الجامعة بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤ قرار آخر يدعو كل الحكومات المضيفة للاجئين، او التي تمدهم بالرعاية (كما الحال مع مصر وفلسطينيي غزة)، الى إصدار وثائق سفر موقتة، تلبية لطلب كل لاجىء بمفرده، شريطة ألا يكون الفلسطيني صاحب الطلب قد حصل على جنسية بلد آخر. وطالب قرار صدر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، بإصدار وثائق سفر للفلسطينيين القاطنين خارج العالم العربي. وتُرك لهؤلاء الفلسطينيين الحق في اختيار الدولة العربية التي تمنحهم هذه الوثيقة. وفي ٩ نيسان/إبريل ١٩٥٩، طلبت الجامعة الى الدول الأعضاء ان تتعاطف مع رغائب اللاجئين المقيمين على أراضيها فيما يختص بفرص العمل، لكنها اصرّت في الوقت عينه على ان يحتفظ الفلسطينيون بهويتهم.(١١)

وفي جميع الأحوال، لم تكن قرارات الجامعة ملزمة، ولذا فقد تم تجاهلها في الغالب. ولم ترغب اية دولة عربية في الظهور بمظهر من يقبل بالوضع القائم، ولم ترغب اية دولة ـ باستثناء الأردن ـ في إرساء القواعد لدمج الفلسطينيين دمجا دائما. والأمر الذي كان ذا اهمية مماثلة على الأرجح هو ان احدا من صانعي القرار لم يكن على اطلاع مباشر، او لم يكن مهتما بما تعنيه هذه المشكلة في الواقع، اي مشكلة كون الفلسطيني من دون دولة، وما يتبع ذلك من امور تتعلق بالسفر والسكن وفرص التعليم والعمل والوصول الى الخدمات الصحية، والى ما هنالك من الهموم اليومية. من هنا، وعلى الرغم من مختلف قرارات الجامعة، فانه لم يجر وضع تصميم او إصدار لأية تذكرة هوية موحدة او وثيقة سفر للفلسطينيين.

نشوء منظمة التحرير الفلسطينية وتطورها

ادى فشل حكومة عموم فلسطين في تثبيت كيانها كحكومة فلسطينية لها شأنها وسلطتها، الى وقوع الشعب الفلسطيني وآماله الوطنية في الفراغ السياسي، والى حرمانه من اي نوع من أنواع التعبير عن الذات المعروفة من خلال المؤسسات. وكان العقد من السنين الذي تلا ذلك عقد إعادة النظر وإعادة التنظيم وإعادة البناء. وفيما يختص بالفلسطينيين الميالين الى النشاط السياسي، كان هناك على امتداد العالم العربي أحزاب ومنظمات سياسية مختلفة التوجهات العقائدية (وكانت في الغالب محظورة) تدعوهم اليها، من الحزب الشيوعي الى حركة القوميين العرب وحزب البعث الى الاخوان المسلمين. وكما سيُبيَّن لاحقا من خلال الحالات المختارة للبحث، فان بعض المنظمات الفلسطينية، كمنظمات العمال والمرأة والطلبة، ظل يعمل خلال حرب ١٩٤٨ او انه أعاد تنظيم نفسه بعد تلك الحرب مباشرة.

ويبدو ان حرب السويس سنة ١٩٥٦، وخصوصا مواجهة الاحتلال الاسرائيلي أول مرة في غزة، كانت صدمة كبرى للوعي الفلسطيني لجهة اهمية إعادة التنظيم. وكانت تجربة مقاومة الاحتلال بصفوف موحدة، وبصرف النظر عن الانتماء السياسي، بمثابة عملية انصهار ذات آثار بعيدة. ويمكن القول ان تأسيس حركة «فتح»، الذي يعود الى سنة ١٩٥٧ او سنة ١٩٥٩ ـ بحسب المصدر المعتَمد عليه ـ[١٢] قد يُفسَّر، جزئيا، بأنه ردة فعل على الحرب والاحتلال.

كان قيام الجمهورية العربية المتحدة، مجسّدة الوحدة بين سوريا ومصر في شباط/فبراير ١٩٥٨، أول تعبير ملموس على مستوى الدولة عن الشعور المتنامي بالقومية العربية في المنطقة. من هنا، فان قيام هذه الوحدة كان عند الفلسطينيين حافزا إضافيا لتنظيم انفسهم. وفي الواقع، أنشىء أول المجالس التشريعية والتنفيذية في غزة بعيد قيام الوحدة. وعلى الرغم من ان جميع أعضاء المجلس التشريعي كانوا معيّنين، وأن معظم أعضاء المجلس التنفيذي (ممن اختيروا من أعضاء المجلس التشريعي) كان من الضباط وموظفي الادارة المصرية، فان هذا التطور كان الأول من نوعه في الشتات الفلسطيني بأسره، اذ كانت التجمعات الفلسطينية محرومة من اي نوع من أنواع العمل السياسي العلني لفترة تقارب العشرة أعوام.[١٣]

وواكب قيام المجلس التشريعي تشريع إطار للتنظيم الفلسطيني الشعبي متمثلا في الاتحاد القومي العربي الفلسطيني.[١٤] واستنادا الى جمال الصوراني، احد أعضاء المجلس التشريعي، فان الضغوط التي مارسها الغزيون انفسهم من أجل قيام نوع من أنواع التعبير السياسي الفلسطيني الشامل هي التي ادت، بعد محادثات مع كمال رفعت احد أكبر مساعدي عبد الناصر، الى التئام مؤتمر في القاهرة سنة ١٩٥٨ حضره فلسطينيون من الجوالي في غزة وسوريا ومصر (كان بينهم الحاج امين الحسيني وأحمد حلمي). وأفضى المؤتمر الى تأليف لجنة تحضيرية لتنظيم الفلسطينيين على غرار الاتحاد القومي العربي، الذي كان اقيم في

الجمهورية العربية المتحدة بعد حل الأحزاب السياسية كافة. وقد اعترض المفتي على تأليف الاتحاد القومي العربي الفلسطيني بحجة ان الهيئة العربية العليا التي كان يرئسها كانت هي الهيئة الممثلة للفلسطينيين والمعترف بها، وأن محاولة تأسيس منظمات كذاك الاتحاد ترمي الى تقويض الهيئة العربية العليا وإبدالها. وكان اعتراضه هذا، على ما يبدو، السبب الذي دفعه الى مغادرة مصر سنة ١٩٥٩.[١٥]

لم يخلف اعتراض المفتي اي اثر. وهكذا تم تأسيس إطار يشمل مجالس محلية وإقليمية، ومجالس تنفيذية عليا بمكاتبها وموظفيها، وفقا لدستور الاتحاد القومي العربي الفلسطيني. وخصصت للاتحاد ميزانية (من الادارة العسكرية المصرية)، وأُجريت من أجله انتخابات في جميع أرجاء الجمهورية العربية المتحدة وغزة سنة ١٩٦٠، وكانت تلك أول مرة منذ سنوات عديدة يمارس الفلسطينيون فيها حق الاقتراع في انتخابات مباشرة. وعلى الرغم من اهمية الاتحاد الرمزية، فانه لم يكن ذا اثر يذكر في الحياة السياسية الفلسطينية، اذ ان فقدان المضمون الفاعل في المؤسسة الأم، اي في الاتحاد القومي العربي في مصر وسوريا، قد انعكس بلا ريب على التجربة الفلسطينية في سوريا ومصر وغزة. وتبعا لذلك، اقتصر نشاط الاتحاد على معالجة بعض مشكلات الفلسطينيين اليومية مع الحكومات المضيفة، وعلى تقديم بعض الخدمات كالماء والكهرباء الى مخيمات اللاجئين.[١٦] وبعد وقوع الانفصال سنة ١٩٦١ انهى الاتحاد القومي العربي الفلسطيني نشاطه رسميا في سوريا أولا، ثم في مصر وغزة بعد ذلك بوقت قصير.

وفي آذار/مارس ١٩٥٩، وبمبادرة من الجمهورية العربية المتحدة خلال اجتماع لمجلس الجامعة العربية، تحول اهتمام الجامعة بفلسطين من إصدار البيانات والقرارات التي لا بد منها من وقت الى آخر، الى سياسة أكثر تنسيقا ترمي الى إعادة تنظيم الفلسطينيين. وتبع دعوة المجلس الى دراسة كيفية إعادة تنظيم الفلسطينيين، في ذلك الاجتماع، قرار مماثل صدر في نيسان/إبريل ١٩٦٠ يدعو الى إنشاء جيش فلسطيني. وأعقب ذلك اجتماعات في نيسان/إبريل وحزيران/يونيو ١٩٦١ لمعالجة هذه المسائل عينها، لكن المملكة الأردنية الهاشمية كانت في كل مرة تعارض المقترحات او تبدي التحفظات تجاهها لسبب او لآخر. وكان الملك عبد الله قد توفي قبل ذلك التاريخ بزمن طويل، لكن حفيده وخليفته الحسين كانت تراوده المخاوف نفسها من ان من شأن قيام اي كيان فلسطيني او حكومة فلسطينية، وبطبيعة الأمر، ان يشكل تحديا للحكم الهاشمي في ذلك الجزء من فلسطين الذي ضمته المملكة اليها سنة ١٩٥٠.[١٧]

واستمر عقد الاجتماعات بين حين وآخر حتى كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، حين ادت محادثات القمة العربية الى إفساح المجال أمام الدبلوماسي الفلسطيني العريق، احمد الشقيري، للقيام بحملة تنظيم رسمية. وكان الشقيري قد اختير بعد وفاة احمد حلمي بديلا من رئيس حكومة عموم فلسطين بصفة ممثل فلسطين في مجلس الجامعة. وأدت جهود الشقيري، وبدعم

من الرئيس المصري عبد الناصر، في نهاية المطاف الى التئام مجلس وطني فلسطيني جديد في القدس، في أيار/مايو ١٩٦٤، أعلن بدوره تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (لمزيد من التفاصيل، أنظر الحديث عن تأسيس المنظمة في الفصلين الثالث والتاسع).

وبالنظر الى تشتت الفلسطينيين وغياب الاعتراف الدولي بهم، يبدو على الأرجح انه لم يكن في استطاعة المنظمة او اي تنظيم سياسي فلسطيني على امتداد الشتات الظهور الى حيز الوجود ونيل الاعتراف، من دون دعم دول المواجهة العربية التي لم تكن اية دولة منها، كما سنفصِّل أدناه، ترغب في إنشاء إطار لمبادرات عسكرية فلسطينية مستقلة. وفي الواقع، كان اهم نشاط قامت هذه المنظمة به في أيامها الأولى التوسع على الجبهة الدبلوماسية: السعي لفتح مكاتب إعلامية وبذل الجهود لحمل عدد أكبر من الفلسطينيين على المشاركة في نشاطها. لذا يهمنا التأكيد ان المنظمة كانت ولا تزال منظمة دينامية، وأنها لم تكن في الفترة التي سبقت سنة ١٩٦٩ مترادفة تماما مع الحركة الوطنية الفلسطينية. ولم تكن المنظمة، لدى قيامها، التعبير السياسي ــ المؤسسي عن حركة عسكرية، بل على العكس تماما، اذ كانت عند إنشائها وفي غالب أمرها مجموعة من الأعيان التقليديين من ذوي النفوذ. وكان النشاط الفدائي بعيدا عن أذهان مؤسسيها المحافظين ممن كانوا، في الغالب، يرون ان المشاركة الفلسطينية في الصراع العسكري تتمثل في وحدات من جيش التحرير الفلسطيني، تأتمر بأمر الجيوش العربية النظامية، وتحارب الى جانبها.

لم تصل الفصائل الفدائية ــ السياسية، مثل «فتح»، الى السلطة في المنظمة إلا بحلول سنة ١٩٦٩. وكان من شأن وصول هذه القيادة الجديدة الشابة ان يمثل دفقا في نشاط المنظمة وفي الشعور الوطني عند الفلسطينيين. وبالإضافة الى التغييرات في الأجيال والقيادة، حدثت أيضا تحولات بنيوية مهمة. فالمنظمة التي أُسست في القدس سنة ١٩٦٤ كانت تختلف اختلافا كبيرا عن منظمة «حرب الشعب» في الأردن خلال ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، وعن المنظمة التي سادتها البيروقراطية في لبنان ما بعد الحرب الأهلية وما قبل سنة ١٩٨٢. ومنذ فقدان لبنان كـ «عاصمة» سياسية سنة ١٩٨٢، عاد النشاط الدبلوماسي والمناورة الى الصدارة على حساب النشاط العسكري.(١٨)

وقد تسلمت مكاتب المنظمة بالتدريج معظم مسؤوليات السفارات والقنصليات، بالاضافة الى الاشراف على بعض الخدمات الاجتماعية، وخصوصا في الدول العربية التي فيها جوال فلسطينية كبيرة العدد. فالمنح الدراسية والتسهيلات المتعلقة بجوازات السفر، والأذونات الخاصة بأداء فريضة الحج، ووثائق الزواج، والإشراف على منظمات الشباب والفرق الرياضية، تقع جميعها ضمن نطاق عمل المنظمة القانوني، وذلك يختلف من بلد الى آخر. أما المكاتب فهي أيضا أماكن للتجمع، وتبادل الأحاديث السياسية، وإقامة الاحتفالات بالمناسبات الوطنية الكبرى.

استمرت الهياكل الأساسية التي أنشئت سنة ١٩٦٤ على حالها، مع تطوير وتغيير في

الأدوار في كثير من الأحيان. فالمجلس الوطني الفلسطيني اشبه ببرلمان المنظمة والفلسطينيين. ويمثل أعضاء هذا المجلس منذ سنة ١٩٦٩ القوى النسبية للتنظيمات المختلفة (استنادا الى الدعم الذي تلقاه هذه التنظيمات في التجمعات المختلفة والى مواردها المالية وقوتها العسكرية)،(١٩) كما يمثلون المنظمات الاجتماعية والشعبية التي هي محور اهتمام دراستنا الحالية. ويضم المجلس كذلك فلسطينيين بارزين من مختلف البيئات، وممثلين عن جميع الجوالي في الشتات الفلسطيني.

أما المجلس المركزي الذي أُنشىء سنة ١٩٧٣، فهويضم أعضاء من المجلس الوطني وينفذ مقرراته. ويختار المجلس الوطني اللجنة التنفيذية من أعضاء المجلس المركزي، وهذه اللجنة تعمل بصورة دائمة، ويتولى أعضاؤها مسؤوليات محددة، على غرار الوزراء في اية حكومة. فدائرة المنظمات الشعبية(٢٠) ودائرة الشؤون الاجتماعية، وهما مسؤولتان عن المؤسسات التي ندرسها بالتفصيل هنا، ممثلتان بعضو عن كل منهما في اللجنة التنفيذية. وتشمل الدوائر الأخرى الشؤون العسكرية، والتخطيط، والإعلام، والسياسة، وشؤون الوطن المحتل، والتربية، والصندوق القومي الفلسطيني (الذي هو اشبه بوزارة للمال)، والى ما هنالك. وتضم اللجنة التنفيذية ١٥ عضوا كحد اقصى، وأعضاؤها ــ كأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ــ يمثلون النفوذ النسبي لمختلف فصائل المقاومة.

وعلى الرغم من ان فصائل المقاومة اكتسبت شهرتها الأوسع من خلال العمليات العسكرية، فان حركة فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والصاعقة (في سوريا ولبنان) قد بنت جميعها، بالاضافة الى وحداتها العسكرية، هياكل تشبه هياكل الأحزاب السياسية. وحركة فتح هي التنظيم المفضل تفضيلا شديدا على امتداد الشتات، وفي الواقع ينحو الكثيرون ممن يسمون انفسهم المستقلين منحاها العقائدي. وتنبع غلبة الحركة من نهجها المحافظ والوطني في السياسة، قياسا بالنهج اليساري الماركسي لدى الجبهتين الشعبية والديمقراطية. ولهاتين الجبهتين أنصار أقل كثيرا، لكن بالنظر الى ان عددا كبيرا من أعضائها من المثقفين، فان تأثيرهما واضح في الأوساط الإعلامية والتربوية والمهنية. ويتماهى الفلسطينيون مع هذه التنظيمات تماهيا لا يختلف كثيرا عما هي الحال مع الشعب الأميركي وأحزابه السياسية المفضلة.

ان غلبة تنظيم ما، وفي حالتنا الحاضرة غلبة «فتح»، على اللجنة التنفيذية للمنظمة ليست نابعة من قوتها العسكرية فقط، بل أيضا من مدى شعبية ايديولوجيتها وقيادتها عند الفلسطينيين. فياسر عرفات، زعيم حركة فتح، لا يزال رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة منذ سنة ١٩٦٩. وقد ظل مسيطرا على الفصائل المختلفة والمشتتة للمنظمة حتى في مواجهة الانشقاق داخل «فتح» في لبنان سنة ١٩٨٣، وهوأخطر تحد لقيادته ولوحدة المنظمة في تاريخها. وكان من شأن إعادة توحيد المنظمة في الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني

الفلسطيني في الجزائر، في نيسان/إبريل ١٩٨٧، ان تعيد تأكيد دور عرفات القيادي، وأن تعززه مجددا.

المنظمات الشعبية او الجماهيرية

أكدت منظمة التحرير الفلسطينية، منذ بدايتها، اهمية التنظيم الشعبي او الجماهيري. وحاولت المنظمة بقيادة الشقيري تطبيق خطة للتمثيل الإقليمي بدلا من التمثيل القطاعي، يتم بموجبها فتح مكاتب سياسية في المدن التي فيها كثافة سكانية فلسطينية في مختلف أنحاء العالم العربي. وكان أصحاب هذه الخطة يأملون بأن تصبح هذه المكاتب فيها بعد مراكز للاقتراع، على نحو ما. وكانت هذه الخطة تُسمى التنظيم الشعبي. لكن هذه الفكرة لم تلق اي دعم من الدول العربية المضيفة، وذلك لأسباب سياسية داخلية، منها السابقة الديمقراطية التي تمثلها الخطة، ومنها ان الخطة كانت ستقود المنظمة الى إجراء إحصاء للفلسطينيين. وعلى الرغم من تأسيس مكاتب التنظيم الشعبي، أقله في مصر، فانه لم يؤذن لها قط في تنفيذ المهمة التي أنشئت من أجلها.

وبسبب حظر العمل التنظيمي السياسي الإقليمي فعلا، فمن المرجح ان التنظيم القطاعي، والذي بدأ باتحاد الطلبة سنة ١٩٥٩ واتحاد العمال سنة ١٩٦٣، قد بدا انه البديل الواقعي الوحيد. وبما انه كان لكثير من الدول العربية تنظيماته القطاعية الوطنية الخاصة، تنظيمات للطلبة والمرأة والكتّاب والمحامين والى ما هنالك، فقد سهل هذا الأمر الجهود الفلسطينية بلا ريب. وكانت هذه التنظيمات والاتحادات متنوعة ومنتظمة في مصر بصورة خاصة، حيث حاز التنظيم القطاعي الفلسطيني المتجدد حرية العمل أول مرة، بإذن من الرئيس عبد الناصر.

وعلى الرغم من المحاولات الأولى لتأسيس التنظيمات الشعبية وتشجيعها، فقد عجزت المنظمة قبل سنة ١٩٦٨ عن تحقيق اي نجاح واسع في استدراج الاهتمام لدى التجمعات الفلسطينية. وكانت احدى العقبات الكبرى ان المنظمة، نفسها، كانت نخبوية الى حد لم تنجح معه في استقطاب دعم جماهيري ذي شأن. وبالاضافة الى ذلك، فان إغلاق مكاتب المنظمة الرئيسية في القدس سنة ١٩٦٦ من قبل الأردن، وهزيمة ١٩٦٧ وما تبعها من ضياع الضفة والقطاع، امور أعاقت بلا ريب جهود المنظمة للانتشار. وفي واقع الأمر، فان المنظمة لم تبث روحا جديدة في التنظيم القطاعي إلا بعد صعود المنظمات الفدائية داخل المنظمة.

وبينما كان رأي القيادة الأولى للمنظمة ان تحارب الوحدات الفلسطينية النظامية جنبا الى جنب مع الجيوش العربية، كان الكفاح المسلح يعني بالنسبة الى الفدائيين الفلسطينيين عمليات عسكرية تنفذ تنفيذا مستقلا عن الأنظمة العربية. ففي رأيهم ان الهدف من التنظيم الشعبي هو التكامل مع الكفاح المسلح، وإعداد الفلسطينيين للقيام بدور أنشط

في هذا الكفاح. وقد تطور التنظيم المستند الى القطاعات كوسيلة تتيح لكل فرد فلسطيني المشاركة في الحركة الوطنية، تبعا للاهتمام الشخصي او للمهنة. وكانت المشاركة على أساس الايديولوجيا السياسية هي، طبعا، الخيار الذي مارسه من التحق بأحد التنظيمات. وكان لأعضاء التنظيمات عادة أدوار مزدوجة، اذ انهم كانوا أيضا في صميم قيادات المنظمات الجماهيرية وأعضائها النشيطين، كمنظمات الطلبة والمرأة والعمال والى ما هنالك. والتي بدورها استقطبت آخرين ممن لم تكن لهم التزامات سياسية او عقائدية. وكان رأي منظّري حركة المقاومة الفلسطينية ان الأعضاء المسيّسين في المنظمات الجماهيرية يساعدون في تسييس الآخرين وتجنيدهم. وبهذه الطريقة، تساهم هذه المؤسسات في ربط قيادة المقاومة بالشعب الفلسطيني عامة.[٢١]

المؤسسات المختارة للدراسة

لننتقل الآن الى المنظمات المختارة للدراسة. على الرغم من ان اثنتين من المؤسسات التي نعرضها قد أُسستا قبل قيام منظمة التحرير – اتحاد الطلبة سنة ١٩٥٩ واتحاد العمال سنة ١٩٦٣ – فانه منذ قيام المنظمة اضحت المؤسسات تعتبر نفسها قواعد لها. ولدى دائرة المنظمات الشعبية، التي تقع هذه المؤسسات ضمن مسؤوليتها القانونية، موظفون يمثلون هذه المؤسسات كافة. ويتراوح العون الذي تقدمه الدائرة الى هذه المنظمات بين العون المالي والتوسط لدى الحكومات العربية، بين الحين والآخر، لمصلحة اتحاد ما او لمصلحة عضو ما.

وعلى الرغم من ان كل واحدة من هذه المؤسسات تخدم قطاعا معينا من قطاعات الشعب الفلسطيني، فان لدى هذه المؤسسات أهدافا متشابهة.[٢٢] فالمنظمات الجماهيرية الأربع تشدد على التزام التنظيم الشعبي بصفته الوسيلة الأكثر فاعلية لتنمية الوعي السياسي وإعداد الفلسطينيين للمشاركة في الحركة الوطنية. ويدّعي كل منها حصر تمثيل ناخبيه في النطاقين الفلسطيني والدولي. ويركز اتحاد العمال بخاصة على دوره العسكري، على الرغم من ان الاتحادات الأخرى تعتبر أيضا ان الكفاح المسلح جزء أساسي من حركة التحرير. وتعي هذه الاتحادات، بالإضافة الى اهتماماتها وأهدافها السياسية، مسؤولياتها في الدفاع عن حقوق أعضائها وامتيازاتهم كعمال ونساء ومعلمين وطلبة.

وتركّز جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، بوصفها مؤسسة اجتماعية، على شؤون مختلفة نوعا ما.[٢٣] وقد كان الهدف الأساسي لعملها، ولا يزال، تقديم الخدمات الانسانية والصحية لكل محتاج – عسكري ومدني، فلسطيني وغير فلسطيني – في الحرب او السلم. وهي تقوم بتدريب موظفين صحيين، كما أنها ترعى حالات العائلات التي تفرقها الحرب، وحالات الفلسطينيين المعتقلين في سجون اسرائيل ومعتقلاتها.

الشكل رقم ٢ - ١ : البنية التنظيمية للاتحاد العام لطلبة فلسطين

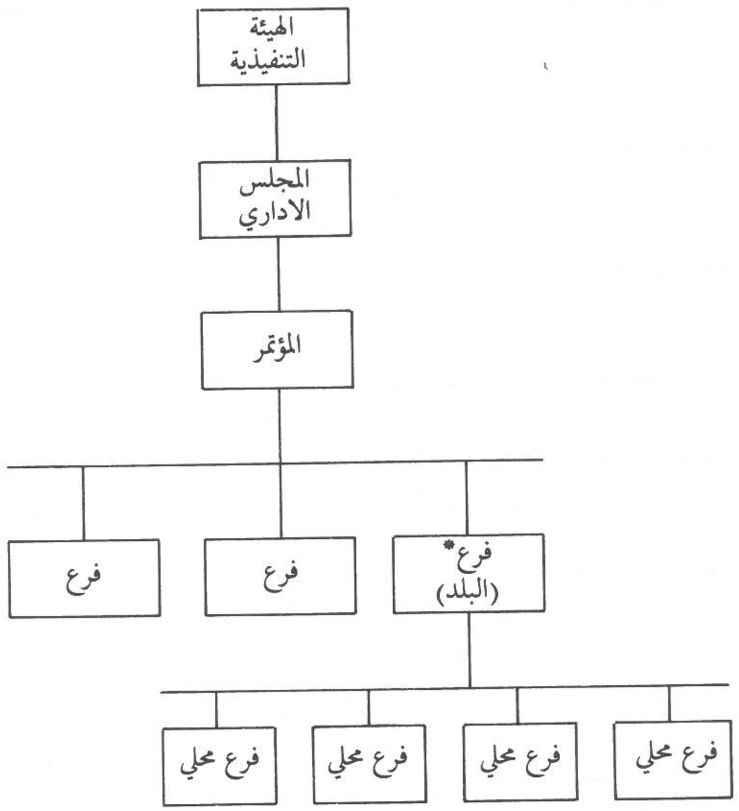

* ان البنية التنظيمية على مستوى الفرع تشبه بنية الاتحاد العام، الى حد بعيد.

الشكل رقم ٢ - ٢ : البنية التنظيمية للاتحاد العام لعمال فلسطين

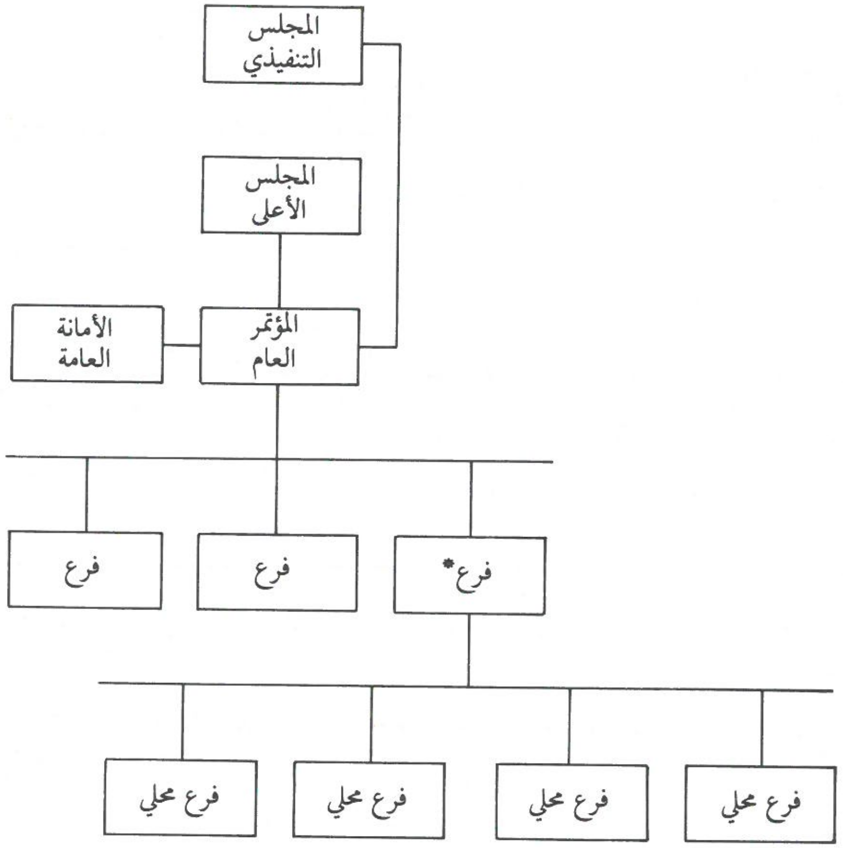

* ان البنية التنظيمية على مستوى الفرع تشبه بنية الاتحاد العام، الى حد بعيد.

الشكل رقم ٢-٣: البنية التنظيمية للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

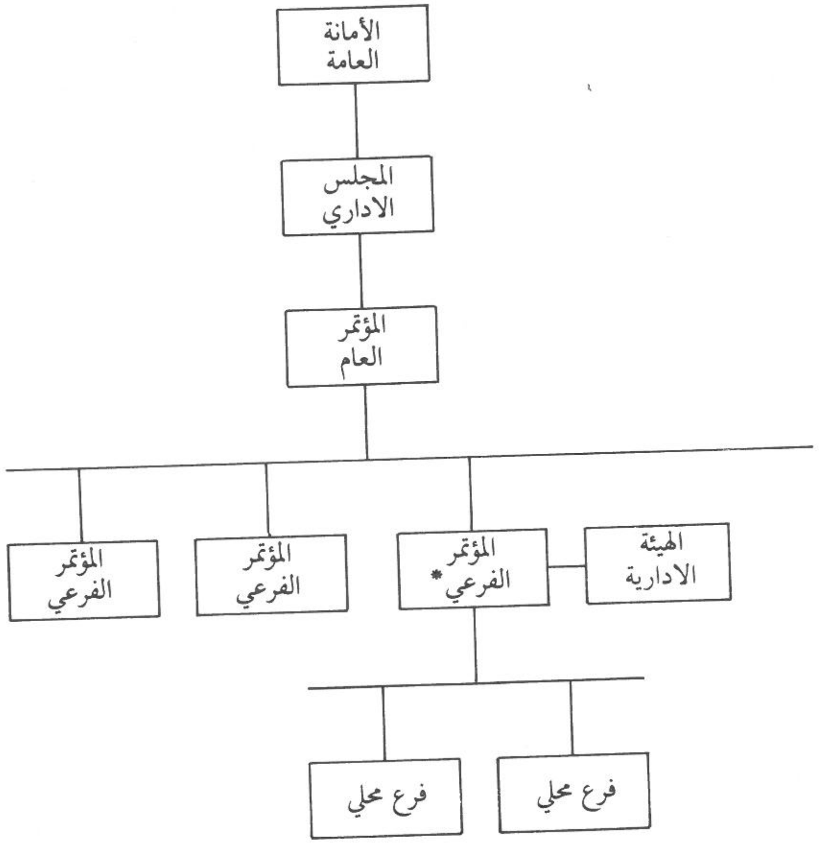

* ان البنية التنظيمية على مستوى الفرع تشبه بنية الاتحاد العام، الى حد بعيد.

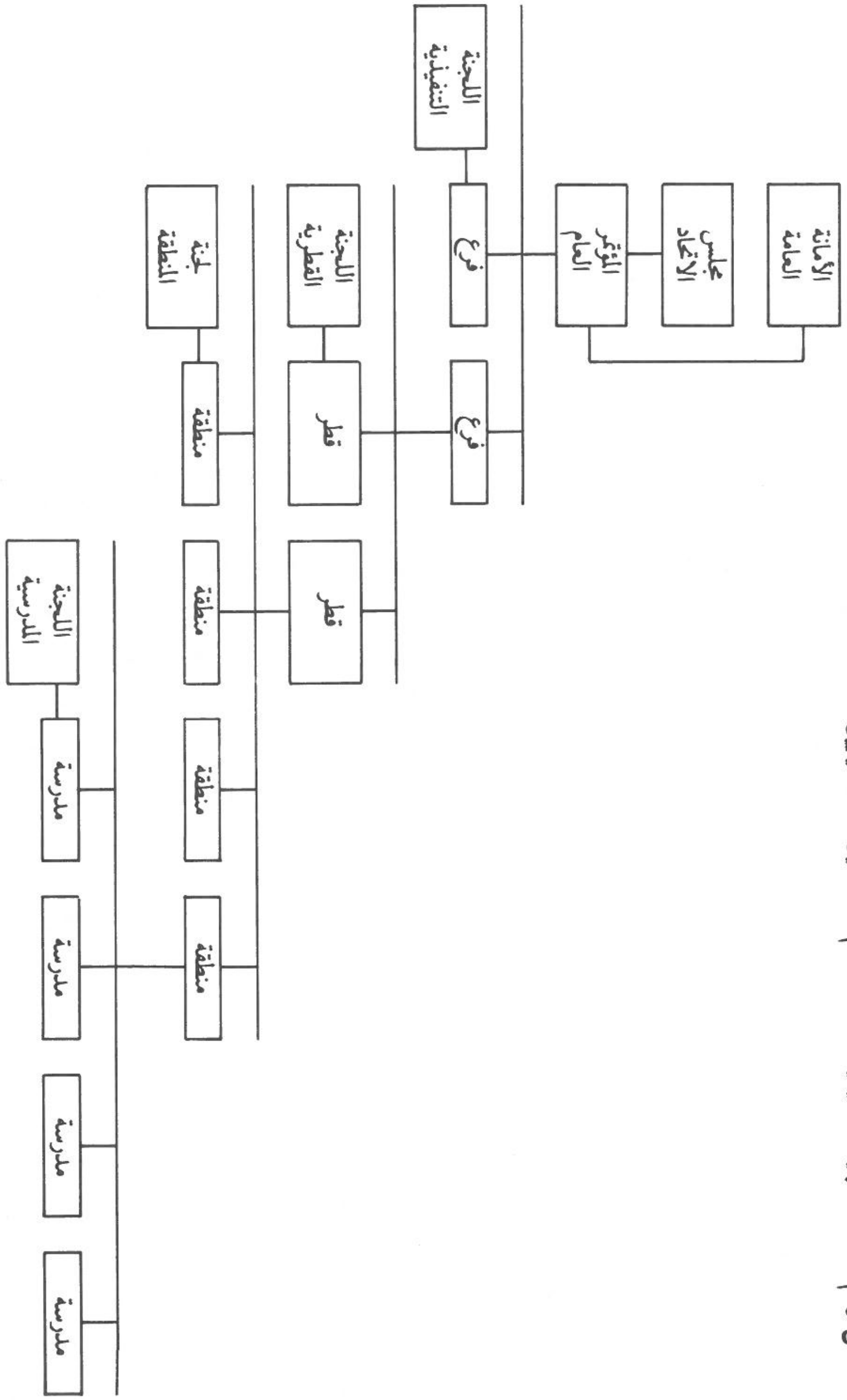

الشكل رقم ٢-٤: البنية التنظيمية للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين

تبين الأشكال ٢ـ١، ٢ـ٢، ٢ـ٣، ٢ـ٤ بنية الاتحادات الداخلية المتشابهة نسبيا. فعلى المستوى الأدنى، يقع الفرع المحلي، ومركزه المدينة في الغالب. والمسؤولون على هذا المستوى هم أعضاء في لجان على مستوى المناطق، تنتخب هيئة إدارية مهمتها اختيار المندوبين الى المؤتمر الذي يعقده الفرع دوريا كل عامين (على مستوى البلد). وتنتدب المؤتمرات الفرعية ممثلين الى مؤتمر عام يسمي أعضاء المجلس الاداري للاتحاد، الذي بدوره يختار الهيئة التنفيذية، وهي أعلى سلطة في الاتحاد.(٢٤)

يتفاوت نشاط هذه المنظمات بين مؤسسة وأخرى، وبين بلد وآخر، وبين فترة زمنية وأخرى. أما أسباب النجاح او الفشل في التعبئة وفي القيادة، فتشكل لب الدراسات المختارة هنا. والتواريخ الموجزة المدونة أدناه تهدف الى ان تكون بمثابة مقدمات وجيزة لتطور نشاط كل منها ووظائفه ومجاله. أما العرض المفصّل فيتبع في فصول لاحقة.

الاتحاد العام لطلبة فلسطين

كانت جماعة الطلبة سباقة الى إعادة تنظيم الفلسطينيين. ففي سنة ١٩٥٩، اجتمع في القاهرة ممثلون عن منظمات الطلبة الفلسطينيين في القاهرة والاسكندرية وأسيوط وبيروت ودمشق، لإنشاء اتحاد طلبة فلسطيني. وابتدأ هذا الاتحاد، الاتحاد العام لطلبة فلسطين، بتأسيس فروع جديدة له في أجزاء اخرى من العالم العربي وفي خارجه. وكان أعضاؤه، في البدء، يعارضون تركيبة منظمة التحرير الناشئة سنة ١٩٦٤، إلا ان الأعضاء السابقين صعدوا بعد سنة ١٩٦٧ الى أعلى المراكز في هذه المنظمة. وقد كان لهذا الاتحاد مزية كونه أول تنظيم فلسطيني بحت يعيد تجميع نفسه بعد الشتات سنة ١٩٤٨، وأول تنظيم يدعو الى قيام كيان فلسطيني، وأول تنظيم يطالب بالتجنيد الإجباري للفلسطينيين. وقد كان ولا يزال أكبر المنظمات الجماهيرية تأثيرا، ولا يزال يقوم بدور رئيسي في تسييس الشباب الفلسطيني وتعبئته.

الاتحاد العام لعمال فلسطين

كان هذا الاتحاد من نتاج جمعية العمال العربية الفلسطينية، التي كانت تنظم العمال وتجندهم في فلسطين في إبان الانتداب. وانطلق الاتحاد من القاهرة سنة ١٩٦٣ على يد جماعة من النقابيين الفلسطينيين السابقين الذين كانوا قد فروا من الأردن سنة ١٩٥٧. وما لبث ان افتتح له فروعا في جميع أرجاء العالم العربي. وخلال الستينات، كان الاتحاد يخضع لتأثير قوي مصدره النهج السياسي للنظام المصري، حامي هذا الاتحاد. لكن مركز الاتحاد الرئيسي انتقل في السبعينات الى دمشق، حيث انتقلت القيادة الى أعضاء سابقين في حركة القوميين العرب الذين باتوا يشكّلون لُب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وعملا برأي الاتحاد في ان

العمال هم أكبر أنصار الكفاح الفلسطيني بطبيعة الحال، فان أعدادا كبيرة من الفدائيين تجندت تاريخيا من صفوفه.

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

كان هذا الاتحاد، شأنه في ذلك شأن الاتحاد العام لعمال فلسطين، وارثا لتراث غني سابق لسنة ١٩٤٨. فقد جمعت الحركة النسائية، منذ تأسيسها سنة ١٩١٩، بين التزام القضية الوطنية والاهتمامات الانسانية. وبعد حرب ١٩٤٨، لجأ بعض الأعضاء في جمعية النساء العربيات الفلسطينيات الى بيروت، المكان الوحيد الذي استمرت الجمعية تمارس نشاطها فيه تحت اسمها السابق. واستمر العمل أيضا في منظمات صغيرة ومتنوعة في الضفة الغربية. وفي تلك الأثناء، بدأ تشكيل تجمعات للنساء الفلسطينيات خارج حدود فلسطين التاريخية. وتلبية لدعوات الى إعادة التنظيم صدرت عن بيروت والقدس ومنظمة التحرير الفلسطينية ذاتها، عقد أخيرا سنة ١٩٦٥ مؤتمر كبير ادى الى تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

تعطل نشاط قيادة الاتحاد أولا عندما اقدم الأردن على إقفال جميع مكاتب المنظمة سنة ١٩٦٦، وفيما بعد عندما احتلت اسرائيل القدس سنة ١٩٦٧. وقد انتقل المركز الرئيسي موقتا الى القاهرة، ثم الى عمان. وعلى الرغم من التشتت في التنظيم، فقد اتسع عمل الاتحاد على المستويات الدنيا بين سنتي ١٩٦٥ و١٩٧٠، من خلال انخراط النساء في نشاطات تراوحت بين محو الأمية والتدريب العسكري. وأعاد المؤتمر المنعقد في بيروت سنة ١٩٧٤ تنظيم بنية الاتحاد العليا وتفعيلها. ثم بادر الاتحاد الى تطوير بنيته التحتية الأكثر ترابطا في لبنان، بين سنتي ١٩٧٥ و١٩٨٢. وما زال الاتحاد يشدد على ضرورة تحسين وضع المرأة الفلسطينية، اقتصاديا وقانونيا واجتماعيا، وعلى وجوب إعدادها لتقوم بدور أكبر في حركة التحرير.

الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين

بعد حرب سنة ١٩٦٧، حاولت الأونروا إدخال بعض التغييرات على أنظمتها ومناهج الدراسة، الأمر الذي عارضه المعلمون الفلسطينيون. وقد التحمت لجان المعلمين التي كانت موجودة في الأردن منذ سنة ١٩٥٣ بالمجموعات الشابة في لبنان وسوريا، لمحاربة هذه الأنظمة الجديدة، التي رأوها مجحفة بحق المعلمين والتلامذة. وفي ربيع سنة ١٩٦٨، انتشرت الاضرابات في جميع أرجاء المناطق التي تعمل الأونروا فيها، لكن لم تستجب مرغمة لمطاليب المعلمين إلا في خريف تلك السنة، وبعد إضراب استمر شهرا. وفي إثر هذا الاضراب الناجح، جاءت دائرة المنظمات الشعبية في منظمة التحرير باقتراح مفاده إقناع معلمي الأونروا بتأسيس اتحاد عام. وكان التنظيم على مستوى القاعدة قد تطور خلال عملية التعبئة

ضد الأونروا. وقد اشرفت منظمة التحرير على إقرار دستور، واختارت قيادات الاتحاد العليا. ويتولى رئاسة الاتحاد منذ تأسيسه جميل شحاده، الذي هو أيضا نائب رئيس الاتحاد الدولي للمعلمين، وهو ما يمنح الاتحاد صوتا مسموعا في مؤتمرات المعلمين الدولية.

جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

سنة ١٩٦٧، اسس بعض الأطباء والموظفين الصحيين الشباب من الفلسطينيين خدمات طبية منظمة في مدينة السلط في الأردن. وكان هؤلاء أعضاء في حركة فتح ممن أدركوا عدم كفاية الخدمات الطبية المتاحة لسكان المخيمات، والمقدمة من قِبل الأونروا. وقد تمّ تأسيس مرافق طبية متحركة وتحت الأرض تلبية للحاجات الناشئة عن تزايد الهجمات الفدائية على الأهداف الاسرائيلية، وعن غارات اسرائيل الوقائية والانتقامية. وما لبثت المعونات ان تدفقت تبرعات من الفلسطينيين ومن حكومات اجنبية متعاطفة، وهو ما سمح لهذه الجمعية بتوسيع نطاق خدماتها، وتغير اسمها من خدمات فتح الطبية الى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وفي سنة ١٩٦٩، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني ان جمعية الهلال الأحمر هي المؤسسة الصحية الرسمية للمنظمة. وكان الأردن أول قاعدة متطورة لعمل الهلال. وبعد طرد المقاومة من الأردن خلال ١٩٧٠ ـــ ١٩٧١، وتدمير منشآت الهلال هناك، انتقل الهلال الى لبنان وسوريا، حيث بدأ زيادة حجم ونطاق خدماته الطبية وتوسيعها.

وبتطور هذه المنظمات الجماهيرية، اهتمت بالعمل التنظيمي والاعلامي اهتماما خاصا. فقد ركّزت على الأنشطة التي تروج للثقافة الفلسطينية التقليدية وتحافظ عليها، والتي تلبي الحاجات المادية لأعضائها وللمجتمع الفلسطيني عامة. وحتى الهلال الأحمر، الذي هو في الواقع وزارة الصحة في المنظمة، قد قام بدور سياسي بالقدر الذي ركّز فيه على الثقافة الفلسطينية والتراث الفلسطيني التقليدي، واستفاد من مشاركته في مؤتمرات عالمية لتسليط الضوء على الشعب الفلسطيني وقضيته.

ان إنجازات هذه المنظمات التي ترد أكثر ما ترد على لسان الفلسطينيين، تشمل إعادة تنظيم الفلسطينيين في مؤسسات تمثيلية مستقلة تبعا للمهنة او للقطاع، وتنمية الوعي السياسي، وإنشاء مؤسسات للخدمات الاجتماعية، وتمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية. وهو الأمر الذي مكنهم من نيل اعتراف سياسي اوسع، ومن نشر المعلومات عن نضالهم.

وعلى الرغم من أوضاع الأمن المفقود سياسيا، والتقلبات التي تحيط بعمل المنظمة ومؤسساتها، فان هذه المؤسسات ليست هشة بأي حال من الأحوال. فالحروب وعمليات الطرد المتتالية قد علّمت الفلسطينيين كيف يعيدون تنظيم انفسهم بسرعة. فقد ادّت حرب ١٩٦٧ دورها كحفّاز للتنظيم؛ وبعد الحرب الأهلية في الأردن خلال ١٩٧٠ ـــ ١٩٧١ انتقل

الفلسطينيون الى لبنان، حيث طوّروا بنية تحتية سياسية واجتماعية ـــ اقتصادية متنوعة للغاية؛ وبعد الدمار الذي سببه غزو سنة ١٩٨٢، نقلوا مركزهم الرئيسي الى تونس بينما طوروا أعمالهم في قبرص، وأعادوها الى الوجود في مصر وفي دول عربية اخرى، كالجزائر والعراق واليمن الشمالي واليمن الجنوبي. والواقع ان التكيف في مواجهة الهزائم والانتكاسات الكبرى كان من العلامات المميزة لهذه المؤسسات بوجه خاص، وللحركة بوجه عام.

ان الحالات المختارة للدراسة أدناه تبحث، بتفصيل تاريخي وتنظيمي اوسع، في تطور هذه المؤسسات الخمس كجزء من جهود بُذلت على امتداد الشتات لبعث الحركة الوطنية الفلسطينية وإعادة تعريفها وتجسيدها. وكما نوهنا في الفصل الأول، فان التطور المتفاوت لهذه المنظمات على امتداد الدول والأزمان سيُدرس، مع التركيز الخاص على النظام الاجتماعي ـــ الاقتصادي للدولة المضيفة (كما يتجلى ذلك تجليا واضحا في البنية القانونية). وضمن هذا الإطار، فان كلامنا سيركز على التكامل الاقتصادي، او على هامشية التجمعات السكنية الفلسطينية في علاقتها بالبنية الاقتصادية والسياسية لدول عربية مضيفة ثلاث.

القسم الثاني

الحالات المختارة للدراسة

الفصل الثالث
الحامي القوي

في أواخر الأربعينات، ادّت المشكلات الاقتصادية المتفاقمة في مصر، والتبرم الشعبي باستمرار الوجود البريطاني في منطقة قناة السويس، بين امور اخرى، الى قيام عدد من حركات المعارضة دعا بعضها الى أعمال عنف ضد النظام، ومارس هذا العنف. وكان من شأن هزيمة الجيش المصري المذلّة في فلسطين ان تعزز صفوف المعارضين في البلد. وعندما قامت مجموعة من الضباط الوطنيين الشباب بانقلاب سلمي في تموز/يوليو ١٩٥٢، لم يكن في استطاعة احد ان يتكهن حقيقة بمنحى هذه الجمهورية الجديدة. وعلى الرغم من مغازلة الغرب في البدء، فان الرئيس المصري النشيط الجديد، جمال عبد الناصر، اصبح بحلول سنة ١٩٥٦ بطل القومية العربية وأقوى الزعماء العرب وأبعدهم أثرا.

ولأسباب سياسية داخلية، كان أسلاف عبد الناصر في الحكم قد وضعوا سياسات حدّت، الى ابعد مدى، من تدفق اللاجئين من فلسطين سنة ١٩٤٨، وقيّدت بشدة الهجرة من غزة الى مصر، حيث كانت غزة مصدر تلك الهجرة الأكثر إمكانا، وكانت قد اصبحت تحت الادارة العسكرية المصرية بعد قيام الهدنة بين العرب واسرائيل سنة ١٩٤٩. ولم تشكل الجالية الفلسطينية القليلة العدد والمشتتة في مصر اي خطر سياسي داخلي. وقد واصل عبد الناصر سياسة أسلافه المقيدة للهجرة من غزة. لكن دخول أعداد كبيرة من الطلبة الفلسطينيين (والكثيرون منهم من غزة) الى مصر للدراسة في جامعاتها بإذن من الرئيس عبد الناصر، والعون الذي قدمه ماديا وسياسيا الى «القضية الفلسطينية»، قد أكسباه دعما واسعا لدى الجماهير العربية. وكان ثمة مجموعة من الفلسطينيين المسيّسين تتبرم بقيودها، وتنتظر الفرصة السياسية السانحة لإعادة تنظيم صفوفها بحرية أكبر. وقد منحها عبد الناصر هذه الفرصة.

الخلفية السياسية

كان الاخوان المسلمون، وهم جماعة اسلامية ظهرت في مصر في الثلاثينات، أول حزب سياسي مصري يقوم بدور نشيط في الأحداث التي سبقت حرب فلسطين. وعلى الرغم من ان الاخوان كانوا يعارضون بشدة استمرار الوجود البريطاني في البلد، فان القضية الفلسطينية

هي التي منحتهم فرصتهم الأولى للمشاركة في السياسة مشاركة فاعلة. ففي سنة ١٩٣٥ زار عبد الرحمن البنا، شقيق زعيم الاخوان حسن البنا، فلسطين وقابل الحاج أمين الحسيني مفتي القدس المعترف به زعيما للحركة الوطنية الفلسطينية.[١] وفي السنة التالية، جمع الاخوان التبرعات وشاركوا في التظاهرات وتوزيع المنشورات وإلقاء الخطب دعما للاضراب العام في فلسطين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧، وقبل صدور قرار التقسيم عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، امر حسن البنا فروع الجماعة بالاستعداد للجهاد دفاعا عن فلسطين. وقد استطاعت كتائب الاخوان، المكونة من جهاز سري ومن أعضاء مدربين على حروب العصابات الخاطفة، تعبئة قواها بسرعة.[٢]

إلا ان اشتراك الجيش المصري في حرب ١٩٤٨ كان ينبع من عوامل أكثر تعقيدا من مجرد الاهتمام المشترك بالأشقاء العرب او المسلمين. فقد سعى الملك المصري فاروق من خلال إشراك مصر في الحرب لتعزيز زعامته في العالم العربي ضد منافسيه، وخصوصا منافسه الرئيسي عبد الله ملك شرق الأردن. ولا ريب في ان الشعور السائد في البلد لنصرة فلسطين، كما عبرت الأحزاب والمنظمات السياسية عنه، كان أيضا من بين تلك العوامل.[٣] والأمر الذي كان ذا أهمية مماثلة هو موقف الطبقة الحاكمة في مصر، والتي سنحت لها الفرصة للتوسع الاقتصادي نحو المشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية واستقلال بعض الدول التي كانت فيما مضى تحت الانتداب. فتأسيس دولة يهودية كان يهدد بخلق عائق جغرافي يعيق وصول مصر الى المشرق العربي ويقصي مصر عن أسواقه.[٤] وحين فشلت الحرب في اقتلاع الدولة اليهودية، كانت مصر في طليعة الدول العربية المسارعة الى حظر جميع العلاقات باسرائيل، وهي سياسة اتبعتها حتى توقيع اتفاق كامب ديفيد سنة ١٩٧٨.

شهدت السنوات التي تلت هزيمة العرب العسكرية في فلسطين مباشرة سخطا وعدم استقرار سياسيّين مطرديْن في مصر. وكانت مشكلة النمو السكاني قد بدأت تثير الصعوبات في البلد منذ الثلاثينات. ففي سنة ١٩٣٧ كان عدد السكان يقارب ١٦ مليون نسمة، وكان ينمو سنويا بنسبة ١,١٥ ٪. وبحلول سنة ١٩٤٧، فاق عدد السكان ١٩ مليون نسمة وكانت نسبة نموه سنويا ١,٧٨ ٪.[٥] وكان هذا الضغط السكاني يسبب وفرة في العمال تزداد باطراد في زمن كان القطاع المديني فيه ينمو ببطء. وارتفعت أبدال تأجير الأراضي ارتفاعا حادا، في حين بقيت الرواتب الحقيقية على حالها او تدنت.[٦] وقد انعكست الصعوبات الاقتصادية على الوضع السياسي من خلال التعديلات الوزارية العديدة ومن خلال العنف السياسي.

يرى الكثيرون ان ثورة الضباط المصريين الأحرار في تموز/يوليو ١٩٥٢ كانت، في جزء منها على الأقل، تنبع من هزيمة ١٩٤٨. ومع ذلك، وكما جاء في كتاب «فلسفة الثورة» لعبد الناصر، فحتى عندما كانت خلايا الضباط الأحرار تلتئم خلال حرب فلسطين للبحث في مجرى الأمور، كان الاهتمام منصبا على مصر، لا على فلسطين. فقد أدرك هؤلاء مغزى

الحرب ضمن إطارها الأوسع وأيقنوا ان الأحداث الجارية في فلسطين قد يمكن لها ان تجري في مصر (او في اي مكان آخر) «ما دامت تذعن لسيطرة العوامل والعناصر والقوى الراهنة.»[٧]

اللاجئون الفلسطينيون في مصر

عندما هاجمت عصابة إرغون يافا في ٢٥ نيسان/إبريل ١٩٤٨، غادر نحو ثلاثة آلاف من السكان العرب المدينة بالزوارق نحو بور سعيد والاسكندرية، وغادرها ما بين ١٠ آلاف و١٥ ألفا باتجاه غزة. وبعد الهدنتين الأولى والثانية، قطعت أعداد إضافية منهم صحراء سيناء: رافق بعضهم الجيش المصري خلال انسحابه، ولجأ بعضهم الآخر الى أقرباء له كانوا يسكنون مصر.

وفي يوم هجوم إرغون، طُلب من وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية ان تستعد لاستقبال لاجئين فلسطينيين فارّين من الأعمال الحربية في فلسطين.[٨] وكان المخيم الأول الذي احتضن اللاجئين في العباسية بالقاهرة، حيث تم تجميع الفلسطينيين في ثكنات كان يستخدمها البريطانيون أيام الحرب. لكن أعدادهم ما لبثت ان ازدادت الى الحد الذي اضطر الوزارة في أوائل أيار/مايو الى إقامة مخيم آخر في القنطرة شرق (الواقعة على قناة السويس لجهة سيناء). ولأجل تنسيق أعمال الإغاثة، امر رئيس الوزراء في ٩ أيار/مايو ١٩٤٨ بتأليف اللجنة العليا لشؤون اللاجئين الفلسطينيين تحت رئاسة نائب وزير الداخلية تضم ممثلين عن وزارات الشؤون الاجتماعية والصحة والدفاع والزراعة والشؤون الخارجية، كما تضم مدير الهيئة العامة للأمن. وقد خصص لأعمال إغاثة هذه اللجنة مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (اي ١,٢٤٠,٠٠٠ دولار).

وفي ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ نُقل اللاجئون من العباسية الى مخيم القنطرة شرق الذي ظل قائما حتى أيلول/سبتمبر ١٩٤٩. وبعد دمج هذين المخيمين، اصبحت القنطرة تضم ١١,٠٠٠ لاجىء. ومع مرور الزمن، طلب الكثيرون من اللاجئين السماح لهم بترك المخيم والسكن في مصر. وكان مكتب الجوازات التابع لوزارة الداخلية يمنح إذنا بالاقامة الموقتة في مصر لكل لاجىء يملك مبلغا من المال يكفيه وعياله، ويعرف مواطنا مصريا يبدي استعدادا لأن يكفله. وكانت مدد الإقامة تتفاوت بين حالة وأخرى. لكن المعاملة كانت تستغرق وقتا طويلا، وكان على الكثيرين ممن لهم عائلات خارج المخيم ان ينتظروا أشهرا بكاملها قبل جمع شمل عائلاتهم.

وكان هناك أيضا بعض الفلسطينيين ممن دخل البلد قبل ٢٥ نيسان/إبريل، ونجح منذ البداية في اجتناب العيش في المخيمات. فقد جاء بعضهم للعيش مع أفراد عائلته او مع الأصدقاء. واستأجر بعضهم الآخر ممن لديه المال غرفا في الفنادق او شققا. وعلى سبيل

المثال، ذهبت هالة السكاكيني، ابنة الكاتب والمؤرخ الفلسطيني خليل السكاكيني، مع عائلتها من القدس الى القاهرة، حيث كان أخوها سري طالبا. وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٤٨، كتبت هالة ما يلي:

> حتى الآن ما زلنا محظوظين جدا، أولا، وجدنا منذ وصولنا الى القاهرة، غرفتين جيدتين في فندق نظيف، بينما اضطر بعض العائلات الأخرى الى العيش في غرفة واحدة في فنادق قذرة. ثانيا، لو تركنا القدس يوم السبت [في ٢٥ نيسان/ابريل] لا يوم الجمعة [في ٢٤ نيسان/ابريل] لكنا في عداد الألوف من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات مختلفة في مصر في حالة بائسة... هيليوبولس حيث نعيش الآن، اصبحت منطقة فلسطينية، ففي كل بيت تقريبا عائلة فلسطينية.(٩)

وعلى الرغم من جهود الكثيرين لمغادرة المخيمات، فقد بقي نحو ٧,٠٠٠ لاجىء في القنطرة عند نهاية الحرب. وقررت اللجنة العليا ان ترصد الأموال لتمكينهم من الالتحاق بأقاربهم في دول عربية اخرى عوضا عن إعادة توطينهم في مصر. وفي هذه الأثناء، اصدرت الحكومة المصرية في أيلول/سبتمبر ١٩٤٩ أمراً بإرسال سكان القنطرة الى غزة. وقد عقدت الحكومة اتفاقا مع جمعية «الكويكرز» التي كانت تقوم بأعمال الإغاثة منذ الأيام الأولى في غزة بصدد نقل اللاجئين. وفي أيلول/سبتمبر ذاته، أفرغت القنطرة من سكانها اللاجئين.(١٠)

وفي أيار/مايو ١٩٥٠، تسلمت وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة مسؤولية إدارة ما كان يعتقد أنه عمل إغاثة موقت للاجئين الفلسطينيين. لكن عندما بدأ اللاجئون بالوصول الى مصر، لم تطلب الحكومة مساعدة الأمم المتحدة. لذا لم يسجَّل اللاجئون الذين ذهبوا الى مصر في سجلات غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (والتي كانت الهيئة السابقة لـ«الأونروا»). من هنا، فقد زعمت وكالة الغوث ان هؤلاء اللاجئين ليسوا أهلا لتلقي مساعداتها. لذا، ظل غوث هؤلاء اللاجئين من مسؤولية الحكومة المصرية.

وقد استمرت اللجنة العليا في تقديم الأموال لمن رغب في الالتحاق بأفراد عائلته في مكان آخر، لكنها أدركت ان اللاجئين لم يكونوا جميعا راغبين في الذهاب الى غزة حيث قررت ان ترسلهم. وبالإضافة الى ذلك، فان إرسال من كان يبغي البقاء في مصر (ما دام قادرا على إعالة نفسه) قسرا الى غزة لم يكن امرا يمكن تبريره. لذا فقد أعلن عن سياسة جديدة مفادها ان على كل من يرغب في السفر ان يقدم طلبا رسميا. وقد أعيد فتح مخيم العباسية كنقطة عبور لأصحاب الطلبات تحت الدرس. وبدءا من ٥ حزيران/يونيو ١٩٥٠، نقلت شركة مصر للطيران ٥١٦ فلسطينيا الى القدس في سلسلة من رحلات جوية. وفي آب/أغسطس ١٩٥٠، تم إرسال مجموعة اخرى الى غزة. ولم يبق في مصر سوى بضعة آلاف من الفلسطينيين. لكن مع حلول سنة ١٩٥٣، اي بعد خمسة أعوام من هجرتهم، لم تعد حاجاتهم تقتصر على المأوى وأعمال الغوث الطارئة. فمع منعهم من العمل ومع تلاشي

مدخراتهم، احتاجت أغلبيتهم الى المزيد من المساعدات الملموسة. فبالاضافة الى اللاجئين الأصليين، كان ثمة ممن هم بحاجة ماسة الى العون والمساعدة، وقد دخلوا مصر بصورة غير شرعية من غزة. وباعتراف تقرير صدر عن اللجنة العليا، فان أعمال الاغاثة في أيامها الأولى كانت تجري بصورة غير منظمة وغير مدروسة.(١١) وكان ان تلقى المساعدة بعض الذين لا يستحقونها وبقي البعض من المعوزين حقا من دون مساعدة. ولأجل معالجة المشكلة على نحو أفضل، اعيد تنظيم اللجنة العليا لكي تعمل كهيئة دائمة للعون. وجمعت اللجنة الاحصاءات (برغم تناقضها) ثم صنّفت الفلسطينيين بحسب احتياجاتهم الاقتصادية. وبهدف توزيع المساعدات، كان اللاجىء الفلسطيني تعريفا هو كل من لجأ الى مصر في الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٠. وكان البرهان مطلوبا ويمكن الحصول عليه بعد الحصول على بطاقة إقامة من مكتب جوازات السفر والجنسية يُذكر فيها ان الشخص لاجىء فلسطيني.

وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤، عقد اجتماع ضم عددا من ممثلي هيئات متعددة تعمل في حقل إغاثة اللاجئين. وكان الغرض من ذلك الاجتماع إيجاد وسائل للحصول على الغذاء والملابس، وتوزيعها على اللاجئين. وكان الهدف في البدء توفير المساعدة لخمسة آلاف لاجىء، على الرغم من ان العدد النهائي المستهدف كان سبعة آلاف. وفي ١٧ شباط/فبراير ١٩٥٥، أوكلت اللجنة العليا الى مجلس الكنائس العالمي الاشراف على برنامج المساعدات. وتم توزيع المال والغذاء والسلع عبر الأمم المتحدة ومن ثم عبر وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية.(١٢)

وتم إنشاء مراكز للتوزيع في القاهرة والاسكندرية ودمياط على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وفي بور سعيد والاسماعيلية في منطقة قناة السويس، وفي الزقازيق وكفر صقر والمنصورة في الدلتا، وفي أماكن اخرى.

وكانت المساعدات الغذائية المشتملة على الطحين والسمن او الزيت والحليب المجفف، توزع على العائلات المحتاجة مرة واحدة كل شهر. وفي بعض الحالات كان البرنامج يمنح مساعدة مالية لمشاريع معينة تهدف الى جعل بعض العائلات مكتفيا ذاتيا. وقد استمرت المساعدات من خلال هذا البرنامج حتى بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ بقليل. ويورد الجدول رقم (٣-١) أنواع المساعدات الممنوحة وفئات الذين تلقوا المساعدات وأعدادهم.

وكانت الأعداد الأكبر من الفئات كافة تسكن في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، وخصوصا في مركز السكان الرئيسي، اي في القاهرة والجيزة، ومن ثم في مدن منطقة القناة، اي بور سعيد والاسماعيلية والسويس، وفي الدلتا الشرقية، اي في محافظة الشرقية. وعلى الرغم من ان الفرص الاقتصادية والتعليمية تفسّر، جزئيا، وجود الفلسطينيين في هذه النواحي، فان خديجة عرفات، شقيقة رئيس منظمة التحرير، تقول ان تجمع الفلسطينيين كان له سبب آخر: «ان القرب يتيح لنا ان ندير وجوهنا فنواجه فلسطين.»(١٣)

في سنة ١٩٦٠، واستنادا الى الاحصاءات المصرية، كان في البلد ثمة ١٥,٤٩٣

الجدول رقم ٣-١
عدد الفلسطينيين في مصر مصنفين (بحسب المحافظات)
تبعا لفئة المساعدات كما كانت سنة ١٩٦٦

المحافظة	دخل عال	إكتفاء ذاتي	يتلقون مساعدات عينية	يتلقون مساعدات مالية	يتلقون آلات خياطة	يتلقون مساعدة مالية شهرية	المجموع
القاهرة	٣١٨	٦١٢	١,١١٠	١٦٥	١٥٥	١,٩٢٨	٤,٢٨٨
الشرقية	—	٧٥	١,٥٩٣	٧٠	١١	٣٢٢	٢,٠٧١
بور سعيد	١١	٢١	٤٧٩	٢٠٤	٥٧	٢٢٥	٩٩٧
الجيزة	٣٥	٢٧	٢٨٤	٩	٢٢	١١٤	٤٩١
الاسكندرية	٣٠	٢٠	٢٨٢	٣٧	—	٨٢	٤٥١
الدقهلية	—	١٥	١٩٧	٦	—	٥٨	٢٧٦
دمياط	—	١٧	١٢٢	١٣	—	٣	١٥٥
القليوبية	—	٥	٩٧	٩	—	٨٤	١٩٥
الاسماعيلية	—	—	٩٧	١١	—	٢١	١٢٩
العريش	—	٢٠	٤٦	٢٢	٤	٤	٩٦
الغربية	٥	—	٢٠	—	—	٩	٣٤
البحيرة	—	—	١٦	—	—	—	١٦
كفر الشيخ	—	—	٧	—	—	—	٧
السويس	—	—	٨	١٠	—	١٩	٣٧
المجموع	٣٩٩	٨١٢	٤,٣٥٨	٥٥٦	٢٣٩	٢,٨٦٩	*٩,٢٤٣

المصدر: «اللجنة العليا لشؤون المهاجرين الفلسطينيين»، ص ٤٩.

* هذا الرقم لا يمثل إجمالي عدد الفلسطينيين من سكان مصر في ذلك الزمن، بل يمثل فقط من كان منهم مسجلا ويتلقى نوعا من أنواع المساعدة.

فلسطينيا.(١٤) لكن عدد الوافدين الى مصر من أهل غزة قد ازداد في أوائل الستينات. وفي الواقع، فان آخر موجة كبيرة من الفلسطينيين كانت تلك التي دخلت مصر من غزة خلال حرب ١٩٦٧. فقد فر من الاحتلال الاسرائيلي بعض الفلسطينيين ممن كانوا يعملون في الشرطة واتخذوا الاجراءات فيها بعد لالتحاق عائلاتهم بهم. أما أفراد لواء عين جالوت التابع لجيش التحرير الفلسطيني، ومركزه غزة، فقد تراجع مع الجيش المصري. وبالإضافة الى ذلك، فان الفوضى وانعدام النظام على الحدود بين مصر وغزة خلال الحرب أتاحا لأعداد اخرى ان تدخل مصر.(١٥) وارتفع عدد الفلسطينيين في مصر سنة ١٩٦٩ الى ما يقدر بنحو ٣٣,٠٠٠ نسمة.(١٦)

لم يكن توزيع الفلسطينيين، حتى سنة ١٩٨٦، قد تغير تغيرا كبيرا عما كان عليه وفقا للأرقام الواردة في الجدول رقم (٣-١). فقد تركز الفلسطينيون في القاهرة والاسكندرية ومحافظة الشرقية ومنطقة القناة وسيناء. ويميل الأغنياء في القاهرة الى السكن عادة في هيليوبولس والدقي، بينما يسكن أفراد الطبقة الوسطى في العباسية وشُبرا ومدينة نصر وهيليوبولس. أما الفقراء منهم فمراكزهم في مدينة نصر وشُبرا وعين شمس. وفي الشرقية تقع مراكزهم في ابو كبير والزقازيق وفاقوس الصلاحية والخَطَرة. أما في سيناء فهم على الأغلب في العريش وأبو زويّد.(١٧)

الوضع في غزة

على الرغم من ان هذه الدراسة لا تبحث بعمق في موضوع غزة ومؤسساتها، فان البحث في الأحوال الاقتصادية والسياسية في تلك المنطقة ضروري من أجل فهم العلاقة بين غزة ومصر. كما ان هذا الأمر من شأنه ان يوفر قاعدة يمكن الاستناد اليها في مقابلة أوضاع الفلسطينيين في مصر مع أوضاع مواطنيهم في غزة.

بعد توقيع اتفاق الهدنة المصرية ــ الاسرائيلية في شباط/فبراير ١٩٤٩ وانتقال مركز حكومة عموم فلسطين الى القاهرة، أُنشئت في غزة إدارة عسكرية مصرية. ومنذ سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٦٢ (عندما صدر دستور رسمي أعلنه الرئيس عبد الناصر) كانت المنطقة تُعامل وكأنها منطقة عسكرية خاضعة لقانون الطوارىء. واستنادا الى نص تعيين هذه الادارة سنة ١٩٤٩، فإنها كانت تملك الحق القانوني ذاته الذي كان المندوب السامي البريطاني يتمتع به في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨. وبقي الحاكم العام المصري السلطة الوحيدة، كما بقي القانون البريطاني ساريا كما كان في ظل الانتداب، ويشكل القاعدة الادارية لما كان يعرّف بأنه «أراضٍ فلسطينية تخضع لإشراف القوات المسلحة المصرية.»(١٨) وفي ٢٣ نيسان/إبريل ١٩٥٠، بدأت السيطرة الاقتصادية رسميا حين امرت الحكومة المصرية باستبدال النقد الفلسطيني بالنقد المصري.(١٩) وقد تم تغيير اسم المنطقة رسميا الى «قطاع غزة» مع صدور القانون رقم

٢٥٥ لسنة ١٩٥٥، الذي ارسى دستورا من نوع ما، ومنح الحاكم العام السلطة العليا بصورة شرعية.

وبما ان الحدود مع اسرائيل كانت مقفلة، كانت مصر المنفذ البرّي الوحيد لغزة. لكن مصر رفضت السماح لأية هجرة كبيرة للاجئين لأغراض السكن او العمل. وقد ضمنت الحكومة المصرية بعض الوظائف للفلسطينيين من خريجي مدارس التدريب المهني التابعة لوكالة الغوث في غزة. وقد مارس الكثيرون منهم التعليم في مدارس مصرية ريفية في مناطق آثر المعلمون المصريون ألا يعملوا فيها. أما بعضهم الآخر فقد وجد لنفسه عملا في الصناعة او الزراعة، تبعا لمهاراته.(٢٠)

وعلى العموم، كان الدخول الى مصر او الخروج منها بمثابة مشكلة للفلسطينيين، وكان يتطلب ضمانات مالية. فلكي يغادر الفلسطيني غزة، كان عليه ان يحصل على إذن حكومة عموم فلسطين والحكومة المصرية. وكان الإذن من الحكومة المصرية يكلّف ٨٠ قرشا (٢,٣٠ دولار) والذي لم يكن بالمبلغ الزهيد بالنسبة الى الكثيرين من الفلسطينيين في زمن كان ثمن وجبة طعام كاملة قرشا واحدا. وحتى بعد الحصول على الإذن، كان على صاحب الطلب ان يحصل على الإذن في التوجه الى لبنان او سوريا او اية دولة عربية اخرى من قنصلية تلك الدولة في القاهرة. وكانت «الوساطة» ضرورية في هذا المجال، اذ كانت بلاد عدة ترفض استقبال اي شخص يحمل وثائق سفر صادرة عن حكومة عموم فلسطين، لأن هذه البلاد لم تعترف قط بتلك الحكومة او انها سحبت اعترافها بها.(٢١)

عانت غزة البطالة والازدحام الشديد في السكان منذ حرب ١٩٤٨. وكانت بوضعها المبتور بعد سنة ١٩٤٨ تفتقر الى القواعد الأساسية اللازمة لبناء اقتصاد مستقل. ففي سنة ١٩٥٠، كانت المساحة الاجمالية للقطاع ٣٢٥,٠٠٠ دونم، وكان عدد السكان الأصليين يقدر بـ ٨٨,٥٢٠ نسمة وعدد اللاجئين بـ ١٩٩,٥٨٧ نسمة. وفي سنة ١٩٦٠ ارتفع عدد الأصليين الى ١١٨,٧٥٠ واللاجئين الى ٢٥٥,٥٤٢ نسمة.(٢٢) وقد فقد ٨٠٪ من السكان الأصليين أسباب معيشتهم بسبب حرب ١٩٤٨. ومن مجموع ٢٢,٠٠٠ دونم كانت مزروعة بالحمضيات في منطقة غزة في فترة ما قبل ١٩٤٨، بقي ما مجموعه ٤,٠٠٠ دونم فقط بعد سنة ١٩٤٨، وبقي مما كان مجموعه نحو مليون دونم من حقول الحنطة والشعير نحو ٧١,٠٠٠ دونم فقط.(٢٣) وهكذا، كانت مساحة أراضي غزة صغيرة، وكانت تفتقر الى الموارد الأساسية، ومكتظة بالسكان، لكنها لم تكن تفتقر الى العمال المهرة.

لا غرابة إذاً في ان غزة اصبحت مستهدفة في عدة خطط رُسمت لإعادة توطين اللاجئين. وكان اشهر هذه الخطط تلك التي اقتُرحت سنة ١٩٥١، والتي اوصت بنقل مياه النيل الى سيناء لتمكين عدد محدود من عائلات اللاجئين الفقيرة في غزة من العمل في الزراعة هناك. وقد وافقت الحكومة المصرية على استقبال ٧,٠٠٠ فلسطيني لأغراض التوطين. وفي سنة ١٩٥٣ وقّعت الحكومة ووكالة الغوث اتفاقا يقضي بتوفير ٢٣٠,٠٠٠ فدان (الفدان

يساوي ٤,٢٠٠ متر مربع) من الأراضي الصحراوية بقصد إجراء التجارب، وكان من المفترض اختيار ٥٠,٠٠٠ فدان منها للتنمية الزراعية. وقدر الخبراء ان في إمكان مساحة الأرض تلك ان تعيل في نهاية الأمر ما بين ٥٠ ألفا و ٧٠ ألف لاجىء. لكن كان لأهل غزة أولويات وأهداف اخرى، فقد عارضوا بشدة اية فكرة لتوطين دائم خارج فلسطين. واندلعت التظاهرات ضد هذا المشروع في غزة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٥٥ واستمرت ثلاثة أيام. وأتت حرب السويس سنة ١٩٥٦ لتحمل مصر في النهاية على طرح مشروع التوطين جانبا.(٢٤)

لم يحدث قط ان صيغ لغزة مشروع للتنمية طويل الأجل. أما تنفيذ الخطط الموضوعة فكثيرا ما أعاقه التأجيل. فالسياسة الاقتصادية، إذا صحت التسمية، كانت تهدف الى تنمية صادرات الحمضيات وتشجيع أهالي غزة ممن يعملون في الخارج على إرسال المواد اللازمة لتنمية القطاع، وتشجيع المصارف على تمويل المشاريع.(٢٥) وإذا كان ثمة من إنتاج صناعي محدود في غزة، فقد كان موجها نحو تلبية حاجات الجيش المصري والادارة العسكرية المصرية وموظفي الأمم المتحدة. وكانت غزة، وهي ارض محتلة، تعتمد على الاقتصاد المصري اعتمادا كبيرا، وكان أهلها عامة يحمّلون الادارة المصرية مسؤولية تردّي الأوضاع الاقتصادية في القطاع. لكن الاستياء الشعبي لم يكن الناتج السلبي الوحيد للأولويات المغلوط فيها للادارة العسكرية. فقد ادّت هذه السياسات أيضا الى إلقاء أعباء اقتصادية لا ضرورة لها على كاهل مصر، التي اضطرت الى توفير السلع الأساسية التي لم ير فيها التجار المحليون ربحا يوجب استيرادها. وفي الوقت ذاته، استغل تجار غزة، وبالتضامن مع الادارة العسكرية، ميناء غزة المفتوح لاستيراد كماليات اخذت طريقها الى الأسواق المصرية فيما بعد.(٢٦)

وهكذا فان الادارة المصرية، وبالقدر الذي حافظت فيه على غزة كمنطقة خاضعة لسيطرتها الادارية والاقتصادية، كانت في الواقع تخدم مصالح حفنة من تجار غزة. وعلى الرغم من نمو القطاع اقتصاديا، فان هذا «النمو» كان يعني في الواقع تحول غزة الى سوق سوداء كبرى.(٢٧) كانت غزة بحاجة ماسة الى النمو الصناعي، وهو امر يستلزم الاشراف المركزي كما يستلزم قدرات والتزامات مالية كبيرة. لكن لا الادارة المصرية ولا البرجوازية الغزية كانت راغبة في تمويل مثل هذه الاستثمارات. وكان النمو الاقتصادي يستدعي قيام علاقات إدارية جديدة بين غزة ومصر، لكن الحكومة المصرية كانت إما غير مستعدة وإما غير راغبة في تحمل الأعباء السياسية لمثل هذه الخطوة.(٢٨)

وعلى الصعيد السياسي الداخلي، فان عدم إقدام الحكومة المصرية على اتخاذ اية خطوة نحو ضم او إلحاق غزة كان بلا ريب أمرا له مغزاه بالنسبة الى التطورات السياسية الفلسطينية في المستقبل. وعلى الرغم من ان البنى السياسية التي تم إنشاؤها، والتي كانت تشرّع القوانين للقطاع، كانت مرسومة بهدف خدمة المصالح والسيطرة المصرية، فإنها مع ذلك كانت فلسطينية الجوهر. فالفلسطينيون في غزة، الذين لم يعزلهم القانون عن النظام كما هي الحال مع

فلسطينيي اسرائيل ولم يرغمهم قسرا على الدخول في المجتمع السياسي كما هي الحال مع فلسطينيي المملكة الهاشمية، استطاعوا، على الرغم من السيطرة العسكرية المصرية، ان يحافظوا على هوية فلسطينية واضحة. كما ان الاستياء في غزة من بعض أوجه النشاط السياسي والاقتصادي للادارة المصرية لم يؤد الى دعوات الى طرد هذه الادارة ولا الى نمو اية معارضة منظمة. ولربما كان السبب في ذلك يعود إما الى البنية الاجتماعية ــ الاقتصادية للقطاع بعد «النكبة»، وإما الى شعبية عبد الناصر الواسعة لدى الفلسطينيين.[٢٩]

جوازات سفر للفلسطينيين

بعد وصول اللاجئين بوقت قصير، عمدت الحكومة المصرية الى إبدال بعض جوازات السفر وبطاقات الهوية الفلسطينية ببطاقات هوية مصرية. وقد مُنحوا فيما بعد وثائق سفر من حكومة عموم فلسطين كما كانت الحال مع اللاجئين الفلسطينيين في غزة. لكن قيمة هذه الوثائق تضاءلت مع تضاؤل الاعتراف العربي بتلك الحكومة.[٣٠] وبالإضافة الى ذلك، وعلى الرغم من ان وثائق حكومة عموم فلسطين كانت تمنح حاملها حق إقامة لعام واحد، فإنها لم تكن تسمح لحاملها بالعمل في مصر؛ فقد كانت هذه الوثائق تحمل بصراحة عبارة «ممنوع العمل بأجر أو من دون أجر.»[٣١] وكانت الأوضاع الاقتصادية في مصر عامة صعبة في تلك الفترة، وكانت البطالة متفشية. لذا فان اشتراط منع العمل لحاملي وثائق حكومة عموم فلسطين يجب ان ينظر اليه من منظار الوضع الاقتصادي في البلد، ومن منظار المفاهيم الفلسطينية والعربية حيال أوضاع اللاجئين: فقد كانت هذه المشكلة موقتة، ولذا فان اللاجئين ليسوا بحاجة الى إيجاد عمل في البلاد المضيفة لأنهم سيرجعون قريبا الى بلدهم، وكان اشتراط منع العمل يجعل الحياة صعبة للغاية بالنسبة الى الكثيرين منهم. وكان حتى الذين جلبوا معهم بعض المال يراقبون مواردهم تتلاشى بالتدريج. واستطاع البعض تفادي السلطات المصرية ووجد لنفسه عملا وخصوصا في المناطق الريفية. وأسس البعض الآخر شركات مع مواطنين مصريين، لأنه كان يجب تسجيل الأعمال التجارية تحت اسم مصري.

لم تصدر وثائق سفر للاجئين الفلسطينيين القاطنين في الجمهورية العربية المتحدة من قبل تلك الجمهورية (التي كانت تضم سوريا ومصر) إلا مع حلول سنة ١٩٦٠، حين صدر القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠.[٣٢] وكان على الفلسطيني، كي يحصل على وثيقة سفر، ان يقدم الدليل على وضعيته كلاجىء وعلى انه يقطن في الجمهورية العربية المتحدة. وكانت الوثيقة تحدد الاقليم الذي يسكنه حاملها لكنها لم تكن صالحة للاستعمال للسفر بين الاقليمين (وكانت سوريا في تلك الفترة تعرف بالاقليم الشمالي) ولا للسفر الى اي بلد لم يكن محددا على تلك الوثيقة. ولم يكن حامل هذه الوثيقة قادرا على دخول الجمهورية العربية المتحدة من الخارج إلا إذا حصل على إذن مسبق من سفارة او قنصلية لتلك الجمهورية. (ولم تكن وثائق

السفر الصادرة عن بلاد عربية اخرى تحمل مثل هذه الشروط).[٣٣] وفي سنة ١٩٦١ صدر تعديل للقانون المذكور مددت بموجبه صلاحية الوثيقة الى عامين قابلة للتجديد لعامين آخرين ومن ثم لعام واحد.

لذا فان وثيقة السفر لم توفر الامتيازات او الحماية نفسها التي يوفرها جواز السفر العادي (لكن من الملاحظ هنا ان عملية الحصول على جواز سفر وتأشيرة وإذن في السفر كانت في تلك الفترة صعبة الى حد كبير، حتى بالنسبة الى المواطنين المصريين انفسهم). ولا يدرك أصحاب جوازات السفر العادية في الغالب، مدى الصعوبات التي تعترض حامل وثيقة سفر، ومنها مثلا عدم التأكد من تجديد الوثيقة، وانعدام او تقييد الوصول الى موظفي القنصليات في الخارج، والتفاوت في قبول الوثيقة بين بلد وآخر، وتقييدات السفر، والى ما هنالك. وعلى الرغم من ان حاملي هذه الوثائق من الفلسطينيين كثيرا ما تباهوا بأنهم حافظوا على «جنسيتهم» الفلسطينية، فانه لم يكن لهذه الوثائق في الغالب قيمة تفوق قيمة بطاقة الهوية.

وبالنسبة الى الأمور المتعلقة بالجنسية وبوثائق السفر، ينقسم الفلسطينيون المقيمون في مصر الى ثلاث فئات. وتشمل الفئة الأولى الذين كانوا يقيمون في مصر قبل سنة ١٩٤٨، وأعدادهم قليلة. وقد استطاع معظمهم الحصول على المواطنية المصرية. وتشمل الفئة الثانية من دخل مصر سنة ١٩٤٨. وفي حين ان قلة من الأغنياء (لا تتجاوز بضع مئات) نجحت في الحصول على المواطنية، فان الأغلبية العظمى لم تنجح في ذلك. وكانت هذه السياسة تستند، على المستوى الرسمي على الأقل، الى قرار الجامعة العربية بأن تمتنع الدول العربية من إعطاء جنسياتها الى اللاجئين. أما الفئة الثالثة فهي تشمل من فرّ الى مصر سنة ١٩٦٧، ومن غزة في المقام الأول. وكان هؤلاء يحملون وثائق سفر فلسطينية. ولم يحصل على الجنسية سوى عدد ضئيل جدا منهم.[٣٤] وخلال الفترة المشمولة في هذه الدراسة، بقيت وثيقة السفر «جواز السفر» الوحيد الذي كان في متناول الأغلبية العظمى من الفلسطينيين في مصر. وعلى معظم الذين هم من فئة سنة ١٩٤٨ تجديد وثائق السفر كل عام، لكن الوثيقة صالحة في بعض الحالات لعشرة اشهر او احد عشر شهرا فقط. وعلى الفلسطينيين في بعض الحالات أيضا إبراز الدليل على وجود كمية معينة من المدخرات المالية قبل تجديد الوثيقة.[٣٥]

التشريع المصري فيما يخص الفلسطينيين

كانت أولى التشريعات التي تستهدف الفلسطينيين في مصر، باستثناء موضوع الإقامة، تتعلق بممارسة المهن الحرة. ففي سنة ١٩٥٤ صدرت سلسلة من القوانين تسمح للفلسطينيين بممارسة المهن في مصر وفقا للمقاييس والأنظمة السارية على المصريين انفسهم. وكان أول هذه القوانين يتعلق بالأطباء الفلسطينيين. وقد خوّل القانون وزارة الصحة المصرية إصدار الإجازات لكافة الأطباء والبياطرة من اللاجئين. (القانونان ٤١٥ و ٤١٦ لسنة

١٩٥٤).[٣٦] وخوّل القانون الذي تلاه، وهو القانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤، وزارة الصحة إصدار الإجازات للقابلات القانونيّات الفلسطينيات وللمساعدين الصحيين، شريطة ان يكونوا من حملة الشهادات المطلوبة.[٣٧] أخيرا، خوّل القانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ وزارة الصحة إصدار الإجازات لأطباء الأسنان الفلسطينيين.[٣٨] وتجدر الإشارة الى ان هذه القوانين لم تُسن لأجل الفلسطينيين فحسب، بل كانت هذه قوانين عامة تُسن لأجل تنظيم هذه المهن، وقد اضيف الى كل منها مادة خاصة تتعلق بالفلسطينيين.

وعلى الرغم من اهمية هذه القوانين الأكيدة لأصحاب هذه المهن، فان سلسلة قوانين سنة ١٩٥٤ لم تؤثر في الكثير من الفلسطينيين، بل اقتصرت على قلة قليلة منهم على كل حال. وكان الأمر الأهم هو التراخي التدريجي في التقييد على العمل أيام الحكم الملكي، وذلك بعد صعود عبد الناصر الى السلطة. وقد سُمح للفلسطينيين أيضا بالحصول على سجلات تجارية، ومُنحوا حق الاستيراد والتصدير، خلافا لعرب آخرين.[٣٩] كما قدمت المستشفيات المصرية الخدمات الطبية الى الفلسطينيين مجانا. لكن القانون الأهم بالنسبة الى المجتمع الفلسطيني كان المرسوم الرئاسي رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢، الذي نص على «السماح بتعيين الفلسطينيين العرب في وظائف الدولة على قدم المساواة مع مواطني الجمهورية العربية المتحدة.»[٤٠] ولربما رُبط توقيت إصدار هذا المرسوم الرئاسي بالانفصال الذي حدث بين مصر وسوريا، والذي كان حديث العهد وقتئذ، ولربما كان أيضا وسيلة لجأ عبد الناصر اليها لتعزيز سمعته في الأوساط العربية عامة. ونظرا الى أوضاع العمل المتاحة للفلسطينيين في البلاد العربية الأخرى، فقد كان من شأن هذه الخطوة بلا ريب ان تكون ذات قيمة دعائية كبيرة.

لكن هنا أيضا لم يشمل هذا القانون أعدادا كبيرة من الفلسطينيين، إلا انه كان مؤشرا لخط سياسي عام اتبعه نظام عبد الناصر الذي فتح أبواب المدارس الحكومية المصرية أمام الأطفال الفلسطينيين اسوة بأطفال مصر. كما ان الجامعات المصرية كانت تستقبل الفلسطينيين بأعداد كبيرة في تلك الفترة، لكن هذا الامتياز لم يكن ناتجا من اي قانون او مرسوم معين بل من تطور في سياسة قبول الطلبة المنفتحة في ظل الحكم الملكي.[٤١] وبالإضافة الى ذلك، وعلى الرغم من ان وكالة الغوث لم توفر الخدمات للفلسطينيين في مصر، كان هناك اتفاق مبرم بين مصر ووكالة الغوث قُبل بموجبه بعض طلبة غزة من اللاجئين في المدارس الحكومية. ودفعت الوكالة للحكومة المصرية ثمن الخدمات التعليمية التي قدمتها، لكن ذلك لم يشمل التكاليف كلها. ومع حلول أواسط الستينات، ارتفعت التكلفة بالنسبة الى الحكومة الى ٣٦٠,٠٠٠ جنيه مصري (اي ما يفوق المليون دولار) وكان معدل التكلفة لكل طالب ١٢٤ جنيها مصريا (اي ٣٥٠ دولارا).[٤٢]

وخلال ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦، قدمت الحكومة قروضا الى ١١٩٢ طالبا بمعدل ٤٨ جنيها مصريا (اي ١١٠ دولارات) لكل طالب، كما قدمت للمتفوقين منحا جامعية بقيمة ١٠٠ جنيه

مصري (اي ٢٣٠ دولارا).[٤٣] وبالاضافة الى ذلك، اعفي المعوزون من الرسوم التعليمية التي كان مجموعها نحو ٢٠,٠٠٠ جنيه (اي ٥٧,٠٠٠ دولار).[٤٤] وبسبب المعونات والمنح ومستوى غلاء المعيشة المتدني عامة، استقطبت الجامعات المصرية أعدادا كبيرة من الطلبة الفلسطينيين، وخصوصا في حقلي الطب والهندسة. وبالنظر الى الفقر الذي كان يعانيه الكثيرون من الفلسطينيين في مصر وغزة، فان مثل هذا العون قد فتح أمامهم أبواب الارتقاء الاجتماعي التي كان يمكن لها ان تبقى مقفلة. وقبلت مصر، منذ أواسط الخمسينات حتى أواسط الستينات، ٥٦٤٢ طالبا جامعيا فلسطينيا من غزة فقط،[٤٥] وجاءت أعداد كبيرة أيضا من الضفة الغربية وسواها.

الدعم السياسي

لم تبد السياسة المصرية عقب ثورة ١٩٥٢ اي اهتمام ملحوظ بالالتفات الى حقوق الفلسطينيين ومطاليبهم. بل بالعكس، فقد شهدت الأعوام التي تلت الثورة مباشرة تركيز اهتمام قادة الثورة الجدد على الصراع الداخلي المتعلق بالسلطة، حين انصب اهتمام الضباط الأحرار على تعزيز مواقعهم داخل البلد. وادت الأوضاع الداخلية الدقيقة الى إقناع قيادة مصر الجديدة بأن لا تباشر اية مبادرات جريئة على مستوى السياسة الخارجية. وبسبب هذه القيود، لم تكن القضية الفلسطينية، ببساطة، على رأس جدول الأعمال، لا بل ان النظام الجديد أظهر بعض دلائل الاستعداد للسعي لسلام مع جاره اليهودي الجديد.[٤٦]

وبعد ان عزز عبد الناصر سلطته، وخابت علاقاته بالغرب، بدأت السياسة المصرية نحو فلسطين تتغير. وفي سنة ١٩٥٥ بدأت الحكومة المصرية الإشراف على تدريب الفدائيين الذين كانت عملياتهم حينذاك تنطلق من غزة وشرق سيناء. وكان الهدف ان تقوم هذه المجموعات الفدائية بأعمال تكتية، وبجمع المعلومات الاستخبارية. ولأن هذه المجموعات تضم مصريين وفلسطينيين، ويشرف عليها ويدربها ضباط مصريون، فانه لا يمكن اعتبارها جزءا من محاولة مستقلة للفلسطينيين للتحكم في نضالهم.

وعززت حرب السويس، التي تبعت تأميم شركة قناة السويس من قبل عبد الناصر سنة ١٩٥٦، مكانة الرئيس المصري الذي سبق له ان عزز موقعه سنة ١٩٥٥ بصفقة الأسلحة السوفياتية لمصر، وغدا بطلا للعروبة وللصراع ضد الغرب. وكانت ثورة ١٩٥٢ بمثابة الصدمة الأولى للوعي الوطني الفلسطيني، فإذا بحرب السويس تأتي بصدمة ثانية. وجاء الاحتلال الاسرائيلي لغزة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ الى كانون الثاني/يناير ١٩٥٧ ليقنع الكثيرين بضرورة التصدي لاسرائيل تصديا مسلحا، وبدأ الفلسطينيون شيئا فشيئا يرون في عبد الناصر حليفا طبيعيا، اوحاميا طبيعيا لهم في نضالهم. وبعد الانسحاب الاسرائيلي من غزة، برزت الى الوجود منظمات فلسطينية فدائية جديدة بدأت تشن هجماتها على اسرائيل.

ولم يكن الفلسطينيون هم وحدهم الذين رأوا في عبد الناصر حليفا ممكنا. ففي سوريا أيضا، حيث كانت التغييرات الداخلية في التحالفات قد ادت الى وقوع انقلابات كثيرة منذ سنة ١٩٤٩، بدأ أعضاء حزب البعث التطلع نحو قوة مصر وثبات ثورتها كمصدر لتعزيز دفاعاتهم ضد منافسيهم المحليين، وخصوصا الشيوعيين، وضد أعدائهم الخارجيين، وخصوصا بريطانيا والغرب المتسترين بالنظام الهاشمي في العراق. وتردد عبد الناصر، سنة ١٩٥٨، في تلبية نداءات البعث السوري الملحة والمطالبة بالوحدة مع مصر، وكانت حجته ان سوريا بحاجة الى إنجاز تماسكها الداخلي قبل الاندماج مع دولة اخرى. لكنه استجاب في نهاية المطاف، وقامت الجمهورية العربية المتحدة. إلا ان شروطه للقبول كانت في الواقع بمثابة البذور التي اثمرت انفصام تلك الوحدة فيما بعد.[٤٧] فقد اصر عبد الناصر على وحدة مركزية، وعلى كف يد الجيش عن التدخل في السياسة. كما انه حل الأحزاب السياسية كافة، ومنها الحزب الذي كان قد تودد اليه سابقا، اي حزب البعث.[٤٨] وهكذا، فان بذور الاستياء اثمرت في النهاية. ففي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ ألقت مجموعة من الضباط السوريين القبض على نائب عبد الناصر في سوريا، المشير عبد الحكيم عامر، وأخرجته الى القاهرة، وأعلنت الانفصال بين البلدين.

كانت الوحدة سنة ١٩٥٨ تعتبر لدى معظم العرب، ولدى الفلسطينيين بالتأكيد، نصرا عظيما. لذا، جاء الانفصال سنة ١٩٦١ ضربة موجعة زعزعت ايمان الفلسطينيين بأن خلاصهم السياسي يكمن في تحقيق الوحدة العربية. وبعد هذا التاريخ بقليل نالت الجزائر استقلالها سنة ١٩٦٢ بعد صراع طويل ودامٍ ضد فرنسا. وبالنسبة الى الفلسطينيين، جاء هذان الحدثان كي يؤكدا اهمية الاعتماد على النفس، لا على وحدة عربية مستقبلية، من أجل استرجاع فلسطين.

نحو كيان فلسطيني

دعت الدورة الخامسة والثلاثون لمجلس جامعة الدول العربية (٤ آذار/مارس ١٩٥٩) الى إنشاء جيش فلسطيني يتم تركيزه في البلاد العربية. لكن القرار العربي الأول بشأن كيان فلسطيني سياسي هو ذاك الذي صدر خلال مؤتمر القمة الذي عقده مجلس الجامعة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤. وفي شباط/فبراير ١٩٦٤، دعا احمد الشقيري، وهو فلسطيني ذو خبرة دبلوماسية واسعة كان قد عُيّن لتمثيل الفلسطينيين في اجتماع مجلس الجامعة المنعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ في اثر وفاة احمد حلمي، دعا الى عقد مجلس وطني فلسطيني في القدس في أيار/مايو ١٩٦٤.

وكانت قمة كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ قد خوّلت الشقيري مجرد دراسة سبل الوصول الى قواعد صلبة لتنظيم الفلسطينيين. لكن قبل انعقاد القمة العربية الثانية وانعقاد المجلس

الوطني الفلسطيني الأول في أيار/مايو ١٩٦٤ تجاوز الشقيري، وبدعم من عبد الناصر في المقام الأول، صلاحياته بالنسبة الى درس تنظيم الفلسطينيين كما حددته القمة. وقد نجح في إقناع عبد الناصر بفتح معسكرات لتدريب وحدات عسكرية فلسطينية ومدها بالعتاد. كما فوضت القاهرة الى الشقيري سلطة إعداد قانون يتعلق بالتجنيد الاجباري لأهل غزة، وامرت سلطات غزة بالتعاون الكامل مع ممثل الفلسطينيين.[٤٩]

وقبل اجتماع المجلس الوطني في أيار/مايو ١٩٦٤ اطلع الشقيري عبد الناصر على نسخة لمشروع الميثاق الوطني الفلسطيني، وبحث معه في خططه الرامية الى تكوين كيان فلسطيني، فأيدها عبد الناصر جميعها. وبالاضافة الى اعتبارات تتعلق بالوحدة العربية والقضية الفلسطينية، كان مثل هذا الكيان يمثل بالنسبة الى عبد الناصر مدّخرا مهما في اللعبة السياسية العربية «ومزايداتها الكلامية»، وسلاحا سياسيا مهما في الصراع مع اسرائيل وحلفائها الذين أنكروا وجود الشعب الفلسطيني، وزعموا ان العرب كانوا ينسجون الأساطير حول مشكلات حدودية مع جارهم [الاسرائيلي].[٥٠] ونظرا الى التطورات الأخرى في صفوف الفلسطينيين في مصر (أنظر الفصل الرابع في شأن الاتحاد العام لطلبة فلسطين والفصل الخامس في شأن الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين) وفي أرجاء اخرى من الشتات، فلربما شعر عبد الناصر ان كيانا كهذا كان لا بد له من البروز قريبا. وفي مثل هذه الحال، كان الدعم المبكر يعني على الأرجح مزيدا من القوة على حساب منافسي مصر من العرب.

بدعم من مصر، استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية في الفترة التي تلت قيامها مباشرة خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في أيار/مايو ١٩٦٤، ان تنشىء وحدات جيش التحرير الفلسطيني وتوسعها في غزة (لواء عين جالوت) وسوريا (لواء حطين) والعراق (لواء القادسية). وفي المجالين الدبلوماسي والاعلامي، فتحت المنظمة مكاتب إضافية في عواصم عربية وأجنبية. وألقى عبد الناصر شخصيا خطابا أمام الدورة الثانية للمجلس الوطني الذي عقد في القاهرة من ٣١ أيار/مايو الى ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٥. ومع ذلك، كان الرئيس المصري قد صرح خلال مؤتمر القمة سنة ١٩٦٤ ان تحرير فلسطين ليس قضية يتعين معالجتها فورا، وأن على هذا التحرير ان ينتظر حتى يصار الى تسوية بعض المشكلات العربية الأخرى الأكثر إلحاحا. وكان رأيه ان منظمة التحرير كيان يجب ان يعمل ضمن الخطط العربية، لا مجموعة تعمل باستقلال نسبي.

وأبدى الكثير من الفصائل الفلسطينية تحفظاته تجاه الشكل الذي كان الكيان الجديد قد بدأ يتخذه. وكان الاعتراض الأكبر موجها الى الطبيعة التقليدية لقيادة المنظمة والى السيطرة التي مارستها الأنظمة العربية عليها. من هنا، استمر بعض الفلسطينيين في العمل خارج إطار المنظمة من خلال منظمات فدائية مستقلة. وبدأ الجناح العسكري لحركة فتح، العاصفة (وكان مدعوما من قِبل سوريا)، شن العمليات العسكرية في أول كانون الثاني/يناير ١٩٦٥. لكن أغلبية الفلسطينيين، وكثيرين في العالم العربي، لم يقتنعوا بضرورة ايجاد مقاربة

جديدة، إلا بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ وما تبعها من ضعف الثقة بقادة دول المواجهة العربية وقواتها العسكرية. ولم يعد باستطاعة القادة العرب اللجوء الى حجتهم القائلة بأن العمل العسكري التقليدي المنسق مفتاح تحرير الأرض العربية.

وبسبب سلوك الشقيري السياسي الشخصي وعلاقاته الوثيقة بأنظمة المواجهة المنهزمة، تلاشى دعم الفلسطينيين لزعيم منظمة التحرير بعد هزيمة ١٩٦٧. وفي المقابل، ازدادت شعبية المنظمات الفدائية ازديادا عظيما في جميع أرجاء العالم العربي. وكانت سوريا، قبل الحرب، في طليعة من أطلق فكرة الحرب الشعبية، كما كانت هي والجزائر اهم داعمي حركة فتح. ومن جهة ثانية، كان عبد الناصر لا يزال ملتزما إزاء المنظمة التي كانت في تلك الفترة، وفي غالب الأحيان، منظمة مكاتب إعلامية وسياسية. وبعد معركة الكرامة في آذار/مارس ١٩٦٨، التي كانت أول انتصار كبير للفدائيين على القوات الاسرائيلية، أدرك النظام المصري انه لا يمكن تجاهل حركة فتح بعد الآن. وفي الوقت ذاته، كانت حركة فتح تسعى لتعزيز مكانتها داخل المنظمة وفي الأوساط العربية والدولية. ومن أجل ذلك الهدف، كان عليها ان تتودد الى مصر التي كانت آنئذٍ تفوق سوريا قوة وتأثيرا. وتم بواسطة محمد حسنين هيكل، مستشار عبد الناصر، ترتيب اجتماع بين الرئيس المصري وفاروق القدومي وصلاح خلف من حركة فتح. ونتيجة ذلك الاجتماع، وافق عبد الناصر على توفير ما يلزم لتدريب فتح ومدها بالأسلحة. وهكذا، ومع ان عبد الناصر حافظ على دوره في شؤون المنظمة، فإنه بدأ كسب دعم من أدرك انهم مسيطرون لا محالة على مقدرات المنظمة.[٥١]

في هذه الأثناء أقصي الشقيري عن منصبه كرئيس للمنظمة في نهاية سنة ١٩٦٧، واستبدل بيحيى حموده. ووصل ياسر عرفات من حركة فتح الى زعامة المنظمة أخيرا سنة ١٩٦٩. وكان التغيير في القيادة يعكس تغييرا مهما في منحى المنظمة، اي من التركيز على النشاط السياسي والدبلوماسي (الذي كان أقل خطرا في رأي عبد الناصر ومعظم القادة العرب) الى التركيز على العمل العسكري الفلسطيني المستقل. لكن بعد كارثة سنة ١٩٦٧، لم يعد عبد الناصر يملك الموارد السياسية الكافية، لا محليا ولا دوليا، لمعارضة النشاط الفدائي الفلسطيني. وجاءت حرب الاستنزاف بين مصر واسرائيل في منطقة القناة خلال ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ لتعزز من جاذبية فكرة الحرب الفدائية الفلسطينية ضد اسرائيل. وهكذا، ومع ان القمع السياسي في مصر استمر بعد سنة ١٩٦٧ على مستويات عالية، كان العمل الفدائي من سيناء مسموحا به، وقد تطوع الكثيرون من الشباب المصري للقتال مع الفدائيين.

وعلى الرغم من ان احد اهم مبادىء حركة فتح كان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة، فان الصدامات، وخصوصا مع النظامين اللبناني والأردني، اصبحت أمرا شائعا. وقد جاهد عبد الناصر لمنع الحكومتين الأردنية واللبنانية من البطش بحركة المقاومة الفلسطينية، وحث ياسر عرفات، في الوقت نفسه، على ان يضبط الفصائل الفدائية المختلفة لتفادي غارات الانتقام الاسرائيلية المكلفة.[٥٢] وأدرك الفلسطينيون ان

الأهداف المصرية لم تكن تتماشى تماما مع أهدافهم. وعندما قبلت مصر مشروع روجرز (الذي أُعلن في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٧٠) اندلعت التظاهرات المناهضة لعبد الناصر في بيروت وعمان. وكان رد عبد الناصر في ٢٩ تموز/يوليو، وبعد الهجوم الكلامي الفلسطيني الشديد عليه، إغلاق محطة الاذاعة التابعة للمنظمة والتي كان قد سمح لها بأن تذيع من القاهرة.

وكان الرئيس المصري يبدي اهتماما عظيما بالتوترات بين الأردن والفلسطينيين والتي انفجرت حربا اهلية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. وعلى الرغم من اهتمام عبد الناصر بمصير المقاومة الفلسطينية، فانه كان على الأرجح اشد قلقا من ان الحوادث في الأردن قد تدفع سوريا الى دخول النزاع لنصرة الفلسطينيين، وهو ما قد يؤدي بدوره الى تدخل اسرائيلي يبرر تدخلا أميركيا لفرض الحل. لذا فقد شارك الرئيس المصري في الوساطة بنشاط. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، وبعد يوم فقط من ترتيب مصالحة سرعان ما انهارت بين الملك حسين وياسر عرفات، توفي عبد الناصر الذي كان يعاني أمراضا في القلب.

وتلاشى الغضب حيال مشروع روجرز بعد إعلان نبأ الوفاة، عندما اندفعت الجماهير العربية الى الشوارع تعبيرا لا مثيل له عن حداد لفقدان زعيم سياسي. ولا يزال لذكراه، حتى في الثمانينات، تأثير رمزي كبير عند العرب بصفته زعيما شجاعا تجرأ على التصدي للغرب. اما الشعور الفلسطيني حيال عبد الناصر فلعل افصحه ما جاء في قصيدة للشاعر الفلسطيني محمود درويش بعنوان «الرجل ذو الظل الأخضر ـ في ذكرى جمال عبد الناصر»،[٥٣] نقتطف منها ما يلي:

نعيشُ معكْ
نسير معك
نجوع معك
وحين تموت
نحاول ألّا نموت معك! . . .
وأنت وعدت القبائلْ
برحلة صيف من الجاهليه
وأنت وعدت السلاسل
بنار الزنود القويهْ
وأنت وعدت المقاتل
بمعركة . . ترجع القادسيهْ
نرى صوتك الآن ملء الحناجرْ
زوابع

تلو
زوابع . . .
ففوق ضريحك ينبت قمح جديد
وينزل ماء جديد
وأنت ترانا
نسير
نسير
نسير.

تنظيم الشؤون الفلسطينية في مصر

قبل متابعة الحديث عن المجتمع الفلسطيني في مصر في ظل حكم السادات ومبارك، تجدر الاشارة أولا الى الدور الذي كان لكل من مكتب المنظمة في القاهرة ومكتب الحاكم العسكري في غزة. فمنذ إنشاء المنظمة حتى حرب ١٩٦٧، كان مكتب المنظمة في القاهرة يعمل بوصفه الهيئة الوحيدة المسؤولة عن شؤون الفلسطينيين في مصر، وكان يتعاطى جميع الأمور السياسية والادارية التي تتعاطاها السفارات عادة. وعندما اجبرت حرب ١٩٦٧ الادارة العسكرية المصرية على مغادرة غزة، عاد معها كثيرون من موظفيها الى القاهرة، حيث اعيد إنشاء المكتب، وبدأ يتحمل مسؤولية شؤون أهل غزة الموجودين في مصر. وأضحى مكتب الحاكم العسكري ذا مسؤوليات محدودة جدا بعد ان اقتُلع من الأرض التي كان فيها السلطة المسؤولة الوحيدة. وتبع ذلك صراع بيروقراطي حتمي حاولت إدارة غزة العسكرية خلاله الاستيلاء على جزء أكبر من المسؤولية على حساب مكتب منظمة التحرير.(٥٤)

اصبح هذا المكتب، في سياق تطوره، ينسق خدمات وزارات واجهزة بيروقراطية عدة في مصر.(٥٥) وهو يعالج في المقام الأول شؤونا إدارية وتنفيذية روتينية، بينما تحدد وزارة الخارجية المصرية الخط السياسي العام حيال الفلسطينيين الموجودين في البلد. وكان المكتب في غزة يستخدم آلاف الموظفين لكنه لم يعد الآن، وفي مركزه في مدينة نصر، إلا جزءا ضئيلا مما كان عليه في غزة سابقا. وهو يتعامل مع أعداد من الناس أقل كثيرا، كما ان لا حاجة الى بعض المديريات، كمديرية البلديات، خارج غزة. وقد تم ايجاد وظائف اخرى للموظفين الذين جاؤوا الى مصر سنة ١٩٦٧ ولم تستوعبهم الادارة المصغرة. لكنهم ما زالوا يتلقون رواتبهم من مكتب الحاكم العسكري. أما من بقي منهم في غزة فلا يزال يقبض راتبه وإنْ لم يعد عاملا في المكتب، ويحمل لقب «الصامد».

يشتمل مكتب الحاكم العسكري على المديريات التالية: الداخلية والأمن العام؛ التربية؛ الشؤون الاجتماعية؛ المال والاقتصاد؛ الشؤون القانونية والمدنية. وتصدر مديرية

الداخلية الوثائق الحكومية كوثائق الولادة وأُذونات الزواج. وتتولى مديرية التربية شؤون جميع الطلبة الفلسطينيين في المدارس المصرية ممن هم دون المستوى الجامعي. وتتعاطى مديرية الشؤون المدنية في المقام الأول شؤون موظفي الادارة انفسهم، الا انها تهتم أيضا ببعض الأمور الأخرى كإجازة شهادات الخبرة العملية. وتشرف مديرية الشؤون الاجتماعية على نوع من الضمان الاجتماعي لموظفي المكتب، وتقوم بجمع التبرعات من أغنياء الفلسطينيين لتوزيعها على المحتاجين في مناسبات معينة. وتتولى مديرية المال والاقتصاد إصدار سجلات للتجار، وتراقب ميزانية المديريات الأخرى. وثمة خدمات اخرى متاحة للاجئي غزة سنة ١٩٦٧. فهناك بعض الامتيازات التربوية؛ والاعفاء من الرسوم الحكومية المختلفة؛ والعون المادي للأُسر المنكوبة او التي يتوفى معيلها او يصاب بعاهة.

ومن الوظائف المهمة التي يتولاها مكتب المنظمة ولا يتعاطاها مكتب الحاكم العسكري في غزة، وظيفة جمع «ضريبة التحرير». فمنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩، فُرض على جميع الفلسطينيين العاملين في دوائر الحكومة المصرية دفع ما نسبته ٣ ٪ من رواتبهم كضريبة تحرير ودعم لمنظمة التحرير. ولأجل توسيع نطاق الأساس الضريبي، تم تأليف مجلس من الفلسطينيين لإقرار المبالغ التي ينبغي لباقي الفلسطينيين من رجال أعمال وغيرهم من العاملين في القطاع الخاص تقديمها. وتودع هذه الأموال كلها الصندوق القومي الفلسطيني، وهو بمثابة وزارة مال في المنظمة، وتُحدد كيفية صرف الأموال على المستوى المركزي. ويعترف مسؤولو المنظمة بأنهم لا يملكون وسائل إرغام القطاع الخاص على الدفع، لكن إذا جاء احد العاملين في هذا القطاع الى المنظمة لطلب مساعدتها او خدماتها، فقد لا يحصل على مراده إذا كان لا يدفع هذه الضريبة. ويحدث عادة ان يُطلب الى هذا الشخص بدء دفع الضريبة، أما الخدمات فانها لا تُمنع عنه إلا نادرا.(٥٦)

نظام السادات

كما ان ثورة الضباط الأحرار سنة ١٩٥٢ لم تأت في بادىء الأمر بجديد بالنسبة الى الفلسطينيين في مصر، كذلك بدا ان وصول انور السادات الى السلطة في مصر لم يكن يحمل تغييرا يذكر في خط مصر السياسي. وفي الواقع، وباستثناء الاحباط العام الذي شعر المجتمع الفلسطيني به في أعقاب الصراعات الدامية بين القوات الأردنية والفدائيين الفلسطينيين وحلفائهم في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، استمر العمل السياسي والتنظيمي الفلسطيني في مصر كما كان في عهد عبد الناصر. وعلى الرغم من ان الطلبة الفلسطينيين كانوا من الذين اشتركوا في الاحتجاجات الجماهيرية سنة ١٩٧٢، فان أعدادهم لم تكن كبيرة، ولم يلحق نشاطهم المعادي للنظام الضرر بالعلاقات بين المنظمة ومصر (أنظر الفصل الرابع عن الاتحاد العام لطلبة فلسطين).

وفي الواقع، كانت مصر احدى الدول ذات الدور المهم في صدور قرار قمة الرباط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، الذي أعلن المنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني. لكن إشارة الى ما يخبئه المستقبل صدرت في شهر تموز/يوليو السابق، وذلك في أعقاب اجتماع عقد في الاسكندرية بين السادات والملك حسين. فقد صدر عن هذا الاجتماع بيان جاء فيه ان المنظمة تمثل جميع الفلسطينيين ما عدا المقيمين منهم في الأردن. وسارعت المنظمة الى إصدار رد يتّهم ذلك البيان بمحاولة تقويض الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.(٥٧)

وبعد ان وقّع اتفاق فك الاشتباك الثاني في سيناء في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، والذي أكد فعلا انسحاب مصر من الجبهة، ظهر توتر قصير الأمد في العلاقات بين المنظمة ومصر، لكن من دون تأثير ذي شأن في الجالية الفلسطينية في مصر. وعلى الرغم من الاشارات الخفية التي كانت توحي بأن مصر تسلك طريقا جديدا، فقد استمرت العلاقات جيدة حتى قيام السادات بالقاء خطاب أمام مجلس الشعب في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، خلال جلسة اصر السادات فيها على حضور ياسر عرفات، وأعلن فيها نيّته الذهاب الى القدس. وسبّب هذا الاعلان إرباكا لعرفات وصدمة للكثيرين، كما ان رحلة السادات [الى القدس] فيما بعد اشعلت تظاهرات معادية للنظام قام الطلبة الفلسطينيون بها في مصر. وقد طُرد العديد من الطلاب فيما بعد، كما اقفلت مكاتب الاتحاد العام لطلبة فلسطين.

ومضت سوريا والمنظمة، آنذاك، في تأليف جبهة موحدة. وقد انضم اليهما في قمة عربية التأمت في طرابلس الغرب، في اعقاب زيارة القدس، كل من الجزائر وليبيا واليمن الجنوبي، وأطلق على الجبهة اسم جبهة الصمود والتصدي. وكما لو ان هذا الأمر لم يكن في حد ذاته كافيا لتدهور العلاقات بين مصر والمنظمة، جاء اغتيال الصحافي المصري يوسف السباعي في قبرص في شباط/فبراير ١٩٧٨ على يد مسلحين فلسطينيين (وهو عمل شجبته المنظمة)، وما تبعه من محاولة انقاذ فاشلة تركت في اعقابها عدة قتلى من قوة الكوماندوس المصرية على مدرج مطار لارنكا على يد جنود قبارصة، جاء كل ذلك كالقشة التي قصمت ظهر البعير. وبدأت وسائل الاعلام المصرية، وبموافقة الحكومة بلا ريب، إنْ لم يكن بتشجيع منها، هجمة على المنظمة خاصة والفلسطينيين عامة استمرت ثلاثة أعوام ونصف عام.(٥٨)

وعلى خط موازٍ، اعيد النظر في الكثير من الامتيازات التي كان الفلسطينيون يتمتعون بها منذ الخمسينات وأوائل الستينات، ومن ثم إلغاء هذه الامتيازات. فتم وقف المنح الدراسية والمساعدات الممنوحة للطلبة الفلسطينيين الراغبين في الدراسة في جامعات مصر، وحُدد دخول الفلسطينيين الى الجامعات المصرية، وطولب المقبولون منهم بدفع الرسوم بالعملة الصعبة. وانتهى عهد العناية الطبية التي كانت المستشفيات المصرية تقدمها للفلسطينيين، بدفع تكاليف العلاج بالعملة الصعبة كباقي الأجانب. وانتهى أيضا عهد التحرك الحر نسبيا لأعضاء حركة المقاومة الفلسطينية من مصر وإليها، وعهد الشعور العام بالتضامن والتعاطف مع الفلسطينيين، وهو الشعور الذي كان سائدا بين الناس العاديين في مصر. وقد نجحت

وسائل الاعلام بالتدريج في إقناع المصريين بأن الفلسطينيين هم المسؤولون عن تورط مصر وتضحياتها في حروب اربع، وانهم يعيشون عيشة الملوك في مصر، وان المقاومة فاسدة. والأمر الذي كان له الاثر المدمر هو ان وسائل الاعلام تبنّت وأشاعت احدى الخرافات المفضلة لدى الصهيونية وهي ان الفلسطينيين باعوا أراضيهم قبل سنة ١٩٤٨، وانهم لذلك لا يستحقون فلسطين.

وبينما تابعت «عملية» السلام طريقها، اصبح العمل الفلسطيني، بل حتى الوجود ذاته في مصر، محاصرا. ومع التوقيع النهائي على اتفاق كامب ديفيد في آذار/مارس ١٩٧٩، «جمّدت» المنظمة علاقاتها بمصر. ولم يبق سوى مكتب الاتحاد العام لعمال فلسطين فاتحا أبوابه وإنْ بصورة خجولة. وظل مكتبان من مكاتب المنظمة يعملان ويتعاطيان شؤونا فلسطينية يومية تتعلق بجوازات السفر والأحوال الشخصية والى ما هنالك. لكن ما ان ارتفع العلم الاسرائيلي في سماء العاصمة المصرية حتى أُنزل العلم الفلسطيني ووضع في صندوق مقفل.

بيد ان الشعور بالفرح الذي عم أوساط الشعب المصري إزاء معاهدة السلام لم تشارك فيه عدة اتحادات مهنية، كاتحادات المحامين والمهندسين والصحافيين، ولا اليسار المنظم وغير المنظم. فقد بقي رفضهم المعاهدة مستمرا ليذكّر بالدور الذي كان لمصر في العالم العربي، وهو دور سُحب منها وانتقل انتقالا مبتورا الى سوريا التي كانت الممثل البديل لهذا الدور.

وجاءت الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي في تموز/يوليو ١٩٨١، وما تبعها من قصف مكثّف لمنطقة الفاكهاني في بيروت، لتمنح بعض المصريين فرصة لاعادة النظر. لكن السادات كان منهمكا انهماكا واضحا في مشكلات أكثر إلحاحا، وهي المشكلات التي ادت في أيلول/سبتمبر ١٩٨١* الى قيام بعض العسكريين الشباب بالقفز من شاحنتهم خلال عرض عسكري في ذكرى حرب ١٩٧٣ واطلاق النار وإلقاء القنابل على الرئيس المصري وحاشيته. والذين يعرفون مصر تمام المعرفة يدركون سبب غياب مظاهر الحزن الجماعية على الرئيس المقتول. وبينما حار المراقبون الغربيون في فهم هذه الظاهرة، كانت اسرائيل والولايات المتحدة، كما كان منتظرا، هما الدولتان اللتان لبستا الحداد لأكثر زعماء العرب طواعية، وبصورة علنية، في التاريخ الحديث.

مبارك والفترة اللاحقة

عند كتابة هذه السطور كان «السلام البارد» لا يزال قائما. وإذا كانت الدهشة هي التي أصابت المصريين حيال الغارات الاسرائيلية سنة ١٩٨١، فقد أصابهم الحنق الشديد حيال الاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢، ذاك الاجتياح الذي مهد له صلح بلدهم مع اسرائيل. وعاد الفلسطينيون الى العمل العلني، وإنْ بحذر، في صيف سنة ١٩٨٢ إما لشعورهم

* هكذا في الأصل، والصحيح: تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١.

بأن الجو في البلد كان يتغيّر وإما بسبب الغضب والاحباط اللذين لم يكن من الممكن كبتهما. اما التبدل الفعلي في العلاقات المصرية ـ الفلسطينية فقد حدث في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، عندما مر عرفات ورجاله بحرا عبر قناة السويس في طريقهم الى اليمن بعد خروجهم من معارك طرابلس في صفوف الفلسطينيين. ونزل رئيس المنظمة من السفينة الى البر ليعقد مع الرئيس مبارك اجتماعا قصيرا ومتلفزا.

ومنذ ذلك الحين، استمرت العلاقات بين المنظمة ومصر في التحسن وإنْ تخللها بعض النكسات، من اهمها، مثلا، إقفال مكاتب المنظمة في القاهرة في أعقاب اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي أعاد توحيد المنظمة في الجزائر في نيسان/إبريل ١٩٨٧، وذلك حين ادى بعض التصريحات الى إغضاب مصر. ومع ذلك، فان السياسة الليبرالية التي انتهجها عهد مبارك، كما تجسدت خاصة في نمو أحزاب المعارضة وصحافتها، قد أتاحت لأحزاب اليسار، وهي «الدائرة الانتخابية» الطبيعية للفلسطينيين في مصر، الفرصة كي تنسّق نشاطاتها من جديد. لكن سجل الأحداث منذ غياب السادات ما زال على المستوى الشعبي سجلا تختلط فيه الأمور. ولعل اهم ما طرأ هو القانون الذي سُن في صيف ١٩٨٥، والذي انهى إعفاء الفلسطينيين من أحكام قانون آخر يمنع الأجانب من اقتناء الأراضي الزراعية.(٥٩) فالجزء الأكبر من الأراضي التي يملكها الفلسطينيون في مصر أراض استصلحها الفلسطينيون انفسهم، ويعتمد بعض العائلات على الأرض بصفتها ضمانة مالية تسمح بتجديد الاقامة كل عام. وعلى الرغم من ان المنظمة قد اعترضت على هذا القانون، فان الحكومة المصرية لم تبد حتى الآن اية نية في إلغائه.

وعلى الرغم من صدور بعض التلميحات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ تتعلق باعادة النظر في سياسات الاستثناء المطبّقة في مجالي التربية والصحة في فترة ما بعد سنة ١٩٧٧، فلم يطرأ اي تغيير حتى كتابة هذه السطور. ولا تزال نشاطات الاتحادات الكبرى تراقَب بدقة على الرغم من ان جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بالذات قد خطت خطوات كبرى في مجالي التطوير وايصال الخدمات الى المحتاجين. وباستثناء مكاتب الاتحاد العام لعمال فلسطين، فقد أُغلقت مكاتب جميع المنظمات مرة اخرى في نيسان/إبريل ١٩٨٧، في أعقاب اجتماع المجلس الوطني في الجزائر، ولم يعد فتحها إلا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧.

لقد رحل انور السادات، لكن ذكريات الجالية الفلسطينية الخاصة بتلك الحقبة ما زالت حيّة، على الرغم من التحسن التدريجي في العلاقات المصرية ـ الفلسطينية. ومع ان عودة الوحدة الى المنظمة في الجزائر ادّت في البدء الى تدهور العلاقات [بين مصر والمنظمة]، فان اعادة الوحدة هذه كانت اهم المشكلات وأكثرها إلحاحا في تلك الفترة. فالشرط الأساسي لاحياء نشاط الجالية الفلسطينية في مصر مستقبلا هو، كما يبدو، منظمة تحرير فلسطينية موحّدة من جديد.

الفصل الرابع

الاتحاد العام لطلبة فلسطين:
ميدان التدريب السياسي

انخرط قطاع الطلبة، كغيره من قطاعات المجتمع الفلسطيني، في صفوف الحركة الوطنية وفي ميدان التحدي الصهيوني لفلسطين في فترة الانتداب. ولم يكن في فلسطين جامعة وطنية، وكان المحظوظون ممن اتيحت لهم فرصة التعليم العالي يرسلون، عادة، الى بيروت وبريطانيا والى ما ابعد من ذلك. وعلى الرغم من ندرة المصادر المتعلقة بالحركة الطالبية في فترة ما قبل سنة ١٩٤٨، فانها تظهر انه كان هنالك جمعية للطلبة الفلسطينيين في مصر منذ ١٩١١ ـ ١٩١٣، حين كان امين الحسيني طالبا هناك.(١) وفي فلسطين نفسها، لم يكن ثمة اتحاد عام للطلبة بل «جمعيات خطابة» تشرف على نشاطات اجتماعية وثقافية ورياضية وسياسية. وقد دعت هذه الجمعيات الى أول مؤتمر للطلبة الفلسطينيين. وقد عقد هذا المؤتمر في يافا سنة ١٩٣٦، وحضره ممثلون عن مختلف المدارس الفلسطينية، وكان موضوعه الأساسي الخطر الصهيوني.(٢)

وبرز الى العيان ورثة تلك الجمعيات الطالبية بعد النكبة قليلا، وكان لهم القوة الكبرى والتأثير الأعظم في مصر. وكان اتحاد الطلبة الفلسطينيين قد أسس سنة ١٩٤٤،(٣) إلا ان نشاطه في ظل الحكم الملكي بقي منحصرا في المجالين الاجتماعي والثقافي. وجاء سقوط الملك فاروق سنة ١٩٥٢ ليحدث تغييرا في مصير طلبة فلسطين. ففي الخمسينات كانت مصر، النجم الصاعد في سماء السياسة العربية، تتمتع بأقدم نظام جامعي في المشرق العربي وأكثره تطورا. وكان الأمر الأهم السياسة التي اتبعها الضباط الأحرار في الفترة التي تلت سنة ١٩٥٢؛ فقد طوّر هؤلاء سياسة القبول المنفتحة المتبعة في الجامعات في عهد الحكم الملكي لتصبح الجامعات المصرية المربّيات الأساسية للشباب الفلسطيني، وخصوصا فلسطينيي غزة. اذ ان تكلفة المعيشة المتدنية، والمناخ السياسي القومي السائد بعد سنة ١٩٥٥، وفرصة الحصول على معاشات او منح، كلها جذبت الفلسطينيين وغيرهم من العرب بالمئات، ثم بالألوف.

يجب ان ننظر الى استضافة مصر للشباب العرب وتعليمهم من منظار الدور المصري في العالم العربي في ذلك الحين. وإذا وضعنا اعتبارات الوحدة العربية جانبا، فمن المرجح ان عبد الناصر كان يرى ان تكلفة تعليم هؤلاء الطلبة ما هي إلا استثمار زهيد قياسا بالمردود

المتمثل في كوادر من أصحاب المهن مسيَّسة ومدينة للنظام المصري، ومن شأنها بعد التخرج ان تتوجه الى جميع أرجاء الشرق الأوسط وافريقيا الشمالية والخليج. وبالاضافة الى ذلك، فان قلة عدد أفراد الجالية الفلسطينية المقيمة في مصر – اي أولئك الذين بقوا في مصر بعد سنوات دراستهم الجامعية – كانت تعني، في الخمسينات والستينات على الأقل، ان عبد الناصر لم يكن معرضا لخطر تعليم جماعات من الشباب قد تنتظم ضده محليا. وكلما ارتفع هؤلاء الطلبة مكانة وتأثيرا في الخارج، ازداد المردود من دعمهم. وهكذا، فان ياسر عرفات وصلاح خلف وفاروق القدومي وغيرهم قد تلاقوا في جامعات القاهرة في أوائل الخمسينات، وزرعوا بذور إعادة تكوين الحركة الوطنية. وهؤلاء الرجال انفسهم هم الذين برزوا بعد خمسة عشر عاما كقادة أكبر المنظمات السياسية الفدائية الفلسطينية، اي حركة فتح، وتولوا قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها مع حلول سنة ١٩٦٩.

التاريخ السياسي
لاتحاد الطلبة الفلسطينيين

جاء التدهور السياسي في فلسطين سنة ١٩٤٧ واندلاع الحرب ليقطعا الامدادات المالية عن الكثيرين من الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون في مصر في أواخر الأربعينات. وخلال ١٩٤٨ – ١٩٤٩، حالت الأعمال الحربية دون مجيء طلبة جدد، كما ان تدفق اللاجئين استحوذ على اهتمام الطلبة. وبعد سنة ١٩٤٨، اصبح الكثير من العائلات الفلسطينية، وبعد خسارة معظم ممتلكاته بسبب التشتت خارج فلسطين، يرى في التعليم العالي احد المقتنيات القليلة التي لا يمكن خسارتها والتي قد تؤسس لمستقبل أكثر امنا. لكن غزة والضفة الغربية، وهما المنطقتان ذواتا الكثافة الفلسطينية الأعلى، كانتا محرومتين من التجهيزات الجامعية. أما مصر، فكانت بلدا قريبا، وكان نظامها الجامعي أكثر الأنظمة تطورا واحتراما في العالم العربي. وفي فترة مبكرة، التحق الكثيرون من الطلبة الفلسطينيين الذين ذهبوا الى مصر بالأزهر، جامعة القاهرة الاسلامية منذ ألف عام، والجامعة الوحيدة التي كانت في ذلك الزمن تساعد الطلبة المحتاجين ماليا.[٤] كما التحق هؤلاء بجامعة القاهرة التي كان اسمها جامعة فؤاد الأول حتى قيام ثورة سنة ١٩٥٢، وبالجامعة الأميركية في القاهرة. ومع انتشار الجامعات في الخمسينات، بدأ الطلبة يتوافدون على جامعات الاسكندرية وعين شمس (في القاهرة) وأسيوط، وعلى المعاهد العليا الأخرى.[٥] ومع ازدياد عدد الطلبة الفلسطينيين في مصر، نما اتحاد الطلبة الفلسطينيين أيضا.

في سنة ١٩٥١، ترك فلسطيني شاب يدعى صلاح خلف، وأصله من يافا، مخيما للاجئين في غزة وتوجه الى القاهرة للدراسة. وعلى الرغم من انتمائه الى عائلة متدينة، فقد اختار الالتحاق بدار العلوم (وهي كلية تدريب للمعلمين) لا بجامعة الأزهر. وفي خريف

سنة ١٩٥١، ادى قرار صادر عن مجلس الجامعة العربية بالغاء المخصصات المالية للطلبة الفلسطينيين الى دفع خلف نحو النشاط السياسي.[٦] وكان الافتقار الى المال كبرى مشكلات الطلبة الفلسطينيين آنئذٍ، وكان كثيرا ما يقطن ستة او سبعة طلاب في شقة واحدة توفيرا للمال. لذا، كان إلغاء المخصصات يمثل تطورا خطرا. وانضم خلف الى غيره من الطلبة في تظاهرة أمام مقر الجامعة في وسط القاهرة تعبيرا عن اعتراضهم على ذلك القرار. ويقول خلف ان الطلبة احتلوا مقر الجامعة وعبثوا بمحتويات مكتب احمد الشقيري، مساعد الأمين العام للشؤون الفلسطينية. ونتيجة ذلك، اعيدت مخصصات الطلبة، لكن القادة المفترضين لهذا العصيان (ومنهم خلف) كوفئوا بايداعهم سجن عابدين لفترة ستة أسابيع على نفقة الحكومة المصرية![٧]

وفي سنة ١٩٥١ أيضا، تعرف ذلك الشاب النشيط سياسيا الى ياسر عرفات لأول مرة. وكان عرفات طالب هندسة عمره اثنان وعشرون عاما، ويشرف على تدريب الطلبة للقيام بأعمال فدائية ضد البريطانيين في منطقة قناة السويس، وقد استمر نشيطا في ذلك المجال حتى سنة ١٩٥٤، حين اصدر عبد الناصر أوامره بوقف هذه العمليات موقتا.[٨] وقابل خلف عرفات، ووصفه بأنه «يتمتع بطاقة ونشاط وحماسة وروحية مغامرة»، وذلك من خلال اتحاد الطلبة الفلسطينيين «الذي كان يضم زملاءنا الطلبة ممن ينتمون الى النزعات السياسية كافة.»[٩]

في الفترة التي تلت هزيمة الجيوش العربية في فلسطين مباشرة، كان الشيوعيون والاخوان المسلمون التيارين السياسيين المهيمنين في أنحاء العالم العربي. اما التنظيمات القومية العربية، فكانت لا تزال في مراحل نشأتها الأولى. وكان للاخوان خاصة التزام واضح بشأن فلسطين برهنوا عنه من خلال اشتراكهم في حرب ١٩٤٨. وكانوا يدعون الى تحرير فلسطين.[١٠] وكان تنظيم الاخوان الوحيد في مصر الذي يسمح بمشاركة غير المصريين.[١١] ولهذه الأسباب، كان الكثيرون من أعضاء اتحاد الطلبة الفلسطينيين في سنواته الأولى يميلون نحو الاخوان. وكان ثمة عناصر من الشيوعيين، لكن اولئك لم يمثلوا الأغلبية قط. وفي اية حال، فان المنحى السياسي لا يعني بالضرورة التنسيق المباشر. فالعلاقة بين الاخوان والاتحاد كانت تعني على الأرجح تطابقا جزئيا في البرنامج السياسي، لا أكثر.[١٢]

يقول ألن هارت ان عرفات كان مستقلا، يتحالف مع الاخوان تسهيلا للمنفعة الموقتة ليس إلا، بينما كان خلف محازبا وفيا للاخوان.[١٣] وأكد بعض الأعضاء السابقين في الاتحاد العام لطلبة فلسطين، ممن أجريت مقابلات معهم لأجل هذه الدراسة، وهم أيضا أعضاء سابقون في حركة القوميين العرب ممن انضم الآن الى «فتح» في الغالب، او اصبح مستقلا، ان الاخوان والشيوعيين كانوا فعلا التيارين المهيمنين في اتحاد الطلبة الفلسطينيين في ذلك الزمن. وأشاروا جميعا الى ان عرفات كان يتعاطف مع الاخوان على الأقل، إنْ لم يكن عضوا من أعضائهم، وقيل انه حارب في صفوفهم في غزة خلال حرب ١٩٤٨.

لكن خلف يقول من جهة اخرى انه على الرغم من اعجابه بالتزام الاخوان الجهاد ضد الصهيونيين والبريطانيين، واستعدادهم للموت دفاعا عن عقيدتهم، فقد كان اتجاهه السياسي ينحو نحو موقف أكثر علمانية. ويقول خلف انه لم يكن هو ولا عرفات عضوا في اي حزب سياسي معين، لكنهما كانا يشتركان في الرأي القائل، حتى في أوائل الخمسينات، انه لا يمكن للفلسطينيين انتظار اي شيء من الأنظمة العربية، وأن عليهم في نهاية المطاف الاعتماد على النفس لاستعادة فلسطين.(١٤)

يبقى الانتماء السياسي لعرفات وخلف في تلك الأيام المبكرة موضع جدل. لكن الذين قدموا إجاباتهم اجمعوا، وبالتأكيد العاطفي، على ان اندثار كلمة «فلسطين» من الخريطة السياسية بعد الحرب عزز عزم الطلبة على تأكيد هويتهم كفلسطينيين، بصرف النظر عن التصنيف الوارد في وثائق سفرهم او جوازاتهم.(١٥) ولم تسنح لطلبة الضفة الغربية وغزة الفرصة للجهر بهويتهم الفلسطينية، وتنظيم انفسهم كفلسطينيين، والعمل في سبيل الأهداف الفلسطينية السياسية، إلا عندما غادروا تلك المناطق الى الخارج، والى مصر عامة، في تلك الفترة.

يقول خلف انه وعرفات عقدا العزم سنة **١٩٥٢** على اختبار المناخ السياسي لاتحاد الطلبة الفلسطينيين، وترشيح نفسيهما لانتخابات اللجنة التنفيذية. وكان برنامجهما السياسي بسيطا يشدد على الهوية الفلسطينية والاعتماد على النفس. ولم يكن اي منهما في موقف يسمح باستقطاب العون المادي من جهات سياسية خارجية مساندة، إلا ان علاقاتهما بالطلبة كافة، وبصرف النظر عن الانتماء السياسي، كانت جيدة. وقد طرحا نفسيهما، في حملتهما الانتخابية، مع اتحاد الطلبة (وهو اسم لائحة مرشحيهم التي كانت تضم خلف وعرفات وأربعة مستقلين آخرين وشيوعيا واحدا وبعثيا واحدا وأحد الاخوان المسلمين)، وليس ضد اي حزب او تنظيم سياسي معين. وقد نجحت هذه التركيبة، وفازت لائحتهم بأغلبية عظمى. وتم انتخاب عرفات رئيسا، وهو المنصب الذي شغله حتى تخرجه سنة **١٩٥٦**. وقد خلفه صلاح خلف في ذلك المنصب وكان قد امضى أربعة أعوام نائبا له.(١٦)

بعد الانتخابات بشهرين، عمد مجلس الجامعة العربية مرة اخرى الى قطع مساعدات الطلبة، فكان الرد إعلان الاضراب واحتلال مقر الجامعة. لكن الطلبة كانوا هذه المرة يتعاملون مع نظام مختلف. فقد كان قد حدثت ثورة في مصر منذ أيام تظاهراتهم الرئيسية الأولى. وكان النظام الجديد لا يزال يعمل لتعزيز مكانته، ولم يكن في وارد الاذعان لتظاهرات طالبية. ولجأت الشرطة الى القوة لطرد الطلاب، واعتقلت تسعة عشر منهم. وكان خلف قد لجأ الى شقة عرفات في ضاحية هيليوبولس بالقاهرة ليختبىء هناك، إلا انه سلّم نفسه في نهاية المطاف، وسُجن مجددا في عابدين. ولم يتم الافراج عنه إلا بعد مضي خمسة وثلاثين يوما، وذلك بعد تدخل الشقيري شخصيا.(١٧)

وفي ذلك الوقت، كانت حكومة عموم فلسطين، على ضعفها وانعدام محتواها، الهيئة السياسية الفلسطينية الوحيدة التي كان في إمكان الغزّيين وغيرهم من الفلسطينيين في مصر

اللجوء اليها. ونتيجة ذلك، وجدوا انفسهم عمليا في فراغ سياسي. والواقع ان اتحاد الطلبة الفلسطينيين كان التنظيم الفلسطيني الوحيد الذي اجرى انتخابات ديمقراطية. لذا فقد كان الاتحاد بمثابة المجموعة الوحيدة التي كان يمكنها ان تزعم، وبحق، انها تمثل الفلسطينيين.

ادى تعاظم اهمية مصر وقوتها في الأوساط العربية والدولية، وموقع القاهرة عند تقاطع العوالم العربية والافريقية والاسلامية، الى تعاظم النفوذ الممكن للاتحاد. فقد منحته مصر فرصة واسعة لاجراء الاتصالات السياسية والعمل في المجال الاعلامي. فالتعاون والاشتراك مع اتحاد الطلبة المصريين ساعدا الفلسطينيين على ولوج مجالات ودوائر لم تكن مفتوحة أمامهم بسهولة. ومع تدفق الطلاب وصعود الرئيس عبد الناصر، ازداد اتحاد الطلبة الفلسطينيين حجما واهمية في الخمسينات.

اختير عرفات وخلف، بسبب نشاطهما، رئيسين لأول وفد طالبي فلسطيني لحضور حدث عالمي كجزء من الوفد المصري الى مهرجان الشباب في وارسو في تموز/يوليو **١٩٥٤** (على الرغم من اعتقال خلف قبل ساعات قليلة من إقلاع طائرة الوفد بحجة انه شخص «خطر جدا» الى حد انه لا يمكن السماح له بمغادرة البلد). ومع ان مثل هذا المؤتمر والاشتراك الفلسطيني فيه قد يبدوان الآن من الأمور التي ليست ذات شأن، فإنهما كانا في تلك الآونة يمثلان فتحا. فبعد ان مُحي اسم فلسطين من الخريطة السياسية، ولم يعد هناك اية هيئة ذات وزن دولي لتمثيل الفلسطينيين، كان الاشتراك في مثل هذا الحدث إنجازا كبيرا. فقد كان فرصة الاتحاد الأولى للاشتراك، وإنْ تحت مظلة وفد مصري، في اجتماع دولي يمكن توكيد الهوية الفلسطينية فيه وشرح القضية ودفعها الى الواجهة. وبالنسبة الى الفلسطينيين، كانت تلك خطوة اولى نحو تذكير العالم بوجودهم وقضيتهم.

ثم جاءت الفرصة التي سنحت للطلبة لتحدي النظام المصري مباشرة. ففي مجال الاحتجاج على فشل الجيش المصري في الدفاع عن أهل غزة (كما تبين من خلال الغارة الاسرائيلية على القطاع في ٢٨ شباط/فبراير **١٩٥٥** والتي خلّفت أكثر من ستة وثلاثين قتيلا)، قام الطلبة الفلسطينيون في القاهرة بتنظيم إضرابات منسقة مع الاضرابات في غزة، وطالبوا علنا باطاحة النظام. وشرعوا في اعتصام وإضراب عن الطعام في مقر الاتحاد، وقدموا الى السلطات المصرية مطاليب ثلاثة: إلغاء نظام التأشيرة المفروض على الفلسطينيين للدخول الى غزة والخروج منها؛ اعادة تشغيل الخط الحديد بين القاهرة وغزة (الذي توقف مع بداية الاضراب)؛ بدء نظام التجنيد العسكري الاجباري للفلسطينيين لتمكينهم من الدفاع عن انفسهم ضد الاعتداءات الاسرائيلية.(١٨) وطالب الطلبة أيضا بأن يبحث عبد الناصر في شكاويهم معهم شخصيا.

وعلى الرغم من ان عبد الناصر طلب في البدء الاجتماع بوفد من الطلاب، فقد وافق في النهاية على مقابلة المعتصمين جميعا، وعددهم مائتان. ويقول خلف ان جو الاجتماع سرعان ما اصبح مريحا. وبعد انتهاء الاجتماع، طلب عبد الناصر ان يبقى معه اربعة طلاب،

ومنهم خلف. وتبع ذلك حديث شائق حاول عبد الناصر فيه التعرف من خلال الطلبة على منظمتهم وعلى مشاعرهم وآمالهم. ويذكر خلف: «ولم نلبث ان اسرنا سحر هذا الرجل الذي تبين انه وطني كبير.»[١٩]

سجل الطلبة أول انتصار لهم في منظمة دولية سنة ١٩٥٥، حين نجح الوفد الفلسطيني الى اتحاد الطلبة العالمي، وقوامه عرفات وخلف وزهير العلمي، في إفشال جهود الوفد الاسرائيلي، وحصلت فلسطين على العضوية الكاملة في ذاك الاتحاد.[٢٠] وفي سنة ١٩٥٦، وفي تطور طبيعي لنشاطهم المتعاظم، لجأ الطلبة الى السلاح. ففي أعقاب العدوان الثلاثي، الفرنسي البريطاني الاسرائيلي، على مصر بعد قيام عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس، كوّن الفلسطينيون وحدة كوماندوس للاشتراك في القتال الى جانب المتطوعين المصريين. وقد أُرسل عرفات، وهو ضابط احتياط في الجيش المصري، الى بور سعيد للاشتراك في عملية نزع ألغام بحرية. اما خلف الذي كان لا يزال «رجلا خطرا جدا»، فلم يُسمح له بالتوجه الى الجبهة. وكان عليه ان يقنع بحراسة جسور القاهرة.[٢١]

واستنادا الى عرفات، لم تكن هذه الأنشطة جميعها توازي في اهميتها الحصول على إذن مصري رسمي في إصدار مجلة طالبية، اسمها «صوت فلسطين»، وتوزيعها. ويقول رئيس المنظمة:

> كان واضحا وجليا بالنسبة الى الفلسطينيين ان مجلتنا لم تكن تختص باتحاد الطلبة فقط. فقد كانت أكثر جدّية من ذلك بكثير. . . في مجلة «صوت فلسطين» كنت أخاطب إخواننا فلسطينيين بامكانهم ان ينظّموا خلايا سرّية في بلدان اخرى. وكانت المجلة توزع في عدة أماكن: في غزة والأردن وسوريا والعراق ولبنان والى ما هنالك. وكانت في الواقع أول وسيلة سرية للاتصال بمن كان بمقدورهم ان ينظموا.[٢٢]

ومثلما تطور الاتحاد من حيث طبيعة نشاطاته ومداها، تطور أيضا لونه السياسي. فالحزب الشيوعي لم ينجح قط في اجتذاب الجماهير الى صفوفه، اذ قمعته الحكومات العربية، وكان الكثير من الدوائر تنظر اليه نظرة الريبة بسبب انقساماته الداخلية واللغط الذي واكب موقفه من قيام دولة اسرائيل. ومع ان الحملة المعادية للاخوان، عقب محاولة اغتيال عبد الناصر سنة ١٩٥٤، كان يمكنها ان تمنح الشيوعيين فرصة توسيع نفوذهم داخل الاتحاد، فان الوقت كان قد فات. وحتى لو لم يطارَد الاخوان في مصر، فان قوتهم كانت تتضاءل في اية حال. ولعدة أسباب سياسية واقتصادية، كان من شأن قوة عبد الناصر وسياسته القومية العربية ان تزيدا بعض الأحزاب العربية جاذبية، كحزب البعث الصاعد وحركة القوميين العرب السرية والمنظمة جيدا في أرجاء المشرق العربي كافة. وعلى الرغم من عدم السماح لهذه الأحزاب بالعمل علنا في مصر، كان أعضاء الاتحاد قد باتوا يتعاطفون معها بازدياد.[٢٣]

وعلاوة على تصاعد مشاعر القومية العربية في المنطقة، فقد ساهم وصول مجموعتين من

الطلبة الفلسطينيين الى مصر والجامعات المصرية، بعد طردهم من لبنان والعراق، في جهود أعضاء حزب البعث، ومن بعده حركة القوميين العرب، للوصول الى مراكز السلطة داخل الاتحاد. ففي سنة ١٩٥٤، طردت الجامعة الأميركية في بيروت أكثر من ثمانين طالبا، منهم فلسطينيون كثيرون، بسبب مشاركتهم في نشاط سياسي داخل حرم الجامعة خلافا لأنظمة الجامعة. (بهذه الطريقة سعت تلك الجامعة لتجنب إعطاء قوى الأمن الحكومية تبريرا لدخول حرم الجامعة). وكانت هذه المجموعة تضم عددا كبيرا من أعضاء حركة القوميين العرب النشيطين الذين سرعان ما سعوا باندفاع واضح لتجنيد الطلبة. وفي انتخابات الاتحاد سنة ١٩٥٧ فاز البعثيون بأربعة مقاعد وفاز الاخوان بأربعة والمستقلون بمقعد واحد. وكانت تلك الانتخابات بمثابة معركة الاخوان الأخيرة. ومن ثم جاء دور حزب البعث في السيطرة.[٢٤] وجاءت مجموعة الطلاب الثانية من العراق، بعد فشل ثورة الشواف في الموصل في آذار/مارس ١٩٥٩.[٢٥] وكما كانت الحال مع طلبة الجامعة الأميركية في بيروت من قبل، جاء هؤلاء الطلبة وهم على درجة عالية من التسييس ليبشروا، بحماسة، بازدياد الوعي السياسي وبالمشاركة في صفوف زملائهم الفلسطينيين في مصر.[٢٦]

الخطوة نحو الاتحاد العام

في أوائل سنة ١٩٥٧، كان عرفات وخلف والقدومي وغيرهم من أعضاء اتحاد الطلبة الفلسطينيين القدامى (والذين شكّلوا نواة حركة فتح فيما بعد) قد تخرجوا وتركوا مصر. وتوجه الكثيرون منهم الى دول الخليج للعمل. وكان عملهم ونشاطهم الدؤوبان قد ارسيا القواعد لنمو الحركة الطالبية. وكان الوقت في حد ذاته كفيلا بأن يؤدي الى قيام الاتحاد بدور رئيسي في تأسيس منظمة طالبية فلسطينية على امتداد الشتات بأسره.

ولكي نبحث في جذور فكرة اتحاد عام للطلبة الفلسطينيين، ينبغي لنا ان نعود بالنقاش عودة سريعة الى العراق. فبعد وصول عبد الكريم قاسم الى السلطة في أعقاب انقلاب تموز/يوليو ١٩٥٨، بدأ تأسيس منظمات شعبية عراقية موزعة على قطاعات العمل، ومنها قطاع الطلاب. واستنادا الى هذه الفكرة، فكر الطلبة الفلسطينيون في العراق، ومن دون إذن الحكومة المسبق، في إنشاء مكتب سري ليعمل من أجل تأسيس اتحاد عام يوحد المنظمات الطالبية الفلسطينية المختلفة.[٢٧] وفي أواخر سنة ١٩٥٨، دعا زهير الخطيب، رئيس اتحاد الطلبة الفلسطينيين، الطلاب في العراق الى تنظيم انفسهم رسميا. وتلا ذلك مفاوضات بين العناصر البعثية وعناصر حركة القوميين العرب في صفوف الطلاب الفلسطينيين في العراق. وبعد الاتفاق على بنية المكتب السرّي، بدأ الطلاب الاتصال بمنظمات الطلبة الفلسطينيين في مصر ولبنان وسوريا فيما يتعلق بإنشاء اتحاد عام للطلبة. لكن مع تدهور العلاقات المصرية – العراقية سنة ١٩٥٩، وخصوصا بعد ثورة الموصل الفاشلة، طرد قاسم الفلسطينيين من ذوي

الميول الناصرية، ومنهم قادة الطلبة. وذهب الكثيرون الى سوريا في البداية، حيث قابلوا عبد الناصر، ثم انتقلوا الى مصر فيما بعد.

وفي القاهرة، عرضت الأغلبية البعثية المساندة لعبد الناصر في اتحاد الطلبة الفلسطينيين على الرئيس المصري فكرة تأسيس اتحاد عام للطلبة الفلسطينيين. ومنح عبد الناصر دعمه الكامل لفكرة إنشاء اتحاد عام للطلبة الفلسطينيين تكون القاهرة مقره.[٢٨] ووضعت الخطط لتجميع قادة الطلبة من جميع أرجاء الشتات. وأخيرا، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩، قام ممثلون عن منظمات طالبية فلسطينية في القاهرة وأسيوط والاسكندرية ودمشق وبيروت بحضور مؤتمر الاتحاد العام لطلبة فلسطين الأول الذي عقد في جامعة القاهرة.

وبمقتضى القانون المصري، لم يكن يسمح لمنظمات مسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية، كاتحاد الطلبة الفلسطينيين، بالعمل على نطاق دولي. لكن عبد الناصر، وفيما يختص بالاتحاد العام، ألغى مفعول هذا التقييد. وتم نقل السلطة المشرفة على امور الاتحاد الى الجهاز التنفيذي للحكومة المصرية، اي الى عبد الناصر بالذات.[٢٩]

التاريخ السياسي
للاتحاد العام لطلبة فلسطين[٣٠]

تبين القائمة المدونة بالتسلسل الزمني أدناه التيارات السياسية التي سادت داخل اتحاد الطلبة الفلسطينيين (القاهرة) ثم داخل الاتحاد العام لطلبة فلسطين إجمالا.[٣١] وتجدر الاشارة الى انه في الوقت الذي تطورت فروع الاتحاد العام في مختلف البلاد، كانت هذه الفروع تنحو نحو التلون السياسي بلون البلد المضيف او بلون حزبه السائد.

قبل سنة ١٩٥٨: أغلبية من الاخوان مع أقلية شيوعية.

١٩٥٨ ـ ١٩٦٣: صعود حزب البعث.

١٩٦٣ ـ ١٩٦٥: سيطرة حركة القوميين العرب.

١٩٦٦: سيطرة المستقلين لفترة قصيرة (بدعم من حركة فتح) ونشوء بعض المشكلات بين الاتحاد وعبد الناصر.

١٩٦٧ ـ ١٩٨٧: سيطرة فتح على القيادة بالتحالف أحيانا مع الجبهة الشعبية او الجبهة الديمقراطية او غيرهما، تبعا للبلد.

وقد انصب معظم النشاط خلال مؤتمر ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩، الذي أعلن تأسيس الاتحاد العام، على الأمور التنظيمية والدستورية. وكان من اهم القضايا المطروحة، والتي سببت مشكلات لاتحادات فلسطينية اخرى تم تأسيسها فيما بعد، هي: هل الاتحاد جمعية مهنية للطلاب ام حركة سياسية؟ ما هو هدف الاتحاد؟ ما هو الدستور الذي يلائمه؟

واتحاد الطلبة الفلسطينيين لم يكن يملك آراء محددة ولا ترتيبات تنظيمية. وفي الواقع، فان وفود المغرب العربي التي استضافها الاتحاد، وهي تمثل الاتحاد العام للطلبة التونسيين والاتحاد العام للطلبة المغربيين واتحاد الطلبة الجزائريين المسلمين، قد ساعدت مؤسسي الاتحاد العام في إيجاد صيغة توفق بين الطبيعتين المهنية والسياسية.[٣٢]

وبعد المؤتمر الأول مباشرة، برز الى العيان التنافس السياسي الذي صبغ سياسات الاتحاد العام لطلبة فلسطين (كما صبغ منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد). وعلى سبيل المثال، اختلف أعضاء حركة القوميين العرب مع البعثيين في شأن التمثيل النسبي في المجلس التنفيذي للاتحاد. وفي تلك الآونة كانت حركة القوميين العرب تسيطر على منظمة الطلبة في بيروت، ولها الأغلبية في منظمات الطلبة في دمشق والاسكندرية. إلا ان حزب البعث، وبعد ان استمد الدعم من الوحدة المصرية السورية، استقطب أعدادا كبيرة من الفلسطينيين، وكان مسيطرا أيضا في القاهرة، وهي مقر الاتحاد. لذا، فالبعث هو الذي انتصر في نهاية المطاف. لكن حركة القوميين العرب لم تذعن بسهولة، فصممت على إخراج البعثيين من موقعهم المسيطر داخل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، من خلال المزيد من التنظيم داخل الاتحاد وخارجه.[٣٣]

كان التحرك السياسي للطلبة الفلسطينيين أمرا ذا شأن. ففي غياب كيان فلسطيني سياسي، كان الاتحاد العام لطلبة فلسطين المنتدى الوحيد الذي كان يسمح للفلسطينيين بالتعبير عن انفسهم سياسيا كفلسطينيين. وبالنسبة الى الطلبة الملتزمين قضيتهم، كانت انتخابات الاتحاد العام لطلبة فلسطين والمناظرات السياسية تثير الحماسة وتلهب المشاعر. ولا جدال في ان الزعماء العرب كانوا يعرفون ان منظمة الطلاب كانت أكثر من مجرد شباب يتلهون بأمور سياسية. فقد التقى الملوك والرؤساء العرب، من عبد الناصر الى الملك فيصل، قادة الطلبة واستمعوا اليهم. وكانوا يتعاملون مع الاتحاد العام لطلبة فلسطين كمنظمة سياسية ذات شأن، فمدّوها بالمال لتنمية نفوذهم، وقمعوها بسرعة عندما كان المال يفشل في تحقيق سحره السياسي.

وعلى مستوى الطلبة في العالم العربي، كان في مقدم الأعمال التي قام الاتحاد العام لطلبة فلسطين بها بعد تأسيسه، التوصل الى اتفاق مع منظمات الطلبة الأردنيين ينص على ان طلبة الضفة الغربية تابعون للاتحاد العام من دون غيره. وكان هذا الاجراء يعني، عمليا، انه لو شاء طالب من الضفة الغربية ان يلتحق بجمعية طالبية، فليس أمامه سوى الالتحاق بالاتحاد العام لطلبة فلسطين. وكانت هذه الخطوة ترمي الى تعزيز ذلك الاتحاد الفلسطيني الفتي.[٣٤] ومع تكامل نموه، لم يساعد الاتحاد العام في نشاطات منظمات طالبية عربية فحسب، بل ساعد أيضا في تأسيس الكثير منها، كما انه كان المحرّك الأكبر لعملية تأسيس الاتحاد العام للطلبة العرب.

وكان من المفترض ان يعقد المؤتمر الثاني للاتحاد العام لطلبة فلسطين في صيف سنة

١٩٦٠، لكن القيادة أخلت بمسؤولياتها واضطرت الى تأجيل المؤتمر. وادى قرار التأجيل الى نشوب ازمة بين الهيئة التنفيذية والفروع. واستمرت الهيئة التنفيذية في الاشراف على امور الاتحاد، في حين ادى انفصال الوحدة بين مصر وسوريا الى تأجيل المؤتمر ثانية، والى المزيد من التدهور في العلاقات بين الهيئة التنفيذية والفروع.

وكما كانت الحال في نزاعات وصراعات لاحقة، غدا التنافس والخلافات السياسية الطبيعية التي صبغت مثل تلك المنظمة مرتبطين ارتباطا وثيقا بتطورات العلاقات بين الدول العربية. وفي الحالة هذه، ادى الانفصال الى انقلاب موقف البعثيين على عبد الناصر (وانقلابه عليهم) والى لجوئهم الى سوريا طلبا للعون. وبعد ان كان البعث «حزب الرئيس» داخل الاتحاد العام، اصبح «المعارضة غير المخلصة تماما».

اجتمع قادة الفروع وطالبوا باجتماع الى الهيئة التنفيذية للاتحاد العام لطلبة فلسطين التي يسيطر البعث عليها في القاهرة، لكن طلبهم قوبل بالرفض. كما ان فرعي الاسكندرية وبيروت اللذين تسيطر حركة القوميين العرب عليهما قد اتُّهما بـ«التخريب». وعندما التأم المؤتمر الثاني أخيرا في غزة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، كانت آثار هذا الصراع الداخلي واضحة. فقد نجحت الهيئة التنفيذية للاتحاد في منع ممثلي فرع آخن بألمانيا من حضور المؤتمر، بينما منح ممثل غير منتخب من أسيوط صفة مندوب.(٣٥) وعلى الرغم من النزاع الذي شوّه المؤتمر، فقد اقر المندوبون عدة مقررات تاريخية. إذ طالبوا بتأسيس كيان فلسطيني وجيش تحرير ومنظمة تحرير، وهي القرارات الأولى من نوعها.(٣٦)

استمر الصراع الداخلي. وفي أعقاب المؤتمر الثاني، تحرك أعضاء المجلس الاداري للاتحاد من غير البعثيين، ومقرهم القاهرة، لطرد عدد من البعثيين من الهيئة التنفيذية، وبدعم من النظام المصري. وكوّنوا بعد ذلك هيئة تنفيذية موقتة تضم المستقلين وأعضاء من حركة القوميين العرب في المجلس الاداري. ومارست هذه الهيئة مهماتها في ١٤ آب/أغسطس ١٩٦٣.(٣٧) ومن أجل المساهمة في تطهير الاتحاد، طردت الحكومة المصرية عددا من الطلبة البعثيين، ومنعت بعض أعضاء المجلس الاداري من المجيء الى القاهرة. واجتمع البعثيون المطرودون في دمشق، وأعلنوا انفسهم الممثلين الشرعيين للاتحاد. وكان هذا أول انشقاق.(٣٨) وبعد تشكيل هيئتهم التنفيذية الخاصة بهم، هاجموا السلطات المصرية، واتهموا الهيئة التنفيذية الجديدة في القاهرة بالتعاون مع قوى اجنبية والتآمر على الاتحاد. لكن الهيئة التنفيذية الجديدة الموقتة في القاهرة، كانت في الواقع تعكس المنحى السياسي السائد بين الطلبة في ذلك الحين، على الرغم من منشئها الأقل ديمقراطية. أما فروع الاتحاد الأخرى، فقد تجاوبت باعلان دعمها «للانقلاب» على البعثيين.(٣٩)

نجح أعضاء حركة القوميين العرب، في نهاية المطاف، في إحراز السيطرة العددية على الاتحاد العام لطلبة فلسطين خلال مؤتمره الثالث الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٦٤. ولأجل ذلك، كان عليهم ان يعقدوا تحالفا مع حركة فتح (التي كان مصدر قوتها في فروع ألمانيا)،

ومع المستقلين (الذين استمدوا دعمهم من فرعي بورسعيد والاسكندرية). ومن أجل ضمان الانتصار، كانت حركة القوميين العرب قد جنّدت طلبة فلسطينيين، لم ينتظموا من قبل، لفتح فروع جديدة، وبالتالي لتعزيز نفوذها. وكما تبين سابقا، فان أفول البعثيين، الذي كان سببه المباشر انسحاب سوريا من الوحدة مع مصر، قد ساهم مساهمة كبيرة في إنجاح مساعي حركة القوميين العرب.(٤٠) لكن البعض يقول ان هذه الحركة نجحت، من خلال استغلال منحاها السياسي المؤيد لعبد الناصر والمناهض للبعث السوري، في استقطاب دعم المخابرات المصرية في سعيها للسيطرة على الاتحاد العام.(٤١)

في الفترة الممتدة بين المؤتمرين الثالث والرابع، تم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يكن الاتحاد العام لطلبة فلسطين طبعا يعارض قيام منظمة للتحرير. ويجدر التذكير بأن الاتحاد كان أول منظمة فلسطينية تطالب بمثل هذا الكيان. لكن قيادة المنظمة كانت في أغلبيتها العظمى تضم أعضاء من النخبة الفلسطينية التقليدية، وكان الجيل الصاعد يرى انهم غير فاعلين، وانهم مسؤولون، الى حد ما، عن ضياع فلسطين. ويوازي هذا الأمر اهمية ان الاتحاد العام لطلبة فلسطين حاول دوما ان يحافظ على استقلاله عن الدول المضيفة. وكانت الجامعة العربية قد اعترفت به كيانا مستقلا فعلا. وقد فصّلنا أعلاه انجازاته السياسية المهمة وقوته المتنامية ونفوذه. ومع ذلك، فقد أشار ميثاق المنظمة الجديدة الى الاتحاد العام لطلبة فلسطين على انه احدى قواعد منظمة التحرير، وذلك من دون حتى ان تستشيره. أما الطلبة، فقد استاؤوا من محاولة الشقيري، محاولة واضحة في رأيهم، للسيطرة على الاتحاد. ومع انعدام ثقتهم بقيادة المنظمة واسلوبها السياسي ونياتها حيال الاتحاد، اصدر الطلبة في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٦٤ بيانا يتضمن انتقادا شديدا للمنظمة.(٤٢) ومع ان عبد الناصر كان نصيرا للطلبة، فانه كان أيضا نصير الشقيري الأكبر. وهكذا نشأ أول نزاع بين عبد الناصر والطلبة امتد ليشمل حركة القوميين العرب.(٤٣)

عندما اجتمع المجلس الاداري للاتحاد في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، كان موضوع تحديد العلاقة بين الاتحاد والمنظمة في رأس جدول الأعمال. وتضمن الاتفاق الذي ابرم بين الطلبة وممثل للمنظمة، حضر الاجتماع، النقاط التالية: وافقت المنظمة على تمويل الاتحاد؛ تعهدت بألّا تتدخل في شؤون الاتحاد الداخلية وألّا يسعى المسؤولون او «الأعضاء» السابقون في المنظمة للالتحاق بالاتحاد. وقد صوّت المجلس الاداري على ان يعتبر الاتحاد احدى قواعد المنظمة الشعبية، لكنه أعلن عزمه على ان يبقى بعيدا عن الأحزاب العربية والفلسطينية والجبهات المنظمة والتيارات السياسية.

كان الاتحاد قد باشر سنة ١٩٦٠ برنامجا لتطوير العلاقات بمنظمات الطلبة في الدول الاشتراكية والأفريقية، والى درجة أقل بمجموعات في الولايات المتحدة وأوروبا. وبدأ الاتحاد إرسال وفود الى مؤتمرات لاتحادات طالبية صديقة، ودعوة وفود اجنبية الى مؤتمراته. وكانت هذه العلاقات تشمل أيضا أنواعا مختلفة من التعبير عن التضامن وإصدار البيانات المشتركة

والمقررات المتعلقة بأمور تهم الاتحادات الشقيقة.

وفي سنة ١٩٦٥ باشر الاتحاد العام لطلبة فلسطين أول نشاط دولي مهم، اذ نظّم في القاهرة ندوة كبرى عن فلسطين في ٣٠ آذار/مارس ١٩٦٥. وكانت هذه الندوة، التي حضرها مندوبو ثمانية وخمسين بلدا، أول نشاط من نوعه. وكان يمثل بذلك خطوة كبرى ومهمة على صعيد العلاقات العامة والاعلام والسياسة، لا بالنسبة الى الاتحاد فحسب، بل بالنسبة الى الفلسطينيين عامة. وقدم عبد الناصر الدعم المالي والاداري الى الندوة التي لم يدع اليها الطلبة فحسب، بل دُعي أيضا قادة سياسيون ومثقفون من جميع أرجاء العالم. ونجحت الندوة نجاحا باهرا اثار دهشة الطلبة وعبد الناصر وارتياحهم. وحضر الندوة جمع غفير، وساهمت الندوة مساهمة كبرى في التعريف بالقضية الفلسطينية على المستوى الدولي.(٤٤)

وعلى الرغم من الوعود التي قطعتها منظمة التحرير الفلسطينية، فان المنظمة لم تمنح الاتحاد العام لطلبة فلسطين سوى العون الضئيل فيما يتعلق بالندوة. وانتهى شهر العسل بينهما، وبدأت العلاقات تتدهور، تقريبا في الوقت الذي عُقد المؤتمر الرابع (الذي بدأ اعماله في القاهرة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥). وتراجعت المنظمة عن وعد عدم التدخل في شؤون الاتحاد، وبدأ الاتحاد، بدوره، يعمل على تغيير قيادة المنظمة.(٤٥)

أما التطور الآخر الذي كان له الأثر الأبعد في الاتحاد والمنظمة معا، فهو ان «العاصفة»، وهي الجناح العسكري لحركة فتح، كانت قد باشرت، وبدعم سوري، عملياتها الفدائية في مطلع سنة ١٩٦٥. وادى انعدام الاجماع على الحاجة الى عمل عسكري فلسطيني مستقل [الذي كان بدوره، ومن دون شك، نتيجة العلاقات الكئيبة بين مصر وسوريا والدعم السوري لفتح] الى اتخاذ المجلس الاداري للاتحاد قرارا لا يساند فيه نشاطات «العاصفة» ولا ينتقدها. وكان هذا التردد من قبل المجلس الاداري حيال مسألة العمل العسكري بمثابة المحرض على إثارة النزاع الداخلي في الاتحاد. وفي خضم هذا التوتر، انعقد المؤتمر الرابع للاتحاد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥.

وحين جرت انتخابات الفروع التي سبقت المؤتمر الرابع للاتحاد العام لطلبة فلسطين، قُدمت قائمتان انتخابيتان، كانت إحداهما تشمل أعضاء مناصرين للمنظمة، ومنهم جبهة التحرير الفلسطينية وفتح وبعض المستقلين، وكانت الأخرى تضم مناصرين لحركة القوميين العرب وبعض المستقلين. وبما ان منظمة التحرير كانت قد بدأت التركيز على التنظيم الجماهيري، فقد عهد الى احمد صدقي الدجاني (من جبهة التحرير الفلسطينية) الذي كان يشرف على ذلك النشاط، بذل مساعيه للتأثير داخل الاتحاد في مصر لمصلحة منظمة التحرير. وكانت النتائج مثيرة للاعجاب، اذ ان القائمة التي كانت منظمة التحرير تساندها في انتخابات الفروع في مصر نجحت نجاحا ساحقا. لكن التوتر الخفي برز الى العيان حين حضر زعيم المنظمة الشقيري مؤتمر الاتحاد، وحاول فرض انتخاب قيادة مكونة من أنصاره. ونتيجة ذلك، انسحب أنصار فتح وحركة القوميين العرب معا، ولم يتمكن المؤتمر من إنجاز

أعماله.(٤٦) وقد تم تفادي حدوث انشقاق داخل الاتحاد بصعوبة، حين وافق الأطراف المتنازعون على تأليف هيئة تنفيذية جديدة (محمد صبيح، وهو مستقل، رئيسا؛ وتيسير قبعة، وهو عضو في حركة القوميين العرب، نائبا له للشؤون الخارجية؛ وبعض أعضاء فتح؛ وبعض المستقلين) وأعلنوا ميثاقا للعمل الوطني لارشاد الاتحاد حتى انعقاد المؤتمر الخامس.(٤٧) وبمعنى آخر، توافق الأطراف على عدم الوفاق حتى يحين موعد المؤتمر اللاحق.

أما المؤتمر الخامس، والذي كان من المخطط له ان ينعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، فقد تأجل أول مرة لأسباب إدارية حتى تموز/يوليو ١٩٦٧. وفرضت الفوضى التي سببتها حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ تأجيلا آخر، اذ غادر العديد من أعضاء الاتحاد أماكن دراستهم للالتحاق بحركة المقاومة الفلسطينية. وتسبّب ذهابهم بانقلاب نتائج انتخابات الفروع التي تمت قبل الحرب، والتي كانت لا تزال تمنح الأغلبية لحركة القوميين العرب. وفي أعقاب الحرب، تعاظم الاهتمام الطالبي بالاتحاد. وقد حضر المؤتمر الخامس، الذي عقد أخيرا في عمان في ٣١ تموز/يوليو ١٩٦٩، ستة وعشرون فرعا جديدا.

كانت امور كثيرة قد تغيّرت منذ انعقاد المؤتمر الرابع. فقد نحّي الشقيري عن رئاسة المنظمة بعد ان فقد مصداقيته بسبب تورطه مع الأنظمة العربية. وخلفه يحيى حموده فترة وجيزة، ثم وصل الى الرئاسة ياسر عرفات الذي كان فيما مضى قائدا طالبيا. وفي تلك الآونة أيضا، وصلت العلاقات الفلسطينية ـ الأردنية الى حافة الهاوية، بينما كان النشاط الفدائي ينمو ويشكل تهديدا للنظام الهاشمي.

والأمر الذي كان أعظم خطرا بالنسبة الى تطور الاتحاد في المستقبل، هو ان صعود المقاومة، والتحول في طبيعة منظمة التحرير الى منظمة ذات قواعد جماهيرية وشرعية لدى السواد الأعظم من الفلسطينيين، قد حرما الاتحاد العام لطلبة فلسطين اهم أدواره السابقة، اي دور الممثل الفلسطيني المقبول على نطاق عريض. فقيادة المنظمة الجديدة، ومعظم أعضائها من «خرّيجي» الاتحاد، اتت لتستولي على دور الناطق الشرعي باسم الفلسطينيين، وهو الدور الذي طالما تصارع الاتحاد العام والمنظمة في شأنه. ولم يسترجع الاتحاد دوره السابق قط. فقد اوجد هذا الاتحاد القيادة المحنكة، التي ما ان وصلت الى قيادة المنظمة حتى اضحت مساهمة الاتحاد الفاعلة، والأهم، أمرا لا لزوم له الى حد بعيد.(٤٨)

أخيرا، وخلال المؤتمر الخامس، انتقلت قيادة الاتحاد العام لطلبة فلسطين الى حركة فتح. فقد اصبحت تلك الحركة أعظم الفئات السياسية الفلسطينية شأنا. وانعكست التركيبة السياسية الجديدة للاتحاد فورا على تغييرات في سياسة الاتحاد. فعدّل الاتحاد دستوره ليضفي عليه المزيد من الطابع الوطني الفلسطيني (بعد ان كان الطابع قوميا عربيا)، وليؤكّد الأهمية المركزية للكفاح المسلح. ووصل الأمر بالاتحاد الى حد تأليف لجنة خاصة مهمتها دراسة السبل المؤدية الى تكثيف اشتراكه في الكفاح المسلح.

وانعقد المؤتمر السادس في الفترة الواقعة بين ٣٠ تموز/يوليو و ٧ آب/أغسطس ١٩٧١، في الجزائر، بعيدا عن ساحة المعركة. وخلافا للجو الذي ساد المؤتمر الخامس (والذي تميز بنمو الثورة الفلسطينية، وخصوصا على الجبهة الفلسطينية ــ الأردنية)، عقد هذا المؤتمر في أعقاب قتال مرير في جرش وعجلون تمكن الجيش الأردني خلاله من القضاء على الوجود العسكري لحركة المقاومة الفلسطينية. وبالنظر الى دقة الوضع السياسي، كانت الوفود تبحث في الأمور بكثير من الحذر، كيلا تؤثر سلبا في علاقات الأنظمة العربية الأخرى بالمقاومة والمنظمة. ولأجل ذلك، لم يطبق النظام الديمقراطي كما يجب. فقد مُنع بعض المندوبين من الكلام، ووضع بعض الموضوعات خارج نطاق البحث، ورُفعت الجلسات حين تعذر ضبطها.(٤٩) ولا ريب في ان هذه التقييدات كانت جزئيا سبب غياب الصراعات الانتخابية الحادة للسيطرة على المجلس الاداري والهيئة التنفيذية. ولأول مرة، لم تعكس التحالفات بين الفصائل في فروع الاتحاد تحالفات المركز (اي مصر)، ولم تتلق الأوامر منه أيضا.(٥٠)

تلبية حاجات الطلبة

قبل البحث في التطورات داخل الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الفترة التي تلت سنة ١٩٧٠، وخصوصا في مصر، من المفيد ان نبحث عن دور الاتحاد في حياة الطلبة اليومية. كانت أهداف الاتحاد، عند تأسيسه سنة ١٩٥٩، تشمل خدمة الحاجات العامة للفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم.(٥١) وبالاضافة الى ذلك، جمع الاتحاد في صفوفه طلبة فلسطينيين من جوالي الشتات كلها، ونجح الى حد ما في إعادة بناء مجتمع فلسطيني، الأمر الذي ساهم في جسر الفجوات التي ربما كانت قد نمت بين فلسطيني من الأردن وآخر من غزة او مصر، او اي مكان آخر في الشتات.(٥٢)

وفي سبيل بذل الجهد لخدمة الطلبة، كان فرع القاهرة يوفر للطلبة الجدد سكنا موقتا ريثما يجدون شققا. وفيما بعد، حين تنامت عضوية هذا الفرع، بدأ فتح مبانٍ للنوم خاصة بالطلبة الفلسطينيين، كما وفر تسهيلات لفحوص طبية من دون مقابل او بتكلفة ضئيلة. وساعد الطلبة في الصفوف العليا زملاءهم المبتدئين في التسجيل، وساهموا، بصورة عامة، في تسهيل تكيفهم مع الحياة الجامعية بعيدا عن منازلهم. وكان الفرع ينظم كل يوم خميس ندوات ثقافية تشمل عروضا سينمائية ومحاضرات ومناقشات. كما نظم الفرع رحلات قصيرة الى مناطق معينة، وألف فرقا رياضية، من أجل خلق جو اجتماعي صحي. وكان الاتحاد يحتفل بالمناسبات الوطنية، وكان بالاضافة الى ذلك يصدر مجلتين شهريتين في القاهرة، هما «جبل الزيتون» و«الاتحاد».

اهتم الطلبة بكل ما يخص الجالية الفلسطينية، وحاولوا ان يشركوها في نشاطاتهم. وكان للطلبة في الفترة الأولى بصورة خاصة دور المعزز للوعي السياسي في الجالية، وذلك عبر

انخراطهم في عملية التنظيم السياسي لمصلحة المنظمة او لمصلحة الحزب الذي ينتمون اليه. ونظم الاتحاد العام لطلبة فلسطين لأفراد الجالية أيضا رحلات قصيرة ونزهات لتنمية روابطهم بالاتحاد.(٥٣)

وفي الميزان، كان ما يقدّمه الاتحاد العام لطلبة فلسطين من أجل تحسين أوضاع الطلبة الفلسطينيين المادية شيئا ضئيلا. فالاتحاد، الذي كان غريبا عن كل بلد يعمل فيه، لم يكن يملك الأدوات التي تسمح له بالضغط لتلبية حاجات الطلبة الاكاديمية، سوى من خلال التعاون مع اتحاد طلبة الدولة المضيفة. لذا، كان الطالب المنتمي الى الاتحاد في العادة هو ذلك الملتزم شعبه وقضيته. فالطلبة هم الذين قدموا العون الى الاتحاد، لا العكس، وخصوصا من وقتهم ومالهم. وكثيرا ما كان جزاء الطالب ومكافأته الوحيدة جلسات الاستجواب المتكررة في مكاتب الشرطة المصرية.(٥٤)

مصادر التمويل والعضوية

كانت مصادر تمويل اتحاد الطلبة الفلسطينيين مقتصرة على رسوم العضوية، والتبرعات، والمداخيل من الحفلات والأفلام التي كان ينظمها. وفي سنة ١٩٥٣ بدأ الاتحاد يتلقى العون من عصبة طلاب عموم الصين. وبعد تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين، قام أعضاء المجلس التنفيذي، ومقره القاهرة، برحلات سنوية لجمع المال في أرجاء العالم العربي، مع التركيز على الخليج، حيث كان عدد كبير من أعضاء الاتحاد السابقين يعمل. وكان مردود هذه الرحلات ١٥,٠٠٠ دينار اردني (اي ٤٢,٠٠٠ دولار) سنويا.(٥٥)

ويصر الأعضاء السابقون على القول ان الاتحاد كان يقبل التبرعات لكن من دون شروط سياسية. ولا ريب في ان التفاوت السياسي بين المتبرعين قد ساعد الاتحاد في مساعيه نحو العمل بحرية، لكن الجهود الرامية الى الموازنة بين متطلبات الملك والعسكري، الرجعي والثوري، ونزواتهم، كثيرا ما أثارت غضب الأنظمة المضيفة. وقبل إنشاء المنظمة، وبل حتى ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨، كان الاتحاد العام صوت الفلسطينيين السياسي الوحيد الذي يملك قاعدة جماهيرية واسعة. لذا، وفي أثناء سعيهم لجمع التبرعات وفتح فروع جديدة والتعريف بالقضية الفلسطينية، تعرف قادة الاتحاد الشباب الى عالم الدبلوماسية الدولية والعربية. وتشير المصادر المتنوعة والكبيرة للدعم المالي الذي حصل الاتحاد عليه الى جدّية نظرة الزعماء العرب الى الاتحاد. وقد اعترفوا واقعا بالاتحاد العام لطلبة فلسطين كصوت فلسطيني شرعي. ولم يكن للدروس التي تعلمها هؤلاء الشباب والشابات في الدبلوماسية وسياسة الدول مثيل لها على الأرجح عند اقرانهم من غير الفلسطينيين. وبعد تلقّيهم هذه الدروس في المساومة والذرائعية منذ سن الشباب، أقاموا علاقات لا تزال تنفعهم حتى يومنا الحاضر.(٥٦)

ومع ان التمويل كان مشكلة عويصة في الفترة الأولى، فان استقطاب الطلبة اصبح

مشكلة أكبر كثيرا من الأولى.[٥٧] فقد كان الكثيرون من الطلبة يخشون الإبعاد، وهو المصير الذي كثيرا ما حل بمن انهمك بالسياسة، وخصوصا إذا كان نشاطه لا يتماشى مع التوجه السياسي الراهن لنظام ما.[٥٨] وكان وقت بعض الطلبة لا يسمح ببذل الجهد اللازم لعضوية الاتحاد الناشطة، وكان البعض الآخر يدفع ما عليه من الرسوم ولا يحضر الى مقر الاتحاد سوى في مواعيد الانتخابات.

ولقد امضى معظم من حاورناهم من مسؤولي الاتحاد السابقين في الدراسة عدة أعوام، اضافة الى الأعوام الأربعة العادية اللازمة للحصول على شهادة البكالوريوس. وكان الاتحاد بالنسبة اليهم، والى الكثيرين غيرهم، مركز حياتهم، بحيث انهم نادرا ما كانوا يلتفتون الى دراستهم. ومع ان مردود التفرغ لأعمال الاتحاد كان سلبيا، فانه يبرهن على مدى اتساع دور الاتحاد في حياة الطلبة. ويقول احد أعضاء الاتحاد السابقين: «كان مكتب الاتحاد بمثابة مسجد الفلسطينيين وكنيستهم.» وكان الاتحاد محورا للنشاط السياسي والاجتماعي، وهو ما كان يزرع روح التضامن بين أصحاب النزعات السياسية المختلفة، تلك الروح التي يقول أعضاء سابقون عنها انها لا تزال قائمة الى يومنا هذا.[٥٩]

تدفق النشاط في مصر

في أعقاب الهزيمة المشينة في حزيران/يونيو ١٩٦٧، بدأ النشاط الطالبي في مصر يعود الى الظهور في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨، كما كانت الحال مع العديد من التطورات التي تجلّت بعد وفاة عبد الناصر. وكان لطلبة مصر صوتهم المسموع في الأربعينات، لكنهم لزموا الهدوء في ظل حكم عبد الناصر، إما بسبب مساندتهم للرئيس وإما بسبب السيطرة والقمع الشاملين اللذين مارسهما النظام بعد سنة ١٩٥٤. بيد انهم اندفعوا في شهري شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر من سنة ١٩٦٨ اندفاعا عارما للتعبير عن سخطهم العلني، وبأشد الصور خطورة، بعد هزيمة سنة ١٩٦٧. وفي الواقع، بدأت انتفاضة شهر شباط/فبراير بين صفوف العمال في منطقة حلوان الصناعية جنوبي القاهرة، وذلك بعد اعلان أحكام صدرت بحق قادة الطيران المصري اعتُبرت أحكاما مخففة للغاية ضد من كانوا متهمين بالتقصير الأكبر في هزيمة سنة ١٩٦٧.

وشارك في هذه الاضرابات التي دامت حتى ٢٧ شباط/فبراير، الألوف من الطلبة في جامعتي القاهرة والاسكندرية (وكان منهم أعضاء في الاتحاد العام لطلبة فلسطين).[٦٠] وقد كان لطلاب كليتي الهندسة دور بارز. وفي القاهرة فقط، قُتل عاملان وجرح ٧٧ مدنيا و١٤٦ شرطيا، وتم اعتقال ٦٣٥ شخصا. وعلى الرغم من ان الدافع الى التحرك كان الأحكام القضائية، فقد ركز الطلبة مطالبيهم على موضوع الديمقراطية في البلد ككل، وفي الجامعات بخاصة.[٦١]

وأصدر عبد الناصر في ٣٠ آذار/مارس قراره الرامي الى إضفاء ليبرالية نسبية على النظام السياسي. ذاك القرار الذي كان، في جزء منه على الأقل، ردا على الاضطرابات في صفوف الطلبة. وعلى الرغم من ذلك، اندلعت موجة جديدة من الاضطرابات الطالبية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨ في مدينة المنصورة بالدلتا، بعد صدور قانون تربوي جديد يحدد عدد المرات التي يمكن فيها للطلبة الثانويين ان يتقدموا الى امتحان الثانوية العامة. وامتدت الاضطرابات الى الأزهر والاسكندرية مرة اخرى، وقتل بعض الطلبة، كما اعتقل العديد منهم.[٦٢]

ومع ان الهدوء النسبي ساد مرحلة حرب الاستنزاف بين سنتي ١٩٦٩ و١٩٧١، فقد ظل النشاط قائما، اذ ألّف الطلبة جمعيات متعددة، وأصدروا عددا كبيرا من «مجلات الحائط»، وعقدوا المؤتمرات.[٦٣] وكانت الجمعيات تختلف في طبيعتها، لكن البعض منها كان سياسيا بصورة جلية، وكان اهمها جمعية أنصار الثورة الفلسطينية، التي اسستها جماعة من النشيطين في كلية الهندسة في جامعة القاهرة، من الذين كان بعضهم قد زار مخيمات اللاجئين في الأردن اوكانت لهم تجاربهم مع المقاومة الفلسطينية. وكان الدافع الأهم لتأسيسها هو اغتيال رئيس الوزراء الأردني وصفي التل في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، على يد جماعة أيلول الاسود. وكانت هذه الجمعية تشتمل في الغالب على طلبة مصريين (مع وجود بعض الأعضاء الفلسطينيين)، وكان هدفها الرئيسي العمل على إطلاق الفدائيين الأربعة الذين قاموا بعملية الاغتيال.[٦٤]

وشيئا فشيئا، تورطت هذه اللجان الطالبية، وخصوصا جمعية أنصار الثورة الفلسطينية، في المعارضة الأوسع لسياسات السادات، واصبحت في الواقع بمثابة المركز بالنسبة الى الاضطرابات التي اندلعت في أحرام الجامعات سنة ١٩٧٢. وكان السادات قد وصف سنة ١٩٧١ بسنة الحسم فيما يختص بالعمل ضد اسرائيل. لكن سنة ١٩٧١ حلت ثم مضت من دون اية مبادرات جديدة. وكان الرئيس المصري يواجه أزمات على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، لكنه لم يكن يملك الشعبية ولا الشرعية اللتين جعلتا سلفه يتجاوز مثل هذه التحديات. وكانت الحركة الطالبية التعبير الأوضح عن تلك الأزمات. ومع ان مطالب الطلبة كانت تشمل نطاقا واسعا من القضايا المحلية (وقد شارك طلاب اليمين واليسار في هذه المعركة) فان دور مصر (او انعدامه) في القضية الفلسطينية كان يشغل بال الكثيرين.[٦٥]

بل ذهب احد المحللين الى حد القول ان الشرارة التي أشعلت النشاط الطالبي من جديد قد جاءت من «اسبوع فلسطين» الذي اقيم في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، والذي نظمه طلبة من كلية الهندسة في جامعة القاهرة. وكان خطاب السادات في كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ في شأن تأجيل «عام الحسم» يتضمن التنديد بـ «جماعة من مساندي الثورة الفلسطينية» الذين نظموا ذاك الأسبوع. وشملت الاضطرابات، التي بدأت بعد يومين من خطاب السادات ودامت حتى شباط/فبراير، طلابا من جامعتي القاهرة والأزهر، وادت الى

اعتقال ألوف الطلبة.(٦٦) واتهمت الحكومة المقاومة الفلسطينية، التي زعم السادات ان لها ٢٠,٠٠٠ طالب في القاهرة،(٦٧) بأنها تقف وراء أعمال الشغب سنة ١٩٧٢، كما اعتقلت عددا من الطلبة الفلسطينيين.(٦٨) وعلى الرغم من مزاعم السادات، يجدر بنا ان ننظر الى هذه الاضطرابات الطالبية على انها ردة فعل مصرية على سياسات مصرية، لا على انها كانت فلسطينية الايحاء والتنظيم والتفجير. ولم تكن قضية فلسطين والفلسطينيين عنصرا منفصلا في حد ذاته، بل كانت ترتبط باشتراك مصر العميق في النزاع العربي ـ الاسرائيلي.(٦٩)

ومجددا في آذار/مارس ١٩٧٢، وعندما تظاهر الطلبة الفلسطينيون خارج السفارة الأردنية في القاهرة احتجاجا على مشروع الملك حسين، القاضي بإقامة المملكة العربية المتحدة (وهي اتحاد فدرالي يجمع الضفتين الشرقية والغربية تحت زعامته)، تدخلت قوى الأمن المصرية لحماية السفارة. وارسل الطلبة الفلسطينيون مذكرة شديدة اللهجة الى الحكومة المصرية.(٧٠) وجاء قرار السادات بطرد الخبراء السوفيات في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٢ ليزيد في السخط المتزايد بين جميع القطاعات، وخصوصا الطلاب. وحين انتقد الاتحاد العام لطلبة فلسطين هذا العمل علنا، رد النظام بحل اللجان الطالبية المصرية ـ الفلسطينية المشتركة، وبالقبض على بعض أعضائها.(٧١)

ويبدو ان اشتراك مصر وأداءها في حرب ١٩٧٣ قد أرضيا الكثيرين في الحركة الطالبية المصرية، وأضفيا على النظام الشرعية التي كان يحتاج اليها بشدة. وعلى الرغم من إضرابات العمال في القاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ وعمال النسيج في المحلة الكبرى في آذار/مارس وسائقي الباصات في أيلول/سبتمبر، والتظاهرات التي قام بها خمسمائة طالب يساري في تشرين الثاني/نوفمبر، والمطالبة بحق تنظيم أحزاب سياسية جديدة،(٧٢) فان انتفاضات سنة ١٩٧٢ لم تتكرر. واقتصر النشاط الطالبي في الغالب على اليسار الذي كان يتراجع(٧٣) (وذلك حتى سنة ١٩٧٧ التي شهدت نموا جديدا لقوة الحركات الاسلامية، والتي ما زالت قائمة في الجامعات المصرية حتى يومنا الحاضر).

كان نشاط الطلبة الفلسطينيين في تلك الفترة يرتبط ارتباطا وثيقا بنشاط الطلبة المصريين، بينما أتاح تدفق النشاط عند هؤلاء الى مزيد من النشاط عند الفلسطينيين. وعلى الصعيد الفلسطيني فحسب، كان الهم الأكبر في الفترة التي تلت حرب سنة ١٩٧٣ هو الاقتراح الذي طرحه بعض الأوساط الفلسطينية، والداعي الى قيام دولة فلسطينية مستقلة في جزء من فلسطين، لا في فلسطين كلها. وسبّب هذا الاقتراح الكثير من اللغط داخل الاتحاد (كما داخل المجتمع الفلسطيني) لأنه كان يمثل التخلي عن هدف التحرير الشامل، ويشير الى إمكان القبول بحل دبلوماسي على حساب الحل العسكري. وكان رأي الكثيرين ان هذا الأمر يعارض ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية.

وتنامى التعاون والتنسيق بين الفلسطينيين وطلبة مصر، وخصوصا اليساريين. لكن القمع ازداد هو الآخر. وفي الوقت عينه، ازدادت الصراعات والمناقشات داخل الاتحاد العام

لطلبة فلسطين حدة بسبب الحرب الأهلية الدائرة في لبنان، وخصوصا بعد التدخل السوري. وتخلى الكثيرون من الطلبة عن انتماءاتهم السياسية السابقة، وانضم البعض الى أحزاب جديدة. وبلغ الانقسام في الرأي في صفوف مناصري حركة فتح حدا كبيرا بحيث كان ثمة قائمتان انتخابيتان تحملان اسم فتح في انتخابات الاتحاد العام سنة ١٩٧٦.(٧٤)

ومع تنامي السخط على سياسات السادات (وخصوصا بعد توقيع اتفاق سيناء الثاني في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥)، وجد النظام نفسه مضطرا الى قمع النشاط الطالبي بقسوة أكبر، وخصوصا بين صفوف الفلسطينيين. وطُرد أعضاء المجلس الاداري للاتحاد العام سنة ١٩٧٦، كما طرد البعض من الناشطين الفلسطينيين الذين ساندوا الطلبة ضد النظام.(٧٥) ولم يُقبل اي طالب فلسطيني جديد في الجامعات المصرية، وأُلغي الاعفاء من رسوم الدراسة في الجامعات المصرية، حتى بالنسبة الى الفلسطينيين الذين هم من أفراد الجالية في مصر. ومنذ ذلك الحين، طولب جميع الفلسطينيين بدفع رسوم التعليم، وبالعملة الصعبة.(٧٦)

وجاء الانفجار في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، حين زار السادات القدس. وتفجر الغضب بين الطلبة الفلسطينيين في تظاهرات معادية للسادات. وطفح كيل النظام. وكان التغير في نهجه السياسي على المستوى الدولي من المواجهة الى المصالحة قد اصبح واضحا للعيان. وادت هذه التظاهرات، وبكل بساطة، الى نتيجتها المنطقية على المستوى المحلي. ومن الاجراءات القمعية، تم طرد أعداد كبيرة من الطلبة الفلسطينيين، وأُغلق الاتحاد العام. (ولم يتم وقف عمل الاتحاد العام رسميا من قبل منظمة التحرير سوى سنة ١٩٧٩، حين جمدت المنظمة علاقاتها بالحكومة المصرية بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد). وعلى الرغم من هذا القمع، ومع نهاية سنة ١٩٧٩، كان عدد الطلبة الفلسطينيين في الجامعات المصرية لا يزال يبلغ نحو ١٢,٠٠٠ طالب.(٧٧)

واصبحت بيروت، حتى سنة ١٩٨٢، مركزا وملجأ للاتحاد العام لطلبة فلسطين، لكن الاتحاد لم يستعد قط قوته ومكانته اللتين كان يمتلكهما في القاهرة. ومع ان مجيء نظام حسني مبارك كان يشير الى بداية عهد جديد من التحسن التدريجي، ولو الحذِر، في العلاقات المصرية ـ الفلسطينية التي أصابها الوهن الشديد، كان الاتحاد العام بين الاتحادات الفلسطينية كلها هو وحده الذي لم يفتح أبوابه من جديد. فمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تخشى ان الوقت الملائم لم يحن بعد، وان الطلب قد يُرفض، لم تتقدم بطلب فك الأقفال عن باب مقر الاتحاد حتى سنة ١٩٧٧، وهو المقر الذي كان ـ ولسخرية الأقدار ـ المكتب السابق لحكومة عموم فلسطين.

الفصل الخامس

البحث عن المجتمع:
الاتحاد العام لعمال فلسطين
الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين
جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

كان الفلسطينيون في مصر، بأعدادهم القليلة وانتشارهم في أرجاء البلد كافة، بمثابة النقطة في البحر المصري. ومجانسةً مع المحيط، عمد الكثيرون من فلسطينيي مصر الى تغيير لهجتهم وعاداتهم كي تتلاءم مع محيطهم المصري. وكان الزواج من مصريين[/مصريات] أمرا شائعا، وكثيرا ما كان الطريق الوحيد للوصول الى إقامة مضمونة. وقد فقد الكثيرون الاتصال بأبناء وطنهم، وأصبحوا في كثير من الأحيان لا يفرّقون عن مضيفيهم المصريين، أقله فيما يتعلق بالمظاهر الخارجية.

ولذا، كان التنظيم داخل جماعة كهذه على أساس الهوية الفلسطينية، وإعادة تأسيس المجتمع، امرين يسببان مشكلات حادة. ويبحث الفصل الحالي في الجهود التي بذلها الفلسطينيون لتنظيم العمال والنساء والمعلمين، ولبناء فرع لمنظمة صحية. وكما تدل الدراسات التفصيلية أدناه، لم يأت الدافع الى التنظيم في البدء من الجالية الفلسطينية المقيمة بل من فلسطينيي الخارج الذين كانوا يقيمون في مصر بصورة موقتة. وبالاضافة الى ذلك، وحين نجحت جهود التعبئة، كانت تلك النجاحات تعود في الجزء الأكبر الى دعم النظام المصري، الذي مول النشاطات في بعض الأحيان في الداخل، ورعى جهود الاتحادات للانتشار خارج البلاد في أحيان أخرى.

العمال

بدأ تنظيم العمال والنقابات العمالية بين الفلسطينيين سنة ١٩٢٥ تحت رعاية جمعية العمال العربية الفلسطينية في حيفا (أنظر الفصل العاشر في شأن الحركة العمالية في الأردن). ونشطت الجمعية في الدفاع عن حقوق العمال، وقامت أيضا بدور مهم في الكفاح الوطني الفلسطيني العربي ضد تنامي الهجرة اليهودية الى فلسطين. وجاء قيام دولة اسرائيل،

وما تبعه من تدمير للشعب وتهجيره، ليضعا حدا لنشاط فروع الجمعية في المناطق التي وقعت تحت سيادة اسرائيل، وخصوصا فرعي الجمعية الأقوى في حيفا ويافا. وكان من شأن التشتت الفلسطيني وفقدان قاعدة وطنية ذات سيادة يتم التنظيم فيها ان جعلا تطور الحركة النقابية وأهدافها أكثر تعقيدا. وبعد حرب فلسطين، أعاد الكثيرون من النقابيين النشيطين تنظيم صفوفهم في نابلس، أكبر مدينة صناعية في الضفة الغربية، كما حاولوا الاستمرار في العمل. لكن محاولة الانقلاب العسكري في الأردن سنة ١٩٥٧ ادت الى فرض تقييدات سياسية واسعة النطاق، وهو ما دفع بعض النقابيين الى اللجوء السياسي الى سوريا، ومن ثم الانتقال الى مصر بعد انفصال الوحدة المصرية السورية سنة ١٩٦١.

وعلى الرغم من ان الطبقة العاملة الفلسطينية كانت قليلة العدد في مصر، فقد كانت القاهرة توفر الشروط المثلى لبعث الحياة في عملية التنظيم مجددا. ففي المقام الأول، وبالنظر الى تنامي التأثير المصري في الخمسينات، اصبحت القاهرة المركز السياسي والثقافي للعالم العربي. وكانت مقرا للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. كذلك، وبعد الانفصال، شعر عبد الناصر، ولا ريب، بأن في وسعه تعزيز مكانته في العالم العربي من خلال دعم إعادة التنظيم في صفوف الفلسطينيين. وكما كانت الحال مع الطلبة، لم يكن مثل هذا الحشد يحمل في طياته اي خطر امني يذكر على مصر. فالجالية الفلسطينية اصغر من ان تمثل في حد ذاتها اية قوة سياسية ذات اثر، كما ان المخابرات المصرية كانت قادرة، وبسهولة، على مراقبة زعماء الاتحاد. وكما كانت الحال مع الطلبة الفلسطينيين في مصر، كان العمال الذين جاهدوا لاعادة تنظيم نقابة عمالية فلسطينية في مصر، وأشهرهم حسني صالح الخُفّش من نابلس، من جوال فلسطينية خارج مصر.

وقد بدأ الخفش، الذي حل في مصر آتيا من سوريا سنة ١٩٦١ كلاجىء سياسي (وهو ما أتاح له مرتبا شهريا من الجمهورية العربية المتحدة)، جهوده بتنظيم العمال الفلسطينيين داخل الاتحاد الدولي. وفي أيار/مايو ١٩٦٢ ارسل الى رئيس الاتحاد الدولي، محمد اسعد راجح، رسالة ثم اجتمع اليه فيها بعد. وأكد في رسالته اهمية وجود فلسطيني مجرب قادرٍ على توضيح قضية فلسطين كممثل في الاتحاد، كما طالب الاتحاد بأن يضم في مؤتمراته مثل ذاك الممثل. وتباحث الخفش وراجح في الحاجة الى تنظيم العمال الفلسطينيين. ولمس الخفش العطف من رئيس الاتحاد، الذي عرض في الحالتين ان يضع كل إمكانات الأمانة العامة للاتحاد في تصرف القضية الفلسطينية.[1]

وفي البدء، لم يطالب الخفش إلا بمكتب صغير. وفي ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٢ أذاع باسم اللجنة العامة للعمال الفلسطينيين بيانا يطالب الفلسطينيين فيه بالوحدة. وانضم الى الصفوف نقابي فلسطيني آخر هو ناجي الكوني. وكان الكوني، وهو أيضا من نابلس، يعمل في ميناء حيفا لكنه عاد الى نابلس سنة ١٩٤٨، حيث ساهم في تنظيم عمال الكهرباء والبلدية. وبدأت اللجنة المكونة من الخفش والكوني فقط إصدار دورية اسبوعية اسمها «النشرة» كانت

توزع في غزة في الغالب، لكنها كانت تصل أيضا الى جميع أرجاء العالم العربي. وجندت اللجنة لاحقا مساعدة نقابيين آخرين من ذوي النشاط، حسين الحسيني وروحي الزمر. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، اصبح الخفش مسؤولا عن جريدة الاتحاد الدولي ومنشوراته، وبدأ من خلالها نشر المزيد من المقالات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.(٢)

وبعد إصدار تلك النشرة، بدأ هؤلاء الرجال السعي لتنظيم العمال. وكان الكوني، وهو عامل ميكانيكي سابق، مسؤولا عن منطقة حلوان، حيث مصانع السيارات والحديد والصلب، والتي استحوذت في البدء اهتمام اللجنة. وكان الكوني يزور حلوان كل يوم تقريبا، وينتقل من مصنع الى آخر ليتباحث مع العمال. وكانت مهمته صعبة، اذ لم يكن معروفا لدى العمال. وقد قال ان اصعب العقبات التي واجهها هي إقناع العمال ان الحكومة لا تعارض فكرة التنظيم.(٣) وبعد إقناعهم ان مثل هذا التنظيم يخدم مصالحهم، تم تأسيس فرع العمال الفلسطينين في حلوان، وقوامه الكوني وستة آخرون.

وفي سنة ١٩٦٣، قام الخفش بزيارات الى الخارج تتصل بجهوده للتنظيم. وكرئيس لبعثة الاتحاد الدولي الى مؤتمر جمهورية الصين الشعبية، نجح في إدراج قضية فلسطين في جدول الأعمال. واصدر المؤتمر عدة قرارات تدعم الفلسطينيين وقضيتهم. وفي ذلك الزمن، كان مثل هذا الانجاز على الصعيد الدولي أمرا لا سابق له تقريبا. وتابع الخفش نشاطه على الصعيد العربي. وفي شباط/فبراير ١٩٦٣، زار الكويت لتنظيم الأعداد الكبيرة من العمال الفلسطينيين، وانتقل في آب/أغسطس ١٩٦٣ الى غزة حيث درس أوضاع العمل فيها.(٤)

كانت غزة في نظر الخفش، وغيره، وبسبب كونها الجزء الوحيد من فلسطين الذي لم يضمه الأردن ولم يصبح جزءا من اسرائيل، تمثل المكان الطبيعي الأول لبعث حركة عمالية فلسطينية ناشطة. وتصف مذكرات الخفش أوضاع العمل البالغة السوء في القطاع، وتضع اللوم الأكبر على الطبقات الفلسطينية العليا التي عملت، بالاشتراك مع الادارة العسكرية المصرية، على الوقوف بوجه اي تنظيم نقابي.(٥) ويؤكد الكوني ان طبقات غزة الاجتماعية العليا كانت تعارض جهودهم لتنظيم العمال، لكنه يقول انهم استطاعوا الوصول الى اتفاق يحول دون الصراع بين صفوف الفلسطينيين.(٦) وفي سنة ١٩٦٣، فتحت ست نقابات أبوابها في غزة، وهي: نقابات الصناعات المعدنية، والنجارة والبناء، وعمال الزراعة، وموظفي الخدمات العامة والموظفين التجاريين، والسائقين، والخياطين وعمال النسيج.(٧)

وفي تلك الأثناء، تابع الخفش والكوني مساعيهما لاستقطاب العمال الفلسطينيين في مصر. وتلا نجاحَها الأولي في حلوان نجاحات اخرى في القاهرة وكفر الشيخ وسوهاج وقنا والاسكندرية والبحيرة وطنطا والقليوبية (حيث كان الفلسطينيون يعملون في أكبر مصنع للكيماويات في مصر). وفي ٣ آب/أغسطس ١٩٦٣، تُوّجت جهودهما أخيرا باعلان فروع العمال الفلسطينيين في مصر إنشاء الاتحاد العام لعمال فلسطين (يعرف أيضا باتحاد النقابات الفلسطينية). وقد تم اختيار أمناء كل فرع محلي لتشكيل اللجنة التنفيذية للاتحاد

الجديد. وكانت غزة لا تزال الهدف الأساسي للمنظّمين، لكن معارضة مساعيهم في مصر نفسها كانت غير ذي شأن. لذا فقد كان رأي الخفش وأنصاره ان إعلان قيام الاتحاد قد يساهم في جهود التنظيم في أماكن اخرى، وخصوصا في القطاع.(٨)

وفي ٢٨ آذار/مارس ١٩٦٤، وكجزء من الحملة في غزة، دعا الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الى مؤتمر فلسطين في غزة. وبما ان الكثيرين من المشاركين الفلسطينيين لم يكونوا قد عقدوا اجتماعا منذ سنة ١٩٤٨، كان هذا المؤتمر بمثابة معزز للروابط الوطنية والروح المعنوية وباعثٍ على بذل المزيد من الجهد. وحضر المؤتمر ممثلون عن العمال من جميع أرجاء العالم العربي وخارجه، وشجع العمال الفلسطينيين في غزة وفي غيرها على رص الصفوف والمطالبة بالمزيد من حرية التنظيم. وفي أعقاب المؤتمر، زاد الاتحاد العام لعمال فلسطين في وتيرة صدور «النشرة»، فارتفع مستوى توزيعها. وفي تلك الأثناء، تابع الخفش زياراته لأماكن تجمع العمال الفلسطينيين. وفي سنة ١٩٦٤، التحقت بالاتحاد العام فروع للعمال الفلسطينيين في الكويت وبغداد (أنظر الفصل السابع).

وعلى الرغم من نجاحات الاتحاد العام لعمال فلسطين، فقد عانى، في أثناء تناميه، فقدان الاجماع الرسمي على مبادئه وأهدافه. لذا حصلت الأمانة العامة للاتحاد على إذن من اسعد راجح يسمح بأن يشارك ممثلون عن العمال الفلسطينيين من مصر وغزة وأماكن اخرى في الندوة التعليمية للاتحاد الدولي من أجل انتخاب لجنة تنفيذية وتوحيد موقف الاتحاد السياسي. وعقدت عدة اجتماعات خلال الندوة في أواخر تموز/يوليو ١٩٦٤، وأقر الممثلون دستورا موقتا، واختاروا لجنة تنفيذية من بين صفوفهم، وانتخبوا الخفش أمينا عاما. وأعلن الاتحاد العام لعمال فلسطين انه يمثل قاعدة من قواعد منظمة التحرير. وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٦٤، ارسل الاتحاد الى المنظمة رسالة في هذا الصدد.(٩)

وعلى الرغم من نموه، ظل الاتحاد، بحكم المنشأ وبفعل الدعم المالي الذي كان السبب الأهم، جزءا من الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. لكن في اجتماع عقد في أواخر سنة ١٩٦٤، أعلن الخفش ما يعد استقلالا للاتحاد حين رفض قبول اي دعم مالي إضافي من الاتحاد الدولي. ولم يكن الانفصال نتيجة اي خلاف سياسي، او نتيجة غضب على سوء المعاملة. فقد كان الخفش يشعر، وببساطة، بأن الوقت قد حان لأن يقف الاتحاد العام على رجليه، وأن ذلك ممكن. وكان الاتحاد الدولي حتى ذلك الحين يلبي جميع حاجات الاتحاد الى درجة ان العمال كانوا يتساءلون عن سبب قيامهم بدفع رسوم العضوية، كما يقول الكوني.(١٠) من هنا، اصر الأمين العام للاتحاد على وجوب اعتماد دعم الاتحاد على رسوم العضوية فحسب، وبادر الى استئجار مكتب مستقل في شارع رمسيس في وسط القاهرة.(١١)

وعلى الرغم من الاندفاع الذي واكب قيام الاتحاد العام لعمال فلسطين، فقد ظلت الجهود التنظيمية في غزة تواجه مشكلات مع الادارة العسكرية. ويقلل الكوني من اهمية الصعوبات في غزة، وينسبها الى أوضاع الأمن.(١٢) وأصرّ على ان الحكومة لم تفرض اية

تقييدات قط. لكن الخفش يشير في مذكراته، على سبيل المثال، الى ان حاكم غزة العسكري، وكان حينئذ اللواء يوسف الأغرودي، سعى لنقل مقر الاتحاد الى غزة حيث كان من المفترض ان يحتل أهل غزة (او المتعاونون منهم) مناصب القيادة، وحيث من المفترض ان يكون للادارة العسكرية الاشراف المباشر على عمل الاتحاد. ويؤكد الخفش ان الادارة العسكرية حاولت الضغط على نقابات غزة من خلال اشتراطها بأن منح الاجازات يرتبط ببقائها خارج الاتحاد العام، وان الشروط المضافة الى قوانين العمل وضعت مزيدا من الضغوط على النقابات.[١٣]

إلا ان نقل مقر الاتحاد الى غزة لم يكن أمرا مستحبا في نظر القيادة، على الرغم من ان غزة كانت الهدف الأساسي لجهودها التنظيمية، حتى لو لم تكن ثمة معارضة للتنظيم الحر فيها. فقد كان في القاهرة سفارات ومنظمات عمالية عربية ودولية للعمل، ومراكز ثقافية ونشاطات. وكان من شأن نقل المقر الى غزة ان يحد كثيرا من عمل الاتحاد في المجال الاعلامي ومن إمكان وصوله الى المصادر الكبرى للدعم المعنوي والمالي.[١٤]

لذا، فمن المفارقات، لكن من الملائم من دون شك، ان يكون المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال فلسطين قد عقد في غزة في نيسان/إبريل ١٩٦٥. وفي تلك الآونة، كان الاتحاد العام تحت قيادة المستقلين المقربين الى عبد الناصر، والذين ايدوا بحماسة قيام منظمة التحرير الجديدة ورئيسها احمد الشقيري.[١٥] ومن هنا جاء دعم الاتحاد للمنظمة، بينما عبّرت منظمات اخرى، مثل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، عن تحفّظاتها. وقد أعلن الاتحاد انه يشكل قاعدة من قواعد المنظمة، وساند قرار مجلس غزة التشريعي الذي فرض التجنيد الاجباري وضريبة التحرير على أهل غزة، ودعا العمال الفلسطينيين الى وضع انفسهم في تصرف المجلس العسكري للمنظمة، واستغلال كل الفرص المتاحة للتدريب العسكري.[١٦]

وقرر المؤتمر ان تضم لجنة الاتحاد التنفيذية ثلاثة من أهل غزة وممثلا واحدا عن كل فرع من فروع مصر ولبنان وسوريا والعراق (بالاضافة الى الأمين العام الخفش). وفي الانتخابات، نال ناجي الكوني مقعدا واحدا في المجلس التنفيذي الذي يضم ثمانية مقاعد. أما الثلاثة الذين كانوا من غزة، فهم محمود ابو ستيت وعبد الرحمن درابيه ومحمد ابو الليل. وبالاضافة الى ذلك، كان المجلس الأعلى للاتحاد، الذي يضم ثمانية عشر عضوا، ينتخب منهم المجلس التنفيذي بضم ثلاثة أعضاء من فرع مصر وخمسة من غزة.[١٧] وكان السبب، او جزء منه على الأقل، لهذا التمثيل الواسع لهاتين الجاليتين في قيادات الاتحاد هو اليد المصرية الخفية المسيّرة. وقد شهد المؤتمر الأول صراعا سياسيا بين المستقلين بزعامة الخفش من جهة، وبين أعضاء حركة القوميين العرب بزعامة احمد اليماني من فرع الاتحاد في لبنان من جهة اخرى، على الرغم من ان احد المؤرخين الفلسطينيين وصف هذا الصراع بصراع مجموعات شخصية أكثر منه صراع خلافات سياسية.[١٨] وتدخل الخفش مستخدما القوة لفرض انتخابه أمينا عاما بدلا من اليماني.

وعكست طبيعة المقررات التي أعلنها المؤتمر أهداف الاتحاد بدقة، اذ سادت الأمور

السياسية هذه المقررات. وعلى الرغم من ان الاتحاد كان في الظاهر نقابة عمالية، فان أيا من مقرراته لم يعالج شؤون العمال التقليدية. ومع ان احدى الدراسات المقدمة الى المؤتمر بشأن تعزيز الشأن التنظيمي للاتحاد أكدت حاجة كل فرع الى مكان اجتماع يوثق العمال فيه الروابط بينهم ويلتقون للمناقشة وتنمية الوعي، فقد كان الهدف حتى في هذا الصدد، وبوضوح، هو الحشد السياسي.[١٩]

وعندما اجتمع المجلس الأعلى للاتحاد في أواسط آذار/مارس ١٩٦٦، اصدر برنامجا للعمل كان له أيضا مضمون كثيف سياسيا وضئيل نقابيا، على الرغم من مطالبته بندوات تعليمية للعمال. والأمر الأهم ان المجلس أشار الى ضرورة بذل محاولة لتنسيق الجهود مع العمال الفلسطينيين في الأردن كما يلي: «نعلم جميعا ظروف شعبنا في الأردن والحساسية الناجمة عن الخوف من العمل على أساس فلسطيني. . . وفي الوقت ذاته نعلم جميعا ان من الصعب او المستحيل تحرير فلسطين بدون اشتراك شعبنا الفلسطيني في الأردن.»[٢٠]

وعُقد المؤتمر الثاني للاتحاد العام لعمال فلسطين في القاهرة في نيسان/إبريل ١٩٦٧، عشية نشوب حرب حزيران/يونيو. وبالاضافة الى المقررات السياسية المعتادة، أشار المؤتمر الى الأردن بأنه القاعدة الأولى لشن الكفاح الوطني، وطالب الشعب باسقاط النظام الأردني.[٢١] وفي انتخابات الاتحاد، حافظ الخفش على منصبه كأمين عام. وتم توسيع المجلس الأعلى من ثمانية عشر عضوا الى اثنين وعشرين، ثلاثة منهم من مصر وخمسة من غزة. واستمر فلسطينيو مصر وغزة في السيطرة على القيادة، فيما كانت اللجنة التنفيذية تشمل اثنين من مصر وثلاثة من غزة، أما الأمانة العامة المكونة من خمسة أعضاء فكانت تضم الخفش والكوني ودرابيه.[٢٢]

واستضافت القاهرة المؤتمر الثالث للاتحاد العام لعمال فلسطين سنة ١٩٦٩، لكن أمورا كثيرة كانت قد تغيرت عند عقده: فقد تسلم الفدائيون قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وظلت المقررات سياسية الى حد بعيد، لكن المؤتمر طالب بانشاء تعاونيات إنتاجية ومشاريع زراعية تهدف الى تشغيل العمال الفلسطينيين وتدريبهم لدخول حقول الانتاج.[٢٣] وطالب المؤتمر أيضا بتطوير متناسق لإمكانات العمال القتالية.

في الأيام الأولى، كان التوجه السياسي للاتحاد مستقلا وناصريا. ومع صعود منظمات الفدائيين داخل منظمة التحرير، لم يُسمح إلا لحركة فتح بالعمل داخل مصر. لكن المؤتمر الثالث كان يمثل نهاية السيطرة المصرية على الاتحاد العام، اذ ان الاتحاد نقل مقره فيما بعد الى دمشق. ومنذ ذلك الحين فصاعدا، اصبح الاتحاد تحت سيطرة أعضاء سابقين في حركة القوميين العرب، ومقرهم الرئيسي سوريا ولبنان، شكلوا فيما بعد نواة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

الفرع المصري

انعقد المؤتمر الأول للفرع المصري للاتحاد العام لعمال فلسطين في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٦٥. ويبدو من دراسة تقرير نشاطاته انه كان منهمكا بقضايا عدة تتعلق بالنشاط العمالي. وكان الفرع قد طلب الى الشركات المصرية قبول إجازات الجدارة المهنية الصادرة عن مركز التدريب المهني الثانوي في غزة، وقد نجح في هذا المسعى مع عدة شركات. وأجرى الفرع أيضا اتصالات بأرباب العمل سعيا لاعادة توظيف عمال كانوا قد صُرفوا من العمل. وطلب مساعدة مكتب الحاكم العسكري في غزة لتسهيل تأمين وظائف للعمال الذين انهوا خدمتهم العسكرية (التي كانت قد اصبحت إجبارية)، كما اجرى الفرع اتصالات بوزارة الصناعة والانتاج لتعزيز التعاون من أجل التدخل لحل مشكلات العمال.

وكان الفرع يقدم الى العمال وعائلاتهم خدمات، منها مساعدات مالية وقروض. وقد اصدر بطاقات هوية لأعضاء الاتحاد لتقديمها الى القنصليات العربية، كما انه اصدر وثائق حسن السلوك (المطلوبة للعمل في بعض البلاد) ووثائق ولادة. وكان الفرع يسعى، وبدرجات متفاوتة من النجاح، لتسهيل انتقال أهل غزة الى مصر وللحصول على أذونات إقامة للعمال. وحصل الفرع على أراض في اربع محافظات لاستعمالها مقابر للفلسطينيين الذين لم يكن لهم طبعا مقابر عائلية في مصر.(٢٤)

كانت المنح المقدّمة الى العمال تشكل مجالا آخر من مجالات النشاط. فقد كان الكثيرون من العمال الفلسطينيين في مصر من خريجي المدارس المهنية في غزة، وهم شباب لم يحالفهم النجاح في المدارس الأكاديمية كي يتابعوا تحصيلهم العالي. وكان الاتحاد يتلقى من حين الى آخر عروضا من دول أوروبا الشرقية (من ألمانيا الشرقية والاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا) لارسال عمال الى الخارج لتحسين مهاراتهم النقابية والمهنية. وكان الاتحاد يختار أصحاب تلك المنح (التي كانت في بعض الأحيان صالحة لعام او عامين)، ويضمن وظيفة العامل لدى رجوعه، ويعمل على ان تتسلم عائلته اجره في فترة غيابه. ومن الواضح ان العامل ومصنعه كانا يستفيدان (لدى عودة العامل) من المهارات المكتسبة في الخارج. وكان الاتحاد أحيانا يرسل بعض «خرّيجي» هذه البرامج الى الجامعات لاحقا ليصبح من المهندسين.(٢٥)

وقد شاركت الفروع المحلية في مصر في إحياء المناسبات القومية او المحلية. وكانت تنظم المحاضرات والنقاشات الأسبوعية في شأن فلسطين، وتصدر نشرة شهرية، وتنظم الفرق الرياضية في بعض المحافظات. وفي سوهاج وقنا، شكّل الفرعان وحدات عسكرية ــ هي جزء من الحرس الوطني ــ شاركت في بعض العروض العسكرية.(٢٦) وتنامت مصادر التمويل، فكانت في البدء تأتي من رسوم العضوية ثم من المساعدات من فروع اخرى أحيانا (وعادة من أجل مشاريع محددة)، ومن دائرة المنظمات الشعبية. كما اشرف الفرع على حفلات خيرية وحملات جمع تبرعات. وخلال الستينات، كان لفرع مصر في الاتحاد العام لعمال

فلسطين علاقات طيبة باتحاد نقابات العمال المصرية، التي كثيرا ما تبرعت للفرع بالمؤن الطبية والدم والألبسة والأغطية.(٢٧)

وعلى الرغم من صعوبة تحديد طبيعة عمل الفرع في مصر بسبب ندرة المصادر، فيبدو ان الانجاز الأهم لفرع مصر كان الدفع الذي أعطاه لتنظيم الفلسطينيين في جوالي الشتات الأخرى. وتشير نشاطات الفرع، كما ترد في وثائق المؤتمر الخامس، الى نشاطات مشابهة لما كانت عليه الحال سابقا، اي: تقديم مساعدات متواضعة الى عائلات العمال الفقيرة (مساعدات لم تكن تتعدى في الغالب ١٠ جنيهات او ٢٠ جنيها مصريا في الشهر)؛ استقبال الوفود الأجنبية؛ القيام برحلات ميدانية الى فروع مصر الأخرى؛ الاحتفال بالمناسبات الوطنية بالاشتراك مع منظمات شعبية اخرى، والى ما هنالك.(٢٨)

في الفترة التي تلت سنة ١٩٧٠، حدث تطوران بارزان: الأول هو نقل مقر الاتحاد العام لعمال فلسطين من القاهرة الى دمشق. ويبدو ان عدد أعضاء فرعي مصر وغزة في اللجنة التنفيذية قد انخفض تبعا لذلك. وعلى سبيل المثال، وعند التئام المؤتمر الخامس للاتحاد العام الذي عقد في دمشق بين ٢١ و٢٥ آب/أغسطس ١٩٧٤، كانت اللجنة التنفيذية تضم ثلاثة فلسطينيين من سوريا (منهم الأمين العام) وعضوا واحدا من كل من غزة والكويت ولبنان وجمهورية ألمانيا الاتحادية.(٢٩) والواضح ان التأثير المصري كان الى زوال.(٣٠)

والأمر الذي كان له الأثر الأكبر في المجتمع الفلسطيني عامة كان التدهور في العلاقات المصرية ــ الفلسطينية بعد سنة ١٩٧٥، وخصوصا بعد زيارة السادات للقدس سنة ١٩٧٧. وكان اتحاد العمال التنظيم الشعبي الوحيد الذي سمحت منظمة التحرير الفلسطينية له بمواصلة عمله في الفترة الواقعة بين ١٩٧٩ و١٩٨٣. وبالنظر الى وجود فروع للاتحاد في جميع المحافظات تقريبا، كان الاتحاد الهيئة الوحيدة التي أتاحت للمنظمة فرصة مراقبة ما كان يجري للفلسطينيين في مصر. ومع ان وثائق تلك الفترة (ومنها، على سبيل المثال، وثائق المؤتمر السابع للفرع الذي عقد سنة ١٩٨١) لا تشير بالتفصيل الى اي تقييد للنشاط، فان الذين عايشوا تلك الفترة من الفلسطينيين يعترفون صراحة بأن النشاط الفلسطيني خلال السنوات ١٩٧٩ ــ ١٩٨٣ كان مقيدا الى درجة كبيرة.(٣١) ولعل الدور الأهم للفرع في تلك الفترة، بالاضافة الى كونه المكتب الوحيد من مكاتب منظمة التحرير الذي ظلت أبوابه مفتوحة، كان نجاحه في تدبير عقود عمل أكثر ربحا للعمال الفلسطينيين (ومعظمهم من المعلمين) في ليبيا واليمن الشمالي وتونس، وفي إرسال العمال الى لبنان وسوريا للتدريب العسكري. وقد تطوع المئات من الفلسطينيين من أبناء الجالية في مصر للقتال مع عرفات في طرابلس في أواخر سنة ١٩٨٣.(٣٢)

وأدى رحيل السادات [سنة ١٩٨١]، والاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢، الى تبدل في الرأي العام المصري وفي السياسة المصرية نحو منحى أكثر تعاطفا. ومنذ سنة ١٩٨٢، بدأ الفرع العمل بحرية من جديد، مشاركا في الاحتفالات بالأعياد الوطنية، ومنسقا

مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بصورة أكثر علنية. كما قام الفرع بإجراء إحصاء للفلسطينيين لحساب مكتب المنظمة. ومع شعور الفلسطينيين بالارتياح بعد إنهاء القمع العلني والدعاية المناهضة للفلسطينيين التي وسمت فترة ١٩٧٧ – ١٩٨١، فلا يزال الضرر الذي لحق بالجالية الفلسطينية قائما. فالامتيازات الممنوحة سابقا، كالتعليم المجاني (باستثناء أولاد الفلسطينيين العاملين في الحكومة المصرية) والعناية الطبية المجانية وفرص العمل على قدم المساواة مع المصريين، كلها قد انتهت، ومن غير الممكن ان تعاد. لذا، فان لفرع الاتحاد في مصر مهماته المحددة. فهو يضم بين أعضائه بعض افقر الفلسطينيين في مصر، وهم محتاجون الى أكثر مما يمكن للفرع ان يوفره في ضوء إمكاناته الحاضرة في بعض المجالات، كالدعم المالي والمنح الدراسية والتدخل لدى السلطات. وإذا استثنينا حدوث امر جلل، لا يبدو ان اي تحسن ملحوظ سيطرأ على الوضع القائم.

النســاء

مع ان النساء الفلسطينيات في الأردن ولبنان نجحن في إعادة تأسيس الكثير من الجمعيات بعد حرب ١٩٤٨ مباشرة، فان رابطة المرأة الفلسطينية في مصر لم يجر تأسيسها إلا في سنة ١٩٦٣. وكان دور الريادة في هذا المجال لعدد من النساء كن يحصلن دراساتهن العالية في أوائل الستينات، منهن سميرة ابو غزالة، وزينات عبد المجيد، وجيهان سلامة، وغيرهن. وكان الدافع الى تأسيس الرابطة في مصر ما حدث خلال مؤتمر طبي في القاهرة، دُعيت اليه السيدة ابو غزالة. فخلال المؤتمر وجدت مصادفة انها كانت تجلس في محاذاة امرأة فلسطينية اخرى. وبدا لها ان وجود فلسطينيين متقاربين في مصر، يشتركون في المشكلات والنضال ولا يعرفون بعضهم البعض، لمشكلة يجب ايجاد حل لها.[٣٣]

ومن اللافت ان الخريجات اللواتي اسسن الرابطة في مصر كن جميعا من الفلسطينيات الوافدات، اي من خارج مصر، لا من عائلات تقطن مصر. وليس من المرجح، بالتالي، ان يبقين هناك بعد التخرج. وهذا الموضوع المشترك، اي الطبيعة الموقتة للوجود الفلسطيني، قد يلاحظ في جميع المؤسسات الفلسطينية في مصر، بل يلاحظ أيضا بين الجوالي الفلسطينية في الشتات عامة.

وضعت الرابطة لنفسها، عند تأسيسها سنة ١٩٦٣، أهدافا واضحة كانت أهدافا سياسية في الغالب، وهي: (١) جمع شمل النساء الفلسطينيات، وتعزيز روابط التضامن والتعاون بينهن؛ (٢) تعبئة مواهب المرأة الفلسطينية ومهاراتها لخدمة القضية الفلسطينية؛ (٣) تنمية الوعي الاجتماعي والثقافي للمرأة الفلسطينية. وقد منع دستور الرابطة التدخل في الشؤون السياسية الداخلية لمصر. وكانت العضوية مفتوحة لكافة النساء الفلسطينيات وغير الفلسطينيات ممن يناصرن القضية الفلسطينية.[٣٤]

وساهم الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي كان قد رسخ وجوده، في تقديم العون التنظيمي الى النساء، وفتح مكاتبه للاجتماعات النسائية، كما ساهم في برامج مختلفة. والأمر الأهم، فيما يختص بالتنظيم على مستوى الشتات، كان مساهمة المرأة في مصر في المساعي الجارية بين النساء الفلسطينيات في جميع أرجاء العالم العربي، وخصوصا في لبنان والضفة الغربية، لتوحيد جمعيات المرأة الفلسطينية المتفرقة. وقد عقد في نهاية المساعي اجتماع في القدس سنة ١٩٦٥ ضم ممثلات عن الفلسطينيات. وقد أعلن قيام الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (أنظر الفصل الحادي عشر للبحث تفصيلا بشأن قيام الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية). ومع قيام اتحاد المرأة، اصبحت رابطة المرأة الفلسطينية في مصر فرع الاتحاد في مصر.

كان المقر الأول للاتحاد في القدس. وحين أغلق النظام الأردني مكاتب المنظمة سنة ١٩٦٦، قام أيضا باغلاق مكتب اتحاد المرأة. وبعد احتلال القدس في حزيران/يونيو ١٩٦٧، تقرر نقل مقر الاتحاد موقتا الى القاهرة.

وابتدأ فرع مصر ينمّي، مع مسؤولياته الجديدة، علاقاته بمنظمات المرأة المصرية وبالمنظمات النسائية في الخارج. وكان موقع القاهرة المركزي، كمركز دبلوماسي وثقافي عربي وافريقي، من الأمور التي سهّلت جهود الاتحاد. وحين قرر جزء من قيادة الاتحاد نقل المقر من القاهرة الى عمّان سنة ١٩٦٩، رفض فرع مصر التخلي عن مكانه، ولم يذعن لهذه الخطوة إلا سنة ١٩٧٤.

وعلى الصعيد المحلي، بدأ فرع مصر تنظيمه بإقامة حفلات تعارف صغيرة تبعتها اجتماعات منتظمة. وكما أشرنا أعلاه، كان الفرع يستفيد من تعاون الاتحاد العام لطلبة فلسطين معه، ومن الدعم المعنوي والمادي المقدَّم من جمعيات نسائية مصرية، كنادي السيدات واتحاد الجمعيات وجمعية هدى شعراوي.[٣٥]

وكانت رسوم العضوية والتبرعات مصدرا من مصادر الدعم المالي. وجاء بعض الأموال الاضافية من دائرة المنظمات الشعبية التابعة لمنظمة التحرير، لكن الأموال قطعت حين رفض الفرع الاعتراف بعمان مقرا جديدا للأمانة العامة. وكان المصدر الأكبر للأموال هو البازار السنوي، الذي كان يشهد بيع الملابس والأقمشة المطرزة التي ينتجها معمل الفرع الصغير. وتعدّ معامل الخياطة والتطريز جزءا أساسيا في الكثير من المؤسسات والجمعيات الفلسطينية. فالنساء الفلسطينيات، وخصوصا نساء القرى، دأبن منذ زمن بعيد على أعمال التطريز استجابة لحاجاتهن الخاصة. لذا، لم يكن التطريز عملا ماهرا يحتاج الى تدريب، ولم يكن من الأعمال التي تستدعي مغادرة المنزل. فإذا لم يكن باستطاعة المرأة مغادرة منزلها للعمل، إذا كانت غير راغبة في ذلك، كان باستطاعتها ان تعمل بالتطريز في منزلها. وقد أتاح شغل الابرة للنساء كسب مدخول إضافي، وبالتالي المساهمة في تحسين الأوضاع المالية الصعبة التي كن يعشنها. وبالاضافة الى ذلك، كان التطريز يساهم في الحفاظ على الهوية الثقافية

الفلسطينية وتأكيدها. وقد حوفظ على النماذج التقليدية من خلال شتى أنواع التطريز، سواء على الشال او بيوت المخدّات او التنانير او القمصان او الأثواب الفلسطينية التقليدية. وكان الفرع يجني من بيع المطرزات مبلغا سنويا يتراوح بين ٣ آلاف و ٤ آلاف جنيه مصري (٧٠٠٠ الى ٩٠٠٠ دولار)، وكان يلبي معظم حاجات الميزانية.[٣٦] ومع ان المنتوجات الأولى كانت الثياب الجاهزة للبيع، اصبح المعمل، مع بروز حركة المقاومة، ينتج ثياب الفدائيين. وكانت القيود المفروضة على العملة المصرية في الستينات تمنع إرسال العون المالي الى الخارج.[٣٧]

وفي سنة ١٩٦٥، استخدم الفرع ما جناه من البازار الأول، فبنى مركزا سكنيا لخمسين طالبة في ناحية الدُقّي قرب جامعة القاهرة. وأتاحت حفلات العشاء والحفلات الثقافية المقامة هناك جمع الأموال لتمويل برامج منح دراسية للطالبات المحتاجات. وبعد حرب سنة ١٩٦٧، استخدم الفرع أموال التبرعات في إنشاء صندوق الطالبات الفلسطينيات من أجل المساعدة في تأمين نفقات الطالبات القاطنات في المركز السكني واللواتي فقدن الاتصال بعائلاتهن الموجودة في الأراضي التي احتلت مؤخرا. وبين ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ و ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٦٨، قدم الصندوق العون الى خمس وثلاثين شابة.[٣٨] وقد انتقد بعض نزيلات المركز السكني السابقات هذا المركز، لأنه كان، بحسب زعمهن، يلبي حاجات الطالبات الموسرات في المقام الأول، ويطرد الطالبات إذا تعاطين النشاط السياسي. وقد كان من ينتقد المركز يقابله بأكثر من ثلاثين مركزا سكنيا أقامتها حركة فتح ومولتها في الفترة ما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٧، وكانت تضم نحو ٦٥٠ شابة فلسطينية.[٣٩]

وفي سنة ١٩٦٨، فتح الفرع للأمهات والأطفال مركزا للعون الذاتي في حي فقير في منطقة العباسية. وسُمي المركز «مركز الوجدان» تيمنا بوجدان الشوا، وهي سيدة كانت من الناشطات في الاتحاد. وكان المركز، بفضل التبرعات المجباة من أصحاب الأعمال المحليين والأموال التي يملكها، يقدم الخدمات الطبية والعلاج المجاني الى اثنتين وسبعين عائلة فلسطينية فقيرة. وكانت صفوف محو الأمية، بإدارة شابات من المركز السكني، جزءا من برنامج المركز. وقد التحق بصفوف التطريز والتمريض والسكرتاريا أكثر من مائة امرأة فلسطينية. وكانت خريجات التمريض يجدن فورا عملا مع موظفي الصحة العامة في المركز، الذين كانوا يعملون في العيادة الطبية ويعالجون سكان المناطق ذات الكثافة الفلسطينية العالية لشرح مبادىء الصحة العامة والطب الوقائي والتغذية.[٤٠] وفيما يتعلق بالأطفال، كان المركز يشرف على برامج تغذية ورحلات جماعية وفرقة للكشافة.[٤١]

كان اشتراك الطالبات في نشاطات المركز يساهم، بصورة خاصة، في تنمية الشعور بالهوية الفلسطينية في صفوف سكان المنطقة، الذين لم يحافظوا على هويتهم الفلسطينية بسبب وجودهم في محيط مصري كثيف. فقد شكلن فرقة فولكلورية، وسجلن الأغاني الفولكلورية، وقمن بتحفيظها، وأتين بنساء متقدمات في السن الى المركز للحديث عن القرى في فلسطين.

وقد شاركت فرقة الرقص الشعبي الفرقة المصرية الوطنية في بعض نشاطاتها، كما سافرت وعرضت رقصاتها في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. وفيما بعد، تم إنشاء فرقة للغناء الفلسطيني التي كثيرا ما شاركت فرقة الرقص في الاحتفالات الوطنية. وساعدت هاتان الفرقتان في جمع الأموال والتعريف بالقضية الفلسطينية في الخارج.

كما اتصلت الشابات الناشطات بطلبة الهندسة الفلسطينيين الذين وافقوا على تركيب اسطح جديدة لبعض البيوت في منطقة العباسية (وصِفت تلك الأسطح بأنها أسوأ من أسطح الكثير من مخيمات اللاجئين). لكن هذه النشاطات المختلفة، وخصوصا تلك التي كان لها طابع وطني فلسطيني واضح، بدأت تبدو نشاطات سياسية أكثر من اللازم في عيون بعض العناصر في قيادة الاتحاد. وتبعا لذلك، وحتى لا يتسبب المركز بمشكلات أكثر خطورة، تم إقفاله خلال ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥، مع العلم بأن اتحاد الطلبة أعاد فتحه لفترة قصيرة سنة ١٩٧٦.[٤٢]

وكان من نشاطات الفرع الأخرى الاشراف على حفلات عشاء فلسطينية بين الحين والآخر. وقد نظّم الفرع عدة مؤتمرات كانت تدوم اربعة او خمسة أيام، وندوات منتظمة تدوم يوما كاملا، وتتناول موضوعات مختلفة تتراوح بين «الأسرة الفلسطينية» و «أميركا والقضية الفلسطينية». وخلال الفترة المبكرة، كان الاتحاد الاشتراكي العربي (وهو «حزب الحكومة» منذ سنة ١٩٦٢ حتى سنة ١٩٧٨) يقدم مقره لمثل هذه الاجتماعات. وبُذلت جهود خاصة لاشتراك الشابات الفلسطينيات في الحركة الوطنية من خلال تشجيعهن على المشاركة في اتحاد المرأة، وخصوصا في مثل تلك المؤتمرات.[٤٣]

وفيما عدا الدراسات المقدمة الى الندوات والمؤتمرات، والنشرة الشهرية التي أُصدرت لفترة وجيزة، يبدو ان الفرع لم يصدر سوى كتاب واحد فقط هو «كفاح المرأة الفلسطينية في ظل ثورتها». ويعالج الكتاب الخلفية العامة للقضية الفلسطينية، ويقدم تاريخا موجزا لمشاركة المرأة في الكفاح الوطني منذ أيام الانتداب، ويضم سِيَرا موجزة لبعض الفدائيات. ومن اللافت ان الجهاز الرسمي للاتحاد الاشتراكي العربي، الذي كان يرئسه السادات آنذاك، قد موّل نشر هذا الكتاب.[٤٤]

فرع الاسكندرية

بعد وقت قصير من تأسيس الرابطة في القاهرة، زارت السيدة ابو غزالة الاسكندرية عدة مرات سعيا لانشاء منظمة رديفة. ولم تتمكن آنئذ من حشد عدد كاف من الأعضاء، لكن رابطة للمرأة الفلسطينية أُسست في نهاية المطاف بعد حرب سنة ١٩٦٧. وقد ساهمت زوجة محافظ الاسكندرية في مساعدة النساء على ايجاد مكان للاجتماع. وبادرت عدة نساء الى بذل الجهود للتنظيم، بعد ان كن قد حضرن الاجتماعات والندوات في مكتب منظمة التحرير

الفلسطينية في الاسكندرية. وكان هدفهن الأساسي تنمية الوعي السياسي بين المصريين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ومع ذلك، فقد كان من أُولى نشاطاتهن توفير الملجأ والغذاء للفلسطينيين الذين لجأوا الى الاسكندرية في اثر حرب سنة ١٩٦٧. واسست النساء مشغلا بدأ ينتج الثياب للعائلات المحتاجة. أما منتوجات المشغل الأخرى، فضلا عن معظم الواردات من نشاطات الرابطة، فقد ارسلت الى حركة فتح. وفيما بعد، نظمت النساء مناسبات تشبه تلك التي كان ينظمها فرع اتحاد المرأة في القاهرة، كالبازارات الخيرية ومعارض التطريز الفلسطيني، والى ما هنالك. لكن نشاطات النساء في الاسكندرية ظلت محدودة، لأن عدد الأعضاء لم يزد عن احد عشر عضوا.[٤٥]

فترة ما بعد سنة ١٩٧٠

أكد جميع النساء اللواتي قابلناهن في إطار هذه الدراسة رفعة مستوى النشاط التي ميّزت فرع مصر خلال الفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠، على الرغم من صغر الجالية. ويعزى هذا الأمر، في رأيهن، والى حد بعيد، الى انعدام الخصومات داخل المنظمة في مصر،[٤٦] والى دعم النظام والشعب المصريين الذي استمر حتى أوائل السبعينات. ووصفت النساء السنوات ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ بأنها كانت «عصر الثورة الذهبي».[٤٧] وكان انطلاق نشاط الفدائيين قد أثار الكثير من العطف في صفوف الفلسطينيين عامة، وخصوصا بعد معركة الكرامة في آذار/مارس ١٩٦٨. وبدأت النساء المشاركة، وباندفاع، في الميادين كافة. وفي الوقت ذاته، اكتسبت عدة نساء شهرة واسعة لاشتراكهن في عمليات خطف الطائرات.

ولم يُتح لنا دراسة لوائح العضوية في الفرع. لكن الأعضاء قالوا ان عدد اللواتي كن يحضرن الاجتماعات ويشاركن في مناصب القيادة لم يتعد العشرين على الأرجح.[٤٨] وقد شارك ما بين ٢٠٠ عضو و ٣٠٠ عضو على أساس غير منتظم.[٤٩] وكان عدم وجود العاملات بصورة دائمة، ولا يزال، يقيد مجال التطور في النشاطات والخدمات، ويعيق نمو الفرع. وبعد سنة ١٩٧٠ برزت مشكلة اخرى أخطر تتجلى في فشل الفرع في إنشاء علاقات وثيقة بالفقيرات من النساء الفلسطينيات. وأخيرا، فان الطابع الموقت للجالية في مصر لا يزال يستنزف صفوف الأعضاء. فالكثيرات من الشابات اللواتي شاركن في الفرع خلال أيام الدراسة انتقلن لاحقا للعيش في بلد آخر. من هنا، فان القيادة لم تتمكن من الافادة من أناس جدد وأفكار جديدة إفادة منتظمة.

وجاء تدهور العلاقات بالتدريج بين مصر ومنظمة التحرير، وخصوصا بعد زيارة السادات الى القدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، ليرغم أعضاء الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية على إنهاء نشاطهن كفرع من الاتحاد. وكان عليهنّ منذ ذلك الحين ان يمارسن نشاطاتهن تحت اسم رابطة المرأة الفلسطينية، وهو الاسم الذي كان تنظيمهن يحمله سنة ١٩٦٣.

واقتصر النشاط بين سنتي ١٩٧٨ و١٩٨٢ على إقامة البازار السنوي لجمع الأموال.

لم يتغير الجو العام إلا عند الاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢. عندئذٍ بدأت النساء إصدار نشرة منتظمة في شأن التطورات في لبنان وتوزيعها على الفلسطينيين وعلى من يهمهم الأمر. لكن قوات الأمن المصرية زعمت ان هذه النشرة سرّية، وامرت النساء بوقفها، كما هددت الكثيرات بالطرد من البلد.[٥٠] لكن الأوضاع العامة استمرت في التحسن فيما يتعلق بالنشاط الفلسطيني المنظم في مصر في أعقاب الاجتياح. وفي خضم النشاط الذي حرّكه ذلك الاجتياح، بدأت النساء يعملن مرة اخرى، وبحذر، كفرع من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ويطوّرن قاعدة تنظيمية اوسع. وبُذلت الجهود لتجنيد الشابات والطالبات بصورة خاصة. وعلى سبيل المثال، شارك الفرع في تحسين الأوضاع التربوية في صفوف اللاجئين، وعددهم ٥٧٠٠ لاجىء في مخيم كندا (الواقع في القطاع المصري من رفح). ومع حلول شهر آذار/مارس ١٩٨٤، وبعد اربعة اشهر من العمل، نجح الاتحاد في إنجاز ما يلي: إضافة غرفتين للدراسة الى المدرسة الثانوية الفلسطينية الجديدة؛ توفير منح دراسية لثمانين طالبا فلسطينيا لمتابعة دراستهم؛ بناء حضانة للأطفال تستوعب ٧٠٠ طفل في المخيم؛ فتح مكتبة؛ توفير المواد التربوية والكتب لمدارس المخيم.[٥١]

وبدأت اللجنة الثقافية تطوير مكتبة وتنظيم مناقشات ثقافية وعروض سينمائية. كما بدأت إعداد ندوات تتعلق بموضوعات مختلفة، مثل «رفض الحل السلمي». وفي الأجواء السياسية الجديدة الآخذة في التحسن بالتدريج، سُمح من جديد باقامة احتفالات في المناسبات الوطنية، كيوم الأرض في ٣٠ آذار/مارس، وبعض التظاهرات المحدودة (كالتي جرت أمام مكتب المنظمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ استنكارا للاقتتال الفلسطيني الدائر آنئذ في طرابلس بلبنان).

ان مشكلة الوصول الى ابعد من النساء المنتسبات (اللواتي هن من الأغنياء عادة)، اي الى الفلسطينيات المحتاجات الى نطاق واسع من الخدمات الاجتماعية ــ ما زالت مشكلة قائمة. فالجالية بحاجة ماسة الى إعادة إحياء «مركز الوجدان» او الى إقامة مركز مشابه له. لكن تجارب فترة السادات ما زالت تؤثر في سلوك النساء وتوجهاتهن، فهن يترددن في القيام بخطوة جريئة كخطوة إعادة فتح مثل ذلك المركز. والسبب المعطى لعدم القيام بذلك هو الافتقار الى المال، لكن الأمر الأهم هو ان قيادة الفرع المحافظة تخشى التقدم بمشروع قد ترفضه الحكومة المصرية.[٥٢]

المعلمــون

اوردت إحصاءات الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين ان عدد المعلمين الفلسطينيين في مصر قد بلغ ٣٠٠٠ معلم سنة ١٩٧٠.[٥٣] وكان معظمهم من غزة، ومن الذين تم

تعيينهم استنادا الى قانون سنة ١٩٦٢، الذي أجاز توظيف الفلسطينيين على قدم المساواة مع المصريين. (وكان بعض هؤلاء الغزيين قد عمل في السعودية، وطُرد مع المصريين الذين طردهم الملك فيصل سنة ١٩٥٧، ورد عبد الناصر بتعيينهم في وظائف في مصر). وكانت قلة منهم تسكن مصر منذ سنة ١٩٤٨. وجاء الآخرون سنة ١٩٦٧، وتم تعيينهم مدرسين في مدارس الحكومة في جميع أرجاء مصر، وكانوا يتلقون رواتبهم من مكتب الحاكم العسكري في غزة. ولم يتم تعيين سوى حفنة صغيرة من المعلمين الفلسطينيين بين سنتي ١٩٦٧ و ١٩٧٧.

ويعمل أعضاء الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين في مصر في المستويات كافة (مع ان أغلبيتهم تعمل في المدارس الابتدائية والثانوية)، إنْ في المعاهد العليا والمعاهد التقنية المختلفة او في الأقسام المالية والادارية من المؤسسات التربوية. ويحدث ان يجري نقلهم من الادارة الى التعليم وبالعكس، ومن مدرسة الى اخرى، ومن مستوى تربوي الى آخر. وتعمل أغلبيتهم في المدارس الحكومية، في حين ان عددا قليلا يعمل في المدارس الخاصة حيث الوظائف فيها ليست مضمونة.

وعندما دعت دائرة المنظمات الشعبية في منظمة التحرير الى تنظيم المعلمين الفلسطينيين سنة ١٩٦٩ (راجع الفصل الحادي عشر للاطلاع على تفاصيل تأسيس الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين)، شكّل معلمو القاهرة، كما فعل زملاؤهم في شتى أرجاء الشتات، لجنة تحضيرية لانشاء فرع. وعقدوا سنة ١٩٧٠ أول مؤتمر قطري. وقبل تأسيس الاتحاد العام للمعلمين، كان معلمو مصر ينتمون الى الاتحاد العام للعمال الفلسطينيين. (وخلال الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٣، استعاد اتحاد العمال تمثيل المعلمين). ومع تأسيس الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، اعطي المعلمون الخيار، فاختار معظمهم الاتحاد العام الجديد، واختار عدد قليل المحافظة على عضويته في اتحاد العمال.

ولم تختلف نشاطات الاتحاد الأولى عن مثيلاتها في المنظمات الجماهيرية الأخرى. فكانت الندوات في مقدم هذه النشاطات. وكان الفرع، الذي كان آنئذ يفتقر الى التسهيلات، يتصل باتحادات مماثلة في مصر طلبا للمساعدة في تنسيق النشاطات واتاحة المجال لاقامة المناسبات في مقراتها. وقد ساهمت الاتحادات المصرية بالمال أيضا، وآزرت جهود الاتحاد في مجال الاعلام.

وبتدهور العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة المصرية، واجه الفلسطينيون تقييدات اشد في عملهم السياسي المنظم. فعلى سبيل المثال، اصبح من الصعب على أعضاء أمانة الاتحاد المشاركة في المناسبات في مصر، اذ كانوا بحاجة الى موافقة المنظمة على ذلك، ولم تتوفر هذه الموافقة دوما بسبب التوتر في العلاقات. وكانوا أيضا يحتاجون الى الإذن المسبق لدخول مصر، وكانت الحكومة في الفترة التي تلت سنة ١٩٧٥ كثيرا ما ترفض ذلك. وبالاضافة الى ذلك، كان المصريون قد بدأوا الابتعاد عن الفلسطينيين

بالتدريج، اذ كانوا بحاجة الى إذن الأجهزة الأمنية للاجتماع بهم، الأمر الذي اصبح بدوره اصعب منالا مع مرور الزمن.

لكن تدهور العلاقات بين المنظمة ومصر لم يكن هو وحده ما ادى الى شلل الفرع في مصر بصورة تدريجية، اذ ان التطورات الداخلية، وخصوصا المشكلات المالية، جعلت الأمانة تجمد نشاط الفرع سنة ١٩٧٥. ولما كانت هذه المشكلات الداخلية قد تزامنت مع تدهور العلاقات، لم يكن للفرع مجال كبير للتحرك لا في المجال المحلي ولا في المجال المتعلق بالمنظمة التي جمدت علاقاتها بمصر رسميا مع حلول سنة ١٩٧٩.

ومع ذلك، حدث بعض التحرك. فقد شكا بعض المعلمين في مصر الى المنظمة لأن العقوبة التي فرضتها الأمانة على الفرع كانت شديدة قياسا بالأخطاء المرتكبة. ولو كانت الأوضاع السياسية في مصر احسن حالا، لكان من المرجح حل المشكلة بسرعة أكبر. لكن الاتحاد والمنظمة معا كانا في ذلك الزمن يهتمان بقضايا اخرى أكثر إلحاحا. وفي نهاية المطاف، وبدعم من المنظمة، نجح المعلمون في إقناع أمانة الاتحاد العام بأنهم قد عوملوا بطريقة غير عادلة. وكان على الفرع، بعد ان حل المشكلة مع الأمانة، ان ينتظر، مثله في ذلك مثل سائر المنظمات الشعبية في مصر، تحسنا في العلاقات العامة بين المنظمة ومصر كي يبدأ عمله من جديد. وقد فتح الاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ الباب أمام تحسين العلاقات. وعند أوائل سنة ١٩٨٣، كان المعلمون قد بدأوا يعدّون للمؤتمر الرابع للاتحاد العام. وفي تموز/يوليو ١٩٨٣، حضر إثنان من أعضاء فرع مصر المؤتمر الذي عقد في عدن بناء على دعوة من الأمانة. وأعيد منذ ذلك الحين تنشيط الفرع رسميا. وفي أواخر سنة ١٩٨٣، كان الفرع يعقد اجتماعات منتظمة من جديد، مستخدما مكاتب في مقر الاتحاد العام لعمال فلسطين.

كان الاتحاد سنة ١٩٨٦ يضم نحو ٦٠٠ عضو ناشط، بالاضافة الى ما يتراوح بين ٢٥٠ معلما و ٣٠٠ معلم كانوا أعضاء في الفرع المصري وذهبوا الى أماكن اخرى للتعليم ثم عادوا، ولا يمارسون مهنة التعليم حاليا. والمعلمون منتشرون في المحافظات كافة، وتسكن أغلبيتهم القاهرة والجيزة، لكن ثمة فروعا في الاسكندرية وطنطا والفيوم، بالاضافة الى لجنة تحضيرية في شبين الكوم. والفرع ذاته لا يستخدم سوى موظفين إثنين بصورة دائمة، هما الأمين العام ومساعده اللذان يقومان بزيارات منتظمة الى أمكنة وجود المعلمين الفلسطينيين. ومما يساعد الفرع في مواكبة المشكلات المحلية هو ان بعض أعضاء اللجنة التنفيذية للفرع يقطن خارج القاهرة، في الاسكندرية وطنطا ودمنهور. ومن حين الى آخر، يعمد الفرع الى إرسال احد أعضائه للبحث في مشكلة ما في حال لم يكن احد أعضاء اللجنة التنفيذية قريبا من المكان.

وفي أواسط الثمانينات، واجه الفرع في مصر مشكلتين حادّتين، كانت الأولى تتعلق باقامة المعلمين العائدين من الخارج. وكان هؤلاء من بين المعلمين الفلسطينيين القاطنين في مصر، والذين غادروها سعيا وراء فرص للتعليم أكثر ربحا في العالم العربي، ومن ثم سعوا للعودة الى مصر. لكن تجديد إقاماتهم امر غير مضمون، فالحكومة كثيرا ما تطلب منهم عند

وصولهم الى مصر تبديل كمية معينة من العملة الصعبة. ويعود البعض منهم من دون ان يكون له مسكن. أما المشكلة الثانية فمتعلقة بالأولى، اذ يمنع أبناء هؤلاء المعلمين العائدين الى مصر من العمل، وقد لا يعاد تعيين هؤلاء المعلمين انفسهم بعد عودتهم من الخارج. (ومنذ سنة ١٩٧٧ لم يعد يُسمح بتعيين الفلسطينيين في وظائف حكومية).

وقبل تجميد نشاط الفرع، كان في وسعه ان يساعد معلما ما في حال بروز مشكلة، وذلك إما من خلال أمانة الاتحاد العام وإما من خلال منظمة التحرير الفلسطينية. وكان للمنظمة آنئذ أموال كثيرة للمساعدة. وكان للاتحاد نفسه دور مركزي في ايجاد الوظائف للمعلمين الفلسطينيين في العالم العربي، حيث الرواتب أعلى غالبا. اما الذين حصلوا على وظائف في الخارج، فقد ساهموا من خلال إقامتهم علاقات إضافية. وبعد سنة ١٩٨٣، بدأ بعض البلاد العربية التعاقد مع المعلمين مباشرة، وليس من خلال الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين.

وما زال الاتحاد يحث المنظمة على دفع الحكومة المصرية الى إعادة النظر في أوضاع المعلمين الفلسطينيين في مصر، وخصوصا الغزيين منهم. وفي رأيهم ان لمصر، التي كانت تدير غزة فيما سبق، مسؤولية تجاه أهلها، ولذا، فمن الجائر ان تطبق القوانين الجديدة على الفلسطينيين كافة. وحجتهم ان أهل غزة كانوا من قبل يمثلون حالة خاصة، وان امتيازاتهم يجب ان تبقى. وبما ان العون كان يطلب سابقا من الاتحادات المصرية في مثل هذه الأحوال، وعلى الرغم من ان الاتصالات قد سُمح بها من جديد، فان اي طرف لم يتقدم نحو الطرف الآخر. وعلى الرغم من ان المنظمة قد حاولت التدخل لدى الحكومة المصرية لمصلحة المعلمين، فانها لم تحصل، وحتى كتابة هذه الدراسة، على اي جواب.

جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

من الامتيازات الممنوحة للفلسطينيين في مصر قبيل سنة ١٩٧٧ الطبابة المجانية، اسوة بشعب مصر المضيف. من هنا، لم تبرز لدى الجالية في مصر اية دوافع خاصة لتطوير خدماتها الطبية الخاصة بها.(٥٤) وبالاضافة الى ذلك، لم تكن مصر منطلقا لعمليات عسكرية فلسطينية قط، كما كان الأردن، على الرغم من انها كانت تؤوي بعض الفدائيين في غزة وسيناء.

ولهذه الأسباب، فان تأسيس فرع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في مصر لم يكن نابعا من حاجات محلية، بقدر ما كان نابعا من إعلان قيام الجمعية في الأردن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، وهو الاعلان الذي دعا الى تأسيس فروع للجمعية في جميع أماكن وجود الفلسطينيين (يراجع الفصل العاشر في شأن تفاصيل تأسيس الجمعية). وتُعامل الجمعية، كغيرها من المؤسسات الفلسطينية في مصر، على انها تعمل تحت إشراف منظمة

التحرير. وهي لا تخضع لوزارة الصحة المصرية إلا في المجال المتعلق بما تحتاج اية مؤسسة جديدة اليه عند طلبها الاجازة من الوزارة قبل ان تفتح ابوابها.(٥٥)

كانت الجمعية في أول عهدها في الأردن بحاجة ماسة الى المال والى نطاق واسع من العون المادي، بسبب ضخامة عدد سكان المخيمات والفدائيين الذين كانت الجمعية تخدمهم. وعلى الرغم من ضآلة حجم الجالية في مصر، فقد كانت تضم العديد من الأغنياء والمثقفين ممن كان باستطاعتهم المساهمة في النضال. وكان الرأي ان في وسع حتى اولئك الذين لم يكونوا أغنياء المساهمة من خلال صنع الألبسة للفدائيين. وبالاضافة الى ذلك، كان موقع القاهرة المركزي ومكانتها كمركز دبلوماسي وزعيمة للعالم العربي، يعنيان ان أعضاء الهلال في مصر كان لهم أيضا دور إعلامي مهم في المرحلة المبكرة من عمل الجمعية، وذلك من خلال المشاركة في الاجتماعات الدولية.(٥٦)

وقد قام الأشخاص الآتية أسماؤهم، وهم ينتمون الى خلفيات مهنية متعددة لكنهم في الغالب من عائلات فلسطينية بارزة تقليديا، بالاجتماع من أجل تأسيس جمعية الهلال الأحمر في مصر: جمال عرفات، وخديجة عرفات، وهند ابو السعود، ومفيدة الدباغ، وعرب عبد الهادي، وهيفاء الحسيني، وناهدة الحسيني، وعصام الآغا، وزكي سوسي، وربحي بدر. وكان الهلال يعمل على قاعدة الاكتفاء الذاتي. لذا، لم يكن للفرع في البداية موظفون يتلقون رواتب سوى ثلاثة فقط، وقام المتطوعون، ومعظمهم من الطلاب، بدور مهم.(٥٧)

ولأجل الحصول على المال، كان يطلب من أفراد الجالية الانضمام الى عضوية الجمعية. ولدى اتساع الفرع، جرى فتح مشغل للتطريز والخياطة في المبنى الذي كان يضم مستشفى (أنظر أدناه). وبدأ الفرع جمع التبرعات لدعم المستشفى والعيادات في الأردن. وأسفرت حملة التبرع بالثياب والمؤن، لتوفير الخدمات في الأردن، عن تبرعات قدمها الكثيرون من تجار الجملة الفلسطينيين ومراكز النسيج في مدينة المحلة الكبرى في الدلتا.(٥٨)

وبسبب محدودية خدمات الجمعية، فقد كانت في بادىء امرها تعمل في احد اجنحة مستشفى جمعية الهلال الأحمر المصري، حيث كانت تعالج المصابين من الفدائيين وجرحى الغارات الاسرائيلية سنة ١٩٦٩. وبعد ذلك بوقت قصير، فتحت الجمعية اول مستشفياتها، وكان يضم ثمانية اسرّة وغرفة للعمليات، وذلك في منزل إنعام عرفات، شقيقة رئيس المنظمة، في هيليوبولس. وخلال الحرب الأهلية في الأردن سنة ١٩٧٠، جيء بجميع الذين اصيبوا في منطقة عمان الى القاهرة. وقد استقبل مستشفى الهلال الصغير بعضا منهم، بينما استقبل مستشفى الهلال المصري البعض الآخر.(٥٩) واستُخدم المستشفى الفلسطيني أيضا للعناية بالمصابين في حرب الاستنزاف. وقد استحوذ وجود مثل هذه الخدمات الطبية اهتمام الأطباء الفلسطينيين في مصر، تماما كما كانت الحال في الأردن من قبل. وقد تطوع نحو خمسين طبيبا فلسطينيا للخدمة في المراكز المختلفة، وكانت أعدادهم أكبر كثيرا من قدرة الجمعية على استيعابهم جميعا، على أساس الدوام الكامل. لذا فقد عمل كل فرد منهم ست ساعات في

الأسبوع او يوما كاملا كل اسبوع.[٦٠]

وعلاوة على العيادة ـ المستشفى في هيليوبولس، فتحت جمعية الهلال بين سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٦ عيادات في وسط القاهرة (شارع جواد حسني) وفي ضاحية المنْيَل وعين شمس والاسكندرية، كما فتحت مركزا للاستشفاء من اربع طبقات في الدقي (الجيزة).[٦١] وأدارت الجمعية صيدلية متنقلة كانت تخدم مدينة طنطا. ولا تزال هذه العيادات تعمل، وتعالج يوميا نحو ٥٠ الى ٦٠ مريضا.[٦٢]

وفي أواخر سنة ١٩٧٢، تم استئجار «فيللا» في هيليوبولس لاستخدامها مستشفى يضم ٣٥ سريرا. واستقبل المستشفى عددا من ضحايا حرب سنة ١٩٧٣ والحرب الأهلية اللبنانية. وفي سنة ١٩٧٨، اشترت الجمعية «الفيللا» والأرض المحيطة بها، ثم هُدمت «الفيللا»، وبدأ بناء مستشفى من سبع طبقات و٣٥٠ سريرا. وكان العاملون في بناء هذا المستشفى، من نجارين وعمال تمديدات صحية وعمال كهرباء ومقاولين، فلسطينيين من أفراد الجالية في مصر.[٦٣] وفي تلك الأثناء، تم استئجار «فيللا» قريبة من الموقع، ونُقلت معدات المستشفى اليها.[٦٤]

لكن تركيز الاهتمام على لبنان، والتدهور في العلاقات المصرية ـ الفلسطينية، اوقفا العمل في «مستشفى فلسطين» الجديد، كما حدّا من تطوير اية خدمات اخرى تابعة للهلال في مصر. وفي أعقاب الاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢، وما رافقه هناك من تدمير لمقر الهلال ومبانيه او خضوعها للاعتداءات اليومية، وفقدان العديد من موظفيه او اعتقالهم او مقتلهم، اضطر الهلال الى اختيار ارض اخرى لاعادة تكوينه. وأصبحت مصر الخيار المنطقي، بعد قيام حكومة مبارك وما واكبها من انحسار في التقييدات عامة.

وعاد المستشفى الى العمل من جديد. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ تم انجاز المرحلة الأولى من «مستشفى فلسطين». وفي الوقت ذاته تقريبا فُتحت في هيليوبولس «حضانة فلسطين» لاستقبال ١٢٥ طفلا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، فُتحت مدرسة للتمريض واستقبلت دفعة أولى من مائة طالب، معظمهم من الأراضي المحتلة. ولا يدفع الطلاب اية رسوم دراسية، بل انهم يتلقون معاشا شهريا قدره ٣٠ جنيها مصريا. وبالمقابل، يُنتظر من الخريجين ان يعملوا مع جمعية الهلال لفترة من الزمن توازي الفترة التي امضوها في الدراسة.[٦٥]

وعلى الرغم من ان طبقات المستشفى السبع لم تكن في سنة ١٩٨٧ قد اكتملت بعد، فان طبقات ثلاثا وعدة مختبرات وغرف للعمليات تُستخدم بالكامل. وقد نقلت مدرسة التمريض من طبقة وحيدة في هيليوبولس الى «فيللا» ذات خمس طبقات في مدينة نصر. ويوفر المستشفى الآن مكانا للأطباء الفلسطينيين الشباب ليمضوا فيه فترة تدريبهم، بما انهم ربما لن يعملوا في المستشفيات المصرية.[٦٦]

وبالاضافة الى ذلك، اسست جمعية الهلال في أوائل سنة ١٩٨٤ عيادتين جديدتين،

الأولى في مديرية التحرير والثانية في المخيم الفلسطيني في رفح. وجرت محاولة لم تحظ بإذن من الحكومة لفتح عيادة في مدينة الزقازيق في الدلتا، لكن فُتح مركز للأطفال المعاقين في منطقة عين شمس. وقد نما قسم العلاقات العامة، وتم تشكيل لجنة جديدة للتخطيط للاهتمام بخطط التنمية المتعلقة بالخدمات الصحية. ويبلغ عدد موظفي الجمعية في مصر أكثر من ٢٥٠ موظفا، وثمة ٥٠ متطوعا.[٦٧]

تتولى جمعية الهلال مسؤولية الأحوال الصحية للواء عين جالوت التابع لجيش التحرير الفلسطيني (المتمركز في مصر)، وأفراد حركة فتح الموجودين في مقرهم في القاهرة، وعائلات الشهداء، وموظفي منظمة التحرير، وموظفي مكتب حاكم غزة العسكري، وبعض الفلسطينيين الوافدين من الأراضي المحتلة.[٦٨] ومع ذلك، فان خدمات الجمعية متيسرة للجميع، ويستفيد الكثيرون من المصريين منها، اذ انها تحظى بسمعة جيدة. أما بالنسبة الى الذين يتمتعون بضمان صحي في الجمعية، فانهم يعالجون مجانا (إلا إذا اختار المريض غرفة خاصة او نصف خاصة). والعاملون في الجمعية يمنحون هذا الضمان تلقائيا، أما موظفو المنظمة فيدفعون اشتراكا شهريا قدره ٣ جنيهات مصرية. ويدفع من لا يشمله الضمان التعريفة المعتادة، لكن لا يُستبعد اي إنسان يحتاج الى عناية طبية. وإذا وجد ان المريض عاجز عن الدفع، تلغى التكلفة.[٦٩]

وبالاضافة الى العناية الصحية، يشدد الهلال على الناحية الاجتماعية للحركة الفلسطينية. وقد افتتح قسما للشؤون الاجتماعية لتعزيز الروابط بالجالية. والأغلبية العظمى من موظفي هذا القسم نساء، حيث ان بعضهن من قريبات الفدائيين يسعين لبذل نوع من أنواع العون، والبعض الآخر نساء ملتزمات يرغبن في المشاركة بأية وسيلة متاحة. فقد قمن بخياطة ملابس للمقاتلين، وطوّرن فيما بعد برنامج التطريز الشامل التابع للجمعية.[٧٠] وتضم برامج قسم الشؤون الأخرى اجتماعات اسبوعية في منازل الأعضاء تناقش فيها الجوانب المتعددة للقضية الفلسطينية. وخلال فصل الصيف، يصبح المشغل خليّة تعجّ بالنشاط، وذلك حين تأتي طالبات المدارس بأعدادهن الكبيرة الى المكتب للتطوع.

ويرسل قسم الشؤون فرقا في زيارات ميدانية للاجتماع بالعائلات الفلسطينية الفقيرة، ولتحديد ما تحتاج اليه من عون. لكن شعار الجمعية يبقى «لا إحسان من دون مقابل». ويعني هذا عمليا ان كل من يطلب العون من جمعية الهلال يحصل عليه مجانا، لكن الجمعية تطلب منه في المقابل ان يساهم بما يستطيع التبرع به: وقت، خياطة، او اية خدمة اخرى، وذلك بهدف منع نمو عقلية الاتكال على الاحسان التي تضعف النفوس وتسلب الناس كرامتهم.[٧١]

وهكذا، فان جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تمثل الجانب الاجتماعي للحركة، وتخدم، حيثما تعمل، المحتاجين كافة، لا الفلسطينيين وحدهم. وتختلف خدماتها اختلافا بيّنا عن سائر المنظمات الشعبية التي ندرسها هنا. وهي كمنظمة انسانية، تؤكد حق جميع الناس في الاعتراف

بهم وفي معالجتهم كبشر. ولهذا السبب، عمد الكثيرون من الفلسطينيين، ممن آثروا عدم الانخراط في صفوف فصيل سياسي فلسطيني معين، الى بذل العون، وبحماسة، لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.[٧٢]

الفصل السادس

الفرصة في المنفى

مع ان هيئات الاغاثة بدأت تقديم المساعدة الى اللاجئين الفلسطينيين منذ سنة ١٩٤٨، فان ضخامة المشكلة كانت تعني ان الطلب قد فاق العرض كثيرا، حتى فيما يختص بالحاجات الأساسية. وقد ساهمت الدول العربية أيضا في أعمال الاغاثة هذه، لكن الدول المجاورة لفلسطين، باستثناء سوريا، لم تكن قادرة على استيعاب هذا العدد الضخم من الوافدين اليها. وحتى الأردن الذي منح الفلسطينيين المواطنية بعد وصولهم بقليل، لم يكن قادرا على توفير فرص العمل او العون بالمقدار الذي يوازي تلك الحاجات الهائلة. ووجد الكثيرون من الفلسطينيين، وهم من دون دولة وعمل، وغالبا بلا مال، ان بقاءهم وبقاء عائلاتهم في قيد الحياة يفرضان عليهم اقتناص الفرص الاقتصادية خارج حدود الدول التي استضافتهم أول الأمر.

في أواخر الاربعينات، كانت الكويت لا تزال محمية بريطانية، ومركزا تجاريا صغيرا وفقيرا نسبيا، على أطراف شاطىء الخليج العربي. فالكويت، التي كانت الصحراء من خلفها، والبحر من أمامها، ومع مناخها القاسي، كانت في زمن النكبة لا تزال في بدايات فترة قطف ثمار ثروتها النفطية. والواقع ان اندفاع الكويت نحو تنمية بنية دولتها الفتيّة واقتصادها تزامن مع طرد طبقة مثقفة من فلسطين كانت بمثابة بيروقراطية «جاهزة للاستعمال»، وطبقة واسعة من الفلاحين الذين انقلبوا، بفعل خسران الأرض، الى خزان كبير من العمال غير المهرة او أشباه المهرة.

ومع ان الكويت رحّبت بوصول المهجّرين، فان قساوة المناخ والعزلة التي عاناها الأفراد الذكور (والذين شكلوا معظم الجالية في الخمسينات وأوائل الستينات) جعلتا أوضاع العيش صعبة للغاية بالنسبة الى الكثيرين من الفلسطينيين الذين اتوا خلال تلك الفترة. ويصف الكاتب الفلسطيني غسان كنفاني، الذي عاش في الكويت في أواخر الخمسينات، الوضع هناك على الوجه التالي: «قادتنا الظروف نفسها الى ذلك المكان. وقبلنا بنوع من خيار الأبطال: المنفى مقابل إعالة عائلاتنا. وبذلنا جهدنا لنجعل حياتنا تطاق بطريقة او اخرى.»[١]

وكان الراتب كبيرا بالنسبة الى الذين ذهبوا الى الكويت ومعهم عقد عمل. فقد كانوا يُمنحون المسكن أيضا في معظم الأحيان، بالاضافة الى راتب مرتفع، وكانت الاقامة مضمونة. أما الذين لم يكن لديهم عقد عمل، وكان دخولهم البلد غير شرعي، فقد كانت

رحلتهم محفوفة بالأخطار، وكان الاعتقال والطرد امرين واردين دوما. لكن المخاطر لم تردع سوى قلة منهم، ففرصة القيام حتى بأعمال يدوية مع إقامة غير مضمونة في الكويت كانت تعني الهرب من حياة الجوع والذل في مخيمات اللاجئين، وتمنح العائلة، التي كثيرا ما كانت كبيرة وموسعة، فرصة بناء حياتها من جديد.

ولم تقدم الكويت المواطنية الى من استضافتهم من العمال الفلسطينيين، ولم يحصل الفلسطينيون على اية امتيازات كلاجئين، كما كانت الحال في مصر وسوريا. كذلك، وخلافا للوضع السائد في المشرق العربي، اضحت الفوارق بين الكويتيين والمغتربين أكثر وضوحا، ووجدت لها تعبيرات في معظم نواحي الحياة. ومع ذلك، فان الفرصة الاقتصادية، مضافا اليها المناخ السياسي الليبرالي نسبيا في الكويت، ظلا يستقطبان عمالا مغتربين، من الفلسطينيين والعرب على حد سواء.

لكن تجدر الاشارة الى انه على الرغم من ان مصريين ولبنانيين وسوريين وفدوا أيضا الى الكويت في أوائل الخمسينات لتسلم مناصب في الجهاز الحكومي او التربوي، كما فعل الفلسطينيون المثقفون، فان الفلسطينيين، أكثر من اية فئة مغتربين اخرى، هم الذين ساهموا في تكوين التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في البلد. فالفترة التي أقاموا فيها هناك، وحجم جاليتهم، وتفانيهم واندفاعهم في العمل في القطاعين العام والخاص، والمكانة التي احتلوها لاحقا في الجهاز الحكومي والاقتصاد والمهن والإعلام، سمحت للفلسطينيين في الكويت بأن ينموا ليصبحوا احدى أكثر الجوالي تماسكا ونشاطا في الشتات.

المجتمع السياسي

يحكم الكويت، وهي بلد مساحته نحو ٦٠٠٠ ميل مربع معظمها صحراء بلا انهار وبعيدة عن ميدان الصراع العربي ـ الاسرائيلي، امير من اسرة الصباح، وذلك منذ أكثر من قرنين من الزمن، وقد بدأ الأمير عبد الله السالم (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥)، وهو ابو الكويت الحديثة، في أوائل الخمسينات تطبيق برنامج شامل للاصلاح والتنمية في تلك الدولة النفطية الفتية. وارسى الأسس لنظام دولة خدمات اجتماعية شاملة، واسس مجلس التخطيط الانمائي والانعاش سنة ١٩٥٢ لوضع هذا النظام موضع التنفيذ. وفي السنة ذاتها، بادر الى وضع برنامج للاستثمار الخارجي من خلال مجلس الاستثمار الكويتي في لندن. وهكذا سعى الأمير لتوفير مردود مالي يكفي حاجات الكويت إذا ما جفت آبار النفط، او عندما تجف. كذلك، وبسبب وعيه الكامل للمخاطر السياسية الخارجية التي قد يتعرض بلده الصغير لها (بسبب وجود جيران أقوياء كالسعودية والعراق وايران)، عمد الأمير ووزير ماله جابر الأحمد الى إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية سنة ١٩٦٢. وكان الهدف من إنشائه ان يسمح لأموال الكويت النفطية بالمساهمة في مدّ يد العون الى دول عربية اخرى، وأن يضمن

لقاء مكافآت العون الاقتصادي الدعم السياسي اوعدم التدخل من جيران الكويت.(٢)

وبعد استقلال الكويت عن بريطانيا (في حزيران/يونيو ١٩٦١)، كانت الدولة الوحيدة بين دول الخليج التي وضعت دستورا للبلاد (١٩٦٢) يتضمن نمطا برلمانيا وزاريا من أنماط الحكم. وبقيت السلطة العليا في يد الأمير، لكن، مع ان مجلس الأمة لم يبادر الى وضع سياسات إلا فيما ندر، فإنه ساهم في تطوير استقلال لم يكن يخطر في بال واضعيه. فقد مُنع قيام الأحزاب السياسية قانونا، لكن الكتل المعارضة بدأت تنمو بالتدريج في السنوات ١٩٦٣ و١٩٦٧ و ١٩٧١ و ١٩٧٥ وفي أواسط الثمانينات، وتلتف حول قضايا تتعلق بدور الكويت العربي، وسيطرة شركات النفط، وعلاقات الكويت بالولايات المتحدة وبريطانيا، او حول قضايا داخلية كأزمة سوق المناخ وتفاعلاتها سنة ١٩٨٢.

الاقتصاد

تمتد جذور الاقتصاد الكويتي وطبيعته المميزة ـ قطاع خدمات متضخم؛ مستوى عال من الاستهلاك؛ قوى انتاجية محلية غير متطورة ـ الى الفترة التي سبقت اكتشاف النفط. ففي تلك الفترة، عمدت السياسة الامبريالية البريطانية الى زعزعة تجارة النقل المحلية، ونقلت رأس المال الى خارج البلد، عوضا عن استثماره بطريقة تشجع التطور المحلي.(٣) لذا، عندما احتاج البلد الى الخبرات الصناعية والى نمو سريع في الجهاز الحكومي بفعل تدفق أموال النفط واستثمارها، اضطرت الكويت، وبسبب من حالة القاعدة الانتاجية الاقتصادية المحلية، الى استيراد تقنيين من ذوي الخبرة وموظفي حكومة من الخارج. وجاءت التوجهات اللاحقة شبيهة بما سبق، بينما نما الاقتصاد الكويتي باستقلال شبه تام تقريبا عن عمل السكان المحليين. وزاد هذا الوضع تفاقما ان الاقتصاد قد تطور في اتجاه انتاج وحيد يعتمد على النفط، وهو سلعة تتطلب تقنية متطورة غالية الثمن في جميع مراحل انتاجها وتسويقها. وهذه العوامل كلها جعلت الكويت تعتمد أكثر فأكثر على التقنية والمهارة المستوردتين.

بدايات الهجرة الفلسطينية

في أوائل الخمسينات، بدأ سوق العمل الكويتي المتعطش الى العمال باجتذاب أعداد كبيرة من المهاجرين (منهم عدد كبير من الفلسطينيين) من الأردن ولبنان، حيث كانت البطالة متفشية والمهارات متوفرة. وقبل سنة ١٩٥٧، كانت هجرة الفلسطينيين وغيرهم الى الكويت ذات شكلين: الأول غير شرعي وإفرادي وبواسطة «قطار باطن الأرض»، او كما وصفه غسان كنفاني في روايته «رجال في الشمس»:

> كان قد بدأ الرحلة مع صديقين من أصدقاء شبابه، من غزة، عبر اسرائيل، عبر الأردن، عبر العراق. ثم تركهم المهرب في الصحراء وهم لما يعبروا حدود الكويت. لقد دفن صديقيه بتلك

> الأراضي المجهولة ويحمل معه هويتيهما على أمل ان يصل الى الكويت، فيرسلهما الى أهليهما. . . .
> وبعد مرور أقل من شهر عاد أدراجه الى العراق، ولكنهم ألقوا القبض عليه. . وهو الآن يمضي سنته الثانية في سجن صغير.(٤)

وكانت الرحلة، إنْ بطريق البر عبر الصحراء او البحر عبر الفاو، محفوفة بالمخاطر. وقد مات الكثيرون خلالها.(٥) أما الناجون، فقد عثروا في الغالب على عمل كعمال غير مهرة او كعمال يدويين، وهو عمل لا يستسيغه الكويتيون. أما الشكل الآخر من الهجرة فكان بواسطة عقد عمل مع الحكومة، او مع شركة النفط الكويتية، او مع شركة من شركات القطاع الخاص. وبينما نما إنتاج النفط، أتاحت الموارد المالية الهائلة لحكومة الكويت ان تشرع في تنفيذ مشاريع تنمية ادت الى اتساعٍ في قطاعات اخرى من النشاط الاقتصادي.(٦) وتبعا لذلك تضاعفت فرص العمل، وكان الفلسطينيون المثقفون يمتلكون مزية خاصة في المجال التجاري، اذ كانوا في العادة يتقنون اللغة الانكليزية، اضافة الى العربية.

وحيث ان تأشيرات الدخول وإجازات العمل والاقامة قد اصبحت كلها أمورا ذات اهمية بالغة في حياة المغترب في الكويت، من المفيد لنا ان نستطرد هنا لنصف الوضع القانوني الذي يتصل بالهجرة الى الكويت منذ الأربعينات.(٧) فاستنادا الى معاهدة سنة ١٨٩٩، كانت بريطانيا مسؤولة عن علاقات الكويت الخارجية، لكن لم يكن ثمة اي وجود عسكري بريطاني في الكويت، كما كان في فلسطين والبحرين، بل مندوب بريطاني فحسب. وكان في المكاتب التي كانت تعالج الأمور الداخلية شيخ من اسرة الصباح يتمتع بسلطات كاملة.

وفي الأربعينات، كان عدد قليل فقط من الكويتيين يملك المال اللازم للسفر الى الخارج، لذا، لم تكن جوازات السفر مشكلة ذات شأن يذكر. وإذا اضطر احدهم الى السفر، كان يُمنح وثيقة معترف بها من قبل بريطانيا، اذ ان سكان الكويت كانوا يعتبرون سكان محمية بريطانية. وتبعا لذلك، كانت البلاد العربية تعامل من سافر من الكويتيين الى الخارج كما لو انهم أجانب، لا عرب. وأخيرا، وصل التذمر من هذه الحال الى مسامع الأمير، الذي قرر سنة ١٩٤٨، بعد استشارة البريطانيين، إنشاء مكتب للجوازات والاقامة. واستدعى الأمير فلسطينيا من يافا، وهو هاني القدومي، لإنشاء هذا المكتب الجديد وإدارته.(٨)

وخلال فترة ما قبل سنة ١٩٥٠، كان معظم الوافدين الى الكويت مرتبطا بوظائف معينة. وكانت الهجرة غير الشرعية قليلة. وفي اية حال، لم يكن هنالك مراكز حدودية آنئذٍ. وحتى بعد إنشاء هذه المراكز، كانت الحاجة الى اليد العاملة ماسة الى درجة ان أرباب العمل الكويتيين لم يكلفوا أنفسهم في العادة عناء التدقيق فيما إذا كان العمال الأجانب يملكون إجازة عمل او إقامة. وكانت المشكلة تنشأ حين كان الموظفون «غير الشرعيين» يغادرون الكويت لجلب زوجاتهم وعائلاتهم. وفي مثل تلك الحالة، كان الموظف عادة يلجأ الى صاحب العمل، الذي كان عندئذ يتقدم من المندوب البريطاني طلبا للموافقة على إصدار تأشيرة الدخول.

وفي الخمسينات أُبرمت سلسلة من الاتفاقات الثنائية بين الكويت والدول العربية الأخرى التي ألغت الحاجة الى تأشيرة الدخول. وقد ابرم الأول مع لبنان في ١٩٥١ – ١٩٥٢، ووقّع اتفاق مع مصر بعد ذلك بأعوام قليلة. أما الأمر الأهم بالنسبة الى الفلسطينيين فكان إلغاء تأشيرة الدخول للأردنيين في ١٩٥٨ – ١٩٥٩. اذ فتح هذا القرار الباب واسعا أمام الهجرة الشرعية لجميع المواطنين الأردنيين، من الضفتين الشرقية والغربية على حد سواء. وبموجب هذا القرار، كان في وسع اي مواطن اردني الذهاب الى الكويت ما دام يملك جواز سفر ساري المفعول. وحدهم الفلسطينيون من حملة وثائق السفر كانوا يواجهون الصعوبات، فليس ثمة حكومة هم من رعاياها لتبرم اتفاقات لمصلحتهم.

قام الفلسطينيون الذين وفدوا الى الكويت بعد النكبة مباشرة بدور حاسم في تدبير هجرة الآخرين. وعلى سبيل المثال، إذا نال موظف فلسطيني احترام رئيسه الكويتي وثقته، كان الكويتي في الغالب يوافق على مقترحات الفلسطيني بشأن التوظيف. وفي المقابل، لم يكن من المرجح ان يعمد الفلسطيني، بعد ان نال ثقة الكويتي، الى إحضار شخص الى الكويت ما لم يكن هو نفسه متأكدا من جدارته. والأشخاص المعروفون جيدا كانوا، بطبيعة الحال، من أعضاء عائلته او رفاقه من المخيم نفسه او القرية نفسها. فوزارة الكهرباء (التي عمل اليافاوي عبد المحسن القطان فيها مفتشا عاما حتى سنة ١٩٦٣، والتي اشتهرت باسم «مستعمرة يافاوية») ووزارة الأشغال العامة اصبحتا تُعرفان للعموم باحتوائهما على عدد كبير من الموظفين الفلسطينيين.(٩) وهكذا، مهد اولئك الروّاد الفلسطينيون الأوائل الطريق أمام حركة مستمرة للعائلة والمعارف باتجاه الكويت، بينما كان الجهاز الحكومي والاقتصاد يتناميان.(١٠)

الكويتي وغير الكويتي

لعل المظهر الأوضح للحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت هو التمايز او الفوارق التي ظهرت بين الكويتيين وغير الكويتيين. فقد كان معظم الذين ذهبوا الى الكويت قبل سنة ١٩٤٨ من غير العرب العاملين في صناعة النفط. لذا فانهم عاشوا في الأحمدي، جنوب مدينة الكويت.(١١) وبعد سنة ١٩٤٨، وبينما بدأت الشركات الأخرى والحكومة استقطاب المزيد من المغتربين، بدأت أعداد غير الكويتيين القاطنين داخل أسوار مدينة الكويت، بألوانها البنية والحمراء، في الازدياد. وحتى سنة ١٩٥٧، عاش الكويتيون والمغتربون معا داخل أسوار المدينة.(١٢) وفي سنة ١٩٥٧، هُدمت الأسوار وبدأ العمل المخطط بدقة لبناء ضواح سكنية، لكل منها مدرستها الخاصة، ومركز شرطتها، وعيادتها، وسوقها، والى ما هنالك، الأمر الذي وضع الأسس لفوارق قانونية وسياسية لاحقة بين الكويتي والمغترب.

وحين استضافت الكويت أعدادا كبيرة من المهاجرين في الخمسينات والستينات، بدأت الدولة بحلول أواخر الستينات، وبالتأكيد بحلول أواسط السبعينات، تبدي القلق من ان

الكويتيين قد اصبحوا أقلية في بلدهم. وفي أثناء الحرب الأهلية في لبنان خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، تضاعف الشعور بتعرض البلد للمخاطر، من جراء تكوين السكان، وما يصاحبه من توزع كالفسيفساء للمغتربين والنسبة بين السنة والشيعة. وازداد ذاك الشعور أيضا مع صعود التيار الأصولي في المنطقة واندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية. وواجهت الكويت معضلة في التعاطي مع جوالي العمال الضيوف: فهي تثني على سنوات الجهد الطويل التي أمضاها هؤلاء في الخدمة وتقدرها، لكنها لم تقبل بعد فكرة منح إقامات دائمة بسبب قلق مواطنيها من صغر أعدادهم. وبالاضافة الى ذلك، فان تجربة الكويت الأخيرة مع الارهاب، ومنها سلسلة المتفجرات التي اجتاحت البلد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ومحاولة اغتيال الأمير في أيار/مايو ١٩٨٦ والمتفجرات في حزيران/يونيو اللاحق، كلها جعلت الكويتيين يوجسون خيفة من الايرانيين والعراقيين واللبنانيين والسوريين. لكن طرد أعداد كبيرة من أصحاب تلك الجنسيات لم يؤد سوى الى القلق في صفوف الآخرين، ومنهم الفلسطينيون.

ننتقل الآن الى دراسة حالة المغتربين استنادا الى القانون الكويتي. صدر قانون الجنسية الكويتي الأول سنة ١٩٤٨ (القانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٨). لكن لم يكن لهذا القانون شأن يذكر بسبب عدم نمو الجهاز الحكومي على الأرجح. ولم يتم تثبيت متطلبات الجنسية رسميا إلّا سنة ١٩٥٩، مع صدور المرسوم الأميري رقم ١٥. وحدد المرسوم الأميري رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ أيضا إجراءات الاقامة بصورة واضحة.(١٣)

واستنادا الى المادة الأولى من قانون الجنسية لسنة ١٩٥٩ (الذي عُدّل لاحقا في السنوات ١٩٦٠ و١٩٦٥ و١٩٦٦)، فان الجنسية الكويتية من حق كل من كان (والمتحدرين منه) يسكن الكويت قبل سنة ١٩٢٠ واستمر يسكن الكويت حتى نهاية سنة ١٩٥٩. وكل من عداهم فهو من غير الكويتيين، ومن هؤلاء عدد كبير من البدو الذين يحملون الجوازات، لا الجنسية الكويتية.(١٤) وتشير الأرقام الواردة أدناه الى ان القيود المستمرة في امور الجنسية، وما واكبها من هجرة كثيفة الى الكويت، قد جعلت الكويتيين أقلية في بلدهم.(١٥)

وفي ميدان العمل، كان نظام اتفاقات تأشيرات الدخول المتبادلة حتى سنة ١٩٦٧ يجعل الوصول الى الكويت، بالنسبة الى العمال العرب المغتربين، أمرا سهلا الى حد بعيد. لكن تدفق آلاف الفلسطينيين الى الكويت في أعقاب حرب سنة ١٩٦٧ اضطر الكويت الى إعادة النظر في سياستها. وبدلا من ان تختار الكويت بلدا بعينه لتلغي اتفاق تأشيرات الدخول المعقود معه، فانها عمدت في ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ الى تطبيق إجراءات جديدة، تقضي بضرورة الحصول على بطاقة زائر وبطاقة عمل وشهادة عدم الاعتراض. وهذه الوثائق الرسمية لا تصدر إلا بناءً على طلبٍ من شخص كويتي يُقدمه عبر وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. لذا يُصبح الكويتي مسؤولا عن غير الكويتي الذي طالب هو نفسه بهجرته بعد إتمام جميع المعاملات القانونية والمالية.(١٦) وكان هذا بداية نظام «الكفيل»، وهو نظام اصبح جزءا أساسيا من العمل في الكويت.(١٧)

ويتم ضمان الاقامة في الكويت لغير الكويتيين من خلال صاحب العمل او من خلال الأب او الزوج. ورسميا، على غير الكويتيين ان يغادروا البلد فور انتهاء عملهم. وقد تبدي شركة ما رغبتها في تجديد كفالة إقامة موظف خدم طويلا، لكن لا يخصص لكل شركة سوى عدد معين من إجازات الاقامة. لذا، فان كفالة شخص متقاعد تخفض من عدد العاملين الذين تكفلهم شركة ما. وثمة بديل آخر، وهو خيار «الملحق بالعائل»، حيث يغيّر الشخص كفالته الى ابن له يعمل في البلد. لكن الكثيرين من الذين سكنوا في الكويت مدة طويلة يجدون في هذا القرار مسا بكرامتهم.(١٨) وإذا لم يتم اختيار احد هذين الأمرين، على ذلك الشخص ان يغادر الكويت مهما طالت مدة إقامته في الكويت.

وتجدر الاشارة الى امور اخرى لاستكمال صورة وضع غير الكويتيين في الكويت. ففي مجال الرفاه الاجتماعي، يتمتع غير الكويتيين بعناية طبية مجانية او شبه مجانيّة. والتعليم الرسمي متاح لهم استنادا الى نظام الحصص (أنظر أدناه «التطور الاقتصادي والتعليم»). لكن، باستثناء أفراد البعثات الدبلوماسية، لا يمكنهم امتلاك أملاك غير منقولة (القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٥).(١٩) ولا يسمح لهم بالاقتراع، ولا الانتخاب في اية هيئة تشريعية محلية او قطرية او وطنية، ولا الانخراط في الأحزاب السياسية ولا تنظيم اجتماعات سياسية (القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣، المادة ١٠).(٢٠) وفي سوق العمل، لا يسمح للمغتربين بالتنظيم. ويمكنهم الالتحاق بالنقابات الكويتية، لكن فقط بعد مضي خمسة أعوام من العمل المستمر في البلد.(٢١) وفيما يختص بالجمعيات المهنية الكويتية، قد يطلب من غير الكويتي الانضمام اليها بهدف التمرين، لكنه لا يملك حق الاقتراع او الانتخاب.

وفي مجال العمل، اصدرت الحكومة سنة ١٩٦٥ سلسلة من الاجراءات لتنظيم النشاطات في القطاع الخاص. ويمنح قانون الصناعة لسنة ١٩٦٥ الحكومة سلطات واسعة في جميع قطاعات الاقتصاد. وقد تم تأميم الشركات الصناعية كافة، وكان على كل شركة ان يكون الكويتيون فيها أصحاب ٥١٪ من اسهمها. وأقيمت لجنة التنمية الصناعية لمنح إجازات الاستيراد والبناء او حجبها، والى ما هنالك، بهدف تعزيز نمو الملكية الكويتية

الجدول رقم ٦ ـ ١
سكان الكويت، ١٩٥٧ ـ ١٩٧٥

	١٩٥٧	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥
الكويتيون	١١٣,٦٢٢	١٦١,٩٠٩	٢٢٠,٠٥٩	٣٤٧,٣٩٦	٤٧٢,٠٨٨
غير الكويتيين	٩٢,٨٥١	١٥٩,٧١٢	٢٤٧,٢٨٠	٣٩١,٢٦٦	٥٢٢,٧٤٩
المجموع	٢٠٦,٤٧٣	٣٢١,٦٢١	٤٦٧,٣٣٩	٧٣٨,٦٦٢	٩٩٤,٨٣٧
نسبة الكويتيين الى المجموع	٪ ٥٥	٪ ٥٠,٣	٪ ٤٧,١	٪ ٤٧	٪ ٤٧,٤

للشركات. وبالاضافة الى ذلك، أُصدر بعض القوانين لمنع الشركات غير الكويتية من إنشاء مؤسسات مصرفية ومالية.(٢٢)

وقد ركز المخططون الكويتيون على التنبؤ بحاجات القوة العاملة، وتنفيذ سياسات تربوية لتلبية هذه الحاجات من خلال توظيف الكويتيين، إدراكا منهم للخطر الذي يكمن في وجود جوال من المغتربين العرب ممن ليس لهم حقوق كاملة، وخصوصا في إبان فترات تعاظم التوتر الاقليمي بين الأنظمة المتصارعة.(٢٣) وعلى الرغم من ان هذه السياسة قد ساهمت في طمأنة الكويتيين الذين كان لقلقهم ما يبرره في ضوء الحاجة الى بسط المزيد من السلطة على أنظمة بلدهم السياسية والتربوية والاقتصادية، فانها أيضا زادت في صفوف غير الكويتيين الخوف على ضمانات العمل والاقامة المستمرة.

ولدى تطبيق هذه القوانين المفصلة أعلاه، لا يعامل الفلسطينيون بأحسن او بأسوأ مما يعامل به سواهم من غير الكويتيين. وليس ثمة اية قيود تتعلق بالفلسطينيين من دون سواهم. لكن مع بلوغ سن التقاعد، وحين يُجبر الفلسطيني على مغادرة الكويت ــ حتى لو عاش معظم حياته فيها ــ فان حالته تختلف عن غيره من العمال. اذ عندما يصل العامل الباكستاني الى سن التقاعد، يعود الى الباكستان، والعراقي الى العراق، والمصري الى مصر. أما الفلسطيني فإذا لم يكن يحظى بجواز سفر (اردني في العادة) فهو يواجه معضلة وجهة السفر.

وحتى بالنسبة الى من يحمل الجواز الأردني، فان القاعدة الاقتصادية المحدودة لذاك البلد، ومستويات بطالته المرتفعة، وخصوصا بين أصحاب المهن، تسبب مشكلات جدية. وبالاضافة الى ذلك، فان الفلسطينيين الذين لهم علاقة بالسياسة، حتى لو لم يكونوا نشيطين في الخارج، كثيرا ما واجهوا، لدى عودتهم الى الأردن، السجن، او مصادرة جواز السفر. بل ان بعضهم حُرم تجديد جواز سفره، بينما هو لا يزال في الخارج، بسبب علاقته بالسياسة. لذا فمن المرجح ان تؤدي نتائج التباطؤ الاقتصادي في أواخر الثمانينات، والأهم من ذلك استبدال المهاجرين بأهل البلد بالتدريج، الى خلق تحدٍ جدي للجوالي الفلسطينية في الخليج عامة، والكويت خاصة، حيث أعادوا بناء شعور بالهوية الوطنية والتماسك لا يجارى في اي بلد مضيف آخر.(٢٤)

البنية الاجتماعية ــ الاقتصادية
للجالية الفلسطينية في الكويت

يعود تاريخ أول تعداد للسكان يمكن الرجوع اليه في الكويت الى سنة ١٩٥٧. وقد جاء فيه ان عدد الأردنيين والفلسطينيين يبلغ ١٥,١٧٣ شخصا، اي ١٦ ٪ من مجموع السكان المهاجرين و٧,٣ ٪ من إجمالي عدد السكان. وفي إحصاءات سنة ١٩٦١، وصل

عدد الفلسطينيين في الكويت الى ٣٧,٣٢٧ نسمة او ١١,٦ ٪ من السكان و ٢٣,٤ ٪ من مجموع غير الكويتيين.(٢٥) ولا تحدد هذه الاحصاءات بالتفصيل البلد الذي اتى الفلسطينيون منه، ولا تشمل فئات منفصلة للفلسطينيين والأردنيين، اي انها لا تميز بين الأردنيين من الضفة الشرقية والفلسطينيين. لكن من المعترف به عامة ان ٩٥ ٪ من الأردنيين في الكويت هم من الفلسطينيين.(٢٦)

ومع حلول سنة ١٩٦٥، ارتفع عدد الفلسطينيين / الأردنيين الى ٧٧,٧١٢ نسمة، اي ما نسبته ٣١,٤ ٪ من المغتربين و١٦,٦ ٪ من إجمالي عدد السكان. وفي سنة ١٩٧٠، اوردت الاحصاءات وجود ١٤٧,٦٩٦ فلسطينيا، اي ما نسبته ٣٧,٧ ٪ من مجموع غير الكويتيين و ٢٠ ٪ من إجمالي عدد السكان.(٢٧) وفي سنة ١٩٧٥، ارتفع عدد الفلسطينيين الى ٢٠٤,١٧٨ نسمة.(٢٨)

ويستخدم بلال الحسن إحصاءات الهجرة الأردنية ليستدل على ان عدد الفلسطينيين الوافدين من الأردن الى الكويت يزيد خمسة أضعاف عن عدد الوافدين من البلاد العربية الأخرى. وثمة عدة عوامل تفسر هذه الهجرة الكبيرة من الأردن. ففي الأردن أعداد من الفلسطينيين أكبر كثيرا من اي بلد عربي آخر، وقد ادى الأساس الاقتصادي الضعيف تقليديا في ذاك البلد الى بطالة مزمنة. كما ان أولويات التطور التي تحظى الضفة الشرقية بها قد أعاقت نمو الضفة الغربية الاقتصادي، وأدت الى الهجرة. ولربما كان المستوى التعليمي بين أبناء الضفة الغربية، والذي هو في الغالب أعلى من مستوى أبناء الضفة الشرقية، من الحوافز التي دفعت الفلسطينيين الى الهجرة نحو مناطق فيها فرص عمل يدر ربحا أكبر.(٢٩) وأخيرا، جاءت حرب سنة ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل للضفة الغربية لتدفع الى الكويت بهجرة قوامها عائلات بأكملها، بينما جرت العادة قبل الحرب ألّا يسافر الى الخارج سوى فرد ذكر من أفراد معيلي العائلات.

وكما ذكرنا أعلاه، فقد كانت الهجرة الى الكويت في الخمسينات وأوائل الستينات، من الفلسطينيين وغيرهم، هجرة أفراد في العادة. وكان الشخص بمفرده، وعادة من الذكور، هو الذي يهاجر تاركا وراءه عائلته. وتبعا لذلك، كانت جوالي المغتربين تشتمل على نسبة مرتفعة جدا من الذكور. واذ توافدت الاناث بمفردهن بأعداد متزايدة الى الخليج، كمعلمات

الجدول رقم ٦ ـ ٢
نسب الذكور والاناث في الجالية الفلسطينية ــ الأردنية
في الكويت، ١٩٥٧ ــ ١٩٧٠(٣٠)

	١٩٥٧	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠
الذكور	١١,٦١٦	٢٥,٥٨٦	٤٩,٧٤٤	٧٩,٩٣٤
الاناث	٣,٥٥٧	١١,٧٤١	٢٧,٩٦٨	٦٧,٧٦٢

بصورة خاصة، تبدلت نسبة الذكور الى الاناث بالتدريج باتجاه تساوي أعداد الجنسين. وكان التبديل الأهم في نسب الجنسين في الفترة ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠، حيث اصبحت الهجرة تشمل العائلات. وأخرجت حرب ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل للضفة الغربية وغزة الكثيرين من الفلسطينيين من الأراضي المحتلة حديثا. واتجه البعض الى الكويت، لكن علاوة على ذلك، قرر الكثيرون من معيلي العائلات الذكور جلب أُسرهم من الأراضي المحتلة ليضموها اليهم.[٣١]

وباستثناء قلة من كبار الأغنياء الفلسطينيين العاملين في القطاع الخاص أساسا، فان أغلبية أفراد الجالية تقسم الى ثلاث فئات رئيسية، تشمل الأولى أعدادا كبيرة من المزارعين والعمال غير المهرة او نصف المهرة من ذوي المداخيل المتدنية. وبسبب طبيعة العمل الذي يمارسه هؤلاء، فان وضعهم غير مستقر. فإذا طرأت مشكلة ما، فان الميكانيكي الفلسطيني يُستبدل بسهولة بآخر كوري او هندي. وتشمل الفئة الثانية، وإقامتها مضمونة الى حد ابعد نوعا ما، قطاعا صغيرا من العمال المهرة من ذوي الدخل المتواضع، وآخرين أمثالهم من الطبقتين الوسطى والدنيا، كموظفي الحكومة وموظفي القطاع الخاص وصغار رجال الأعمال والبقّالين والخبّازين، والى ما هنالك. أما الفئة الثالثة من الطبقتين الوسطى والعليا من ذوي الدخل الأكثر ارتفاعا بقليل، فتشمل الكثيرين من المهنيين (الصحافيين والمهندسين والأطباء والمحامين والمعلمين)، من بينهم أعداد كبيرة من ذوي الوعي السياسي والوطني.[٣٢]

لذا، وبالرغم من الاعتقاد السائد في الخارج من ان الجالية في الكويت غنية، فالحقيقة هي ان على الكثيرين من الفلسطينيين، ولا سيما في ضوء غلاء المعيشة (وخصوصا غلاء الايجارات) الذين ارتفع مستواهم ارتفاعا لافتا أواخر السبعينات، بذل الجهود للحفاظ على الموازنة بين الدخل والمصروف. ويتضح هذا الأمر لأي شخص يزور المناطق السكنية ذات الكثافة الفلسطينية المرتفعة. وثمة منطقتان على وجه الخصوص، هما حولّي ــ النقرة، بالقرب من وسط المدينة، والفروانية القريبة من المطار، يطلق عليهما كنيتا «الضفة الغربية» و«قطاع غزة». ولن يجد زائر هاتين الضاحيتين اية فيللات فخمة او سيارات فارهة، بل ان أوضاع المعيشة ضاغطة والكثير من الأبنية بحاجة واضحة الى الترميم. ولأن العائلات الفلسطينية التي كثيرا ما تكون كبيرة تستدعي موارد رزق إضافية، فان الكثيرين من معيلي العائلات يشغلون وظيفتين، وفي بعض الحالات، نجد ان الزوج والزوجة من العاملين.[٣٣]

ولقد اعيد تكوين الروابط العائلية، وفي بعض الأحيان، البُنى القروية، وخصوصا في الضواحي التي فيها نسبة مرتفعة من السكان الفلسطينيين. فالزيارات الى الضفة الغربية او قطاع غزة، او، إذا تعذر ذلك، الى مراكز اخرى حيث يلتقي أفراد العائلة، كعمان مثلا، تساهم في تعزيز الشعور بالانتماء الى عائلة أوسع، واستطرادا، الى فلسطين. ان قوة الارتباط بالعائلة والوطن لدى القطاعات كافة، مع ما يواكبها من قوة اقتصادية لدى الطبقة المهنية، كانت، ولا تزال، عاملا أساسيا في تطوير جالية فلسطينية منظمة ومتماسكة في الكويت.[٣٤]

التطور الاقتصادي والتعليم

في أعقاب حرب سنة ١٩٦٧، طرأ على الميزانية الكويتية عبء جديد تمثَّل في مساعدة سنوية قدرها ٥٠ مليون جنيه (١٢٠ مليون دولار) مساهمة من الكويت الى دول المواجهة، استنادا الى قرار مؤتمر القمة العربية في الخرطوم سنة ١٩٦٧. وادت هذه الخطوة وغيرها من الخطوات الى انخفاضٍ في السيولة النقدية في البلد. وانخفض النشاط التجاري ومعدلات الأجور، وظهرت البطالة لأول مرة.[٣٥]

وانعكس هذا التباطؤ الاقتصادي أيضا على نظام التعليم. فقد كانت المقاعد الدراسية في البدء متوفرة في مدارس الحكومة الكويتية لكل من كان يرغب في التسجيل فيها، بما في ذلك غير الكويتيين. لكن التغيير الذي حدث في نمط الهجرة الفلسطينية، من هجرة أفراد ذكور الى هجرة العائلات (الكبيرة في العادة)، وما واكب ذلك من سياسة مالية أكثر تشددا، ادى كل ذلك الى انعدام قدرة المدارس الحكومية على قبول جميع الأطفال الفلسطينيين الذين هم في أعمار الدراسة. وكانت هذه المشكلة قد برزت أولا في أواسط الستينات، لكنها تفاقمت بسبب تأثيرات حرب سنة ١٩٦٧.

في سنة ١٩٦٥، حُدِّد عدد المقبولين من غير الكويتيين في المدارس الحكومية بنسبة ٢٥٪ من إجمالي الطلبة المسجّلين، وجرى تخفيض هذه النسبة مجددا بهدف ايصالها الى ١٠٪. وكان لنظام الحصص هذا التأثير الأكبر في الفلسطينيين من دون غيرهم من جوالي المغتربين، نظرا الى حجم جاليتهم والى الطبيعة العائلية داخل الوجود الفلسطيني. وتلبية للحاجة المتزايدة، ونظرا الى اهتمام أفراد الجالية بأطفالهم، ولأن الأمر ينطوي على ربح مادي، قام هؤلاء الأفراد بتأسيس عدة مدارس خاصة: دار الحنان (١٩٦٣)، والجيل الجديد (١٩٦٣)، والمنهل، والفحاحيل الوطنية، والمجاهد، والبراعم النموذجية، والنهضة، والفروانية، والأهلية (كلها بعد سنة ١٩٦٧).[٣٦] وكان على ذوي الأطفال الذين لم تستوعبهم المدارس الحكومية ان يسجلوا أبناءهم في المدارس الخاصة. ومع ان افتتاح هذه المدارس قد حل مشكلة إيجاد المؤسسات التربوية البديلة، فقد طرأت مشكلة جديدة هي مشكلة دفع أقساط التعليم في هذه المدارس الخاصة.

وحين برزت المشكلة أول مرة، ناشد أعضاء الجالية الفلسطينية منظمة التحرير مد يد العون اليهم. ومنذ آذار/مارس ١٩٦٧، طلبت المنظمة الى وزارة الخارجية الكويتية ان تزيد في عدد الفلسطينيين المقبولين في المدارس الحكومية. وقد تحسن الوضع نوعا ما، لكن تدفق الناس في أعقاب حرب سنة ١٩٦٧ جعل المنظمة والفلسطينيين معا يعودون الى درس المشكلة من أساسها.[٣٧]

وفي آب/أغسطس ١٩٦٧، ناشدت المنظمة الحكومة مجددا توسيع حصة الفلسطينيين، لكن الحجة الكويتية كانت ان الموارد الحكومية غير كافية. وبعد المزيد من الدراسة والنقاش،

أُبرم بين الحكومة ومنظمة التحرير اتفاق أجاز للمنظمة إدارة مدارسها الخاصة بها. ووافقت وزارة التربية على استخدام بعض المدرسين لتعليم صفوف فترتي بعد الظهر والمساء في مدارس المنظمة، كما وفّرت الوزارة المباني والتجهيزات لتلك المدارس بلا مقابل. وتولت المنظمة مسؤولية البرامج العامة في تلك المدارس، ودفع رواتب المدرّسين الذين تحتاج اليهم، لكن كان ينبغي ان يتلاءم منهج الدراسة مع المنهج الوزاري.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ بدأ الطلبة التسجيل، وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ بدأ التدريس. واستُخدمت ثماني مدارس فيها ٤,٧٢١ تلميذا في السنة الدراسية ١٩٦٧/١٩٦٨. ومع حلول السنة ١٩٧٥/١٩٧٦، وهي آخر سنة في عمل هذه المدارس، كان ثمة إثنتان وعشرون مدرسة فيها ١٦,٦١٦ تلميذا.[٣٨] وكانت المدارس تخدم في المقام الأول أطفال الفلسطينيين الذين جاؤوا الى الكويت بعد حرب سنة ١٩٦٧، لكن عائلات كانت فيما مضى ترسل أطفالها الى المدارس الحكومية قامت بإرسال أطفالها الى مدارس المنظمة.

قام المدرسون الفلسطينيون بدور رئيسي في الإشراف على المدارس وبرامجها. وكان الكثيرون منهم متطوعين، اوممن كان يتلقى راتبا رمزيا. وساهم أعضاء في فرع المعلمين الفلسطينيين في تحديد سلّم رواتب للمدرسين وآخر للرسوم المدرسية، على أساس عدد أفراد العائلة ومدخولها. واستمرت المدارس الحكومية في قبول الأطفال الفلسطينيين في الصفوف الابتدائية والمتوسطة، وهم ممن كانوا يقطنون بعيدا عن مدارس المنظمة، كما استمرت في قبول جميع التلامذة الفلسطينيين في الصفوف الثانوية. ووعدت الحكومة كذلك بأن تشمل حصة الـ ١٠٪ من غير الكويتيين المقبولين في مدارسها عددا معقولا من الفلسطينيين.[٣٩]

وجاء في دراسة بلال الحسن بشأن الفلسطينيين في الكويت ان قرار الكويت بعدم زيادة الحصة الفلسطينية كان نابعا من رغبة الحكومة في عدم تشجيع مهاجري ١٩٦٧ على البقاء في البلد، وذلك لأسباب سياسية او ديموغرافية. لكن لربما رأى بعض المسؤولين ان مقدرات الحكومة المالية لم تكن تسمح بتعليم جميع أطفال المهاجرين الجدد، وانه إذا لم تُعالج هذه المشكلة فقد يعود الوافدون الجدد الى وطنهم.[٤٠] واستنادا الى قرار من وزراء التربية العرب القاضي بأن يُعامل الطلبة الفلسطينيون على قدم المساواة مع أطفال الدولة المضيفة، اصرت المنظمة على ان من واجب الكويت قبول التلامذة في مدارس الحكومة. واستمرت المنظمة في إدارة مدارسها، لكنها ظلت في الوقت ذاته تمارس ضغوطا من اجل تأمين قبول التلامذة الفلسطينيين في المدارس الحكومية.[٤١]

كان تمويل المدارس قائما على أموال الحكومة الكويتية والرسوم التي كان يدفعها الأهالي، مع ان بعضا منهم لم يكن في وسعه دفعها، وقد أُعفي منها، كما أُعفي أبناء الفلسطينيين الذين قضى أولياء امورهم في المعارك. وكان مصدر التمويل أيضا تبرعات أغنياء الفلسطينيين والعرب، وتبرعات اخرى أقل حجما. وقد بلغت النفقات في السنة الأولى ٧٧,٥٨٧ دينارا

كويتيا (٢٦٣,٠٠٠ دولار)، لكن مع حلول سنة ١٩٧٥/١٩٧٦، وهي آخر سنة في عمل هـذه المـدارس، ارتفعت النـفقـات الى ٦٠٠,٠٠٠ دينـار كـويتي (اي مـليـوني دولار).[٤٢] والمبالغ التي دفعها الطلاب لم تزد قط عن ٢٢٠,٠٠٠ دينار كويتي، في حين كانت مساهمة الحكومة سنويا تتراوح بين ١٥٥,٠٠٠ و ٢٠٠,٠٠٠ دينار كويتي.[٤٣]

وبسبب المشكلات العديدة، لم تنجح مدارس المنظمة في المحافظة على المستويات الاكاديمية اوعلى أوضاع العمل التي كانت سائدة في مدارس الحكومة. وكان للقيود المالية اثرها البالـغ، فتكاليف المواصلات والمعدات والأساتذة كلها مرتفعة. وكانت احدى نتائج مشكلة الميزانية وجود عدد غير كاف من الباصات المعدّة لنقل أعداد كبيرة من التلامذة القاطنين في أماكن بعيدة، الأمر الذي أعاق الوصول الى المدارس. وقد ازدادت هذه المشكلة بالذات أهمية بسبب قساوة المناخ في البلد، وبسبب عودة الأطفال الى منازلهم ليلا (فقد كان التدريس يجري في فترة ما بعد الظهر وفي المساء، اي بعد ساعات الدراسة المعتادة).[٤٤]

وعلى الرغم من هذه المشكلات، فقد ساهمت تجربة المنظمة في المدارس مساهمة عظمى في تطوير الوعي الوطني عند الطلبة الفلسطينيين. فقد كان الطلاب يؤدون تحية العلم الفلسطيني كل يوم، ويشاركون بانتظام في النشاطات الثقافية والاجتماعية الفلسطينية، ويلتحقون بفرق الكشافة او بمنظمات الزهرات والأشبال (وهي منظمات تدرب الفتيان والفتيات تدريبا شبه عسكري، وتثقّفهم سياسيا). وبعد السنة الدراسية ١٩٧٥/١٩٧٦، اغلقت مدارس المنظمة لأسباب تربوية ومالية وسياسية، وتم استيعاب التلامذة في مدارس الحكومة الكويتية.[٤٥]

ولسوء الحظ، برز الاكتظاظ في المدارس الحكومية كمشكلة بالنسبة الى الفلسطينيين مجددا في أوائل الثمانينات. ولحل هذه المشكلة، قررت الحكومة الكويتية ألاّ يُسجل في المدارس الحكومية سوى أطفال المغتربين الذين كانوا في الكويت في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٣. ولم يشمل القرار التلامذة الذين كانوا في الصفوف النهائية من مدارس الحكومة. وكان على البقية الانتساب الى المدارس الخاصة، وعمدت الحكومة لاحقا الى دفع ٥٠٪ من رسوم التلامذة الذين شملهم القرار الجديد.

وألحق قرار الحكومة ضررا، ولا سيما بالأطفال الفلسطينيين. وكان معظم من وصل منهم الى سن الدراسة في أوائل الثمانينات من أبناء الذين اتوا من الضفة الغربية وغزة في أعقاب حرب سنة ١٩٦٧، وهم في الغالب من افقر الفلسطينيين في الكويت. فهؤلاء الأهالي الذين كانوا أقل قدرة من غيرهم على إرسال أولادهم الى مدارس خاصة، ولهم في كثير من الأحيان عائلات كبيرة، ويرزحون تحت وطأة الايجارات المرتفعة والأوضاع الاقتصادية الصعبة، قد أُرغموا على التقشف أكثر فأكثر عند الامكان، وكثيرا ما يضطرون الى اختيار واحد من أولادهم لارساله الى المدرسة الخاصة، هذا إذا استطاعوا الاختيار اصلا.

لقد أثار خطر انتشار الأمية في صفوف الأطفال الفلسطينيين القلق البالـغ في صفوف الجالية في الكويت. وهي جالية تنتمي الى مجموعة وطنية تقدّر عاليا، طوعا او قسرا، اهمية

التعليم سبيلا للبقاء في قيد الحياة وسلاحا هو الأهم في نضالها من أجل تقرير المصير.[٤٦] وقد شارك فرع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في ايجاد بعض الحلول لتلك المشكلة حين برزت أول مرة. وسرعان ما وسع برنامجه للمساعدة في دفع الرسوم الخاصة بالأطفال المحتاجين (قدم مساعدات الى نحو ٣٠٠ تلميذ سنة ١٩٨٣/١٩٨٤) فأتاح لثلاثة آلاف طفل الذهاب الى المدارس على نفقة الاتحاد سنة ١٩٨٦/١٩٨٧ (أنظر الفصل السابع). والأمر الذي لا يقل اهمية عن مساعدات الاتحاد المالية هو المدى الذي وصلت اليه جهوده في لفت انتباه سائر أفراد الجالية الى حجم هذه المشكلة وجدّيتها وطبيعتها الملحة.

ويواجه الشباب الفلسطيني عقبات اخرى عند وصوله الى المستوى الجامعي. فجامعة الكويت لا تخص الطلبة الأجانب إلا بـ ١٠ ٪ فقط من مقاعد الدراسة. ومع ان الفلسطينيين، الذين يتمتعون بسمعة ممتازة في الدراسة، قد شغلوا ٢٠٠ مقعد من المقاعد الـ ٢٧٦ المتاحة سنة ١٩٨٦،[٤٧] فان هذا الرقم يظل بعيدا عن عدد خريجي المدارس الثانوية من الفلسطينيين الراغبين في متابعة دراستهم. وبالنسبة الى المقبولين، فان التعليم مجاني والمصاريف الأخرى زهيدة. أما الآخرون، فعليهم السعي لقبولهم في جامعات اخرى في العالم العربي (حيث للتباطؤ الاقتصادي الأثر الأفدح على الفلسطينيين)، او في العالم الاسلامي، او في دول الكتلة الاشتراكية. ويختار الأهالي، بازدياد مطرد، وعلى الرغم من الثمن الباهظ، إرسال أولادهم الى أوروبا او الولايات المتحدة.[٤٨]

ولا تنتهي المشكلات عند حل عقدة القبول او معالجة العبء المالي. فالشاب الفلسطيني الذي يتوجه الى بلد اجنبي للدراسة يواجه إمكان استحالة العودة للسكن في الكويت. فمن الصعب جدا على اي ذكر غير كويتي يغادر الكويت ليدرس خارج البلد ان يجدد إقامته بعد سن الحادية والعشرين، حتى ان مجرد الحصول على تأشيرة دخول «الوطن» لزيارة الأهل يستلزم نفوذا خاصا. وثمة بلاد لا تمنح فلسطينيي الكويت تأشيرة دخول ما لم يكونوا يحملون بطاقة إقامة صالحة لعام واحد على الأقل. وهكذا، يجد الطالب نفسه في ورطة مستديمة، فهو لا يستطيع تجديد إقامته في الكويت بسبب وجوده خارج البلد، ولا يستطيع الاقامة في الخارج بسبب عدم تمكنه من تجديد الاقامة.[٤٩] وليس ثمة من حل مرتقب لهذه المشكلة. وتبعا لذلك، فان الاحباط والشعور بعدم الاستقرار يزدادان بين أفراد الجالية، ويبدو ممكنا ازدياد التمزق ضمن العائلات الفلسطينية الممزقة بشدة في واقع الحال.

العلاقات الفلسطينية ــ الكويتية

على امتداد السنوات، كانت علاقات الجالية الفلسطينية بالحكومة الكويتية جيدة نسبيا. فالفلسطينيون يسكنون البلد قبل معظم جوالي المغتربين الأخرى بزمن طويل، ولذلك فهم معروفون أكثر وموثوق بهم عامة. وقد وصل الأمر بهم الى حد التطوع دفاعا عن الكويت عدة

مرات: في إبان التهديد العراقي للبلد سنة ١٩٦٢، وعندما انذرت الحرب العراقية ــ الايرانية بالامتداد الى هذه الامارة الصغيرة.

وقد منح الوجود الفلسطيني الكبير في الجهاز الحكومي الجالية الفلسطينية بعض النفوذ في صنع السياسات، وكذا في التعيينات، مع ان النفوذ الفلسطيني اخذ يتضاءل مع تزايد أعداد الكويتيين في الجهاز الحكومي. وأتاح دورهم في وسائل الاعلام وفي الجامعات الفرص لمناقشة القضية الفلسطينية وللتأثير في الرأي العام، بسبب حرية الصحافة والتعبير في الكويت.[٥٠] وقد سمحت الطبيعة الليبرالية نسبيا التي يتمتع النظام السياسي الكويتي بها، تقليديا، بنشاط سياسي وحرية تعبير عن الرأي هما اوسع مما هو متوفر في كثير من الدول العربية الأخرى. وكانت الكويت البلد الذي اسست فيه أول لجنة مركزية لحركة فتح على يد كل من ياسر عرفات وخالد الحسن وخليل الوزير وسليم الزعنون، وكانوا جميعا يعيشون في الكويت آنئذٍ. وظلت الكويت المقر الرئيسي للحركة الى ان جرى نقل المقر الى دمشق سنة ١٩٦٦.[٥١]

ومن الأدلة على العلاقات الطيبة بين حكومة الكويت ومنظمة التحرير ان الحكومة تجبي منذ أواخر الستينات ما نسبته ٥ ٪ من رواتب موظفيها الفلسطينيين «كضريبة تحرير». وتُحال الضريبة فيما بعد على الصندوق القومي الفلسطيني. ولم تسْعَ الكويت للتأثير في سياسات المنظمة من خلال رعاية منظمة فدائية خاصة بها، كرعاية سوريا للصاعقة، والعراق لجبهة التحرير العربية. وحركة فتح هي المنظمة المهيمنة، فمكتبها في الكويت يخدم كمقر لحركة فتح في سائر منطقة الخليج، وهو في الواقع مركز جميع النشاطات الفلسطينية في البلد. ولدى الفصائل الأخرى مكاتب، لكنها لا تعمل إلا بصفة شبه رسمية،[٥٢] والسبب يعود في الغالب الى برامجها اليسارية الطابع، والتي أثارت مقدارا أكبر من المعارضة الحكومية، ومقدارا أقل كثيرا مما لحركة فتح من دعم شعبي.[٥٣]

ومما يثير الدهشة هو ان ولاء الجالية لعرفات كان يتأرجح في الميزان لفترة طويلة نوعا ما بعد انشقاق صيف سنة ١٩٨٣ داخل حركة فتح. وكان هناك حتى أوائل سنة ١٩٨٤ على الأقل، فرصة لأن يساند فلسطينيو الكويت المنشقين بقيادة ابو موسى، لكن يبدو ان حدة التدخل السوري ابعدت في نهاية المطاف الكثيرين ممن كانوا ربما سيعارضون عرفات.[٥٤] وعلى الرغم من التأرجح في شأن قضية ابو موسى، فإن المنظمة في الكويت، وبسبب قيادتها وسعيها للحفاظ على مكانتها، هي في الأساس محافظة في طبيعتها. وهذا الموقف، مع المكانة المميزة التي حصلت عليها، قد جعلا البعض يستنتج ان الحكومة الكويتية في الحقيقة تعتمد على المنظمة لضبط الجالية الفلسطينية ومراقبتها.[٥٥]

ان النشاط السياسي الفلسطيني في الكويت يتم من خلال قنوات اربع: مكتب منظمة التحرير (الذي افتتح في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، وكان رئيسه في البدء خير الدين ابو الجبين الذي ترك وظيفته في وزارة الكهرباء لهذا الغرض بصورة موقتة)؛[٥٦] فروع

المنظمات الشعبية؛ التنظيمات؛ الأفراد الناشطون في العمل السياسي من خلال القنوات الفلسطينية والكويتية الرسمية والشعبية. وتشكل التنظيمات العمود الفقري لقيادات الاتحادات ولجميع أشكال العمل التنظيمي السياسي والجماهيري.

يشمل النشاط السياسي في الكويت أنواعا مختلفة من العمل. فالمنظمات الشعبية ترعى البرامج الاجتماعية والثقافية المتواصلة، وهي على اتصال دائم بالاتحادات الكويتية والقوى السياسية الأخرى من أجل تنسيق النشاطات. والإذن الحكومي مطلوب فقط للاحتفالات الخاصة والتظاهرات، على الرغم من إمكان السماح، ومن دون إذن مسبق، ببعض التظاهرات في بعض الحالات الطارئة بفعل ضغط الأحداث الجارية خارج الكويت. لكن الكويت لا تسمح بوجود عسكري فلسطيني.[٥٧] وقد اوضحت أيضا انها لا تقبل بأن تُستخدم أراضيها ميدانا لصراعات بين الفلسطينيين.[٥٨]

وقد أنشأت الجالية الفلسطينية في الكويت، خلافا لأية جالية اخرى، مجلسا لتنسيق التنظيم الشعبي ونشاط التنظيمات. ويضم «المجلس الموسع» ممثلين عن التنظيمات كافة، كما يضم أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المقيمين في الكويت، وقادة التنظيمات الشعبية. وينسق المجلس النشاط النقابي والسياسي والاجتماعي في الكويت، كما انه يبحث في القضايا التي تهم الجالية. ويجتمع ممثلو المنظمات الشعبية بانتظام أيضا لمعالجة قضايا مشابهة. وعلى سبيل المثال، فان «مؤتمر التنظيمات الشعبية الفلسطينية» الأول، الذي عقد في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، قد ناقش الوضع العام للثورة الفلسطينية وعلاقاتها بالدول العربية والاجنبية، كما ناقش مضامين رحلة السادات الى القدس والرد المناسب عليها، والعمل الشعبي الفلسطيني في الكويت، ومؤسسات منظمة التحرير عامة. وكان من قرارات المؤتمر: إنشاء «صندوق الصمود» (وهو صندوق مالي لدعم الأراضي المحتلة)، وإقامة احتفال ثقافي فلسطيني سنوي، وتعزيز العلاقات الفلسطينية ــ الكويتية، والعمل من خلال السلطات الكويتية على حل المشكلات الفلسطينية المحلية، وتأليف لجنة تزور السفارتين السورية والعراقية لمحاولة حل المشكلات القائمة بين هذين البلدين. واوصى المؤتمر بأن تمنح المنظمة وفصائل المقاومة دورا أكبر للمنظمات الشعبية في المجلس الوطني الفلسطيني، وان يصار الى تحديد سُبُل ادق لاختيار الممثلين في هذا المجلس.[٥٩]

وتتأثر العلاقات بين حكومة الكويت والجالية الفلسطينية، الى حد بعيد، بالأحداث الخارجية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. ومنذ استقلالها سنة ١٩٦١، قامت الكويت بدور قيادي في المجالين العربي والدولي، دعما للفلسطينيين ولمنظمة التحرير، وساهمت تقليديا بالأموال لدعم المنظمة، كما انها أرسلت مساعدات طارئة خلال الأزمات في لبنان في السبعينات والثمانينات. وعلى امتداد السنين، شارك المسؤولون الكويتيون مشاركة بارزة في الاحتفالات الثقافية الفلسطينية والاحتفالات بالأعياد الوطنية، وحتى في الاحتجاجات السياسية.

وكانت فترة الخمسينات والستينات شهر العسل بالنسبة الى الكويتيين والفلسطينيين، حين استعرت داخل المجتمعين الحماسة للقومية العربية السائدة في تلك الفترة. ومنذ ذلك الحين، تأرجحت العلاقات. وكانت المناسبة الأولى التي جعلت العلاقات تفتر بينهما الحرب الأهلية في الأردن. فقد كان القلق الكويتي ينبع من الخوف من وقوع حوادث مماثلة في بلاد اخرى ذات كثافة فلسطينية. وفي ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥، وبينما تفاعلت الأزمة في لبنان، وبدأت وسائل الاعلام تنشر أبحاثا تبين اوجه التشابه الممكن بين بنية الكويت الديموغرافية والفسيفساء الاثنية والطائفية في لبنان، عاد الحديث ليتجدد عن هذا القلق. وفي سنة ١٩٧٦، وفي أعقاب أول جولة في الحرب الأهلية اللبنانية، أُقفلت مدارس المنظمة وأعيد استيعاب التلامذة الفلسطينيين في المدارس الحكومية الكويتية.

ونظرا الى أعداد الفلسطينيين الكبيرة، والى موقعهم الاستراتيجي في الحكومة والمهن والأعمال التجارية، اصبح الفلسطينيون موضع شك حين كان الكويتيون يسعون لمعالجة وحل مشكلة استمرارية وضعهم كأقلية في بلدهم. وحين هزت التفجيرات في السفارات الأميركية والفرنسية والبريطانية في الكويت وفي مطار الكويت الدولي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، انتظر الفلسطينيون بقلق يحدوهم الأمل بألا يكون اي فلسطيني متورطا في هذه الأعمال. فقد كانوا حينئذ يعانون المزيد من تقييدات تأشيرات الدخول والاقامة، ويعانون مشكلات تعليم أولادهم ومشكلات التباطؤ الاقتصادي في الخليج، فأصبح الكثيرون يرون ان من شأن اي دليل على اشتراك الفلسطينيين في هذه التفجيرات ان يأتي بالمزيد من التقييدات، ولربما أيضا، بالطرد الجماعي، وهو الهم الأعظم عند الجالية في الكويت. وكان من شأن عدم وجود اية مشاركة فلسطينية في هذه التفجيرات (وفي اية أعمال ارهابية شهدتها الكويت لاحقا)، مع ما تبع ذلك من تعابير الدعم للكويت من قبل الجالية، حين شعرت الكويت بخطر الحرب الايرانية ــ العراقية عليها، ان بدد هذه المخاوف في الغالب، وهي المخاوف التي سبق لها ان انتابت بعض الكويتيين من ان الفلسطينيين قد يعمدون، في وقت من الأوقات، الى زعزعة الحكومة. لكن مشاعر عدم الاستقرار عند الفلسطينيين انفسهم لم تتبدد بعد.

وعلى الرغم من أعداد الفلسطينيين وتماسكهم ونفوذهم، فلا يزال نشاطهم السياسي رهينة الأحداث الخارجية والداخلية التي توجّه صانعي القرار السياسي الكويتي او تسيِّرهم. فالقلق حيال استمرارية الاقامة، والذي اشتد بصورة خاصة منذ أحداث لبنان خلال ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦، قد ادى الى خمود النشاط السياسي لدى الجالية الفلسطينية. والسياسات الهادفة الى «التكويت» هي الأخرى مصدر تنبيه دائم في شأن طبيعة وجودهم غير المستقر. وحتى أولئك الذين تبدو وظائفهم مضمونة فإنهم قلقون على مستقبل أولادهم التربوي والمهني، وعلى مصيرهم عندما يحين موعد التقاعد. وتبعا لذلك، انسحب البعض نهائيا من المشاركة السياسية الفاعلة، ووجه البعض الآخر طاقاته السياسية نحو نشاطات اجتماعية

او ثقافية، واختار جزء من ذوي المكانة المالية المضمونة دعم خزينة المنظمة بالمال، بدلا من الجهر بأهدافها علنا او حمل بنادق الكلاشنكوف في صفوفها.(٦٠) وبالنظر الى جو التشاؤم السائد حيال إمكان التحرك نحو تسوية للقضية الفلسطينية، مع ما يواكب ذلك من تفاقم مشاعر القلق عند جميع سكان الكويت بسبب تطورات حرب الخليج، فقد اصبح الكثيرون من الفلسطينيين لا يرغبون في المشاركة في اي نشاط قد يعرض وظائفهم، ومن ثم إقامتهم، للخطر، في زمن تبدو المردودات الايجابية لمثل هذا النشاط موضع شك في احسن الأحوال.

الفصل السابع
العمّال والنّساء

كانت الجالية، في الأعوام الأولى من الهجرة الفلسطينية الى الكويت، تتصف في معظمها بأنها هجرة الذكور. وكان بعض أفرادها عازبا يعيل والديه وأشقاءه، وبعضها الآخر متزوجا، لكن عائلته لم ترافقه، غير ان كثيرا منهم عمد بعد حرب سنة ١٩٦٧ الى المجيء بعائلته من الضفة والقطاع المحتلين حديثا. وهكذا ارتفع عدد النساء والأطفال ارتفاعا عظيما، فتبدلت طبيعة الجالية في الكويت واتخذت شكلا عائليا في الغالب.

وقد اثرت هذه التغييرات في تركيبة الجالية الفلسطينية ضمن طبيعة التنظيم الشعبي الذي اعتمده الفلسطينيون، كما اثرت في مستوى هذا التنظيم. وعلى الرغم من الخطوات المهمة التي أُنجزت في مجال تنظيم العمال في أعقاب الاستقلال الكويتي، فإن وضع الفلسطينيين كأناس غير كويتيين، واهتمامهم المتزايد بإقامتهم بعد وصول عائلاتهم، مع ما واكب ذلك من ضعف في الحركة العمالية المحلية ــ كل ذلك ساهم في تقييد مدى النشاطات التي قد يمارسها اتحاد نقابي فلسطيني تقييدا شديدا. وبالمقابل، فان النشاط المنتظم في صفوف النساء الفلسطينيات، وبسبب برامجه التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي لا السياسي، اصبح ذا دور متزايد الأهمية في الجالية، بعد ان كان شبه معدوم في الفترة المبكرة، نظرا الى ضآلة عدد النساء الفلسطينيات.

العمـــال

كان النفط، وهو بمثابة خط الامداد الحيوي لدول الخليج النامية، القطاع الأكثر حساسية في المجالين السياسي والاقتصادي. وقد قاد العمال الفلسطينيون، في أواسط الخمسينات وبدعم من عناصر وطنية محلية كانت تعارض استمرار هيمنة الغرب الاقتصادية، سلسلة من الاضرابات على امتداد الخليج، اعتراضا على الأوضاع السائدة في قطاع النفط. وتبع ذلك طرد عدد من الفلسطينيين من السعودية والعراق وليبيا والكويت. وبادرت الحكومات وشركات النفط المعنية الى التأكد من ان نسبة أكبر من عمال قطاع النفط تنتمي الى سكان البلد المضيف. وعلى سبيل المثال، جعل اتفاق عقد بين الحكومة السعودية وشركات النفط الأميركية سنة ١٩٥٧ الأولوية في التوظيف الى حاملي جنسية احدى دول الجامعة

العربية. وكان الأمر ينطوي على استثناء جميع الفلسطينيين الذين لم تكن لهم دولة. وفي الكويت، تم توقيع اتفاق مماثل بين الحكومة وشركات النفط. لكن، فيما يختص بالكويت، كان الأمير يحتفظ بحق اختيار اي شخص يرغب في توظيفه، ومن دون الالتفات الى ما إذا كان من حاملي جنسية احدى دول الجامعة. لذا، كان الوقع الممكن لمثل هذا الاتفاق أقل وطأة في الكويت.(١)

ولا جدال في ان قمع الاضرابات في أواسط الخمسينات، وما تبعه من طرد جماعي، قد أعاقا بروز التنظيمات العمالية من جديد، وذلك بسبب نضوب صفوف العمال وترهيب المرشحين للعمل. ومع ان الكويت كانت تتبنى سياسات ليبرالية نسبيا في بعض الميادين، فان التنظيم العمالي لم يكن تقليديا مشمولا في هذه السياسات. فالحركة النقابية الكويتية ظلت صغيرة وضعيفة بسبب طبيعة الاقتصاد المستند الى منتوج وحيد، وبسبب سياسة استيراد اليد العاملة على نطاق واسع.(٢)

تعود بدايات التنظيم العمالي في الكويت الى جهود أعضاء في حركة القوميين العرب. وكانت هذه الحركة في طليعة التنظيمات السياسية السرّية في الخمسينات. لكنها، كانت بالاضافة الى ذلك، تسعى لحشد جماهيري اوسع قاعدة، وذلك على شكل اتحادات للعمال اليدويين. واصبحت الكويت والجالية الفلسطينية هدفا مهما للتنظيم عند هذه الحركة منذ الخمسينات، بسبب ضخامة عدد العمال الفلسطينيين.(٣)

وفي أواخر سنة ١٩٥٩، بدأ الاهتمام بالتنظيم النقابي يبرز في أوساط اخرى. فقد بدأت لجنة قوامها ثلاثة من المستقلين، هم موسى البسيوني وفتحي راغب وعوني البطاش، بالقيام بزيارات غير رسمية الى أماكن التجمع العمالي الفلسطيني الكبرى، اي الى شركات فورد ومرسيدس وفيات وبيبسي كولا والبلدية ووزارة الأشغال العامة. وخلافا لحركة القوميين العرب، سعت هذه اللجنة لتنظيم موظفي الدولة والتكنوقراطيين، بالاضافة الى تنظيم العمال اليدويين. وقابل أعضاء اللجنة العمال، وناقشوا معهم مشكلاتهم بصورة غير رسمية، وحاولوا تحديد القادة الطبيعيين في جميع أماكن العمل. وفاتحت اللجنة هؤلاء «القادة» فيما بعد فعرضت عليهم فكرة إنشاء اتحاد عمالي فلسطيني.(٤)

وكانت فتح، التي مال هؤلاء المنظمون المستقلون اليها، لا تزال في بداياتها في أوائل الستينات. وبما انها كانت تفتقر الى جهاز سياسي منظم (خلافا لحركة القوميين العرب التي كان لها بنية هرمية منظمة)، وكانت سياستها هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، فقد كانت تمثل خطرا أقل. ولهذا السبب، سُمح لها بأن تنمو وأن تطوِّر بالتدريج قاعدة واسعة من الدعم الشعبي غير الايديولوجي في الغالب. أما حركة القوميين العرب، بخلاياها السرية وخطها الثوري الأوضح، فقد كانت تواجه المشكلات باستمرار. وكان أعضاؤها موضع شك، وكانوا يُطردون بين الفينة والأخرى من الدول العربية بسبب نشاطهم السياسي. وفي سنة ١٩٦٢، بدأت فتح استقطاب أعضاء من الجالية الفلسطينية الأوسع.

وعمل أنصارها في الكويت في صفوف أعضاء الحركة العمالية الفلسطينية النامية لاقناعهم بأن يصبحوا أعضاء مساندين لتنظيم فتح السياسي، وإنْ لم يكونوا أعضاء كاملين فيه.

وفي نهاية المطاف، أُلِّف المجلس النقابي الفلسطيني الأول من أشخاص جنّدتهم حركة القوميين العرب، ومن أشخاص مستقلين، وكان المجلس يضم اثنين وثلاثين عضوا يمثلون جميع مواقع التوظيف الكبرى.(٥) وعقد المجلس أول مؤتمراته في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣. وأرسلت كل شركة ممثلين عنها بنسبة عدد العمال الفلسطينيين فيها، فكان يحق لكل شركة فيها مائة عامل أو أكثر إرسال مندوبين اثنين، أما الشركات التي كان فيها أقل من مائة عامل، وأكثر من خمسين عاملا، فكان يحق لها ان ترسل مندوبا واحدا. وأشرفت لجنة محايدة على الانتخابات. ونجح المجلس في الوصول الى اتفاق يتعلق بالبرنامج التنظيمي، لكن الآراء السياسية المتضاربة عند الأعضاء منعت تحقيق إجماع إلا فيما يخص المبادىء السياسية البديهية التالية: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية؛ العمل الموجّه وطنيا لا طبقيا؛ القيادة الجماعية لا الفردية.(٦) وكان أول نشاطات فرع الكويت تنظيم تظاهرة احتجاج للعمال الفلسطينيين في شركة مرسيدس، الأمر الذي ادى الى صرف النقابي فتحي راغب من وظيفته.(٧)

وفي سنة ١٩٦٣ أيضا، بدأ النقابي الفلسطيني حسني الخَفَّش يسعى لإنشاء اتحاد عام لعمال فلسطين (أنظر الفصل الخامس للاطلاع على تفاصيل إنشاء هذا الاتحاد). وكان الخفش يعمل من القاهرة، وبمساندة من الرئيس عبد الناصر. وكان يحاول إعادة تكوين حركة عمالية فلسطينية ضمن إطار ناصري. ولما وصلته أنباء النشاط التنظيمي العمالي في الكويت، انتقل الى الكويت في زيارة استمرت اربعة أيام. وكان بعض أعضاء مجلس العمال في الكويت مستعدا للالتحاق بالخفش فورا، بينما آثر بعضهم الآخر الانتظار ريثما تتحسن الأوضاع السياسية، اي حتى تحين الفرصة للالتحاق به والمحافظة على الاستقلال معا. وكان شرطهم لنيل دعمهم هو ان اتحادا كهذا يجب ألّا يكون خاضعا لسيطرة اي حزب سياسي، وألّا يتدخل في شؤون الدولة المضيفة. وعبّروا فعلا عن رغبتهم في تنسيق العمل مع اتحادات اخرى والالتحاق بالاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، لكن الخفش غادر الكويت من دون ان يقنعهم بأن يصبحوا أعضاء في اتحاد عام تقوده القاهرة.(٨) ولم يلتحق مجلس العمال الفلسطينيين في الكويت بالاتحاد العام لعمال فلسطين إلا سنة ١٩٦٤.

تختلف رواية حسني الخفش عن تطور الفرع في الكويت، الى حد ما، عن الرواية الواردة أعلاه. فهو يقول في مذكراته انه غادر بغداد قاصدا الكويت في ٧ حزيران/يونيو ١٩٦٤، وذلك كجزء من جولة يقوم بها لتنظيم العمال. ويزعم الخفش انه كان قد قابل في القاهرة قبل زيارته الى الكويت فايز فضه، وهو نقابي فلسطيني سابق نشيط من حيفا ومن سكان الكويت، وأن فضه وافق على تحمل مسؤولية تأسيس فرع الاتحاد العام في دولة النفط. لكن حين وصل الخفش الى الكويت سنة ١٩٦٤، لم يكن هناك بتاتا اي عامل آمن بفكرة

الاتحاد. لذا فقد حمّل نفسه مؤونة زيارة الجماعات لتوضيح الهدف من إنشاء الاتحاد العام للعمال. وفي ١٦ حزيران/يونيو ١٩٦٤ دعا العمال المهتمين الى اجتماع، وعيّنهم أعضاء لجنة تأسيسية. وتم أيضا تأليف هيئة إدارية تضم فايز فضه وياسر الكرمي وفايز الخفش. ونما عدد أعضاء الفرع بسرعة، بعد ان اضيف اليهم العمال الفلسطينيون في جزيرة فيلكا (وهي تقع على مقربة من الساحل الكويتي).[٩]

ان التناقضات الواردة في رواية وقائع الأيام الأولى من تنظيم الفرع في الكويت جديرة بالنقاش.[١٠] وعلى الرغم من ان ذكريات عوني البطاش وعلي قبعة التفصيلية غير متطابقة مع رواية الخفش، فان زعم الخفش بأنه لم يتم، عند مجيئه الى الكويت سنة ١٩٦٤، إنجاز اي شيء في سبيل تأسيس فرع يبدو غير ممكن. فالخفش نفسه، وفي خطابه أمام المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال فلسطين الذي عُقد بعد ذلك التاريخ بعام واحد، أشار الى فرع الكويت على انه من اقوى الفروع.

ولعل ثمة تفسيرا يكمن في كلام الخفش أمام المؤتمر الأول للاتحاد العام بشأن فرع الكويت، حيث أشار الى ان الفرع قد حقق، إضافة الى منجزاته الأخرى، نتائج مرضية في مساعيه الرامية «الى حشد طاقات العمال وتوحيد كلمتهم».[١١] وهذا الكلام ينطوي على وجود خلافات في الماضي نجح الفرع في التغلب عليها.

واستنادا الى البطاش، والى المؤرخ الفلسطيني عبد القادر ياسين، كان الخفش يلتزم خطا مستقلا ــ ناصريا، الأمر الذي كان يضعه في أوائل الستينات في صفوف حركة القوميين العرب، او قريبا منها.[١٢] لكن البطاش يشير بالمقابل الى نمو شعبية حركة فتح في الكويت خلال تلك الفترة. ولم يكن الخلاف بين المنظّمين العماليين يدور في شأن فكرة التنظيم، بقدر ما كان يدور في شأن إطاره، اي في شأن المبادىء التي يستند هذا التنظيم اليها. ويصر البطاش على القول ان ارتباط الخفش بعبد الناصر ادى الى ابتعاد الكثيرين من العمال الذين خشوا سيطرة القاهرة على المنظمة العمالية. ولو ان الخفش وجد، حين وصوله الى الكويت مدعوما من القاهرة، ان العمال الفلسطينيين لم يكونوا مقتنعين بضرورة قيام منظمة عمالية فلسطينية استنادا الى الأطُر التي اقترحها هو، اولو ان الخلافات بين العمال بشأن هذا الموضوع شلّت اية جهود لاحقة، فلربما كان يعبر عن فزعه عندما زعم ان «شيئا لم يتم إنجازه».[١٣]

على الرغم من غياب الاجماع على التفاصيل، فثمة تيارات عامة تبرزها الوقائع. فقد شارك أعضاء في حركة القوميين العرب وآخرون من المستقلين لاحقا (ومنهم العديد ممن اصبح فيما بعد مساندا لفتح) في مساع لتجنيد الوجود العمالي الفلسطيني الكثيف في الكويت. وبحلول سنة ١٩٦٣، كان العمالُ قد بدأوا انتخاب ممثلين عنهم. وبحلول سنة ١٩٦٤، اصبح مجلس العمال فرع الكويت في الاتحاد العام لعمال فلسطين، وقد أعلن نفسه آنذاك قاعدة من قواعد منظمة التحرير، يساندها ويخضع لخطها السياسي.

وقد أرسل الفرع في الكويت الى المؤتمر الأول للاتحاد العام في سنة ١٩٦٥ وفدا يضم اربعة عشر عضوا برئاسة امين الفرع فايز فضه. وفي خطاب أمام المؤتمر، أشاد الخفش بعمل فرع الكويت وأشار اليه كأحد اقوى فروع الاتحاد، وذلك بسبب حجم الطبقة العاملة الفلسطينية في الكويت، وبسبب كون هذه الطبقة مصدرا ممكنا من مصادر تمويل الاتحاد العام. وخص بكلامه فرع جزيرة فيلكا وأشاد بأعماله.[١٤] وتم انتخاب اربعة من أعضاء وفد الكويت لمقاعد المجلس الأعلى للاتحاد العام، بينما اختير اثنان، هما عادل ابراهيم حسن وصبحي حسين علي، للجنة الاتحاد العام التنفيذية التي تضم ثمانية أعضاء.[١٥]

وترأس فضه، وكان لا يزال امين سر للفرع، وفد الكويت الى المؤتمر الثاني للاتحاد في نيسان/إبريل ١٩٦٧. وكان الوفد يضم ثلاثة أعضاء هم فضه وفتحي راغب ومحمد نفاع، وستة أعضاء إضافيين كان منهم عوني البطاش.[١٦] وفي انتخابات الفرع سنة ١٩٦٩، كان راغب قد خَلَف فضه في أمانة السر. وبعد ذلك بقليل، انتخب أمينا عاما للاتحاد بعد تقاعد الخفش. وفي سنة ١٩٧١ اصبح عوني البطاش امين سر للفرع، وهو منصب ظل يشغله حتى سنة ١٩٧٤.[١٧] وخلفه في هذا المنصب حميد الفارس، ثم عبد الرؤوف العلمي الذي ظل في هذا المنصب طوال الفترة ١٩٧٨ ــ ١٩٨٧.

نشاطات الفرع

على الرغم من ان القانون الكويتي يحظر إنشاء نقابات غير كويتية، فقد حدث استثناء فيما يختص بالفلسطينيين. فالحكومة لم ترخّص للاتحاد العام لعمال فلسطين، لكنها تعامله كجزء من منظمة التحرير التي تقع مكاتبه في مقرها. وهناك اتفاق بين أعضاء الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب مؤداه ان الاتحاد العمالي للدولة المضيفة هو المسؤول عن شؤون العمال الفلسطينيين في تلك الدولة. ولا يمكن ان يكون للاتحاد العام لعمال فلسطين دور مباشر إلا إذا كان الخلاف قائما بين فلسطينيين اثنين. وبإمكان الفلسطينيين، وينبغي لهم في بعض الأحيان، ان يلتحقوا بالنقابات الكويتية، مثلهم في ذلك مثل سائر الأفراد غير الكويتيين، لكنهم لا يَنتخبون ولا يُنتخبون، ولا تمنحهم عضويتهم اية امتيازات، وهو ما يقلل من جاذبية الالتحاق بهذه النقابات.

وقد تنامى عدد أعضاء منظمة العمال من ٥٠٠ عضو سنة ١٩٦٠ الى ٣,٠٠٠ عضو سنة ١٩٦٣ والى ١٠,٠٠٠ عضو سنة ١٩٦٥، بعد ان اصبحت المنظمة فرعا من فروع الاتحاد العام لعمال فلسطين. وعند انعقاد المؤتمر الثالث للاتحاد العام سنة ١٩٦٩، كان فرع الكويت يضم ١١,٠٠٠ عضو. وعند انعقاد المؤتمر الرابع سنة ١٩٧١، كان يضم ١٤,٠٠٠ عضو. إلا ان الأعداد وحدها لا تشير الى مستوى نشاط الفرع. فالكثيرون من «الأعضاء» يجري تجنيدهم في زمن الانتخابات، وتنتهي مشاركتهم مع نهاية عملية

الاقتراع.[١٨] وقد أفاد الاتحاد سنة ١٩٨٦ ان عددهم وصل الى أكثر من ٣١,٠٠٠ عضو، منهم نحو ٥,٠٠٠ من الذين يُعتبرون ناشطين.[١٩]

وتمنح اشتراكات العضوية فرع الكويت اكتفاء ذاتيا. والفرع، وفقا للدور الذي رسمه الخفش واستنادا الى دستور الاتحاد العام لعمال فلسطين، مسؤول عن إرسال ٣٠٪ من وارداته السنوية الى صندوق الاتحاد العام. وقد كانت التبرعات المجباة من الأعضاء ومن أفراد ملتزمين تضاف فيما مضى الى اشتراكات الأعضاء، لكن تدهور الأوضاع الاقتصادية والحالة السياسية الفلسطينية العامة أديا الى تدني مستوى التبرعات.

وفي الكويت ذاتها، تُستخدم موارد الفرع في تمويل عدة مشاريع كبرى، منها برنامج «كفالة السيارات». فمن أجل منع الناس من الانتقال بسياراتهم (وهي عامة زهيدة الثمن في الكويت) الى خارج البلد بغرض بيعها، ينص القانون الكويتي على إيداع كفالة مقدارها ٥,٠٠٠ دينار كويتي (١٧,٠٠٠ دولار) لضمان عودة السيارات. وهذا القانون يؤثر في الكثيرين من العمال المغتربين الذين يقودون سياراتهم الى سوريا والأردن ولبنان لزيارة الأهل او للقيام بأعمال. ويعتبر مبلغ ٥,٠٠٠ دينار كويتي مبلغا كبيرا لا يملكه دفعة واحدة سوى قلة من العمال الفلسطينيين في الكويت. لذا يعمد الاتحاد الى دفع قيمة هذه الكفالة نيابة عن أعضائه، وتُسترد الكفالة بعد عودة السيارة الى الكويت.[٢٠]

أما احتياط المال المتبقي في الفرع، فيودع في صندوق للمساعدة تستخدمه لجنة الشؤون الاجتماعية لمساعدة ما بين ٥٠ و ٦٠ عائلة من المحتاجين ولتقديم منح دراسية للمبرزين من أبناء أعضاء الاتحاد. (وهذه اللجنة، وقوامها أعضاء مخضرمون في الاتحاد، تعالج أيضا حالات خاصة يتراوح عددها بين ١٠ حالات و ١٥ حالة شهريا، في سياق دورها الاضافي كوسيط في نزاعات عائلية او محلية او مالية). ولسوء الحظ، فان الكثيرين من افقر الفقراء هم من الذين جاؤوا من الضفة الغربية في أعقاب حرب سنة ١٩٦٧، ولا تزال روابطهم بالضفة قوية. لذا فقد كانوا يترددون في طلب مساعدة الاتحاد العام لعمال فلسطين خشية ردات فعل السلطات الأردنية عند عودتهم الى الأردن، بحجة ارتباطهم بتنظيم تابع لمنظمة التحرير.[٢١]

يرى الاتحاد العام لعمال فلسطين التدريب العسكري والمشاركة في الكفاح المسلح من ابرز واجبات العمال. لذا، فان في الفرع، وعلى الرغم من بعده عن ساحة المعركة، مسؤولا عن التعبئة العسكرية. وقد حارب متطوعون من عمال الكويت الفلسطينيين في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ثم في لبنان في سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦، وفي لبنان مجددا في حرب سنة ١٩٨٢. ويقوم الاتحاد بدفع رواتب المتطوعين للقتال والمنتمين في الوقت نفسه الى فتح (من دون سواها)، وذلك بموجب اتفاق بين فتح والاتحاد.[٢٢] والأمر الذي لا يقل عن ذلك اهمية هو ان حكومة الكويت، وخلافا للحكومات العربية الأخرى، تسمح للرجال المتطوعين للخدمة العسكرية مع منظمة التحرير في الخارج بالعودة الى البلد.

وعلى الرغم من المشاركة العسكرية خارج الكويت، فان الاتحاد لم يتورط في الشؤون

الداخلية الكويتية، لذا، تربطه بحكومة الكويت علاقات طيبة. وما دامت مباني منظمة التحرير هي المستخدمة، فان وزارة الداخلية لا تطلب من الفرع الحصول على اذن خاص لاصدار مجلته وعقد الندوات والاشراف على المناسبات. ولم تورد الأنباء سوى خلاف واحد فقط مع الحكومة، وذلك سنة ١٩٦٩، عندما طرد عدد لا بأس فيه من أعضاء الفرع لمشاركتهم فيما وصف بأنه «نشاطات يسارية».[٢٣]

ولم يؤثر الانشقاق داخل فتح سنة ١٩٨٣، ولا الانقسام اللاحق داخل المنظمة، في شؤون الفرع الداخلية. واللافت للنظر هو انه بسبب هذه الأحداث اضطربت العلاقة باتحاد نقابات عمال الكويت، الذي كان في البدء، كما هي الحال بالنسبة الى الاتحاد العام لعمال فلسطين، تحت تأثير كبير من جانب حركة القوميين العرب. وخلافا للاتحاد (الذي ينحو الآن نحو فتح بأغلبيته العظمى)، يرتبط الاتحاد الكويتي ضمن الجالية الفلسطينية ارتباطا وثيقا بمناصري الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.[٢٤] وحين وقع الانشقاق داخل فتح سنة ١٩٨٣، فتّر الاتحاد الكويتي علاقاته بالاتحاد العام لعمال فلسطين، لكنه لم يتخذ موقفا رسميا من الصراع داخل المنظمة. وجاءت زيارة قيادة الاتحاد العام في الكويت ووفد من اتحاد الكويت الى سوريا لتبدد التعاطف الأولي مع المنشقين، وعادت العلاقات بين الاتحادين الى طبيعتها سنة ١٩٨٥.[٢٥]

ولا يكتمل البحث في الاتحاد العام لعمال فلسطين من دون ذكر فاعليته. فقد تضافرت عدة عوامل للحد من نشاطه. فبعض العمال الفلسطينيين في الكويت، مثلا، يفضل ألا يشارك في نشاط، ولا حتى الالتحاق بالاتحاد، خوفا من تعرض وظائفه للخطر من جراء اية مشاركة سياسية. وأرباب العائلات بصورة خاصة (وهم ذكور عادة) معرضون للخطر لأنهم مسؤولون حاليا عن عائلاتهم، ولأن طرد غير الكويتي يؤدي أيضا الى طرد عياله. وضيق الوقت عامل آخر يقيد مشاركة العامل مشاركة فاعلة. ولكل عضو من أعضاء الفرع وظيفة واحدة، وللكثيرين وظيفتان، فلا يملك بالتالي الوقت الكافي. وباستثناء فتحي راغب، النقابي النشيط الذي طُرد بعد الاضراب الأول، ليس للاتحاد موظفون متفرغون يتقاضون رواتب، فالعمل والوقت يتوفران على أساس تبرع اختياري بحت.

ان وجود حركة فتح في موقع السيطرة هو السبب الأكبر من أسباب مقدرة الاتحاد على الحفاظ على اي مستوى من النشاط. فالحركة تنظيم سياسي يجد قبولا جماهيريا وطنيا واسعا لدى الفلسطينيين. ولكي تبقى، فانها تتحاشى القضايا الداخلية الكويتية والتورط فيها. ويقول الكثيرون ان اي مسعى لتوسيع النشاط بالمعنى النقابي الحقيقي كان من شأنه ان يصطدم بالمصالح الكويتية المحلية حتما، وهو ما كان سيؤدي الى اغلاق الاتحاد منذ زمن بعيد. والحسنات الضئيلة الناتجة من هذا الأمر في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعمالية قد سلبت، ولا ريب، بعض النشاط الممكن من الاتحاد. ومع ان نشاطات الاتحاد لا تبدو دينامية، فمن الممكن وصف برامجه (كبرامج فتح، وهي الجهة المهيمنة) بأنها تنحو نحو

المحافظة على الاستمرارية. ولربما كان ذلك هو الموقف الأصلح، نظرا الى المناخ السياسي الذي يعمل فيه.

النســـاء

يعتبر اتحاد المرأة، عامة، انه انشط المنظمات الشعبية الفلسطينية في الكويت، لكن بداياته لم تكن في احسن الأحوال تبشّر بالخير. فقد مضت خمسة أعوام بين إعلان قيام الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في القدس سنة ١٩٦٥، وبين تأليف لجنة تحضيرية لتأسيس فرع في الكويت سنة ١٩٧٠. وفي سنة ١٩٦٦، بدأت لجنة نسائية أعمالها من مكتب في مقر منظمة التحرير الفلسطينية، لكن عدد النساء الفلسطينيات في الكويت كان قليلا، وكان عدد أعضاء اللجنة أقل. وكانت صعوبة المواصلات ومعارضة الزوج من العوائق الرئيسية أمام الالتحاق بالعمل. كما ان سياسة تعيين القيادات (لا الانتخابات الشعبية) خلال حقبة الشقيري زعزعت تطلع هذه الفئة الى تمثيل جماهيري. لكن، في الوقت ذاته، كانت حركة فتح تجند أعدادا متزايدة من النساء اللواتي كن يعملن في القضايا السياسية العامة والقضايا النسائية، إلا ان الحركة لم تفتح مكتبا خاصا بالمرأة.(٢٦)

وبعد صعود نجم الفصائل في الفترة التي تلت سنة ١٩٦٨، قررت قيادة المنظمة الجديدة بعث النشاط في المنظمات الشعبية، ومنها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. وفي سنة ١٩٦٩، وتلبية لقرار صدر عن اللجنة التنفيذية للمجلس الوطني الفلسطيني، زار وفد من أمانة اتحاد المرأة الكويت من أجل تأليف لجنة تحضيرية. وكان تأليف هذه اللجنة يمثل بداية حقبة جديدة لعمل المرأة الفلسطينية السياسي والاجتماعي والثقافي في الكويت.

برزت عند تأسيس الفرع مشكلة تتعلق بالأهداف. فقد كان رأي بعض النسوة ان على الاتحاد ان يلاحق هدفا سياسيا صرفا يتمثل في تنفيذ سياسة المنظمة. وشكك بعضهن في الطبيعة المحددة لمثل هذا الموقف، وكان الرأي ان على الاتحاد أيضا ان يخدم الجالية. وأدركت النسوة بالتدريج ان باستطاعتهن دمج العملين السياسي والاجتماعي في برنامج فاعل.(٢٧)

والتفت الفرع في البدء نحو حاجات الفدائيين. فقد جمعت النساء التبرعات المالية والعينية، وابتدأن برنامجا لارسال الرزم الى المقاتلين. وجمع أعضاء الجالية أشياء كالبيجامات والقمصان والجوارب والصابون. ووضعن في كل رزمة من المعونات ورقة كُتبت عليها عبارات التأييد، ثم شُحنت هذه الرزم لتوزيعها على الفدائيين في الأردن أولا، ومن ثم في لبنان.

وثمة حافز مهم لتنظيم المرأة جاء من مصدر غير منتظر في أعقاب حرب سنة ١٩٦٧. فقد ورد أعلاه ان تدفق الفلسطينيين الى الكويت في نهاية الحرب حمل منظمة التحرير، بالتعاون مع حكومة الكويت، على فتح مدارسها الخاصة بها لاستيعاب جميع الأولاد الذين

اتوا وعائلاتهم من الضفة الغربية وغزة المحتلتين. وكان من المزايا غير المتوقعة لهذا البرنامج التربوي ان هذه المدارس اصبحت تُستخدم أماكن ملائمة لتجمع النساء الفلسطينيات للنقاش، ورفع مستوى الوعي، وعرض الأفلام.(٢٨)

ظلت النساء يستخدمن مكتبهن الأول في مجمّع ابنية المنظمة، لكن سلوى ابو خضرا، احدى انشط الأعضاء في الفرع، كانت قد فتحت روضة للأطفال في الطبقة الأولى من فيلا مستأجرة. وأصبحت الطبقة الثانية تستخدم بالتدريج من قِبل النساء لعقد اللقاءات. ولم يسعَ الاتحاد العام للمرأة للحصول على اذن خاص للتوسع على هذا النحو. فقد تم «الحصول» على الاذن ببساطة من خلال استعمال المبنى.(٢٩) ولا يزال مقر الفرع في طبقتين من فيلا لا تبعد كثيرا عن مجمع المنظمة، وإنْ لم تكن جزءا منه.

نشاطات الفرع

يرعى فرع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الكويت نشاطات ثقافية وخدمات اجتماعية على نطاق واسع. ومن محاور الاهتمام الحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني، وخصوصا من خلال برنامج لانتاج المطرزات. وقد جمعت النساء نقشات وألوانا تقليدية ورتبتها في إضبارات تفصيلية مقسمة بحسب طراز كل منطقة وأسلوبها. كما جمعت مجموعة تضم أكثر من مائة ثوب فلسطيني في متحف صغير في مقر الاتحاد. وكما في سائر البلاد الأخرى، يمنح إنتاج المطرزات النساء دخلا إضافيا. لكن الأهمية الاقتصادية تتضاءل بالنسبة الى ما يقيمه هذا الانتاج من روابط بين النساء الفلسطينيات والاتحاد.(٣٠) والأمر الذي لا يقل عن هذا أهمية هو ان من شأن الفرصة التي تسنح للشبان والشابات لرؤية هذا التطريز التقليدي في المنزل ان تعزز روابط الأجيال الجديدة بتراثها الثقافي.

والى جانب برنامج التطريز، يرعى الاتحاد صفوفا للخياطة والطباعة للنساء والشابات ممن لا تسنح لهن الفرصة عادة لإيجاد عمل. ومنذ مدة قريبة، أنشأ الاتحاد صفوفا لمحو الأمية، واخرى لحياكة الصوف وتعليم اللغة الانكليزية إذا ما توفر الأساتذة والعدد الكافي من التلامذة المهتمين. ويرعى الاتحاد أيضا برامج للدروس الخاصة يتبرع بها طلبة جامعيون. وقد ساعد وجود مقر الاتحاد خارج مكتب منظمة التحرير في إزاحة عقبة كان يمكن ان تعيق هذه الأنشطة، اذ ربما وجد بعضهن إحراجا في حضور صفوف في بناية معظم موظفيها من الذكور. وتتميز الدروس التي يرعاها الاتحاد بأنها للنساء فقط، خلافا لمعاهد خاصة اخرى تضم صفوفها الرجال والنساء معا. وتتقبل العائلات بسهولة أكبر النشاط النسائي خارج المنزل إذا كان تحت رعاية الاتحاد، ولا سيما ان الاتحاد يؤمن باصات لنقل النساء الى هذه الصفوف وإعادتهن الى المنازل.

في أوائل الثمانينات، بادر الفرع الى إقامة برنامج تُمنح بموجبه عائلات فلسطينية

محتاجة مساعدات مالية شهرية. وتحدَّد الحاجة بعد دراسة دقيقة للوضع العائلي تقوم بها لجنة الاتحاد الاجتماعية. وبما ان المساعدة الشهرية التي يمكن للفرع تقديمها متواضعة (٢٥ دينارا كويتيا، او ٨٥ دولارا)، فان اتحاد المرأة يحاول مساعدة أفراد العائلة في العثور على عمل، ويتم ذلك أحيانا بتدريب النساء في صفوف الخياطة او الطباعة. وحين يزيد عدد العائلات المحتاجة الى مساعدات مالية عن الإمكانات المتاحة، يحيل الفرع هذه الحالات على لجنة الزكاة الكويتية تأمينا للمساعدة.

أما البرنامج الذي اكتسب الأهمية الكبرى، قياسا بما يقدمه الى الجالية وبالوقت الذي يكرسه الفرع له، فهو برنامج مساعدات الرسوم المدرسية. وكما أشرنا أعلاه في الفصل السادس، لا يحق لأولاد المغتربين ممن لم يكونوا في الكويت في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٣، باستثناء قلة قليلة، التسجيل في المدارس الحكومية في الكويت.[٣١] وتبعا لذلك، فان ٥٠ ٪ فقط من الأطفال الفلسطينيين يُقبلون في المدارس الحكومية.[٣٢]

من هنا، فان إمكان تفشي الأمية في صفوف الأطفال من اهم المشكلات التي تواجه الجالية. وقد ابدت منظمة التحرير، وحتى عرفات نفسه، اهتماما خاصا بهذه المشكلة، وتولى اتحاد المرأة الدور الرئيسي في معالجتها. ففي سنة ١٩٨٣ ــ ١٩٨٤، دفع الفرع رسوم الدراسة لنحو ٢٠٠ ــ ٣٠٠ تلميذ.[٣٣] وفي سنة ١٩٨٥ ــ ١٩٨٦ ارتفع العدد الى ١٥٠٠ تلميذ. وفي سنة ١٩٨٦ ــ ١٩٨٧ استطاع ٣٠٠٠ تلميذ تقريبا دخول المدارس الخاصة بفضل مساعدة الاتحاد.[٣٤]

وحيث ان الفلسطينيين يميلون الى السكن في الضواحي نفسها، فقد سهّل هذا الأمر توسيع خدمات الاتحاد. فالناس يعلمون عن شؤون الخدمات المتاحة عن طريق الأصدقاء، ونساء الاتحاد يحددن العائلات المحتاجة من خلال زياراتهن الى أماكن سكن العائلات المعروفة بالحاجة. وتحيل المنظمة على النساء بعض الحالات الاضافية.[٣٥] وقد اكتسب برنامج المساعدة في دفع الرسوم شهرة واسعة الى درجة ان مقر الاتحاد يكتظ بطالبي المساعدة قبيل بداية العام الدراسي.[٣٦]

وعلاوة على برامج التدريب والتعليم، يرعى الاتحاد، الذي كان سنة ١٩٨٤ يضم نحو ١٨٠٠ عضو[٣٧] (لسن جميعهن من الناشطات)، المناسبات الاجتماعية أيضا. فحفلات العشاء الكبرى تجمع بين العائلات الفلسطينية وتعزز روابطها بالاتحاد. وتركز الحفلات هذه عادة على قضية سياسية معينة وتُستخدم لجمع الأموال التي تتيح دفع منح دراسية لطالبات بارزات يتابعن الدراسات العليا. ويرعى أيضا مهرجانا ثقافيا فلسطينيا سنويا، يدوم عدة أيام، ويشمل التطريز، والحرف اليدوية التقليدية من الأراضي المحتلة، والموسيقى، والمأكولات، والرقص، والأفلام.

وعلى الرغم من شهرة الغنى التي تتمتع الجالية الفلسطينية بها في الكويت، فان الفرع لا يملك فائضا من المال، وانما هو يعتمد على مصادر تمويل عدة. فهو يدير سوقا لبيع

البضائع التي يتبرع تجار محليون بها، بأسعار أقل كثيرا من أسعارها الحقيقية، لكن الأمر لا يتعدى كونه خدمة للجالية، لا مصدرا من مصادر التمويل. ويجني الفرع بعض المال من رسوم صفوف الخياطة والطباعة ومن بيع المطرّزات والمنتوجات الأخرى في المهرجان الثقافي السنوي. وأخيرا، يجبي الفرع بعض المال من اشتراكات العضوية وتبرعات الجالية، ومن مناسبات جمع الأموال من أجل برامج معينة.

تعتمد المشاركة في نشاطات الفرع على عدد من العوامل، منها أولا المواصلات. فمقر الفرع يقع في الجابرية، قرب مكتب المنظمة ومناطق حولّي ــ النقرة والسالمية، حيث يسكن الكثيرون من الفلسطينيين من ذوي الدخل المحدود او المتوسط. وقد أتاحت وفرة المواصلات من المكتب وإليه للكثيرات من النساء المشاركة، وهو ما لم يكن متيسرا لو كان الأمر مختلفا. كما ان المناخ السياسي السائد في الكويت منذ أعوام، وهو مناخ ليبرالي نسبيا، بالاضافة الى مضمون البرنامج الاجتماعي لا السياسي المكشوف، قد سهّل ولا ريب أعمال الفرع وتوسعه.

لكن ثمة عوامل لا تشجع المشاركة. وكما هو الحال مع العمال، فان أول هذه العوامل هو الوقت المتاح. فالعائلات الفلسطينية كبيرة الحجم إجمالا. لذا، فان النساء أسيرات المنزل في الكثير من الأحيان بسبب وجود الأطفال، او أسيرات العمل من أجل المساهمة في الدخل العائلي. وليس لدى مثل هؤلاء النساء وقت، او قد يكون لديهن وقت قصير فحسب، للتوجه الى أعمال الاتحاد. وينتمي معظم النساء اللواتي يتولين مناصب قيادية الى عائلات من طبقة اجتماعية عليا او من الطبقة فوق المتوسطة، وأولادهن كبار او اصبحوا على الأقل في سن تؤهلهم للذهاب الى المدارس؛ وحتى إذا كان لديهن أطفال صغار، فعندهن مربيات يقمن بالاعتناء بهم في المنزل. من هنا، فان هؤلاء النسوة يملكن من الوقت والحرية والاستقرار المالي ما يكفي للمشاركة في أعمال لا تدر ربحا خارج المنزل.

وتؤثر الاعتبارات السياسية أيضا في قرار المشاركة عند النساء. فبعضهن يرى ان مجرد المشاركة في الاتحاد قد يؤدي الى مشكلات سياسية في الكويت. وتخشى الكثيرات، في أغلب الأحيان، ردات فعل ممكنة من جانب السلطات الاسرائيلية او الأردنية لدى عودتهن، زائرات، الى الضفة الشرقية او الى الضفة الغربية او قطاع غزة. وثمة عامل آخر، لكنه ثانوي، وهو مدى التسيّس. فالنساء المسيّسات، وهن في العادة أقل عددا، يملن الى العمل مع الاتحاد في المدى الطويل، لكن غير المسيّسات ينحين نحو العطاء او المشاركة في إبان الأزمات الوطنية او الحالات الطارئة فحسب.

وعلى الرغم من القيود والعقبات، فقد اضحى الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الكويت نشيطا جدا وناجحا في برامجه، وخصوصا في الثمانينات. ولا ريب في ان وجود عدد كبير نسبيا من النساء الفلسطينيات في الكويت من ذوات الدخل المضمون، واللواتي لديهن الوقت الكافي للمشاركة، هو عامل مهم. ومما لا يقل عنه أهمية هو ما تتمتع القيادة به من فاعلية ومستوى نوعي. كما ان تقبّل الحكومة للعمل الاجتماعي، قياسا بالعمل السياسي

البحث، قد منح النساء حرية أكبر للتوسع. ثم ان الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعانيه أعداد متزايدة من الفئات الفلسطينية الأكثر فقرا قد خلق حاجات جديدة لم تكن الدولة مستعدة لتلبيتها، الأمر الذي ارغم الفلسطينيين انفسهم على التصدي لها.

وأخيرا، يشعر بعض النساء انه إذا جابهت الحركة الوطنية النكسات في المجال العربي او الدولي، كما هي الحال بلا شك منذ سنة ١٩٨٢، وانه إذا بدا الأمر في هذا المجال بلا طائل، فان للفلسطينيين في شتى أرجاء العالم العربي حاجات اجتماعية حقيقية وطارئة يمكن للنساء ان يتصدّين لها. وفي المجال ذاته، يُنظر الى جهود الاتحاد في سبيل إحياء الثقافة والحفاظ عليها على انها امور أساسية في النضال الفلسطيني الطويل الأمد، انّى تكن الأزمات الطارئة التي تأتي الأيام بها.

الفصل الثامن

آفاق التنظيم المتغيّرة:
الاتحاد العام لطلبة فلسطين
الاتحاد العام للمعلّمين الفلسطينيّين
جمعيّة الهلال الأحمر الفلسطيني

كان المناخ السياسي الليبرالي نسبيا في الكويت، والتعاطف العام مع القضية الفلسطينية في الأوساط الكويتية والمغتربة، يرتديان اهمية حاسمة في تطور المؤسسات الفلسطينية المستقلة. ومع ذلك، فقد تداخلت عوامل اخرى لتضييق نطاق توسع بعض هذه المؤسسات. وفيما يخص الطلبة، فان سياسة «التكويت» ادت الى فرض نظام الحصص على عدد الطلبة الأجانب المقبولين في الجامعة. وكان لهذه السياسة ذاتها انعكاسات على المربّين؛ فالمعلمون يشكلون احدى أكبر الفئات المهنية الفلسطينية، لكن الأعداد المتزايدة من خرّيجي برامج تدريب المعلمين الكويتيين قد ضيّقت مجال توظيف غير الكويتيين. وأخيرا، وفيما يتعلق بجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، فان توفير العناية الطبية من قبل الدولة مجانا، او بتكلفة زهيدة لسكان الكويت كافة، من مواطنين وأجانب، قد جعل العديد من خدمات الهلال في البلاد المضيفة الأخرى أمرا غير ضروري. من هنا، فان دور جمعية الهلال قد تقلص في الغالب حتى حدود جمع الأموال لفروعه الأخرى.

الطلبة

بدأت الجهود المبذولة لإنشاء فرع للاتحاد العام لطلبة فلسطين في الكويت سنة ١٩٦٨، بعد عام واحد من افتتاح جامعة الكويت. وأثمرت هذه الجهود سنة ١٩٦٩. وفي تلك الفترة كان عدد الطلاب في الجامعة ١,٧٦٣ طالبا فقط، لم يكن منهم سوى ١٩٢ طالبا من بلاد عربية خارج الخليج (ومنهم فلسطينيو جالية الكويت).[١] لذا، بدأ فرع اتحاد الطلبة نشاطه ببضع عشرات من الأعضاء فقط.

وكانت أولى الأزمات التي واجهت الفرع هي الأزمة التي طرأت بعيد إنشائه واتخذت شكل نزاع شديد في نوعية العضوية والتمثيل في الهرم القيادي للفرع.[٢] وينقسم أعضاء الاتحاد العام في الكويت الى فئتين، تضم الفئة الأولى طلبة جامعة الكويت وتضم الفئة الثانية

الطلبة «المنتسبين»، اي الذين ينتسبون الى جامعات في الخارج بالمراسلة ولا يسافرون اليها إلا لاجراء امتحاناتهم. ونشأ هذا النزاع، الذي كاد يؤدي الى شق الفرع، عن مسألة عضوية المنتسبين وأعدادهم التي تفوق الطلبة الآخرين كثيرا. وكان معظم المنتسبين يعمل في الكويت، لذا فقد كانت حجة طلبة جامعة الكويت انهم ليسوا طلبة بقدر ما هم عمال، ومن هنا، فعليهم الالتحاق باتحاد العمال. وبالاضافة الى ذلك، وعلى الرغم من ان المنتسبين أكثر عددا، فان نشاطهم في أعمال الفرع أقل كثيرا. ومع ذلك، نص الاتفاق الذي تم التوصل اليه عند تأسيس الفرع على ان يضم مجلس الفرع الاداري سبعة منتسبين واثنين فقط من جامعة الكويت. وهكذا، أُعطي الطلبة الذين ليس لهم دور ذو شأن في الاتحاد أغلبية الثُلثين في المجلس الاداري، وهو ما اعتبره طلبة جامعة الكويت أمرا مجحفا وغير مقبول.

لكن هذا لم يكن محور النزاع الحقيقي. فالسؤال الواقعي هو من سيسيطر على الاتحاد وكيف يحافظ على سيطرته هذه. وكان ثمة قضيّتان في الأمر، الأولى تتعلق بالطبيعة الديمقراطية العامة للاتحاد، اي فكرة استقلال الفرع عن المنظمات السياسية الخارجية، والثانية، وهي ترتبط بالأولى، تتعلق بالنزاع الأوسع بين التنظيمات. اذ كانت أغلبية المنتسبين من أنصار فتح، بل كان لفتح مكتب خاص لمساعدتهم. وكان بين طلبة جامعة الكويت أنصار لمعظم التنظيمات الفلسطينية الأخرى، مع ان الأغلبية كانت هنا أيضا تساند فتح. ومع ذلك، فان وجود أغلبية من المنتسبين في المجلس الاداري كان يضمن سيطرة فتح على الفرع، وهي سيطرة لم تشأ فتح ان تتخلى عنها.

وفي سنة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ بدأت عملية تكيّف. فطالب الطلبة الفلسطينيون في جامعة الكويت بتأسيس فرع خاص بهم ومستقل عن الاتحاد العام للطلبة، على الرغم من ان دستور الاتحاد العام لا يسمح بإنشاء فروع في كل جامعة على حدة (يجب عدم الخلط هنا بين الفروع والفروع الثانوية). ولأجل تقوية مطلبهم، انفصل طلبة جامعة الكويت عن الفرع، وأنشأوا مجلسهم الاداري الخاص بهم. وحين وصل نبأ الانشقاق الى مقر الاتحاد العام في القاهرة، أرسلت اللجنة التنفيذية للاتحاد ممثلين عنها لتحري الأمر. وناقش طلبة جامعة الكويت الموفدين في شأن المطاليب القاضية بأن يلتحق المنتسبون بفروع الاتحاد العام القائمة في بلادهم، حيث جامعاتهم المختلفة، لا في بلد إقامتهم (اي في الكويت).

وبعد نقاش طويل، تم التوصل الى حل وسط يقضي بزيادة تمثيل طلبة جامعة الكويت في المجلس الاداري الى خمسة مقاعد، وبخفض تمثيل المنتسبين الى اربعة مقاعد. وتم التفاهم على ان يتولى المؤتمر السابع للاتحاد العام (الذي عقد في تموز/يوليو ١٩٧٤) مناقشة هذه المشكلة. وفي الواقع، صوّت هذا المؤتمر على خفض عدد ممثلي المنتسبين الى مقعدين فحسب، مما أتاح لطلبة جامعة الكويت سبعة مقاعد في المجلس الاداري.

وفي الفترة التي تلت، تلقت فتح ضربة اخرى في ميدان السياسة الطالبية. ففي بلاد الشتات كلها، شهدت الفترة التي تبعت حرب سنة ١٩٧٣ صراعا بين فكرة الحل السياسي،

او الحل المبني على المفاوضات، للقضية الفلسطينية، والدعوة التقليدية الى الكفاح المسلح. وبدأت الخلافات بين الفصائل تتجلى في الكويت في برامج الجبهات داخل الاتحاد العام في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤. ففي انتخابات سنة ١٩٧٣، حصلت الجبهة التقدمية (المساندة للجبهة الشعبية، والمعارضة للحل السياسي) على مقعدين، لكنها حصلت في ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ على خمسة مقاعد، وسيطرت بذلك على الفرع. وكان موقفها قد تعزز أيضا بسبب نمو الآراء المختلفة داخل فتح، انعكاسا للأوضاع السائدة في الميدان السياسي الرئيسي، اي في لبنان.[٣]

وشهدت الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٧٧ نموا لجماعة نسائية منظمة ونشيطة داخل الاتحاد. وكان العامل الموحّد لهذه الجماعة شيرين عبد الرازق، وهي طالبة طُردت من الجامعة الأميركية في بيروت بعد إضرابات طالبية واسعة النطاق في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤. وبعد عودتها الى الكويت لمتابعة دراستها الجامعية، بدأت تنظيم الطالبات في كلية البنات في كيفان. وبعد عمل شاق، تم تشكيل نواة من الطالبات النشيطات اللواتي وصل نفوذهن الى الحد الذي ارغم قيادة فتح الطالبية على مشاورتهن. وكانت الطالبات مسؤولات الى حد بعيد عن عودة فتح الى موقع السلطة سنة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، بعد انتخاب محمد جابر رئيسا جديدا لفرع الاتحاد في الكويت. وظلت الطالبات يمثّلن قوة لا يستهان بها حتى تخرُّج النواة النشيطة منهن سنة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨.[٤]

تبعت هذه الفترة من الجدل والخلافات أعوام عدة من الانكفاء الاجباري. وفي سنة ١٩٧٨، ادت الاضطرابات في صفوف الطلبة الكويتيين، والتي بلغت الذروة في شجارات داخل الحرم الجامعي، الى دفع الحكومة الى تجميد جميع النشاطات الطالبية. ورُفع هذا التجميد سنة ١٩٧٩، لكن لم يسمح إلا لاتحاد طلبة الكويت بأن يستأنف نشاطه. وعاد الاتحاد العام لطلبة فلسطين الى العمل مجددا، لكن خارج الحرم الجامعي. فقد كان يُسمح له بأن ينظم النشاطات انطلاقا من الحرم الجامعي، لكن النشاطات نفسها لا تمارس إلا في مقر منظمة التحرير. وفي بعض الحالات، كان في وسع الاتحاد العام ان يعمل من خلال الجمعيات الطالبية التابعة لكليّات الجامعة. وكان مدى النشاط محدودا، لكن الجمعيات هذه كانت قادرة على حجز قاعات المحاضرات ودعوة الخطباء على الأقل. لكن منذ سنة ١٩٨٥ تم حظر حتى هذه الأمور، كما حُظرت الملصقات الطالبية، وهي «جرائد الحائط» الشهيرة التي كانت جزءا مهما من السياسة الطالبية، وسائر أنواع المنشورات الطالبية داخل حرم الجامعة.[٥]

وطرأ على الفرع تحد أكثر جدية سنة ١٩٨٠، واتى التحدي من اليمين الاسلامي هذه المرة. ففي المؤتمر العام للاتحاد العام الذي عقد في سوق الغرب بلبنان سنة ١٩٧٨، تقرر، ولأول مرة، ان يلتزم الاتحاد الميثاق الوطني الفلسطيني. وقبيل سنة ١٩٧٨، كان دستور الاتحاد العام ينص على ان الاتحاد «قاعدة من قواعد الثورة الفلسطينية» وليس «قاعدة من

قواعد منظمة التحرير الفلسطينية». وكان الطلبة الفلسطينيون من ذوي المنحى الأصولي الاسلامي يعارضون الميثاق لأسباب عدة، منها: نوع الثورة التي يطالب بها، والطبيعة العلمانية للدولة المنشودة، وحصر التمثيل بمنظمة التحرير.

كان التيار الاسلامي في الكويت قويا بما يكفي للانسحاب من الاتحاد (وخصوصا ان هذا التيار كان سائدا أيضا في اتحاد طلبة الكويت، الذي تلقى الأصوليون الفلسطينيون منه الدعم المعنوي والمادي). وفي سنة ١٩٨٠، تم تأسيس رابطة منفصلة باسم رابطة الطلبة المسلمين الفلسطينيين، تضم ثمانين عضوا سابقا في الاتحاد العام لطلبة فلسطين (من إجمالي عضوية الفرع البالغ عددها نحو ٧٩٠ عضوا).[٦] ووضعت الرابطة دستورا لها، وفتحت مكتبا، وبدأت تعقد مؤتمرات سنوية. وكان أعضاؤها نشيطين، لكن عددهم لم يتجاوز عدة مئات قط، حتى في ذروة نشاطها.[٧] وعلى الرغم من ان هذه الجماعة المنشقة استقطبت الكثير من الاهتمام في بادىء الأمر، فقد أخذت اهميتها تتضاءل. ومع ان نشاطها الاعلامي لا يزال مستمرا، فهي لم تنجح قط في توفير خدمات حقيقية للطلاب. وقوتها نابعة من الأموال التي تردها من المتعاطفين معها من الكويتيين والفلسطينيين. ومع حلول سنة ١٩٨٦، بدا التيار الاسلامي بين أعضاء اتحاد طلبة الكويت انه قد بلغ ذروته، وبدأ الانحدار. ومع انه حصل على الأغلبية في انتخابات الطلبة، فان فرصته للفوز تضاءلت.[٨] وبما ان مستقبل رابطة الطلبة المسلمين الفلسطينيين يرتبط ارتباطا وثيقا بقوة التيار الأصولي في صفوف الطلبة الكويتيين،[٩] فان استمرار الانحدار الذي بدأ سنة ١٩٨٦ لا يبشر مستقبل الرابطة الاسلامية بالخير.

وبالاضافة الى التحديات السياسية الداخلية المفصّلة أعلاه، واجه الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الكويت مشكلات اخرى. فالضغط الذي تمارسه الدولة، بل وتمارسه منظمة التحرير حين تبرز حاجتها الى تحسين علاقاتها بالحكومة الكويتية، قد أعاق النشاط الطالبي. والأمر الأهم في المدى البعيد هو نظام الحصص في الجامعة. فالعدد المحدد من المقاعد المتاحة للفلسطينيين في الجامعة، وما يواكبه من سياسة إعطاء الأفضلية في القبول للكويتيين، قد جعلا الكليات التي تتمتع بسمعة عالية (ككليتي الطب والهندسة وسواهما) مغلقة في وجه غير الكويتيين في واقع الحال.[١٠]

وعلى الرغم من ان إمكانات التجنيد والتعبئة في صفوف الطلبة الثانويين، وهي إمكانات تتمتع رابطة الطلبة الثانويين الفلسطينيين بها (أنظر أدناه)، ما زالت مرتفعة، فان الأوضاع السياسية السائدة، وخصوصا بالنظر الى حل مجلس الأمة الكويتي في تموز/يوليو ١٩٨٦ وما تبع ذلك من تقييد للصحافة وبعض الحريات الأخرى، لا تبشر بالخير بالنسبة الى توسع الاتحاد العام لطلبة فلسطين.

نشاطات الفرع

كما أشرنا في بداية هذا الفصل، فان عدد الطلبة الأجانب المسجلين في جامعة الكويت قد حُدد بنسبة ١٠ ٪ من مجموع الجسم الطالبي. ويمثل طلبة الجالية الفلسطينية في الكويت، تقليديا، أغلبية هؤلاء الطلبة الأجانب. وعلى سبيل المثال، في سنة ١٩٨٦ شغل الفلسطينيون ٢٠٠ مقعد من أصل ٢٧٦ مقعدا مخصصا لأجانب. ولم يكن مقدرا ان يكون لنظام الحصص هذا مثل ذلك التأثير، فيما لو كانت المراكز التقليدية للتعليم الفلسطيني، وخصوصا مصر، لا تزال مفتوحة أمامهم. وقد تفاقمت المشكلة بسبب قيام الجامعات العربية الأخرى بخفض عدد الأماكن المتاحة للطلبة الأجانب. وتبعا لذلك، اصبحت المشكلة بالنسبة الى الفلسطينيين في الكويت من الحدة بحيث ان الاتحاد العام لطلبة فلسطين افتتح مكتبا خاصا للبعثات الدراسية والمنح، للمساعدة في توفير المقاعد لطلبة الجالية في الجامعات العربية والاسلامية والاشتراكية. كما خصص الاتحاد أموالا محدودة لمساعدة الطلبة المتفوقين الذين يدرسون في الخارج.[١١]

وفيما يختص بالطلبة المقبولين في جامعة الكويت، يرعى فرع الكويت في الاتحاد العام نشاطات تشابه تلك القائمة في فروع الاتحاد العام الأخرى، ومنها إرشاد الطلبة الجدد، وإقامة ندوات منتظمة لمناقشة موضوعات ثقافية وسياسية، وتأليف فرق رياضية، وإصدار مجلة، وتنظيم رحلات جماعية، وتأسيس منظمة للكشافة، وإحياء حفلات تركز على التراث الثقافي الفلسطيني. وتلبية لحاجات الطلبة اليومية، يساعد الفرع الطلبة الجدد على التأقلم مع الحياة الجامعية، ويمارس ضغوطا لتحسين المناخ التربوي. ولديه لجنة لشؤون الطلبة تتولى مسؤولية التدقيق في طلبات الطلبة الذين هم بحاجة الى العون المادي لشراء الكتب ومصاريف اخرى. ولا تستوفي الجامعة رسوما تعليمية.

وبما ان اشتراكات عضوية الاتحاد رمزية، فان للتبرعات الدور الأهم في تمويل الاتحاد. والمورد الأساسي للمال هو الحفلة الطالبية السنوية التي تدوم اربعة أيام. وكان قد حضر إحداها في الماضي جمهور وصل عدده الى ثمانية آلاف شخص. لكن الهدف الأكبر من جمع الأموال لم يكن مرة للاستهلاك المحلي، بل لدعم الفدائيين، حيث يرسل معظم الأموال والأغراض المجموعة الى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، مع ان الفرع يحدد، من حين الى آخر، بعض المدارس او المشاريع المعينة فيموّلها.[١٢]

ويطغى على هذه الأوجه الاجتماعية والثقافية من نشاط الفرع «الجانبُ السياسي الأكثر أهمية» من عمل الاتحاد العام للطلبة، على حد قول أعضاء سابقين. ويتميز فرع الكويت بوجود كتل سياسية، وهي جماعات تخوض الانتخابات بلائحة مرشحيها وبرامجهم، لكن ليس تحت اسم التنظيم الذي ينتمون اليه. وعلى سبيل المثال، فان لفتح كتلة داخل الاتحاد اسمها «شباب الثورة»، في حين ألّف أنصار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «الكتلة التقدمية».

ولم يكن للجبهة الديمقراطية كتلتها حتى سنة ١٩٧٩. ولا يخفى ان كل كتلة من هذه الكتل تنتمي الى تنظيم معين، لكن لا يُعترف بالأمر رسميا لأسباب امنية، اذ ان عدم الكشف عن وجود روابط سياسية رسمية يعني في الغالب متاعب أقل مع السلطات الكويتية. وفي الواقع، فان الكتل هي بمثابة جسر بين التنظيمات والفرع، ولكل منها قيادتها وبرنامجها، بالاضافة الى قيادة الفرع.

ويشمل البرنامج السياسي للاتحاد الندوات والمناقشات المنتظمة. ويصدر المجلس الاداري للفرع البيانات السياسية، كما تفعل الكتل السياسية داخل الاتحاد. لكن اهتمام أعضاء الاتحاد لم ينحصر في اتخاذ المواقف السياسية، بل تعداه الى المشاركة، تحت رعاية الاتحاد العام، في التدريب العسكري في سوريا ولبنان، والقتال في الحرب الأهلية اللبنانية التي سقط فيها بعض أعضاء الفرع.[١٣] وقد تكون الكويت بعيدة عن ساحات المعارك، لكن الطلبة لا يعتبرون انفسهم بعيدين عنها. من هنا، فان طبيعة عمل الفرع السياسي ومداه، والتنافس الجاري داخله، قد عكست تقليديا التطورات على الساحة الرئيسية، اي الأردن او لبنان.[١٤]

وبما ان الاتحاد العام لطلبة فلسطين لم يحصل قط على اذن رسمي، فقد استطاعت الحكومة «إقناع» الطلبة بالمحافظة على الهدوء كلما ظهرت المشكلات داخل الجالية الفلسطينية او في الجامعة، كما حدث سنة ١٩٧٥ بخاصة، حين عارض الفلسطينيون اتفاق فك الاشتباك الثاني في سيناء بين مصر واسرائيل، او سنة ١٩٧٦، حين ادى التدخل السوري في لبنان الى مواجهة مباشرة مع المقاومة الفلسطينية. وفي كلتا الحالتين، لم تكن الحكومة تخشى فقط وقع هذه الأحداث على الجالية الفلسطينية، بل كانت تخشى أيضا إمكان ان يؤدي سخطها الى أعمال شغب يقوم بها الطلبة الكويتيون انفسهم. وقد فرضت اهتمامات الأمن الداخلي عقد جلسات استجواب منتظمة لبعض الطلبة النشيطين، واتخاذ إجراءات طرد بين الحين والآخر.

وعلى الرغم من ان فرع الاتحاد في الكويت لم يواجه على امتداد تاريخه سوى القليل من العقبات، فان العلاقات الطيبة باتحاد طلبة الكويت كانت، ولا تزال، أمرا أساسيا، لأن ذاك الاتحاد هو الوحيد المرخص به رسميا. وقد اعتمد الفلسطينيون، الى حد ما، على الطلبة الكويتيين الذين لديهم ميزانية مالية، لرعاية المناسبات رعاية مشتركة، ولتسهيل الوصول الى التسهيلات الجامعية. وفي الواقع، لا يستخدم الفلسطينيون هذه التسهيلات رسميا إلا بعد الحصول على كتاب موافقة من اتحاد طلبة الكويت. ومكتب الاتحاد العام عبارة عن غرفة صغيرة ضمن مجمّع منظمة التحرير. ولولا إمكان استعمال التسهيلات الخارجية، لقيد هذا الحجم الصغير نشاطات الفرع تقييدا شديدا. لقد كانت العلاقات بين الاتحاد العام لطلبة فلسطين واتحاد طلبة الكويت جيدة، حتى بروز التيار الاسلامي بين طلبة الكويت، ودعمهم، فيما بعد، لرابطة الطلبة المسلمين الفلسطينيين المنشقة. وكان الطلبة الفلسطينيون يحظون بتضامن الطلبة

الكويتيين. وقد شارك الطرفان في مختلف الأنشطة السياسية والاجتماعية، وخصوصا خلال الحملة الناجحة التي قادها اتحاد طلبة الكويت في أواسط السبعينات لإنهاء سياسة الفصل بين صفوف الجنسين في الجامعة.

قبل الانتهاء من هذا الفصل، تجدر الاشارة الى ان النشاط الطالبي الفلسطيني في الكويت لا يقتصر على الميدان الجامعي. فنشاط الاتحاد العام لطلبة فلسطين وتأثيره يتضاعفان مرات عدة من خلال الاهتمام بالمنظمات الكشفية للصبيان والبنات معا، ومن خلال تعاونه مع المنظمة المساعدة له في الثانويات، اي رابطة الطلبة الثانويين الفلسطينيين، التي أُسست مع الاتحاد العام وكانت تضم سنة ١٩٨٦ بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف عضو في المدارس الخاصة والحكومية، قياسا بنحو ألف عضو في الاتحاد العام.[١٥] وترعى الرابطة أنشطة مماثلة للأنشطة التي يرعاها الاتحاد العام، لكنها توجهها الى جمهور عريض من الطلبة الثانويين.

ولما كانت الرابطة تُعنى بهذا العدد الضخم من الشباب الفلسطيني، فقد قامت بدور الوسيط في تطوير علاقات قوية بين الاتحاد العام والجالية. ومن الدلائل على اهميتها ان الضغط الحكومي على النشاط الطالبي يركّز أحيانا على الرابطة، لا على الاتحاد العام، وسبب ذلك، ربما، هو ان الرابطة تضم عددا أكبر. وبالنظر الى ان نظام الحصص يحد من إمكان الاتحاد العام للتوسع والتأثير في المستوى الجامعي، فقد اصبحت الرابطة الوسيلة الأولى للتسييس والتعبئة السياسية في صفوف الشباب الفلسطيني في الكويت.[١٦]

المعلمون

كان التعليم في مقدم الأمور التي سعت الكويت للالتفات اليها بعد قيام شركة نفط الكويت بحفر أول بئر للنفط بشّرت بازدياد عائدات الدولة. وقد تم سنة ١٩٣٦ تأسيس مجلس المعارف الذي طلب الى مفتي القدس الحاج امين الحسيني إرسال معلمين. وفي السنة نفسها، سافرت الى الكويت أولى بعثات المعلمين الفلسطينيين، وكانت مؤلفة من احمد شهاب الدين، ومحمد جابر حديد، وخميس نجم، ومحمد المغربي. وكان المجلس يطلب المعلمين من فلسطين بسبب وجود كلية المعلمين في القدس، وبسبب تزايد اهتمام الكويتيين بفلسطين الذي غذته الثورة الكبرى سنة ١٩٣٦.[١٧]

وكان في الكويت آنئذٍ مدرستان فقط، كانت إحداهما داخل سور المدينة وتعرف باسم المباركية، وكانت الأخرى، في الأحمدي الى الجنوب. وكان مجموع التلامذة المسجلين ٦٠٠ تلميذ. وكان لوصول اربعة معلمين من فلسطين وقع بالغ، اذ ان أعضاء المجلس، ومعهم التلامذة، ذهبوا الى الحدود الكويتية ـ العراقية لاستقبالهم. وقد أُنزل المعلمون في دار الأمير خلال أيام إقامتهم الأولى. وفي السنة التالية، جاءت معلمتان فلسطينيتان للتعليم في

مدرسة للبنات. وفي كل عام، كان يأتي عدد من المعلمين الجدد، الذين كانوا من الفلسطينيين عادة، للالتحاق بالجهاز التربوي الكويتي المتنامي.(١٨)

بيد ان تزامن اقتلاع الفلسطينيين من ارضهم مع تزايد الثروة النفطية واهتمام الكويتيين بالتعليم سنة ١٩٤٨ هو الذي اتى بأعداد كبيرة من الفلسطينيين الى الكويت. وفي الواقع، بات توظيف الفلسطينيين في الكويت بمثابة واجب قومي.(١٩) وكان التعليم بالنسبة الى الفلسطينيين الذين بلغوا سن الرشد بعد النكبة مهنة فيها الكثير من الجاذبية: فقد كانت مهنة رائجة ومتنقلة ومطلوبة في جميع أرجاء العالم العربي، وخصوصا في دول النفط الفتيّة في الخليج. وتبعا لذلك، اصبح المعلمون يشكّلون الفئة المهنية الكبرى بين الفلسطينيين على امتداد الشتات.(٢٠)

وعلى الرغم من ارتفاع عدد المعلمين، فان مؤسسي منظمة التحرير لم يركزوا اهتمامهم على الحاجة الى تجنيد الفلسطينيين بحسب المهن إلا سنة ١٩٦٤. وكان في الكويت آنئذٍ نحو ٢,١٠٠ معلم فلسطيني، هم نصف مجموع المعلمين في الكويت.(٢١) وهكذا تم تنظيم المعلمين في فرع. واتصل مؤسسو الفرع بالمعلمين من خلال المدارس التي كانوا يعملون فيها، ودعوهم الى المجيء الى مكتب منظمة التحرير. وهناك اختير خمسة وعشرون ممثلا بانتخابات مباشرة. لكن لم يكن للفرع عقيدة سياسية موحّدة يسترشد بها آنئذٍ،(٢٢) وكان بحاجة الى أعضاء حاجته الى النشاط المطلوب للانخراط في شؤون الجالية.

وحين تبدلت طبيعة المنظمة وتكوينها في اتجاه المزيد من التنظيم الجماهيري الذي تقوده المنظمات الفدائية، لم يشارك في أعمال الفرع سوى حفنة من الأعضاء الأصليين. فقد كان بعضهم قد احتل مركزا أعلى في مكان عمله، وبات حريصا على ألا يعرض مركزه للخطر من خلال ارتباطه بالوجه الجديد لمنظمة التحرير بعد سنة ١٩٦٨. وكان بعضهم الآخر ينتمي الى طبقات جعلتهم أقل تعاطفا مع المنظمات الفدائية.(٢٣)

وفي سنة ١٩٦٩، عمدت دائرة المنظمات الشعبية التابعة للمنظمة، وكانت برئاسة فاروق القدومي، الى بث الحياة مجددا في المنظمات الشعبية القائمة، وقامت بتأليف لجنة تحضيرية لإنشاء اتحاد عام للمعلمين الفلسطينيين، وزارت البلاد العربية التي فيها أعداد كبيرة من المعلمين الفلسطينيين، لمساعدتهم في تأسيس فروع للاتحاد. وحين فتح الاتحاد العام للمعلمين فرعا في الكويت، كان الاقبال عليه شديدا من جانب أغلبية المعلمين الفلسطينيين.

رعى الفرع، منذ إنشائه، ندوات منتظمة تتعلق بمختلف الموضوعات السياسية والثقافية والاعلامية، كجزء من جهوده لتعزيز الوعي السياسي بين المعلمين. ونظم أيضا حفلات للترفيه وجمع الأموال ومهرجانات من أجل تعميق الوعي السياسي. ولا تُخصص الأموال التي يجمعها الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين في هذه المناسبات، وغيرها من المناسبات، لدعم أنشطته الداخلية أولا، وإنما لمساندة «صامد» (وهي مؤسسة معامل أبناء شهداء فلسطين)؛ وتطوير مؤسسات مختلفة في مخيمات اللاجئين؛ وشراء الحاجات الأساسية، كالأغطية والثياب،

وتوزيعها في المخيمات وعلى المقاتلين.

وكما هي الحال مع الاتحاد العام لعمال فلسطين، ليس في وسع المعلمين الفلسطينيين استخدام الضغط بمعزل عن سائر المعلمين. لذا، فقد ظل الجانب المهني من برنامج الفرع هزيلا. وكان مؤسسو الفرع يأملون بأن تنفذ منظمتهم في وقت لاحق برنامجا للتأمين الاجتماعي، لكن، على الرغم من تكرر المحاولات، لم يلتحق بهذا البرنامج سوى عدد ضئيل من المعلمين. ومن أجل جمع المال، يحتاج الاتحاد العام للمعلمين الى موظفين دائمين يتقاضون رواتب، وهو ليس لديه مثل هؤلاء الموظفين. وثمة عائق آخر يتمثل في سياسة وزارة التعليم الكويتية التي تقضي بحسم مبالغ من رواتب جميع المعلمين كل شهر. وهذه المبالغ توضع في صندوق موظفيها هي. ولسوء الحظ، لا يعود ذلك على المعلمين غير الكويتيين بأية فائدة.(٢٤)

ان اهم التطورات التي تؤثر في مستقبل الفرع هي التطورات النابعة من سياسات «التكويت». ومنذ أوائل السبعينات، بدأت معاهد تدريب المعلمين وجامعة الكويت تخريج نحو ٢٠٠ كويتي سنويا. والأفضلية في التعيين هي، طبعا، للكويتيين. ومع ان العدد المطلق للمعلمين الفلسطينيين العاملين في الكويت قد ازداد على مر السنين، فان وتيرة الازدياد تناقض، كما تناقص نسبة الفلسطينيين قياسا بالمعلمين الكويتيين. ففي سنة ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ كان هنالك ٢,٧٣٣ معلما فلسطينيا يمثلون ٤٨,٧ ٪ من المجموع. وفي سنة ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ ازداد العدد الى ٣,٠٣٢ معلما، لكن هذا الرقم لم يمثل سوى ٣٣,٦ ٪ من المجموع. وفي سنة ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ كان عددهم ٤,٩٤٦ معلما، لكنهم كانوا ٢٥ ٪ فقط من مجموع المعلمين في الكويت.(٢٥) والكثيرون من المعلمين الذين جاؤوا الى الكويت في الفترة الأولى سوف يتقاعدون قريبا. لذا، فان العدد المطلق سينخفض أيضا من دون شك. والعلاقات بين اتحاد المعلمين الكويتيين والاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين كانت، ولا تزال، طيبة. لكن استبدال المغتربين بالوطنيين بالتدريج يعني ان الفرع الذي كان عدد أعضائه سنة ١٩٨٢ أكثر من ٥,٠٠٠ عضو(٢٦) سيواجه مستقبلا تتضاءل العضوية فيه.

جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

لم يضطر الفلسطينيون الى فتح مستشفيات وعيادات خاصة بهم في الكويت، كما فعلوا في أماكن اخرى في العالم العربي، وذلك بسبب العناية الطبية العالية المستوى والمجانية، او الزهيدة التكلفة، التي تقدمها حكومة الكويت الى جميع السكان من مواطنين وأجانب على حد سواء. كما ان بُعد الكويت عن ميدان المعارك منع استخدامها قاعدة عسكرية لحركة المقاومة، فانتفت الحاجة الى العناية الطبية الطارئة والأولية التي يحتاج الفلسطينيون اليها حاجة ماسة في لبنان، بسبب تعرضهم لاعتداءات عسكرية متكررة. وقد تم إنشاء فرع الهلال

الأحمر الفلسطيني في الكويت بموجب قرار صدر عن منظمة التحرير في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٩.[٢٧] وفي البدء، كان الفلسطينيون في الكويت يرون في دفع رسوم عضوية الهلال نوعا من الهبة او التبرع، لا التزاما بالعمل. لذا، سرعان ما بلغ عدد أعضاء الفرع ٥,٠٠٠ «عضو». وفي سنة ١٩٨٤ كان للفرع ٥٥٠ عضوا عاملا (تمييزا من الأعضاء الذين يدفعون رسوما) ينتمون الى بيئات مهنية واجتماعية ــ اقتصادية مختلفة.

يعمل الهلال الأحمر الفلسطيني في الكويت، خلافا لعمله في أرجاء الشتات الأخرى، في جمع التبرعات بصورة أساسية، وذلك على شكل أموال او اغذية او ألبسة او ادوية او معدات، لمساعدة الفروع «المستهلكة»، اي فروع لبنان والأردن وسوريا. ويشمل عمله أيضا مساعدة الأراضي المحتلة. وهو، على سبيل المثال، يسوّق منتوجات تقليدية من الضفة الغربية، كجزء من برنامج يهدف الى تمكين الفلسطينيين تحت الاحتلال من ايجاد مورد إضافي للرزق خارج سوق العمل الاسرائيلي، حتى لا يصار الى سحب الاسرائيليين من أماكن الانتاج وتوجيههم الى أماكن القتال. ويبيع الهلال هذه المنتوجات، وغيرها مما ينتجه هو، في معارض سنوية تهدف الى التعريف بالتراث الثقافي الفلسطيني. كما يرسل الهلال شحنات الألبسة الى مخيمات اللاجئين في الأراضي المحتلة. وكثيرا ما يصبح مقره مركزا لتخزين وتوضيب الألبسة التي تكون موجهة الى الضفة الغربية.

ومن برامج الهلال الأخرى، دورات تدريب للتوعية الصحية والاسعاف الأولي، غايتها رفع مستوى الوعي الصحي العام لدى الجالية في الكويت. ويرعى الهلال بين الحين والآخر المرضى الفلسطينيين في أرجاء الشتات، ومنهم جرحى المعارك الذين يأتي بهم الى الكويت لرعايتهم طبيا. وفي مثل هذه الحالات، يتعاون الهلال مع وزارة الصحة الكويتية وجمعية الهلال الأحمر الكويتي (والثانية يرتبط معها بعلاقات وثيقة) للحصول على ضمان لدفع تكلفة العلاج. وفي موسم الحج، يرسل الفرع الى العربية السعودية كل عام فريقا طبيا وسيارات إسعاف وممرضات، كما انه يعدّ فرقا طبية خاصة استعدادا لإرسالها الى اي مكان في العالم العربي تقع فيه كارثة طبيعية.

ولكي يرسل فرع الهلال في الكويت القدر الأكبر من المال الى مرافق الهلال الصحية الأخرى الموجودة خارجها، فانه يسعى لابقاء عدد موظفيه قليلا. لكنه يضم لجنة اجتماعية، مهمتها تقصي حالات العائلات الفقيرة وتقديم العون عند التأكد من وجود الحاجة، وخصوصا في الحالات الطارئة، كموت المعيل او مرضه. وكانت اللجنة الاجتماعية، حتى سنة ١٩٧٧، تدير مشغلا للتطريز كان له دور في الاحياء الثقافي، والتدريب المهني للبنات والنساء، ومساعدة العائلات المحتاجة ماليا. وكان برنامج التطريز يسير على نحو مماثل لبرنامج الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، لذلك، فانه لم يصل الى المستوى نفسه من التطوير، فتم دمج البرنامجين فيما بعد.

كان اهم أعمال الهلال، ولا يزال، جمع الأموال لشراء معدات خاصة بمستشفياته

وعياداته ومكاتبه في الشتات. لكن الوضع في أواسط الثمانينات استدعى إعادة النظر في الحاجات الاجتماعية للجالية الفلسطينية في الكويت. فالتأثير الناجم عن التباطؤ الاقتصادي بسبب انهيار سوق المناخ سنة ١٩٨٢، وهبوط أسعار النفط، والحرب المستمرة في الخليج، قد ألحقت كلها الضرر الفادح بأعداد كبيرة من العائلات الفلسطينية الكبيرة الحجم وذات الدخل المتدني. لذا، ازدادت الحاجة الى دعم هذا القطاع ماليا زيادة كبيرة. ويبدو ان التبدل في التوجه نحو الجالية في الكويت، او على الأقل التوسع في المساعدات الداخلية، هو المطلب الأكثر إلحاحا، وهو بالتالي التحدي الأكبر الذي يواجه جمعية الهلال الأحمر في سعيها المستمر لتلبية حاجات الشتات المتغيرة.

الفصل التاسع

الهويّة المطمُوسَة ، الهويّة المرفوضة

كان عبد الله بن الحسين واحدا من أفراد الأسرة الهاشمية الطامحين الى حكم المشرق العربي. وكان ابوه، شريف مكة، قد تباحث مع البريطانيين بشأن إمكان استقلال العرب في مقابل مؤازرة جهود بريطانيا ضد الأتراك العثمانيين في إبان الحرب العالمية الأولى. وكان اخوه فيصل قائدا للقوات العربية التي حاربت مع جيوش الجنرال أللنبي في فلسطين وسوريا، وتُوّج فيها بعد ملكا على سوريا، واستمر حكمه في دمشق من سنة ١٩١٨ حتى سنة ١٩٢٠. وفي سنة ١٩٢١، وهب البريطانيون عبد الله، وهو الأخ الثاني بعد فيصل، شرق الأردن إمارة له، وهي جزء من الانتداب البريطاني يقع بين نهر الأردن والعراق. وكجزء من مسعاه لتوسيع رقعة سلطانه، نجح عبد الله بعد حرب سنة ١٩٤٨ في ضم الضفة الغربية، وهي جزء من فلسطين احتله الفيلق العربي والجيش العراقي.

كانت الأزمة الاقتصادية التي أحدثتها حرب سنة ١٩٤٨ خانقة. فقد كان نصف رعايا عبد الله الجدد، وعددهم ٩٠٠,٠٠٠ شخص، من اللاجئين. وكان ١٦٠,٠٠٠ آخرين قد فصلوا عن ارضهم المنتجة بسبب خطوط الهدنة، لكن على الرغم من انقطاعهم عن مورد رزقهم، فانهم لم يُعتبروا من مستحقي عون وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. ودفعت الحرب أيضا الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في المناطق الساحلية من فلسطين الى البطالة. ومما زاد الوضع تفاقما ان قيام دولة اسرائيل ادى الى قطع طرق المواصلات والتجارة بين الأردن وأسواقه الخارجية. وبغياب حيفا كميناء، باتت الملاحة تتم بحرا من خلال العقبة، وهي منفذ شرق الأردن البحري الوحيد، او برا الى دمشق وبيروت. وتبعا لذلك، ارتفعت رسوم الشحن، واضطر التجار الى البحث عن أسواق جديدة. ووجدت المملكة نفسها ذات حدود طولها ٦٥٠ كيلومترا مع اسرائيل، وهو ما اضطرها الى تخصيص موارد متنوعة لأغراض الدفاع.(١)

وكانت قوى الغرب، بريطانيا أولا، ومن ثم الولايات المتحدة، تحافظ على بقاء المملكة اقتصاديا مقابل انتهاج سياسة تلبي مصالحها والمصالح الهاشمية أيضا، اي قمع الحركات القومية العربية، والانفصالية الفلسطينية فيها بعد. اذ كانت الدول الغربية ترى في نمو هذه الحركات تهديدا للاستقرار في المنطقة، ولمصالحها في نهاية الأمر. وكان الهاشميون يخشون

انتشار القومية العربية التي قد تؤدي الى إطاحتهم، ويخشون النزعة الانفصالية الفلسطينية التي قد تمزق المملكة.

يبحث هذا الفصل، أولا، وبإيجاز، في الميّزات الأساسية للمملكة الهاشمية، وهي العدد الكبير من اللاجئين، والفوارق بين الضفتين الشرقية والغربية، ودور الجيش، وطبيعة الاقتصاد. ثم ينتقل الى تفصيل الدور الذي ادته الأغلبية الفلسطينية في تطور البلد السياسي في فترة ما بعد سنة ١٩٤٨.

اللاجئون والأونروا

كان عدد سكان شرق الأردن قبل تقسيم فلسطين يُقدّر بنحو ٣٤٠,٠٠٠ نسمة،(٢) موزعين بين البدو وأشباه البدو في الصحراء من جهة (١٦٠,٠٠٠) وسكان البلدات الريفية من جهة اخرى (١٨٠,٠٠٠). وجاء ضم الأراضي التي اصبحت تعرف باسم الضفة الغربية ليزيد عدد السكان بنحو ٩٠٠,٠٠٠ نسمة: فقد ضم الأردن اليه سكان الضفة الأصليين (٤٠٠,٠٠٠ الى ٤٥٠,٠٠٠) وفر ٤٥٠,٠٠٠ لاجىء او طُردوا من الأرض التي اصبحت دولة اسرائيل (جاء ربعهم الى الضفة الشرقية مباشرة)، وكذلك عشرات الآلاف من الفلسطينيين ممن لم يُصنفوا لاجئين، وما حق لهم، بالتالي، الاستفادة من مساعدات الأونروا، اذ كانوا قد نجحوا في الوصول الى مناطق كان يحتلها الفيلق العربي.(٣)

وخلال سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩، كانت الحكومات العربية تتحمل العبء الأساسي من مسؤوليات إغاثة اللاجئين. وفي آب/أغسطس ١٩٤٩ أوكل الى بعثة الأمم المتحدة للمسح الاقتصادي (بعثة كلاب) درس آثار حرب ١٩٤٨ — ١٩٤٩. وقدرت البعثة عدد اللاجئين الاجمالي بـ ٧٢٦,٠٠٠ لاجىء، منهم ٦٥٢,٠٠٠ لاجىء كانوا بحاجة الى العون، على الرغم من وجود نحو ٩٧١,٢٤٣ لاجئا يتلقون الاغاثة في البلاد العربية بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٩.(٤) وبعد ان انهت بعثة كلاب تحقيقاتها، اوصت بتأسيس منظمة جديدة للتعاطي مع مشكلة اللاجئين. ومع صدور القرار رقم ٣٠٢ بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا)، التي باشرت أعمالها في ١ أيار/مايو ١٩٥٠.

وحين بدأت الأونروا أعمالها، كان أقل من ٣٠٪ من اللاجئين يعيشون في المخيمات(٥) (أنظر الجدولين رقم ٩ — ١ ورقم ٩ — ٢). لكن نفاد مدخرات اللاجئين بالتدريج، اضطرهم الى الانتقال الى مخيمات الأونروا. وكانت الخيم هي المأوى في الأعوام القليلة الأولى. لكن مع تلاشي إمكان الوصول الى تسوية سريعة للمشكلة، تم خلال ١٩٥٥ — ١٩٥٦ استبدال الخيم ببيوت صغيرة من الطوب ذات سطوح من الصفيح المتموج. وبالتدريج، اصبحت الأونروا مسؤولة عن برامج الاغاثة الاجتماعية، التي قامت بها في

البدء وكالات متطوعة بتنسيق من وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين (التي عملت قبل الأونروا). ووسعت الأونروا خدمات العناية الطبية وبرامج التدريب المهني. وكان التعليم والتدريب المهني وبرامج القروض الصغيرة لمشاريع إنمائية تهدف الى توفير المهارات او الموارد اللازمة للاجئين كي يعيلوا انفسهم او يبدأوا حياة جديدة في اي مجتمع مضيف قد يعيشون فيه. وكان الهدف هو التنمية من أجل الاندماج.

وعلى الرغم من ان اللاجئين لم يأنفوا من التعليم او من فكرة توفير مستوى لائق من العيش لعائلاتهم، فانهم كانوا ينظرون الى الأونروا بعين الشك. فالأمم المتحدة هي التي قسّمت فلسطين، وكان الفلسطينيون يرون انها مسؤولة جزئيا عن اقتلاعهم من ارضهم. وكان الفلسطيني يتمسك ببطاقة الاغاثة التي قدمتها الأونروا له كما لو انها صك لملكية ارضه المفقودة، لا قصاصة من الورق تعاد الى أصحابها بعد الوصول الى الاكتفاء الذاتي ماليا. وكان الفلسطينيون يرون ان تركيز الوكالة على تنمية المهارات الملائمة لسوق العمل في المجتمع المضيف ما هو إلا خطوة اخرى في عملية تهدف الى سلبهم اية فرصة في العودة. فالأونروا تساهم في الجهود لحل القضية من خلال استيعاب اللاجئين خارج وطنهم، ليس إلا.

الجدول رقم ٩-١
قائمة مخيمات اللاجئين — الضفة الشرقية

	سنة التأسيس	الموقع	السكان الأصليون
بعد سنة ١٩٤٨			
الحسين	١٩٥٢	عمان الشمالية	٨,٠٠٠
إربد	١٩٥١	إربد الشمالية	٤,٠٠٠
الزرقاء	١٩٤٩	جنوب شرقي الزرقاء	٨,٠٠٠
الوحدات	١٩٥٥	جنوب شرقي عمان	٥,٠٠٠
الكرامة*		وادي الأردن	٢١,٩٩٠
بعد سنة ١٩٦٧			
ماركا [حطّين]	١٩٦٨	١٠ كلم شمال شرقي عمان	١٥,٠٠٠
البقعة	١٩٦٨	٢٠ كلم شمالي عمان	٢٦,٠٠٠
الطالبية	١٩٦٨	٣٥ كلم جنوبي عمان	٥,٠٠٠
سوف	١٩٦٧	٥٠ كلم شمالي عمان	٨,٠٠٠
الحصن	١٩٦٨	٨٠ كلم شمالي عمان	١٢,٥٠٠
جرش	١٩٦٨	٥٠ كلم شمالي عمان	١١,٥٠٠

المصدر: المعلومات مستقاة من «Briefing Notes,» UNRWA Field Office, Amman لكل مخيم، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، ومن UN Document A/2978 (GAOR Session X, Supplement 15, Annex 1.3).

* في شباط/فبراير ١٩٦٨، تم نقل مخيمات الطوارىء في وادي الأردن ومخيم الكرامة الى أماكن مرتفعة بسبب الهجمات العسكرية [الاسرائيلية] المستمرة. ولم يتح لنا الاطلاع على أرقام أخرى تخص مخيم الكرامة. أما المخيمات الأخرى المنقولة في الوقت ذاته فهي البقعة وسوف والحصن وجرش. ويعود تاريخ إحصاء عدد سكان الكرامة الى سنة ١٩٥٥.

الجدول رقم ٩-٢
قائمة مخيمات اللاجئين — الضفة الغربية

المنطقة:		عدد السكان سنة ١٩٥٥
نابلس		
	عسكر	٢,٢٤٧
	بلاطة	٤,٧٣٤
	الفارعة	٤,٩٧٦
	المخيم رقم ١	١,٨٥٦
	نور شمس	٢,٧٤٣
	طولكرم	٥,٣٤٣
أريحا		
	عقبة جبر	٣٠,٥٣٣
	عين السلطان	١٥,١٩١
	النويعمة	٦,٧٩٤
		(تم إخلاؤه سنة ١٩٦٧)
القدس		
	شعفاط (معسكر)	٤,٤٢٨
	الأمعري	١,٨٧٨
	دير عمار	٢,٣٩٢
	الجلزون	٣,٨٧٧
	قلندية	٢,٠٨١
الخليل		
	الدهيشة	٤,٨٠٠
	عايدة	٨١٥
	بيت جبرين	٩١٨
	الفوار	٤,٧٦٣
	العرّوب	٥,٦٩٣

المصدر: UN Document A/2978 (GAOR Session X, Supplement 15, Annex 1.3).

وبعد الحرب مباشرة، كانت فكرة إعادة التوطين شائعة كتسوية لمشكلة اللاجئين. ففي سنة ١٩٤٩ اوكلت الحكومة الأردنية الى شركة انكليزية القيام بدراسة خطة لاستصلاح الأراضي من خلال الري في وادي الأردن. واشتركت الأونروا لاحقا في هذا المشروع، ووعدت بالمساهمة في تمويله إذا كان في الامكان إعادة توطين بعض الفلسطينيين في الأراضي المستصلحة، الأمر الذي يؤدي الى خفض عدد اللاجئين في سجلات الأونروا. وفي تلك الآونة، كان نحو ٩٣,٠٥٧ لاجئا يعيشون في الوادي، وهم يشكلون ٦٤٪ من إجمالي

سكانه، و ٢٠ ٪ من اللاجئين في الأردن. وحين عارضت اسرائيل هذا المشروع، اقترحت الولايات المتحدة استغلالا عربيا ـ اسرائيليا مشتركا لمياه نهر الأردن. ورفض الأردن الخطة، ولم تُقدَم فيها بعد اية مشاريع لتوطين اللاجئين في أراض مستصلحة في الأردن.[٦]

وعلى الرغم من جهود الأونروا ووكالات العون الدولية الأخرى على مر السنين، فقد وصف المندوب العام للوكالة أوضاع معيشة اللاجئين سنة ١٩٦٤ على الوجه التالي:

> ان أعدادا كبيرة من مجتمع اللاجئين لا تزال تعيش الى اليوم في فقر مدقع، وفي أوضاع بائسة، وفظيعة أحيانا. وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة من جانب الأونروا والحكومات المضيفة وبعض الوكالات الرديفة الأخرى، فثمة عائلات لا تزال... تعيش في أمكنة لا تصلح لسكنى البشر، فبعضهم في سراديب مظلمة، وبعضهم في ابنية متداعية وبعضهم في براكيات وأكواخ مكتظة الى ابعد الحدود... وجميع مخيمات الأونروا تقريبا مكتظة الى حد بعيد، حيث يعيش اربعة او خمسة أشخاص في غرفة واحدة صغيرة. وهي تفتقر الى الطرقات والممرات الصالحة، ويغوص الكثير من المخيمات في وحل الشتاء وفي غبار الصيف. ويندر وجود المجارير ومزاريب مياه الأمطار، وإمدادات المياه جماعية، ولا تكفي في أحيان كثيرة، وخصوصا في اشهر الصيف الحارة.[٧]

وفيما يختص بأوجه الاغاثة الأخرى، قال المندوب العام للأونروا ان «الاغاثة التي توفرها الأونروا ما هي سوى الحد الأدنى المطلوب، رغم اهميتها القصوى... فالاعاشة الغذائية ضئيلة ولا تتغير ولا تكاد تكفي لابقاء شخص في قيد الحياة إذا اعتمد عليها كليا لفترة طويلة.»[٨]

وقد تحسنت الحالة بالتدريج في مخيمات الضفة الشرقية التي انشئت للاجئين سنة ١٩٤٨. فقد شهدت مدينة عمان نموا عظيما، وخصوصا منذ سنة ١٩٦٧، واصبحت تضم مخيمي الحسين والوحدات. وتبعا لذلك، تحسنت الخدمات وأوضاع الحياة العامة، كما تناقصت عزلتها. وحتى في مخيمات سنة ١٩٦٧، فان البيوت المبنية من الطوب قد اكتسبت درجة معينة من الدوام، مع ان الشوارع لا تزال غير معبدة في الغالب، والمجارير لا تزال مفتوحة. والأمر الذي لم يتغير، على الأقل في حقلي العناية الصحية والتعليم، هو ان معظم اللاجئين لا يزال يعتمد على خدمات الأونروا، والتي على الرغم من ضآلتها لا تزال مهددة، بازدياد، بخفض ميزانيتها.

الضفة الشرقية، الضفة الغربية

ان الفوارق الاقتصادية والثقافية بين ضفتي الأردن قد جعلت من اندماجهما أمرا يجر المشكلات، على الرغم من الوحدة القانونية التي قامت رسميا سنة ١٩٥٠. وكانت الضفة الشرقية قليلة السكان، الذين هم من البدو وصغار المزارعين في الدرجة الأولى. ومن المدن الكبرى في الضفة الشرقية، اي عمان والكرك وإربد والسلط، لم يكن عدد السكان في اي منها يفوق ٣٠,٠٠٠ نسمة في فترة ما قبل سنة ١٩٤٨. وفي المقابل، كان في فلسطين قطاع مديني ذو شأن وكثافة سكانية في المواني كحيفا ويافا وغزة، وفي المدن الداخلية الرئيسية

كالقدس والخليل ونابلس والناصرة.[٩]

وكان لفلسطين أيضا طبقة وسطى مزدهرة تتعاطى الأعمال التجارية، او تعمل داخل الجهاز الحكومي المتطور الذي نما في ظل الانتداب. وكانت ثمة قوة عمّالية ذات تأثير مهم في الحياة الاقتصادية في فلسطين تعرف باسم جمعية العمال العربية الفلسطينية التي أُسست سنة ١٩٢٥. وفي المقابل، لم يكن لشرق الأردن تراث نقابي مشابه. وبالإضافة الى ذلك، كان الفلسطينيون إجمالا على مستوى من التسيس أعلى من مستوى سكان الضفة الشرقية، بسبب احتكاكهم بالغرب ونضالهم ضد الهجرة اليهودية المتنامية والسياسات البريطانية المجحفة.[١٠] وكان أهل الضفة الغربية يرسلون أولادهم الى المدارس بنسبة أعلى، وكان لديهم أطباء أكثر ومعدل ادنى للوفيات بين الأطفال. وإذا ما اضيف كل هذا الى المزايا الواردة أعلاه، نجد ان هذه الأمور ولّدت بين الفلسطينيين شعورا بالتفوق على سكان الضفة الشرقية الأصليين.[١١]

جاءت البنية الدستورية الأردنية، التي تلحظ التمثيل القطري للضفتين الغربية والشرقية، لتعزز الشعور القطري عند الجماعتين. فالأردنيون، إجمالا، ينحون نحو اعتبار انفسهم إما من الضفة الغربية (فلسطينيين) وإما من الضفة الشرقية (شرق اردنيين). وعلى الرغم من ان الفلسطينيين أغلبية، فانه لا يحق لهم سوى ٥٠ ٪ من المقاعد في المجلسين التشريعيين. وتُعطى الأقليات في الأردن، كالمسيحيين والشركس والشيشان، نسبة معينة من المقاعد، تتلاءم مع نسبتهم المئوية من السكان. وعلى العكس من ذلك، وحتى قانون الانتخاب لسنة ١٩٨٦، لم يكن تمثيل اللاجئين الفلسطينيين ملحوظا، مع انهم يشكّلون نحو ثلث سكان المملكة.

الجيش الأردني

الجيش الأردني هو الدعامة التقليدية للنظام الهاشمي.[١٢] وقد أُسس سنة ١٩٢٢ تحت اسم الفيلق العربي، وكان ذلك نتيجة دمج الشرطة بالقوات المسلحة. وكان على رأسه من سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٥٦ الجنرال البريطاني جون باغوت غلوب [غلوب باشا]. وقد تطور من «قوة شرطة صغيرة الى ان اصبح أفضل الجيوش العربية تدريبا وأحسنها عتادا بالنسبة الى حجمه.»[١٣] وفي البدء، كان معظم أفراد ذلك الفيلق من بدو جنوبي شرق الأردن، ولا سيما بدو قبيلة الحويطات. لكن مع نمو الفيلق في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، جُنّد أيضا عدد كبير من سكان شمالي شرق الأردن والضفة الغربية.[١٤] وقد رعى البريطانيون الفيلق ومولوه كليا حتى انتهاء المعاهدة الأردنية سنة ١٩٥٧. وعند ذلك، تولت الولايات المتحدة دور المموّل الأول.[١٥]

وحاول غلوب استيعاب الفلسطينيين في القوات المسلحة من خلال إنشاء الحرس

الوطني المؤلف من جنود يخدمون بدوام جزئي لا من جنود نظاميين. ومن جهة ثانية، جُند فلسطينيون من عائلات تساند الهاشميين في الضفة الغربية ضباطا في القوات البرية وسلاح الطيران مباشرة، في محاولة لمنع نمو معارضة مسلحة وموحدة في وجه الملك وفي وجه هذه العائلات من الأعيان.[١٦] لكن مع مرور الزمن، بدأت أعداد متزايدة من الفلسطينيين الانضمام الى الجيش. وفي سنة ١٩٧٦، اصبحت الخدمة العسكرية إجبارية لجميع الذكور في الأردن، مما مهد السبيل لتجنيد أعداد إضافية من الفلسطينيين وإدخال تعديلات على

الجدول رقم ٩-٣
إنفاق الحكومة المركزية الفعلي
(بملايين الدنانير الأردنية)

السنة	الدفاع	الأمن العام	الانماء	الخدمات المدنية	المجموع	نسبة الدفاع والأمن العام المئوية من المجموع
١٩٥٦/١٩٥٥	٩,٣٥	١,٢٨	٢,٧٦	٤,٢٤	١٧,٦٣	٦٠
١٩٥٧/١٩٥٦	١٢,١٣	١,٣٦	٣,٠٦	٤,٧٧	٢١,٣٢	٦٣
١٩٥٨/١٩٥٧	١١,٣٣	١,٦٤	٤,٣٠	٦,٥٩	٢٣,٨٦	٥٤
١٩٥٩/١٩٥٨	١٤,٦٦	٢,٠٧	٥,٨٢	٦,٧٩	٢٩,٣٤	٥٧
١٩٦٠/١٩٥٩	١٥,٨١	٢,٢٤	٤,٨٠	٧,٨٥	٣٠,٧٠	٥٩
١٩٦١/١٩٦٠	١٦,١٥	٢,٢٧	٥,٩٨	٨,٤٤	٣٢,٨٤	٥٦
١٩٦٢/١٩٦١	١٦,٤٢	٢,٢٩	٤,٩٤	٩,٣٤	٣٢,٩٨	٥٧
١٩٦٣/١٩٦٢	١٦,٨٠	٢,٣١	٧,٦٠	١٠,٨٢	٣٧,٥٣	٥١
١٩٦٤/١٩٦٣	١٨,٥٧	٢,٤٥	٦,١٥	١٢,١٨	٣٩,٣٥	٥٣
١٩٦٥/١٩٦٤	١٨,٥٧	٢,٤٦	٩,١٧	١٣,٤٣	٤٣,٦٢	٤٨
١٩٦٦/١٩٦٥	١٨,٧٦	٢,٨٤	١١,٢٧	١٤,١٢	٤٦,٩٩	٤٦
١٩٦٦*	١٩,٤١	٣,٣٠	١٥,٨٧	١٦,٢٩	٥٤,٨٧	٤١
١٩٦٧	٢٤,١٦	٣,٢٦	٢٣,٥٠	١٧,٢٤	٦٨,١٦	٤٠
١٩٦٨	٣٥,١٦	٣,٢٥	٢٣,٣٤	١٨,٧٧	٨٠,٦٢	٤٨
١٩٦٩	٤١,٤٧	٣,٧٣	٢٣,٢٧	٢٠,٠٣	٨٨,٤٠	٥١
١٩٧٠**	٣٣,٠٦	٤,٣٥	٢١,١٧	٢١,٤٨	٨٠,٠٦	٤٧

المصدر: Budget Department, *State Budget Law* for various years, as presented in Odeh, *Economic Development of Jordan 1954-1971*, Appendix 8.

ملاحظة: ظلت قيمة الدينار الأردني (دينار = ٢,٨٠ دولار) ثابتة خلال الفترة كلها.

* تمثل هذه السنة فترة الشهور الاثني عشر الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧، عُدّلت السنة المالية لتتماشى مع السنة الشمسية خلافا للنظام السابق (من ١ نيسان/إبريل الى ٣١ آذار/مارس) الذي عُمل به حتى السنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦. ولتسهيل هذا التغيير، غطت ميزانية سنة ١٩٦٦ فترة الشهور التسعة من ١ نيسان/إبريل حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

** فعلية أولية.

تركيبة الجيش. فالفلسطينيون في الغالب أصحاب مهارات تقنية وإدارية يحتاج اليها جيش عصري، لذا، فهم يشغلون جزءا مهما من المناصب العسكرية الدنيا، أما المناصب العليا، فتبقى مقتصرة على البدو بسبب ولائهم التقليدي للهاشميين.[١٧]

لقد ادت الأهمية المركزية للدعم الذي تقدمه القوات المسلحة في سبيل استقرار النظام الى تخصيص نسبة عالية جدا، وغير متناسبة، من الميزانية العامة لمتطلبات القوات المسلحة والأمن العام. وكما يرد في الجدول رقم (٩-٣) الذي يغطي الفترة التي سبقت سنة ١٩٧٠، كان المجموع يتراوح بين ٦٣ ٪ كحد أعلى خلال ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ و ٤٠ ٪ كحد أدنى سنة ١٩٦٧، وبلغ المعدل لهذه الفترة ٥٢ ٪. ومن شأن هذه النسب المئوية العالية ان تدعم الحجة القائلة ان المساعدات الخارجية للأردن، وخصوصا المساعدات البريطانية والأميركية، كانت تهدف الى تمكين البلد من الخدمة كشرطي في المنطقة يحمي المصالح الغربية.

الاقتصاد الأردني

خلال فترة السنوات العشرين، بين ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ و ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤، كانت المساعدات والهبات الخارجية تشكل في خزينة شرق الأردن أكثر من ٥٠ ٪ من الموارد الاجمالية للحكومة. وكانت في أغلبيتها العظمى ترد بهيئة تبرعات من الخزينة البريطانية.[١٨] لذا، وعلى الرغم مما شاع من ان سبب قيام [الملك] عبد الله بضم الضفة الغربية هو طموحه السياسي لبسط ملكه على مملكة عربية اوسع، فمن المرجح كذلك انه كان يتوقع ان تساهم هذه الرقعة من الأرض، مع سكانها، مساهمة فاعلة في جهوده الرامية الى جعل كيانه السياسي دولة أكثر قابلية للحياة في الميدان الاقتصادي.

وكان من شأن وصول اللاجئين وبروز الضرورات البيروقراطية لحكم منطقة اوسع، فيها أعداد أكبر كثيرا من السكان، ان يسببا تبدلا في الاقتصاد الأردني؛ من اقتصاد تسوده الزراعة الى اقتصاد تسوده الخدمات (أنظر الجدول رقم ٩-٤). ومع انتهاء الانتداب البريطاني، بادر الأردن الى تنمية البنية التحتية. وفي الوقت ذاته، عزز وصول الفلسطينيين الى القطاع الخاص، مع ما حملوه من رؤوس أموال ومهارات تجارية، قطاعي البناء والخدمات. وتبعا لذلك نما قطاع الخدمات بصورة خاصة نموا سريعا.[١٩]

وعلى الرغم من ان الأزمات السياسية احدثت تقلبات، فقد تطور الاقتصاد الأردني تطورا متوسطا في الخمسينات والستينات. وكان من أسباب هذا النمو هجرة أعداد كبيرة من الأردنيين، معظمهم من الفلسطينيين، لاستغلال فرص العمل في دول الخليج النفطية. لذا، فانهم لم يساهموا في خفض نسبة البطالة في البلد فحسب، بل ساهموا أيضا في زيادة مدخرات البلد من العملة الأجنبية بواسطة التحويلات المالية. ومع ذلك، ظل البلد يعتمد على المعونة الأجنبية اعتمادا كبيرا (راجع الجدول رقم ٩-٥).[٢٠]

الجدول رقم ٩-٤
المنشأ الصناعي للناتج المحلي الخام (الأردن)

السنة	الادارة العامة والدفاع	التجارة والمصارف	الخدمات	ملكية البيوت	إجمالي الناتج المحلي الخام	نسبة الادارة العامة والدفاع المئوية من الناتج المحلي الخام	الخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الخام
١٩٥٤	٩,١	٩,٣	٣,٠	٢,٣	٤٧,٧	١٩	٣١
١٩٥٥	٩,٧	٩,٣	٣,٣	٢,٣	٤٣,٠	٢٣	٣٥
١٩٥٦	١١,٥	١٠,٣	٢,٧	٢,٩	٦١,٤	١٩	٢٦
١٩٥٧	١٣,٣	١٢,٠	٣,٧	٣,١	٦١,٩	٢١	٢٦
١٩٥٨	١٥,٦	١٤,٤	٣,٩	٣,٣	٦٩,١	٢٣	٣١
١٩٥٩	١٥,٠	١٨,٨	٧,٨	٦,٣	٨٥,٢	٢٨	٣٩
١٩٦٠	١٥,٨	٢٠,٤	٨,٣	٧,١	٨٩,٤	٢٨	٤٠
١٩٦١	١٦,٧	٢٥,٦	٨,٦	٣,٠	١١٠,٩	١٥	٣٤
١٩٦٢	١٧,١	٢٥,١	٩,٥	٨,٦	١٠٨,٦	١٦	٤٠
١٩٦٣	١٧,٦	٢٧,٨	١٠,٤	٩,٤	١١٧,٧	١٥	٤٠
١٩٦٤	١٩,٧	٢٩,٥	١١,٢	٩,٩	١٣٥,٥	١٥	٣٧
١٩٦٥	٢١,٤	٣٣,٥	١٢,٨	١٠,٧	١٥١,٠	١٤	٣٨
١٩٦٦	٢٢,٠	٣١,٧	١٤,١	١١,٢	١٤٩,٦	١٥	٣٨
١٩٦٧	٢٦,٠	٤٢,٥	١٥,٢	١١,٩	١٧٧,١	١٥	٣٩
١٩٦٨	٣٣,٣	٣٢,٠	١٦,٨	١٢,٣	١٦٨,٥	٢٠	٣٦
١٩٦٩	٣٦,٣	٤٢,٦	١٨,٣	١٢,٨	١٩٨,٣	١٨	٣٧
١٩٧٠	٣٦,٠	٣٥,٥	١٦,٥	١٣,٠	١٧٧,٣	٢٠	٣٧

المصدر: Odeh, *Economic Development of Jordan, 1954-1971*, Appendix 2.

ملاحظة: المبالغ بملايين الدنانير الأردنية بالأسعار الجارية. وقد دُوِّرت النسب المئوية الى اقرب نسبة. الدينار الأردني = ٢,٨٠ دولار.

الجدول رقم ٩-٥
وصولات الحكومة المركزية من تحويلات مالية غير متبادلة ١٩٥٠ ــ ١٩٦٨ (الأردن) بملايين الدنانير الأردنية

السنة	من الحكومة البريطانية		من الأونروا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى		من الحكومة الأميركية		من الحكومات العربية		من حكومات اخرى		المجموع	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١٩٥٠	٢,٣٦	٤٤	٣,٠٠	٥٦	—	—	—	—	—	—	٥,٣٦	١٠٠
١٩٥١	٣,٥٥	٥١	٣,٣٦	٤٩	—	—	—	—	—	—	٦,٩١	١٠٠
١٩٥٢	٤,٦٠	٤٩	٤,٣٦	٤٦	٠,٤٩	٥	—	—	—	—	٩,٤٥	١٠٠
١٩٥٣	٦,٤٣	٥٢	٤,٨٦	٤٠	٠,٩٧	٨	—	—	—	—	١٢,٢٦	١٠٠
١٩٥٤	٥,٨٧	٤٦	٥,٥٠	٤٤	١,٢٥	١٠	—	—	—	—	١٢,٦٢	١٠٠
١٩٥٥	٨,٠٤	٥٢	٤,٦٦	٣٠	٢,٧٣	١٨	—	—	—	—	١٥,٤٣	١٠٠
١٩٥٦	٨,٠١	٥٤	٥,٤٧	٣٧	٠,٤٧	٣	٠,٨٥	٦	—	—	١٤,٨٠	١٠٠
١٩٥٧	١,٧٥	١٠	٤,٩٠	٢٩	٦,٧٣	٤٠	٣,٥١	٢١	—	—	١٦,٨٩	١٠٠
١٩٥٨	١,٣٤	٦	٤,٧٥	٢٠	١٦,٣٢	٦٨	١,٥٠	٦	—	—	٢٣,٩١	١٠٠
١٩٥٩	٢,٨٠	١١	٥,٤٠	٢١	١٧,٣٢	٦٨	—	—	—	—	٢٥,٥٢	١٠٠
١٩٦٠	٢,٠٠	٨	٥,٢٩	٢١	١٨,٢٠	٧١	—	—	—	—	٢٥,٤٩	١٠٠
١٩٦١	٢,٣٦	١٠	٥,١٥	٢١	١٧,٠٥	٦٩	—	—	—	—	٢٤,٥٦	١٠٠
١٩٦٢	١,٥٠	٦	٥,٢٦	٢٣	١٦,٧١	٧١	—	—	—	—	٢٣,٤٧	١٠٠
١٩٦٣	١,٥٠	٧	٥,٥١	٢٤	١٥,٥١	٦٩	—	—	—	—	٢٢,٥٢	١٠٠
١٩٦٤	١,٥٠	٦	٥,٤٠	٢٠	١٥,٠٠	٥٦	٤,٥٠	١٧	٠,٢٠	١	٢٦,٦٠	١٠٠
١٩٦٥	١,٤٠	٥	٦,٠٠	٢٢	١٢,٠٠	٤٥	٧,٣٠	٢٧	٠,١٠	١	٢٦,٨٠	١٠٠
١٩٦٦	١,٣٠	٤	٥,٦٠	١٨	١٣,٤٠	٤٣	٩,٥٠	٣٠	١,٦٠	٥	٣١,٤٠	١٠٠
١٩٦٧	١,٥٠	٣	٤,٨٠	٩	٧,٦٠	١٥	٣٧,٦٠	٧٣	٠,١٠	...	٥١,٦٠	١٠٠
١٩٦٨	—	—	٥,٥٠	١١	١,٢٠	٢	٤٦,٣٠	٨٧	٠,١٠	...	٥٣,١٠	١٠٠
المجموع	**٥٧,٨١**	**١٣,٥**	**٩٤,٧٧**	**٢٢,١**	**١٦٢,٩٥**	**٣٨,٠**	**١١١,٠٦**	**٢٥,٩**	**٢,١٠**	**٠,٥**	**٤٢٨,٦٩**	**١٠٠**

ملاحظة: كان الدينار الأردني يساوي ٢,٨٠ دولار على امتداد هذه الفترة.

Fakhoury, *An Analytic Study of Jordan's Balance of Payments, 1950-1968*, p. 75.

وجاءت حرب سنة ١٩٦٧ لتسدد ضربة شديدة الى الاقتصاد. وكان اهم المضاعفات ضياع الضفة الغربية. ففي سنة ١٩٦٦، كانت تلك المنطقة تساهم بنحو ٤٥ ٪ من ناتج الأردن القومي الخام. ومع انها كانت لا تمثل سوى ربع مساحة الأراضي المزروعة في المملكة، فإنها كانت تنتج ٦٥ ٪ من الخضروات و٦٠ ٪ من الفاكهة و٣٠ ٪ من الحبوب.(٢١) وكان ضياع هذه الأرض يعني أيضا ضياع القدس، وهي مورد المملكة السياحي الأكبر. وأخيرا، فان احتلال اسرائيل للمنطقة يعني ان المبالغ التي كان أهل الضفة العاملون في الخليج يرسلونها لم تعد تتجه نحو الاقتصاد الأردني.

ولقد واكب ضياعَ الأرض زيادةٌ في عدد السكان تقدر بنحو ٢٥٠,٠٠٠ الى ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني ممن كانوا بحاجة الى مساعدات طارئة، من غذاء ومأوى، بعد لجوئهم الى الضفة الشرقية. وتفاقم الوضع بعد تصاعد الهجمات الفدائية على اسرائيل بين سنتي ١٩٦٨ و ١٩٧٠ ووقوع غارات اسرائيلية انتقامية عرقلت الانتاج الزراعي في وادي الأردن وأوقفت العمل في مشاريع التنمية القريبة من خطوط وقف إطلاق النار. وارتفعت المصروفات العسكرية لبناء ما تحطم، والسعي للمحافظة على مستوى عال من الاستعداد العسكري. وازداد الضغط من جراء قرار الولايات المتحدة بقطع جميع المساعدات تقريبا عن الأردن، لأنه شارك مصر في اتهام الولايات المتحدة بأنها ساعدت اسرائيل في الحرب.

وتم التغلب على هذا الوضع المالي الصعب بفضل هبات طارئة أرسلتها حكومات صديقة وبلغ مجموعها ٢٠,٨ مليون دينار (٥٨ مليون دولار). وبالاضافة الى ذلك، وتبعا لقرار مؤتمر القمة في الخرطوم عقب الحرب [١٩٦٧]، بدأت السعودية والكويت وليبيا المساهمة بمبلغ ٤٠ مليون جنيه (٩٦ مليون دولار) سنويا لدعم دولة مواجهة. لكن حتى هذه الهبات الكبيرة من الحكومات العربية لم تفلح في تحاشي التراجع الاقتصادي، وجاءت الحرب الأهلية خلال ١٩٧٠ — ١٩٧١ لتضع حدا لمحاولات استعادة النشاط خلال ١٩٦٨ — ١٩٦٩.(٢٢)

قُدّرت خسائر القطاعين العام والخاص المالية الفعلية من جراء الحرب الأهلية بـ ١٦ مليون دينار (٤٥ مليون دولار). وقد انخفض الناتج القومي الخام، وقطعت الكويت وليبيا معوناتهما المالية التي كانت قيمتها أكثر من ٢٣ مليون دينار (٦٤ مليون دولار) سنويا.(٢٣) وأقفلت سوريا والعراق حدودهما، ثم مجالها الجوي لاحقا، الأمر الذي قيّد مجال الأردن في الصادرات الزراعية والصناعية تقييدا شديدا. ولم يجد الأردن نفسه وقد استعاد صداقة إخوانه العرب سياسيا واقتصاديا إلا بعد حرب سنة ١٩٧٣، وخصوصا بعد قمة الرباط سنة ١٩٧٤، حين قبل الحسين القرار الذي أعلن منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني.

وقطف الأردن ثمار الطفرة النفطية بين سنتي ١٩٧٣ و ١٩٨١. فالسيولة النقدية المتزايدة في الخليج استقطبت العمال المغتربين بأعداد قياسية، وحملت الحكومات هناك على تخصيص

مبالغ كبرى من الدعم المالي للدول العربية الشقيقة ذات الموارد المتدنية. وشهد الأردن نموا عظيما في التحويلات المالية، كما اصبح المرشح الأول لتلقي المساعدات المالية المخصصة لمشاريع التنمية.

لكن التباطؤ الاقتصادي الذي نجم بعد سنة ١٩٨١ عن انخفاض أسعار النفط واستمرار الحرب العراقية — الايرانية قد اضر بالمملكة الهاشمية. فبرامج التقشف في الخليج ادت الى عودة أعداد متزايدة من المغتربين الى الأردن. وحتى بالنسبة الى الباقين منهم، كان ارتفاع تكلفة العيش يعني انه اصبح لدى المغتربين أموال أقل لإرسالها الى المملكة. كما انخفض الدعم العربي، الأمر الذي أعاق خطط التنمية وأهدافها الموضوعة في الأردن. ويبدو ان الخطر الأكبر على استقرار النظام في أواخر الثمانينات كان قاعدة البلد الانتاجية غير المتطورة، وهي التي لم تحظ بالاهتمام الكافي حتى في سنوات الطفرة الاقتصادية، والعدد المتزايد من العاطلين من العمل.

التطور السياسي:
من شرق الأردن الى الأردن

ننتقل بعد عرض المعالم الأساسية للاقتصاد والنظام السياسي في الأردن، الى البحث في تطور البلد السياسي في فترة ما بعد سنة ١٩٤٨. قبيل إعلان قيام حكومة عموم فلسطين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ (أنظر الفصل الثاني في شأن إقامة هذه الحكومة وتاريخها)، اعدّ الكونت برنادوت، الوسيط الدولي الذي أرسلته الأمم المتحدة الى فلسطين، تقريرا اقترح فيه إلحاق الجزء العربي [المتبقي] من فلسطين بالضفة الشرقية، ما دام لم تصدر عن العرب اية إشارة تنم عن رغبتهم في إقامة حكومة مشابهة للدولة اليهودية شكلا. وبعد ذلك بقليل، وفي الوقت الذي عُقد في غزة المؤتمر الذي أعلن قيام حكومة عموم فلسطين، عقد في عمان مؤتمر آخر بديل تحت رعاية الأردن، ودُعي في المؤتمر الملك عبد الله (وليس الزعيم الفلسطيني الحاج امين الحسيني) الى حماية حقوق عرب فلسطين. ورفض المشاركون في مؤتمر عمان الحلول التي اقترحها الزعماء الفلسطينيون (المقصود حكومة عموم فلسطين) الذين يتحملون، بزعمهم، مسؤولية البلاء الذي لحق بشعب فلسطين على امتداد الأعوام الثلاثين الأخيرة. وانتهى المؤتمر الى منح الملك عبد الله الحق الكامل في التكلم باسم عرب فلسطين.(٢٤)

وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، عقد مؤتمر آخر في أريحا رعاه الأردن وبريطانيا، وضم أعيان فلسطين من مناصري الهاشميين. وطالب المؤتمرون بوحدة الأردن وفلسطين، وبايعوا عبد الله ملكا على فلسطين بكاملها. وكان من ابرز المطالبين الفلسطينيين بسيادة الهاشميين بعض اشهر عائلات الضفة الغربية وأغناها. وكانت قائمة اسمائهم تضم أعدادا كبيرة

من آل النشاشيبي وغيرهم من مناهضي الحسيني، الذين سعوا للتحالف مع عبد الله للالتفاف على مركز القوة الفلسطيني التقليدي الآخر، اي على الحاج امين الحسيني وحلفائه، ومن ثم القضاء على هذا المركز.(٢٥)

وفي تلك الأثناء، حلّت الحكومة الأردنية جميع الهيئات الفلسطينية التي كانت ناشطة خلال فترة الانتداب او خلال حرب ١٩٤٨. وصدرت الأوامر الى جميع موظفي الهيئة العربية العليا بالتوقف عن العمل، ونُقلت مسؤوليات الجهاز الحكومي الى القيادة العسكرية، وصدرت الأوامر الى سكان الضفة الغربية بأن يتقيّدوا بالاجراءات والأوامر التي تصدر عن الادارة العسكرية من دون غيرها.

وسرعان ما استُبدلت الادارة العسكرية بإدارة مدنية. ففي ٦ آذار/مارس ١٩٤٩، صدر مرسوم ملكي يقضي بتعيين حكام لقطاعات القدس ونابلس ورام الله، وبتعيين حاكم عام مدني. وتبع ذلك دمج الدوائر الحكومية في الضفة الغربية بالوزارات الأردنية المعنية بالتدريج. وفي ١ آذار/مارس ١٩٥٠، صدر مرسوم ملكي يمنع استخدام كلمة «فلسطين» في الوثائق الرسمية، وباتت كلمتا «الضفة الغربية» فقط هما المستخدمتان منذ ذلك الحين. وبعد انتخابات سنة ١٩٥٠، اتخذت خطوة لدمج النظام القانوني في الضفتين. ومنذ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٥٠، اصبح الدينار الأردني العملة الرسمية الوحيدة.

وبمقتضى قوانين الانتخاب الأردنية لسنة ١٩٤٩، حصل الفلسطينيون على التمثيل المتساوي في المجلس التشريعي فحسب. وحصر قانون الانتخابات البلدية حق الانتخاب بالأفراد الذين «يدفعون ضريبة ارض او ضريبة بلدية بمعدل دينار واحد على الأقل خلال الأشهر الاثني عشر المتواصلة السابقة للانتخابات. وإذا كانت الملكية باسم أكثر من مقيم واحد، فان على كل صاحب للملكية ان يدفع حصته الخاصة به.» وهكذا، لم يتمتع بحق الانتخاب سوى من كان له ملكية ما او رأس مال او ممتلكات خاضعة للضرائب.(٢٦) وجاء هذا الشرط ليحرم، في الواقع، الأغلبية العظمى من اللاجئين حق التصويت. وكوفىء الفلسطينيون المخلصون بمقاعد في المجلس التشريعي الأعلى. ولا غرابة، اذ انهم كانوا ينتمون الى اقوى عائلات الضفة الغربية، كآل النشاشيبي وطوقان وصلاح ودجاني وعبد الهادي والخالدي، وهي العائلات نفسها التي احتكرت التمثيل الفلسطيني في الوزارات.(٢٧)

وعمد النظام الأردني الى تعيين من اختارهم من الفلسطينيين لملء المناصب العليا ذات الصلة بمشكلات الضفة الغربية. ففي وزارات الزراعة والاقتصاد والتربية والتنمية والخارجية، احتل الفلسطينيون مناصب إدارية عليا. وهنا أيضا، كان هؤلاء الفلسطينيون من أنصار الهاشميين، وهم من ملاّكي الأراضي الكبار، او من عائلات الأعيان.(٢٨) وفي غالب الأمر، لم يصل الفلسطينيون الى المراكز الوزارية الأهم، اي رئاسة الوزراء ونيابة رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية ووزارة الاعلام.

وهكذا، كان الهدف هو الدمج، لا التمثيل الحقيقي ولا اقتسام السلطة. أما القدس،

وهي مقر السلطة الادارية البريطانية سابقا وأهم مدينة فلسطينية تحت الانتداب، فقد حرمت بعد ضمها دورها السابق. وكانت عمان تأمل، من خلال الاقلال من قيمة القدس وزعمائها، بأن تنمو قيادات بديلة في مراكز مدينية اخرى. وكان رهان النظام يقوم على ان تكثيف المصالح المحلية والمنازعات السياسية سيحول دون قيام قيادة فلسطينية حقيقية تمثل الضفة الغربية بكاملها.(٢٩)

بدايات إعادة التنظيم الفلسطيني

من المهم ان نبحث في طبيعة التنظيمات التي شارك الفلسطينيون فيها بعد النكبة، وذلك لاستكمال البحث في التطورات السياسية على المستوى الوطني في الأردن. وقد وصف احدهم الخمسينات في الضفة الغربية بـ«سنوات الجوع». وكان الكثير ممن كانوا يعيشون على خطوط الهدنة يعتمد في حفاظه على البقاء على «تسلل» منتظم الى داخل ما قد اصبح دولة اسرائيل، للحصول على الغذاء الذي كان مصدره في كثير من الأحيان ممتلكاته السابقة. اما الذين كان الجيش الأردني (وكان لا يزال يسمى الفيلق العربي) يعتقلهم عند عودتهم عبر الحدود، فكثيرا ما كانوا يحالون على المحاكمة بتهمة التجسس. ولم يكن الأمر في المدن احسن حالا. اذ كان موظفو الحكومة وحدهم الأقدر على إعالة انفسهم وعيالهم. أما بالنسبة الى الأغلبية، فالصراع الأساسي كان يدور بكل بساطة حول مجرد البقاء في قيد الحياة. لكن التنظيم او النشاط السياسي كان ضربا من الترف، لم يقدر على ممارسته إلا القلة.(٣٠)

وبعد حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ مباشرة، جرت محاولات لإحياء عدد من الجمعيات الاجتماعية التي كانت تعمل في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨. وعلى سبيل المثال، سعت جمعية حيفا الثقافية لإعادة تنظيم ذاتها في نابلس، وسعى نادي يافا الرياضي الاسلامي للأمر ذاته في رام الله. لكن الكثير من هذه المنظمات، التي نظرت السلطات اليها نظرة الريبة ومنعتها من تعاطي السياسة، قد تلاشى. وبالاضافة الى ذلك، أعاق التنافس بين الجمعيات القائمة، او الخوف على مكانتها في المجتمع في بعض الاحيان، قيام منظمات جديدة.(٣١)

وكان الميدان الوحيد تقريبا الذي سمح النظام بالنشاط الشعبي فيه هو ميدان غوث اللاجئين. وكانت الأونروا بمثابة شريان حياة بالنسبة الى الأردن، فقد وفّرت الوكالة لثلث سكان المملكة المأوى والغذاء والمرافق التربوية والدعم المالي. وداخل المخيمات، اضحت اللجان التي شُكلت في البدء للتوسط في النزاعات صاحبة دور رئيسي في عمليات الاغاثة. وكانت الحكومة ترى ان من شأن اي عمل يثير سخط اللاجئين ان يضعف موقفها التفاوضي مع الأونروا. وفي الوقت ذاته، وبسبب تصميمها على المحافظة على علاقات طيبة بالوكالة، تدخلت الحكومة للذود عن موظفي الأمم المتحدة حين تجاوزت لجان المخيمات الحد في هجومها على الأونروا. وفي الغالب، كانت اللجان التي استمرت تعمل اطول مدة هي تلك

التي بـرهنت عن دعمها للسلطات الحكـومية ولم تسبب للأونروا اوللصليب الأحمر اية مشكلة.(٣٢)

وعلى الرغم من القيود والعوائق، فقد تواصلت عملية التنظيم خارج المخيمات أيضا. فالجمعيات الخيرية كانت تشكل احـد الأطر المقبولة. لكن حتى في هذا الميدان، كان الحصول على اذن النظام لتأسيس جمعية أمرا محفوفا بالمشكلات في الغالب. فأيّا يكن هدف الجمعية او طبيعة عملها الأساسي، كان مجرد كونها جمعية من الضفة الغربية، وجميع أعضائها فلسطينيين، ولها مكان للاجتماع، يعني في العادة انها تنطوي، في رأي السلطات، على خطر سياسي.(٣٣) وفي واقـع الأمر، لم يكن في وسـع مثل هذه الجمعيات ان تتفادى التحول الى منتدى للنقاش السياسي على الأقل، ان لم نقل النشاط السياسي. وفي غياب الأحزاب السياسية القانونية، كان ثمة اهمية خاصة لوجود هذه الجمعيات، ولتاريخ تأسيسها بخاصة

الجدول رقم ٩-٦

تأسيس الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية تبعا للمحافظات

السنة	القدس	نابلس	الخليل
١٩٤٨	١		
١٩٤٩			
١٩٥٠	١	١	
١٩٥١			
١٩٥٢	٢		
١٩٥٣		١	١
١٩٥٤			
١٩٥٥	١	١	
١٩٥٦	٤	٢	
١٩٥٧	٣		
١٩٥٨	٢	١	١
١٩٥٩		١	
١٩٦٠	١	١	
١٩٦١		١	
١٩٦٢		٣	
١٩٦٣	١	١	
١٩٦٤	١		٣
١٩٦٥	٢٠	٣	٧
١٩٦٦	٢	٤	
١٩٦٧			

المصدر: «دليل الجمعيات الخيرية في الضفتين الشرقية والغربية».

(أنظر الجدول رقم ٩ ــ ٦). وينبغي لنا ان ندرك ان ارتفاع عدد الجمعيات خلال ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧، وهي فترة حكومة [سليمان] النابلسي، ومن ثم في فترة ما بعد سنة ١٩٦٤، في اثر قيام منظمة التحرير الفلسطينية ومقرها القدس، يجب ان يُفهم في إطار المناخ السياسي الذي ساد الأردن في هاتين الفترتين، والذي سنبحث فيه أدناه بتفصيل اوسـع.

وقامت في الضفة الغربية عدة منظمات اخرى، امتدّت فيها بعد الى الضفة الشرقية. فنقابات العمال، والنقابات المهنية التي ضمت في الضفة الغربية نقابات الأطباء وأطباء الأسنان والمحامين والمهندسين والصيادلة والأطباء البيطريين وغيرها، طورت جميعها جذورا لها في الضفة الشرقية فيما بعد. وكانت هذه المؤسسات اردنية، بمعنى انه كان لها أعضاء من الضفتين، لكن الأعضاء من الضفة الغربية كانوا أكثر عددا في الغالب، وحصلوا عادة على معظم المقاعد في انتخابات مناصب القيادة.(٣٤)

وفي هـذا المجال، يجدر التشـديد على ان الشعـور بـالهـويـة السيـاسيـة عنـد الفلسطينيين لم يكن أمرا جامدا. فخلال الخمسينات، وبسبب تمزق فلسـطين حديثـا، وتشتت أهلها ومذلتهم، شعر بعض الفلسطينيين بالخجل من هويتـه. وبعد الحصـول على الجنسية الأردنية وجواز السفر الأردني، شعر الكثيرون بأن من الأسهل عليهم، ومن الطبيعي، ان يعرّفوا انفسهم كأردنيين. ولا ريب في ان سياسة النظام في طمس جميع الاشارات الى فلسطين، ولو بالقوة إذا دعت الحاجة، كان لها دورها أيضا. وفي الوقت ذاته، وعلى امتداد العالم العربي، كان الكثيرون من العرب ــ من الفلسطينيين وغيرهم ــ يشعرون بالانتماء الى الأمة العربية الأوسـع. وكانت هذه الظاهرة تعود في أسبابها الى ان تحديد كيانات سياسية منفصلة في المنطقة كان لا يزال حديث العهد آنئذٍ، كما كانت تعود الى تصاعد شعبية الشعور بالقومية العربية.

وكان الأردنيون، من الضفتين الشرقية والغربية على السواء، الذين يسعون لتغيير النظام السياسي، ينضمون الى منظمات سياسية غير شرعية مختلفة، اذ لم يكن في المملكة اي نوع آخر من المنظمات. ومن هذه المنظمات الحزب الشيوعي، وحركة القوميين العرب، وحزب البعث، والاخوان المسلمون وغيرها.(٣٥) ولا يصح النظر الى اشتراك الفلسطينيين في هذه الأحزاب على انه جزء من معركة فلسطينية لإثبات هوية وطنية منفصلة، بل على انه جزء من حركة اوسـع واشمل، مناهضة للغرب في المنطقة، من بين أهدافها تحرير فلسطين. كذلك يجب ألا يفهم برنامـج هذه الحركات السياسية بأنه برنامـج مناهض **للأردن**، بل مناهض للنظام. فقد كان بعضها يناهض الهاشميين بسبب تحالفهم مـع القوى الغربية واعتمادهم عليها، وهي التي كانت مسؤولة عن تقسيم فلسطين وقيام دولة اسرائيل. وكان لبعضها الآخر موقف أكثر تطرفا، فقد كان يزعم ان الكيان السياسي الأردني ذاته ليس شرعيا لأنه شريحة اقتطعها البريطانيون والفرنسيون من الأمة العربية الأوسـع.

من هنا، وخلافا لما كانت الحال عليه في غزة، التي يبدو انها انتجت أول إحساس

شامل بهوية فلسطينية قوية بعد سنة ١٩٤٨، فان الهوية الفلسطينية المستقلة، والجهود المبذولة في ضوئها، لم تظهر الى العيان في الأردن إلا في أواسط الستينات.

بذور التغيير

في عودتنا الى التطورات التي حدثت على المستوى الوطني، نجد ان الملك عبد الله قد اغتيل في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥١، فانتهى حكمه الذي كان يشبه حكم شيخ القبيلة، ممهدا السبيل لقيادة اصغر سنا. وعلى الرغم من ان شرق الأردنين استمروا يشكلون القاعدة الطبيعية الداعمة للنظام، فان سكان الضفة الشرقية كانوا، في بداية نظام الحسين على الأقل، أضعف إجماعا الى حد بعيد على مناصرة النظام مما كانوا عليه أيام الملك عبد الله. ومع جلوس الحسين على العرش في أيار/مايو ١٩٥٣، هدأت، موقتا، الاعتراضات الفلسطينية على الأونروا وسياسات الفيلق العربي. لكن مع حلول الخريف، نزل الفلسطينيون مجددا الى الشوارع، وتابعوا احتجاجاتهم في ربيع سنة ١٩٥٤ وصيفها. وكان الاهتمام الفلسطيني في تلك المرحلة ينصب على إحجام الفيلق العربي عن تلبية نداءات الحرس الوطني، المكون من الفلسطينيين، لإرسال تعزيزات عسكرية، بعد ان أغارت اسرائيل بوحشية متناهية عدة مرات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣ وآذار/مارس ١٩٥٤.[٣٦]

لكن تغييرا في سياسة النظام كان يستدعي ما هو أكثر من مجرد معارضة اللاجئين. فقد كان يستدعي تحالفا بين عناصر من الضفتين.[٣٧] وفي الخمسينات، بدأت الأحزاب السياسية الايديولوجية تعمل علانية تقريبا على الرغم من انها لم تحظ بإذن حكومي قط، وأقامت روابط مهمة بين سكان الضفتين. ومع مرور الزمن، نشأ تحالف. فالذين سبق لهم ان كانوا أعضاء الطبقة الحاكمة في فلسطين، والذين استمروا في مناهضة الهاشميين ومعارضة ضم الضفة الغربية، تحالفوا مع الطبقة الصناعية الوسطى الوليدة ومع صغار ملاّك الأرض الذين كانوا قد مُنعوا من الوصول الى السلطة. ومع حلول سنة ١٩٥٦ اصبحت هذه المجموعات، التي ساندها عمال المدن والعمال الزراعيون العاطلون من العمل في مخيمات اللاجئين، والمثقفون المستقلون، على وشك ان تتحدى النظام ومناصريه من الأعيان الفلسطينيين.[٣٨]

وكانت أول ازمة داخلية في عهد الحسين قد عجل بها تصريحه بشأن نيّته الانضمام الى حلف بغداد المناصر للغرب، والذي اقترحته الولايات المتحدة. وجاءت مساعيه لقبول هذا الحلف ضد الرغبة الشعبية لتشعل التظاهرات ليس في العاصمة فحسب، بل وفي المدن الصغيرة من مدن الضفة الشرقية. ونجح الجيش في إعادة النظام، لكن الملك أُرغم على التخلي عن دعمه للحلف. وكان نظام الحسين، الذي كان لا يزال يستضيف وجودا بريطانيا كبيرا، يبدو وكأنه قد اصبح في وضع حرج بعد تنامي القومية العربية والشعور المناهض للغرب تحت قيادة مصر. وفي آذار/مارس ١٩٥٦، اضطر الملك، تحت ضغط سياسي، الى

إقالة غلوب [باشا] من الفيلق العربي وتعيين الجنرال الأردني علي ابو نوار مكانه. وفيما بعد، تم استبدال الضباط البريطانيين بأردنيين لاستكمال عملية التعريب.

وهذه الفورة القومية في الخمسينات هي أيضا التي فرضت إجراء أول انتخابات حرة في الأردن. وفي انتخابات سنة ١٩٥٦، اختار الناخبون حكومة وطنية برئاسة سليمان النابلسي. ومضى النابلسي، وهو قومي عربي من الضفة الشرقية له جذور بعيدة في الضفة الغربية، ليبرم اتفاقا عسكريا مع سوريا ومصر وُضعت بموجبه القوات المسلحة للدول الثلاث تحت القيادة المصرية. ثم ابرم اتفاقا مع مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية التي وافقت بموجبه على دفع تعويضات توازي خسارة المساعدة البريطانية التي خسرها الأردن من جراء إقالة غلوب. وكثيرا ما شكك النابلسي نفسه في شرعية وجود الدولة الأردنية ككيان سياسي مستقل.[٣٩]

لذا، اصبح الصدام بين سياسة النابلسي القومية المناصرة لمصر وبين سياسة الملك حتميا. وقد تمحور الصراع حول قضية مبدأ ايزنهاور.[٤٠] فقد كان الملك يؤثر التزام هذا المبدأ، في حين كان النابلسي وابو نوار يفضّلان سياسة مصر في الحياد الايجابي. وفي أوائل سنة ١٩٥٧، ارغم الحسين النابلسي على الاستقالة. وفرّ ابو نوار الى سوريا، بعد ان شارك في التخطيط لمحاولة الانقلاب الفاشلة التي تبعت تلك الاستقالة.

وعلى الرغم من ان الحسين تغلب على المحاولة الانقلابية، فان الديمقراطية البرلمانية لم تنجح في هذا المضمار. فقد فُرضت الأحكام العرفية التي استمرت ثمانية عشر شهرا. واعتقل الجيش عناصر المعارضة، وصُرف العشرات من العسكريين والمدنيين من مناصبهم، وأُحيل البعض على محاكم عسكرية. وأرغمت هذه الحملة الأحزاب الايديولوجية على اللجوء الى السرّية بعد ان اعتُقل قادتها او جرى نفيهم. وفرضت الحكومة الرقابة مجددا على الصحف والمنشورات المحلية والأجنبية كافة.

وقد ارتاح أولئك الذين استمروا في ولائهم للعرش، بين صفوف النخبة الفلسطينية، ارتياحا كبيرا الى سقوط النابلسي ومناصريه. أما الذين انضموا الى المعارضة فقد واجهوا احد خيارين: إما القبول «بالنفي» المستمر والابتعاد عن السياسة، وإما التخلي عن ارتباطهم بشعبهم، والاهتمام بمصالحهم من خلال مساندة الملكية.[٤١] ولا يزال الكثيرون يعانون هذه المعضلة حتى يومنا هذا.

ويوضح الجدول رقم ٩ ــ ٥ كيف ان الحقبات من النشاط السياسي الوطني في الأردن كانت تتزامن مع حقبات تتعاظم فيها المساعدات العربية المالية للمملكة وتتناقص المساعدات الغربية، وخصوصا خلال ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ و ١٩٦٤ ــ ١٩٦٩. ولم يكن ثمة هامش من الحرية يسمح بنشوء هيئات سياسية تمثيلية ناشطة، إنْ في هيئة أحزاب سياسية قومية، او في هيئة مؤسسات فلسطينية بالتخصيص، إلا في هذه السنوات. وازدادت

المساعدات ازديادا كبيرا أيضا خلال فترة ما بعد حرب ١٩٦٧، وهي الفترة الوحيدة التي عملت المؤسسات الفلسطينية فيها بصورة علنية في الأردن.

الحسين ومنظمة التحرير الفلسطينية

بالنظر الى حجم الوجود الفلسطيني والى الموقع الجغرافي، كان الأردن، وبخاصة الضفة الغربية منه، المكان المنطقي الأبرز لقيام كيان فلسطيني. لكن، في الوقت ذاته، كان الأردن البلد العربي الوحيد الذي منح الفلسطينيين الذين أقاموا فيه حق الجنسية. ويعزو البعض ضم الضفة ومنح الجنسية الى طموح الملك عبد الله الطويل المدى الى بسط حكمه على مملكة اوسع. ويضيف البعض الآخر الى الإقرار بصحة التفسير السابق، انه كان لمملكة عبد الله منذ البدء هدفان: أولهما ان تعمل كوعاء لاستيعاب الفلسطينيين الذين يُطردون من فلسطين، إفساحا في المجال لقيام دولة يهودية؛ وثانيهما ان تعمل على منع قيام حركة وطنية عربية او فلسطينية في البلد، قد تكون مناهضة للغرب. والدليل على ذلك هو المساعدات، الغربية في مجملها، التي أتاحت للبلد ان يصبح قادرا على مواصلة الحياة اقتصاديا.(٤٢) لذا، كان قيام كيان فلسطيني مستقل، مهما يكن شكله، يمثل خطرا على اسس المملكة (السكان والموارد) وعلى سبب وجودها في حد ذاته.

من هنا، حين بدأ احمد الشقيري زيارة العواصم العربية سنة ١٩٦٤ ليبحث في قيام كيان فلسطيني، كان للحصول على موافقة الملك حسين اهمية تفوق اهمية الحصول على مباركة الأنظمة العربية الأخرى. لذا، ينبغي فهم قبول الحسين قيام الكيان (اي منظمة التحرير الفلسطينية) في ضوء سياسة الأردن في المنطقة في تلك الآونة، وفي ضوء الوعود والضمانات التي قدمها الشقيري في شأن طبيعة الكيان المقترح وأهدافه.

ففي المقام الأول، كانت مخاوف الحسين من نيّة اسرائيل المعلنة في تحويل مياه نهر الأردن تضعه في موقف من يطلب التقرب الى مصر وسوريا، وهما دولتان ساندتا فكرة قيام كيان فلسطيني (وحاولتا السيطرة عليه فيما بعد). وبالاضافة الى ذلك، ونظرا الى قيام الاتحاد العام لطلبة فلسطين سنة ١٩٥٩ والاتحاد العام لعمال فلسطين سنة ١٩٦٣، الى جانب التنظيم السياسي لحركة القوميين العرب وحركة فتح الفتيّة المتنامية، فان كل هذه الأمور لربما جعلت قيام كيان فلسطيني ما أمرا حتميا. ولربما كان الحسين يرى انه إذا وافق على قيامه بقيادة شخص تقليدي محافظ كالشقيري (وبشروط محددة مقيّدة وضعها الملك نفسه)، فإنه قد تسهل السيطرة على مثل هذا الكيان أكثر مما لو نشأ في مكان آخر، وبقيادة عناصر أكثر تطرفا.

وكان ينبغي للشقيري، كي يُقنع الحسين بقبول قيام ما اصبح فيما بعد منظمة التحرير الفلسطينية، ان يعدّ ألا تقوم المنظمة بتنظيم الفلسطينيين في الأردن. وعند وصوله الى عمان في شباط/فبراير ١٩٦٤، بعد مؤتمر القمة الأول للجامعة العربية، اوضح الشقيري نيّاته فقال:

> ان انبثاق كيان فلسطيني من القدس لا يسعى لفصل الضفة الغربية عن المملكة الأردنية الهاشمية، فنحن نسعى لتحرير وطننا المغتصب الى الغرب من القدس.(٤٣)

ووعد الشقيري الحسين أيضا انه سيشير في خطابه أمام أول اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني، وفي الميثاق الوطني الفلسطيني (المادة ١٤)، الى ان ليس لمنظمة التحرير اية أهداف إقليمية في الضفة الغربية.(٤٤) ولأجل تعزيز موقعه مع الملك، ضم الشقيري عددا من الأعيان الأردنيين الى أول دورة للمجلس الوطني الفلسطيني. وحين تم تأليف أول لجنة تنفيذية للمنظمة بناءً على قرار الدورة الثانية للمجلس الوطني (المنعقدة في القاهرة في أيار/مايو ١٩٦٥)، وُجهت الدعوة الى ضابطين اردنيين للانضمام الى المجلس (وقد استقال الضابطان في تموز/يوليو اللاحق).(٤٥)

لكن شروط الحسين، مع ما واكبها من إرادة فلسطينية مكبوتة منذ امد طويل للتعبير عن الذات والعمل الوطني، جعلت التصادم أمرا لا مفر منه. وقد بدأ الاحتكاك أول مرة خلال مؤتمر القمة العربي الثالث في أيلول/سبتمبر ١٩٦٥. اذ طالبت منظمة التحرير وقتذاك بالتجنيد الاجباري لجميع الفلسطينيين في لبنان والأردن، وإلحاقهم بجيش التحرير الفلسطيني الذي كان قد أُنشىء لتوه. ورفض الأردن تجنيد الفلسطينيين رفضا باتا، وبدأت العلاقات تتدهور. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦، قررت المنظمة والحسين مناقشة القضية رسميا، وفي ١ نيسان/إبريل تم اعلان اتفاق يقضي بدراسة طلب التجنيد مجددا، لكن الاتفاق سمح بالتدريب العسكري للشباب، ومنح موظفي المنظمة نوعا من الحصانة الدبلوماسية.(٤٦)

وكانت علاقات الأردن باسرائيل عاملا إضافيا مهما في التوتر بين الأردن والمنظمة. فعلى امتداد الخمسينات وأوائل الستينات، كانت سياسة الأردن تقضي بتجنّب الحوادث الحدودية مع اسرائيل وما يتبعها من غارات اسرائيلية انتقامية شديدة، وذلك من خلال منع تسلل الفلسطينيين عبر الحدود. لكن منذ أواسط الستينات، ازدادت الحوادث الحدودية وازدادت الغارات الاسرائيلية الانتقامية والوقائية. وبهدف تقليص النشاط الفلسطيني، عمدت الحكومة الأردنية في صيف سنة ١٩٦٦ الى إغلاق جميع مكاتب المنظمة وفروعها. وأدى ذلك الى تفاقم التوتر بين الأردن وسوريا، والى اشتباكات حدودية بين البلدين.

ووصلت العلاقات بين المنظمة والأردن الى مستوى متدنٍ، مرة اخرى، بعد الهجوم الاسرائيلي على بلدة السموع في الضفة الغربية في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦. وفي الأسبوع التالي، اندلعت الاضرابات والتظاهرات في جميع أرجاء الضفة الغربية. واستمرت العلاقات تتدهور حتى ٤ شباط/فبراير ١٩٦٧، حين قررت الحكومة سحب اعترافها بالمنظمة. فشنت المنظمة ومصر وسوريا حملة إعلامية على الأردن. ورد الأردن بمقاطعة اجتماعات الجامعة العربية التي حضرها الشقيري. ولم تجر اية محاولة لرأب الصدع في العلاقات إلا عشية حرب ١٩٦٧، حين زار الحسين القاهرة لتوقيع معاهدة دفاع مشترك مع

عبد الناصر، وعاد ورئيس منظمة التحرير الى عمان على متن الطائرة نفسها.[٤٧]

لا يتسع المقام هنا للبحث في الحوادث التي سبقت حرب ١٩٦٧ مباشرة، ولا لسرد مسار الحرب نفسها، لكن نتائج الحرب جديرة بالتفحص. وقد كانت أولى تلك النتائج وأفدحها ثمنا فقدان الأرض والعمال المهرة، و«فوز» الضفة الشرقية بنحو ٢٦٥,٠٠٠ لاجىء (معظمهم من لاجئي مخيمات الضفة الغربية سنة ١٩٤٨).[٤٨]

وكانت الحرب أيضا نقطة تحول مهمة في مسار حركة المقاومة الفلسطينية. ذلك انه بعد هزيمة دول المواجهة وتبعثرها، قرر الفلسطينيون، وبأعداد متزايدة، ان يبادروا الى النضال بأنفسهم. وازداد عدد الملتحقين بالمقاومة ازديادا هائلا، وخصوصا بعد معركة الكرامة في آذار/مارس ١٩٦٨، حين تمكن الفدائيون الفلسطينيون، بمساعدة من قوات تابعة للجيش الأردني، من إنزال خسائر فادحة بالقوات الاسرائيلية التي عبرت نهر الأردن لتدمير احدى القواعد الفدائية. وفي وقت قصير نسبيا، نمت حركة المقاومة لتصبح مجموعة من المنظمات شبه المستقلة، تعمل في الأردن، وتشن هجماتها منه على أهداف اسرائيلية.

كان نمو المقاومة المسلحة وعملها العلني في الأردن نتيجتين مباشرتين من نتائج الحرب. ولا ريب في ان كارثة سنة ١٩٦٧ دفعت الكثيرين من الفلسطينيين نحو إدراك اهمية الاعتماد على الذات في نضالهم. لكن من الواضح ان الكثيرين منهم أيضا كانوا قد وصلوا الى هذا الاقتناع قبل الحرب بزمن طويل، كما يدل على ذلك قيام حركة فتح وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية قبل سنة ١٩٦٧. لكن المناخ السياسي والأمني السائد في الماضي لم يكن يسمح بالتحرك علنا. فقد شن الأردن حملة شديدة على العناصر الوطنية في أواسط الخمسينات وفي فترة التصادم مع المنظمة خلال ١٩٦٦ – ١٩٦٧. وكانت قوة الأجهزة القمعية للحكومة الأردنية وفاعليتها في تلك الآونة تمكناها من قمع هؤلاء الناشطين سياسيا. لكن هزيمة العرب المذلّة سنة ١٩٦٧ حطّت من سمعة الأنظمة القائمة وأساليبها في العمل، وكان هذا يعني في الأردن هيمنة الجيش والمخابرات (الأمن الداخلي). فقد سببت الحرب إضعافا وتبعثرا للجيش والدولة معا، واهتز دعم المدنيين – الضمني او المكشوف – لأسلوب حكم النظام اهتزازا شديدا.

وفي المقابل، تعززت شرعية الفدائيين مع كل عملية شنّت على اسرائيل. وبعد الحرب مباشرة، بدأ الاردن إعادة بناء جيشه الممزق. وخلال هذه العملية، كان من شأن دعم حركة المقاومة، وإنْ كان كلاميا فحسب، ان يكسب الوقت وبعض الشرعية السياسية التي كانت آنئذ قد تضاءلت حتى حدود الخطر. ومع ان هذه المرحلة من التدهور في سلطة الدولة كانت وجيزة، فإنها منحت المؤسسات الفلسطينية أعظم فرصها للتطور والانتشار في الأردن.

لكن القواعد والسياسات التي انتهجتها العناصر الوطنية في الأردن كانت، لسوء حظ المقاومة، قد تغيرت بالتدريج منذ موجة المعارضة للغرب في الخمسينات. فالمساعدات المالية الغربية الطائلة منذ أواخر الخمسينات ضاعفت من حجم جهاز الدولة اربع مرات تقريبا.

واصبحت الحكومة، شيئا فشيئا، كبيرة أرباب العمل في البلد، ونمت الطبقة التكنوقراطية وغدت ذات مصالح ثابتة في الحفاظ على مكانتها وتوسيع قاعدة سلطتها. وجاءت عروض المناصب والمنح لتنهال على كل نصير ممكن للنظام. وكان بعض الهيئات التي أُنشئت حديثا، كمجلس العشائر وهيئة الإقراض الزراعي، يخدم كوسائل لإيصال المعونات المالية. وعلاوة على ذلك، عُين ضباط الجيش المتقاعدون في جميع مستويات الجهاز الحكومي بأعداد متزايدة، وتم في الوقت عينه دمج الجهازين المدني والعسكري تحت قيادة موحدة.[٤٩] وهكذا، تفكك الحلف بالتدريج بين أحزاب المعارضة في الضفتين الشرقية والغربية، وهو الحلف الذي استطاع انتزاع التنازلات السياسية في الخمسينات. وتبعا لذلك، وجد الفلسطينيون المنظّمون والناشطون انفسهم في عزلة أكبر من ذي قبل. وهذه العزلة هي التي مهدت للحرب الأهلية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠.[٥٠]

وجاءت معارك أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، التي تُدعى أيضا الحرب الأهلية الأردنية او أيلول الأسود، لتطرد المقاومة الفلسطينية المسلحة من عمان نحو جرش وعجلون في شمال غربي البلد. وكان عدد الضحايا كبيرا، وخصوصا في مخيمات اللاجئين، حيث كانت المقاومة على اشدها. وحُطمت المؤسسات الفلسطينية تحطيما شبه تام. فالمقاومة كانت الدرع الواقي الذي مكن هذه المؤسسات من الاستمرار. وبعد ان طردت القوات الأردنية المقاومة من البلد في نهاية الأمر، في تموز/يوليو ١٩٧١، تم «إقفال» المؤسسات الفلسطينية كافة. وزُج بالكثيرين من قادة المقاومة في السجن، وهرب آخرون. وكان على من بقي منهم إما ان يوقف نشاطه السياسي وإما ان يلجأ الى العمل السري.

ادى قمع الحسين للمنظمة الى إقفال سوريا حدودها ومجالها الجوي في وجه الأردن. وقطعت الكويت وليبيا الدعم المالي المخصص للمملكة الهاشمية وفقا لقرار مؤتمر القمة في الخرطوم سنة ١٩٦٧. ومع ذلك، ظل الحسين متمتعا بولاء قاعدته التقليدية، اي الجيش والطبقة التكنوقراطية المتسعة باطراد. وكان ثمة أعداد كبيرة من الفلسطينيين في كلتا الفئتين.

الإبلال من الحرب الأهلية

ومن المفارقات ان يبدأ الأردن ومنظمة التحرير معا، بعد طرد المقاومة سنة ١٩٧١، استخدام الشعار ذاته: «وحدة الشعبين الأردني والفلسطيني»، لكن لغايات متباينة تماما. فبالنسبة الى النظام الأردني، كان الأمر يمثل استمرارا في السياسة التقليدية التي تسعى لضمان (او على الأقل لاعلان) ولاء الفلسطينيين للعرش الهاشمي في الضفتين. لكن بالنسبة الى منظمة التحرير، فان جذور هذا الشعار كانت أكثر تعقيدا. ففي المقام الأول، جاء الطرد من الأردن، والتهجير والدمار الذي خلفته المعارك مع النظام، لتجعل المنظمة عرضة لأخطار محققة. فلم يكن في وسعها مخاصمة اي نظام، حتى لا نقول محاربته، بل كان يتوجب عليها

ان ترمم العلاقات وتعزز الدعم كلما تيسر ذلك. وكان «إقفال» مؤسساتها وتشجيع جماهيرها على العمل مع الأردنيين في إطار اردني يمثلان خطوة في هذا الاتجاه. وبالنسبة الى الجماعات الفلسطينية اليسارية المنحى، وخصوصا الجبهتين الشعبية والديمقراطية، كانت هذه الخطوة طبيعية، فالايديولوجيا الحزبية كانت تقضي بوحدة الشعبين وضرورة النضال معا من أجل الديمقراطية وتحرير فلسطين.

وأخيرا، برز في الضفة الغربية المحتلة بعد أيلول الأسود تيار سياسي ذو اهمية بالنسبة الى الفلسطينيين والهاشميين على حد سواء. اذ عمد بعض أهالي الضفة، وقد انتابهم الغضب الشديد من جراء حرب النظام على المنظمة، وكانوا لا يزالون حديثي الخبرة بالاحتلال، الى السعي للانفصال عن الأردن من خلال إنشاء كيان فلسطيني في الأراضي المحتلة. ورفض الأردن مثل هذا التوجه باعتبار ان الضفة الغربية أراضٍ اردنية محتلة لا موقع لدولة فلسطينية في المستقبل. ومع ان فكرة دولة مستقلة في الضفة الغربية اصبحت بعد سنة ١٩٧٣ جزءا ثابتا من تفكير منظمة التحرير، فان فصائل المقاومة كانت لا تزال قبل حرب ١٩٧٣ تتكلم عن تحرير فلسطين تحريرا شاملا، لا جزئيا. ولم تكن فكرة إنشاء دولة في جزء من فلسطين قد شاعت بعد، ولم تكن بالتأكيد قد نالت القبول في أوساط المنظمة.(٥١)

ويجب النظر الى مشروع إقامة المملكة العربية المتحدة، الذي أعلنه الملك حسين في آذار/مارس ١٩٧٢، في ضوء هذا التوجه الانفصالي، الذي برز في الضفة الغربية مع ما واكبه من ضعف في صفوف المقاومة الفلسطينية. وبعد ان وُضع سكان الضفة الشرقية من الفلسطينيين تحت مراقبة النظام الدقيقة منذ الحرب الأهلية، اصبحت الضفة الغربية ميدان المعركة الرئيسي في شأن قضية تمثيل الفلسطينيين. ومع ان لعبة شد الحبال فيما يتعلق بولاء الضفة الغربية وقطاع غزة لا تزال جارية، ويسجل الفريقان بعض الانتصارات وبعض الهزائم، فان الأردن يعتمد في الغالب على مناصريه من الأعيان الفلسطينيين التقليديين، في حين تسعى المنظمة لحشد أكبر عدد ممكن من مناهضي الهاشميين وغيرهم ممن ليس له ارتباط بالنظام. وقد اقترح مشروع المملكة العربية المتحدة تحويل المملكة الى إقليمين، إقليم فلسطين (ويضم الضفة الغربية وأية منطقة فلسطينية اخرى ترغب في الانضمام اليها)، وإقليم الأردن ويشمل الضفة الشرقية. ولم تختلف في باقي تفاصيلها اختلافا بيّنا عن المملكة الهاشمية كما كانت قبل سنة ١٩٦٧. ووفقا للمشروع، يبقى الملك رئيس الدولة، وتناط السلطة التشريعية به وبمجلس يكون فيه تمثيل الضفتين متساويا. لذلك، يكاد المشروع يشبه اقتراحات قُدمت فيما بعد بخصوص «الحكم الذاتي». فالهيئة التنفيذية المركزية تتولى الشؤون الخارجية والاقتصاد والأمن الداخلي. أما باقي الشؤون فتُترك لحاكم محلي عام تدعمه حكومة إقليمية ومجلس محلي.

وفي تلك الآونة، كانت المنظمة تعيد بناء نفسها في قاعدة جديدة هي لبنان، وكانت تخطو خطوات كبيرة نحو نيل الاعتراف الدولي. وفي قمة الجامعة العربية في الرباط في

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، حصلت المنظمة أخيرا على مكانتها الرسمية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين. وتبع هذا الاعتراف العربي ظهور عرفات الشهير أمام الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، وتبعه حصول المنظمة على مكانة مراقب دائم في الأمم المتحدة. ومرة اخرى، اضطر الحسين الى قبول ذلك. وكانت الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، التي اشرف الاسرائيليون عليها وسجل أنصار المنظمة فيها انتصارا كاسحا سنة ١٩٧٦، بمثابة هزيمة واضحة، لا بالنسبة الى الاسرائيليين فحسب، بل بالنسبة الى النظام الأردني أيضا.

وشهد الأردن لاحقا فترة من الزمن سادتها سياسة «الضفة الشرقية أولا»، وقُطعت عن الضفة الغربية في أثنائها المعونات المالية التي ظل الأردن يقدمها حتى بعد سنة ١٩٦٧. كما تم تخفيض نسبة الفلسطينيين في الحكومة الأردنية الى الربع، وإبدال بعض الفلسطينيين من موظفي الحكومة بأردنيين من الضفة الشرقية. ولم تصدر أول بادرة لتخفيف التوتر إلا سنة ١٩٧٩، وكان ذلك ردا على إبرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل.(٥٢) لكن التقارب لم يتعزز إلا في أعقاب الاجتياح الاسرائيلي للبنان، وما تبعه من ضعف وتشتيت للمنظمة.

وفي ظل الانشقاق داخل حركة فتح والانقسامات الحادة داخل المنظمة، التأم المجلس الوطني الفلسطيني في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤. وكانت هذه أول مرة يلتئم فيها المجلس في عمان منذ طرد المقاومة سنة ١٩٧١، وقد ألقى الملك حسين خطابا أمام المجلس. وبعد ذلك بقليل، توصل الحسين وعرفات الى صوغ اتفاق ١١ شباط/فبراير، بهدف توجيه عملية التنسيق الأردنية ــ الفلسطينية التي كان هدفها الوصول الى مفاوضات سلام.

لم يدم شهر العسل بين المنظمة والأردن طويلا، كما كان الحال مع أمثاله في السابق. فقد ظهرت بوادر الخلاف مع المنظمة عقب خطوات اتخذها الأردن في خريف سنة ١٩٨٥ نحو التقارب مع سوريا، خصم المنظمة الأكبر آنذاك، وذلك بعد ستة أعوام من التناحر. وفي أوائل شباط/فبراير ١٩٨٦، وبعد عام تقريبا من النشاط المحموم في سبيل عقد صفقة مع الأميركيين تقضي بضمان اشتراك الفلسطينيين في مفاوضات السلام، أعلن الحسين تعليق التعاون، وانحى باللائمة على المنظمة لأنها اخفقت في الوفاء بوعودها.

عودة التنافس
في شأن ولاء الفلسطينيين

رفضت منظمة التحرير اتهامات الحسين، لكن صحة الاتهامات التي أطلقها الملك لا تُقاس، من حيث الأهمية، بنتائجها في الأردن والأراضي المحتلة والخارج. ففي الأردن، أُقفل جميع مكاتب حركة فتح، وخفض عدد مكاتب المنظمة الى الحد الأدنى، واعتُبر بعض أعضاء المنظمة أشخاصا غير مرغوب فيهم. ثم انهمك النظام برعاية منشق آخر في فتح هو عطا الله عطا الله (ابو الزعيم)، في محاولة لشق صفوف أنصار عرفات في الأردن، وخصوصا

بين أفراد لواء جيش التحرير الفلسطيني المتمركز في الأردن.

في أعقاب انهيار اتفاق ١١ شباط/فبراير، حدث تطور سياسي آخر لفت الأنظار هو صدور قانون انتخاب جديد (وهو قانون أُعلنت خطط في صدده في أواخر سنة ١٩٨٥). وانهالت الانتقادات لهذا القانون من كل جانب.[٥٣] ولن نشير هنا إلا الى عدد قليل من أحكام هذا القانون ذي اهمية خاصة بالنسبة الى الفلسطينيين. فقبل القانون الجديد، كان البرلمان يحوي ١٢٠ مقعدا، خصص ٦٠ مقعدا منها لكل ضفة. أما قانون سنة ١٩٨٦، فقد قضى بزيادة المقاعد الى ١٤٢ مقعدا، خصص ٧١ مقعدا منها لكل ضفة. لكن مُيِّزت مخيمات اللاجئين، وللمرة الأولى، بأنها دوائر انتخابية. وقضى القانون أيضا بتخصيص ١١ مقعدا من أصل المقاعد الـ ٧١ المخصصة للضفة الغربية لمخيمات اللاجئين في الضفة الشرقية (عشرة مخيمات، ومنطقة واحدة ذات كثافة فلسطينية عالية في عمان اسمها المحطة). لذا، تُعرف مخيمات اللاجئين في الضفة الشرقية بأنها دوائر انتخابية في الضفة الغربية. وكان رئيس الوزراء الأسبق احمد عبيدات قد انتقد هذا الجانب في القانون انتقادا شديدا، لأنه في رأيه يتضمن قبولا بالواقع القائم وبطبيعة المخيمات الدائمة، ويعزز الانقسامات بين الجماعات في بلد يتّبع سياسة رسمية تقضي بعدم التفريق بين شعبي الضفتين.[٥٤]

والأمر الثاني هو انه لم يكن في السابق اي عائق قانوني يمنع فلسطينيي الضفة الشرقية من ترشيح انفسهم لمقاعد في الشرقية، علما بأن عدد الذين فكر منهم في هذا الأمر قليل. لكن القانون الجديد ينص صراحة على منعهم من الترشيح لهذه المقاعد. وأخيرا، ليس في وسع اي شخص، فلسطينيا كان ام اردنيا شرقيا، ان يرشح نفسه إذا كان فيما مضى ينتمي الى حزب سياسي محظور (وفي الأردن لا يوجد اي نوع آخر من الأحزاب). وهذا الاستثناء يطال في الواقع معظم الأردنيين النشيطين سياسيا، ومنهم الكثير من الفلسطينيين، وهو ما يفتح الباب أمام عناصر بلا تجربة، او اخرى تناصر النظام بقوة.[٥٥]

وهناك ناحية من هذا التنافس الأردني ــ الفلسطيني لا يعرفها البعض، تتعلق بجمهور الناخبين في الخارج، وخصوصا في الخليج، وهي سلسلة «مؤتمرات المغتربين» التي يرعاها النظام. فقد عُقد أول مؤتمر من هذا النوع في تموز/يوليو ١٩٨٥، وعقد الثاني في تموز/يوليو ١٩٨٦ والثالث في تموز/يوليو ١٩٨٧. ومن المخطط ان ينعقد هذا المؤتمر سنويا. وفي إمكاننا استنتاج سببين رسميين واضحين لعقد مثل هذه المؤتمرات: الأول هو إتاحة الفرصة أمام المغتربين الأردنيين لزيارة الأردن والبحث في مشكلاتهم مع الحكومة حتى تصبح هذه الأخيرة أكثر استجابة لاهتماماتهم؛ والثاني إثارة اهتمام المغتربين بالاستثمار في الأردن.

نلمح في الشؤون التي تتناولها المؤتمرات تقاطع الاهتمامات او ترابطها بين المغتربين والحكومة. ففي مؤتمر سنة ١٩٨٥، كانت موضوعات أوراق العمل المقدمة تشمل المواقف الأردنية من قضايا سياسية مختلفة، وفرص التنمية والاستثمار، وأوضاع سوق العمل، ومشكلات المغتربين الأردنيين، والمشكلات التي يواجهها المغتربون لدى عودتهم الى

الأردن.[٥٦] وفي سنة ١٩٨٦، حضر المؤتمر ممثلون عن الوزارات كافة تقريبا (كما حضر الملك)، وسُمح لأعضاء المؤتمر الألف بالبحث في المشكلات مع الوزراء المختصين. وكان بين اهم اهتمامات المغتربين: حق المغتربين في الاقتراع؛ فتح مدارس اردنية في الكويت (حيث يبلغ عدد الجالية «الأردنية» ٤٠٠,٠٠٠ شخص)؛ مشكلة قبول أبناء المغتربين في الجامعات؛ المزيد من التعاون والعون من السفارات؛ فرص الاستثمار.[٥٧]

لكن من الواضح ان هذه المؤتمرات يُراد منها أيضا مساعدة الأردن في بسط «سيادته» على الجالية الفلسطينية ــ الأردنية في دول الخليج، وخصوصا الكويت، حيث امضى كثيرون حياتهم كلها او معظمها فيها، وولاؤهم للأردن ضئيل او معدوم، على الرغم من انهم يحملون جوازات سفر اردنية. وفي حين ان المؤتمر الأول عُقد في جو من التعاون بين منظمة التحرير والأردن (بعد توقيع اتفاق ١١ شباط/فبراير)، فقد عقد المؤتمر الثاني في أعقاب انهيار هذا الاتفاق. وفي حين ان المنظمة لم تشجع الناس على حضور المؤتمر الأول، فقد اتهمت من حضر المؤتمر الثاني بأنه «باع القضية».[٥٨] ووصف عرفات المؤتمر بأنه ليس إلا محاولة لسرقة التمثيل الفلسطيني من المنظمة.[٥٩]

ولدى تقويم دور هذه المؤتمرات، يجدر عدم الإقلال من اهمية زيادة الاستثمارات الخارجية، وهي امر ملح في هذه الآونة. ومع ان بعض مشكلات المغتربين مشكلات جديدة نسبيا، ومنها مثلا تعليم الأبناء وكيفية الدخول مجددا في سوق العمل الأردني المكتظ بعد العودة، فان هنالك مشكلات قديمة، ولم يسبق للحكومة الأردنية قط ان ابدت مثل هذا الاهتمام بخدمة أبنائها وبناتها في الخارج. وفي الكويت، على سبيل المثال، لم ير الناس في السفارة الأردنية ولا مرة واحدة مكانا مناسبا لعقد اللقاءات، ومع ذلك، قُدمت ترشيحات ممثلي الجالية في مؤتمر المغتربين الأول الى السفارة، وتم انتخاب هؤلاء الممثلين في السفارة أيضا.[٦٠] وفي خطوة لا ريب في انها ذات علاقة بهذا الصدد، عمدت السفارة الى إنشاء فرع لاتحاد الكتّاب الأردنيين في الكويت، وذلك قبل اشهر قليلة من انهيار التعاون بين الأردن والمنظمة في شباط/فبراير ١٩٨٦. وقد حاولت السفارة لاحقا إقامة اتحادات اخرى بديلة، ابرزها اتحاد للمرأة.

قد تكون الضغوط من أجل تبديل الولاءات شديدة حقا. فخطر فقدان الجواز خطر أساسي، والخوف على الممتلكات في الأردن مثير للاهتمام هو الآخر. ومع ذلك، فان مساعي الأردن للفوز بولاء مواطنيه في الكويت لم تنجح نجاحا كبيرا حتى الآن. فقبل انعقاد المؤتمر الثاني، بدأ بعض «الأردنيين» البارزين (الذين كانوا في السابق يعرّفون عن انفسهم بأنهم زعماء الجالية «الفلسطينية») يتحدث عن الجالية «الأردنية» الأوسع في الكويت.[٦١] لكن الذين اختاروا الهوية الأردنية طالبوا الحكومة بتنازلات مقابل هذا الاختيار، منها: تدابير خاصة لقبول أبنائهم في الجامعات الأردنية، وبعض الامتيازات في ميادين الاستيراد والاستملاك. ولعل الوصف الأدق لهذه السياسة هو سياسة «الجزرة والعصا».

وثمة مثال اذيع صيتا لمحاولة اقتصادية اردنية في سبيل كسب الولاء السياسي، وهو خطة التنمية المقترحة للأراضي المحتلة. ومع ان مؤتمر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، الذي بحث في هذه الخطة وسعى للحصول على دعم مالي دولي لها، لم يحقق أهداف النظام المرجوة، فان الخطة لا تزال ماضية في طريقها. وتتجه النيّة نحو تخصيص مبلغ لا يقل عن عشرة ملايين دينار اردني (٢٨ مليون دولار) سنويا للمشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة. والهدف المعلن هو تنشيط التنمية الاقتصادية من أجل زيادة فرص العمل، وتحسين ما اشتهر باسم «نوعية الحياة» لتمكين الفلسطينيين من البقاء في ارضهم.

وفي حين انه، على ما يبدو من منظور عربي، من الصعب انتقاد برنامج يهدف الى دعم التنمية الاقتصادية والبنية التحتية بين الفلسطينيين تحت الاحتلال، فان توقيت هذه الخطة ومضمونها التفصيلي يثيران الشكوك حول أهدافها غير الاقتصادية. ففي المقام الأول، وكما هو الحال عند انعقاد مؤتمر التنمية الثاني، تأتي هذه الخطة في أعقاب تدهور العمل المشترك بين الأردن والمنظمة وقبول الأردن تعيين اسرائيل فلسطينيين (موالين للنظام الأردني) في مناصب بلدية في الضفة. وبالاضافة الى ذلك، في الوقت الذي كانت الأموال تُحوَّل سابقا الى الأراضي المحتلة بواسطة اللجنة الفلسطينية ـ الأردنية المشتركة، فان الحكومة الأردنية هي التي تحدد استعمالات أموال التنمية من دون اي تدخل من جانب المنظمة. من هنا الخشية من ان تُستخدم هذه الأموال في تعزيز دعم الموالين للنظام في الضفة، وتجنيد الآخرين في هذا السبيل. ونلمح دور الأردن المتنامي أيضا في افتتاح مصرف القاهرة ـ عمان (الذي كان مقفلا منذ سنة ١٩٦٧)، وفي الطلبات المقدمة الى السلطات الاسرائيلية لفتح فروع مصرفية اخرى ومكاتب لشركة الطيران الأردنية «عالية» في الضفة الغربية.(٦٢)

تجدر الإشارة الى انه على الرغم من ان تحسنا في العلاقة بين المنظمة والأردن لا يبدو أمرا ممكنا ـ في المستقبل القريب على الأقل ـ لحمل الأردن على تغيير مسار تدخله المتنامي في الأراضي المحتلة، فقد التقى الحسين عرفات خلال القمة الاسلامية في الكويت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، مع العلم بأن عرفات كان الزعيم العربي الوحيد الذي لم يستقبله الحسين شخصيا في المطار عقب وصوله لحضور قمة مجلس الجامعة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. ومع ان كلا الرجلين يشعر بأن ليس في وسع احدهما الذهاب بعيدا من دون الآخر، وهو امر مقرون بالامتعاض من دون شك، فيبدو ان نوعا من المصالحة سيحدث حتما، مهما يكن مثيرا للضغائن.

النقابات المهنية

لم يترك حظر الأحزاب السياسية في البلد وعدم إجراء انتخابات برلمانية في الفترة التي تلت سنة ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٨٤، سوى مجالات قليلة للتعبير الصريح عن الخيارات السياسية. وتبعا لذلك، قامت النقابات المهنية في الأردن ـ اي نقابات الأطباء والمهندسين

والمحامين وأطباء الأسنان والصيادلة والصحافيين والكتّاب والجيولوجيين والمهندسين الزراعيين ـ بملء جزء من ذاك الفراغ السياسي.(٦٣)

وقد أُسس معظم هذه النقابات في الخمسينات، وكانت البدايات صعبة. فأصحاب المهن قليلون، ونشاطهم محدود. وكان لنقابتي الأطباء والمحامين فقط سجل حافل بالنشاط في الفترة المبكرة. وجاءت سنة ١٩٦٧ لتمثل حدا فاصلا. فمع غياب الأحزاب السياسية المنظمة في الأردن، لم تكن ثمة اية مجموعة لتتولى مسؤولية ايجاد الرد على الحرب. ولملء الفراغ، اجتمع قادة هذه النقابات مع بعض الشخصيات الوطنية المعروفة، وأعلنوا قيام «التجمع الوطني»، الذي ضم أيضا ممثلين عن نقابات العمال. وكان البعثيون والشيوعيون من ابرز أعضاء هذا التجمع. وحضر الملك بنفسه الاجتماع الأول، الذي تم فيه صوغ ميثاق وطني.

لكن صعود المقاومة الفلسطينية كان الحدث الأبرز بعد الحرب. وقد تشاور «التجمع الوطني» مع المقاومة، وجرى تنسيق الاجتماعات والمعارض والأنشطة الأخرى التي لم يكن يُسمح بها قبل سنة ١٩٦٧. لكن سرعان ما ادت الخلافات السياسية داخل التجمع الى شل أعماله. وللتغلب على هذا الشلل، جرى تأسيس منظمة ثانية هي «التجمع المهني». وكان هذا التجمع الجديد الذي ضم ممثلين عن النقابات المهنية والعمالية، على اتصال مستمر بالدولة فيما يتعلق بالأمور السياسية. وقد ظل منذ سنة ١٩٧٠ يعقد اجتماعا شهريا، الى ان وضع النظام حدا لأعماله في أيلول/سبتمبر ١٩٧١، بحجة ان نشاطات التجمع سياسية لا مهنية.

ومن سنة ١٩٧١ حتى سنة ١٩٧٧، لم يُسمح بقيام اي نشاط نقابي عمالي او مهني منسّق. لكن زيارة السادات الى القدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ كانت تطورا خطرا الى الحد الذي دفع الى محاولات لإعادة النشاط. وصدرت الدعوة لاجتماع قادة النقابات. وانضم الى قادة النقابات الأصلية الست قادةُ نقابات الصحافيين والأطباء البيطريين والكتّاب، وأسسوا معا «مجلس النقابات المهنية»، الذي بدأ ينشط سياسيا، لكن على نحو محدود. وفي سنة ١٩٧٨، حين اجتاحت اسرائيل لبنان [أول مرة]، دعا المجلس الى اجتماع للنقابيين وللناشطين سياسيا. وحضر الاجتماع نحو ٢٠٠ شخص، وكان الاجتماع يسعى لإيجاد صيغة جديدة او إطار جديد للعمل السياسي الوطني. وكانت النتيجة تأسيس «الأمانة العامة للقوى الوطنية والشعبية في الأردن». وكان الأعضاء يمثّلون قطاعا واسعا من الاتجاهات السياسية: الحزب الشيوعي، وحزب البعث (بجناحيه السوري والعراقي)، وحركة فتح، وبعض المنظمات الشعبية الفلسطينية، وبعض المستقلين. وكان يرئسه الشيخ عبد الحميد السايح (رئيس المجلس الوطني الفلسطيني منذ سنة ١٩٨٤). وعملت الأمانة العامة لفترة اربعة أعوام تقريبا. وفي بداية سنة ١٩٨٢، كانت الصراعات الداخلية قد منعت الأمانة العامة من التوصل الى صيغة للعمل السياسي الموحد. ومع حلول سنة ١٩٨٣، جُمد نشاط الأمانة

العامة، بعد ازدياد تفككها بسبب الانشقاق داخل منظمة التحرير. ومع ذلك، تابع مجلس النقابات المهنية أعماله، فشارك في العمل الوطني بصورة محدودة. وكان من نشاطاته قيامه بزيارة مكتب رئيس الوزراء مرتين بعد أعمال العنف في جامعة اليرموك في أيار/مايو ١٩٨٦، وصوغ مذكرة تضم اعتراضات المجلس على قانون الانتخاب لسنة ١٩٨٦، وتقديم طلب للحصول على اذن للسماح بتظاهرة للتنديد بالغارة الأميركية على ليبيا (وقد رُفض الطلب، وكان على المجلس ان يكتفي بكتابة رسالة احتجاج).

ولا ريب في ان المخابرات ترغب في بسط المزيد من السيطرة على النقابات، لكن ثمة عدة عوامل تعيق هذا الأمر. أولا، ان للنقابات المهنية، وخلافا للنقابات العمالية، دساتير غير خاضعة لوزارة العمل، ولا يمكن للوزارة، بالتالي، التدخل ساعة تشاء. وإذا ما حاولت الحكومة التدخل، فان لأعضاء هذه النقابات بالذات ما يكفي من المكانة والتأثير الاقتصادي لكبح جزء من ضغوط الحكومة على الأقل. أما العمال العاديون، فانهم ليسوا محظوظين بالدرجة ذاتها. ذلك بأنهم قد لا يجدون عملا بديلا إذا ما هُددوا بالصرف في إبان تفشي البطالة في الأردن، في حين انه من الصعب كثيرا تهديد المهندس او المحامي الذي هو صاحب عمله.

لذا، تتميز النقابات المهنية بأنها الهيئة الوحيدة التي تُجري في الأردن انتخابات حرة وديمقراطية. وقد ارغمت مكانة العديد من أعضائها النظام على إبقاء محاولاته للتدخل في حدودها الدنيا، وعلى قبول مشورتها أحيانا. وتجذب الانتخابات الخاصة بمراكز القيادة فيها اهتماما يتعدى قائمة أعضاء هذه النقابات. فهذه الانتخابات من مؤشرات المناخ السياسي السائد في البلد. ولهذا السبب، يهتم الجميع تقريبا، أقله في عمان، بالمرشحين وبمعرفة الى اي «حزب» سياسي ينتمون. ويتناسب عدد الأعضاء الفلسطينيين في هذه النقابات مع عدد الفلسطينيين في البلد، مع ان النسبة المئوية تختلف بين نقابة واخرى. ثم ان بعض قادة النقابات المهنية أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني أيضا، وهذا امر لا يستسيغه النظام. لكن بعض هؤلاء الناس لا يرى اي تناقض بين هويته السياسية الفلسطينية وكونه مواطنا اردنيا.

قضية الهوية الاجتماعية

ان في الأردن ما يشبه الفسيفساء الاجتماعية الى درجة أكبر كثيرا مما يرد في معظم الدراسات. ومع ان البحث هنا يركز على الفارق الذي يُشار اليه في غالب الأحيان، اي بين الفلسطينيين وسكان شرق الأردن الأصليين، فثمة فوارق مهمة اخرى يجدر عدم تجاهلها. فهناك مثلا الفارق الذي لا يشار اليه إلا لماما بين الشمال والجنوب. وعلى الرغم من ان الأمر معقد، فالقبائل في الجنوب تناصر النظام في الغالب (وان لم يكن الأمر شاملا للجميع) في

حين ان القبائل الشمالية تناهض في الغالب (مع استثناءات كثيرة) سيطرة القبائل الجنوبية المتحالفة مع اسرة مالكة تعتبرها اجنبية (اي اسرة الهاشميين). وعلى سبيل المثال، احرزت المقاومة الفلسطينية، وخصوصا الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نجاحا بارزا في تجنيد اردنيين شماليين في صفوفها بين سنتي ١٩٦٧ و ١٩٧٠. وكان السبب في كثير من الأحيان، العداء للنظام أكثر مما هو التضامن مع فلسطين. اما الفوارق الاجتماعية التي يكثر ورودها في الدراسات أكثر من الفارق المذكور، فهي وجود أقلية مسيحية، وجالية شركسية صغيرة لكن ذات نفوذ سياسي، وجالية اصغر من الشيشان.

وهناك فوارق سياسية مهمة في صفوف الفلسطينيين انفسهم. فمن العوامل التي تحدد الشعور بالهوية الفلسطينية او تحدد الموقف من النظام كون المرء لاجئا، وكونه يسكن في احد المخيمات، والزمن الذي جاء فيه الى الضفة الشرقية، ومدى نجاحه اقتصاديا. فقد جاء فلسطينيون الى شرق الأردن قبل تقسيم فلسطين بزمن طويل. وأصاب معظمهم ازدهارا مهنيا وتجاريا، وبات عنده في الغالب شعور بالانتماء الى الضفة الشرقية. اما الفئة الأخرى فتضم لاجئي سنة ١٩٤٨ — من المسجلين لدى الأونروا او من غير المسجلين لديها — الذين لا يعيشون في المخيمات. وقد نجح الكثير منهم في المجال المهني والتجاري، ووصل آخرون الى مناصب مسؤولة ونافذة داخل الجهاز الحكومي. ومع ان معظمهم يبدي أُمنية استرجاع فلسطين، فان لديه استثمارات عقارية وأعمالا في الضفة الشرقية. وكثير منهم يناصر النظام ضمنا، إنْ لم يكن صراحة. وثمة فئة ثالثة تضم اولئك الذين جاؤوا الى الأردن سنة ١٩٦٧، ويعيشون خارج المخيمات. وهذه الفئة تنحو نحو التشدد في انتمائها الفلسطيني، وهي اقرب الى سكان المخيمات. ولم تحظ بالنجاح الاقتصادي نفسه الذي حظي به لاجئو سنة ١٩٤٨ من غير سكان المخيمات. وتضم الفئة الرابعة لاجئي سنتي ١٩٤٨ و١٩٦٧ الذين ما زالوا في المخيمات. ويتلقى هؤلاء معظم معونات الأونروا، وما زالوا أكثر الفئات الفلسطينية تذمرا وأكثرها نضالية (وإنْ بصورة كامنة على الأقل) بين الفلسطينيين الذين يسكنون الأردن.[٦٤]

تصف الفصول التالية، التي تبحث في المنظمات الجماهيرية، كيف تعامل النظام على مر السنين مع التعبير السياسي للقطاعات المختلفة، او مع محاولات التعبير عن الهوية الفلسطينية، ولا سيما في الفترة التي سبقت سنة ١٩٧٠. لكن من أجل تأكيد الطبيعة المعقدة لمسألة الهوية الاجتماعية في الثمانينات، وتأكيد اهميتها بالنسبة الى النظام، سوف نفصّل حالتين من الحالات التي لا تتضمن تنظيما قطاعيا، قبل الانتقال الى الحالات المختارة للبحث.

تمثل الأولى نموذجا يكاد يكون طبيعيا من نماذج قمع النظام اية محاولات لا ترمي الى جمع اردنيين حول هويتهم الفلسطينية.[٦٥] والأمر يتعلق بلجنة العيد السنوي للتراث الشعبي الفلسطيني التي أسسها خبير التراث الفلسطيني نمر سرحان سنة ١٩٨١، بالاشتراك مع جمعية نابلس الخيرية (في عمان) والاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين. وكان

من المخطط ان يعقد المهرجان الأول في ١ تموز/يوليو ١٩٨١، وقد أعلن الموعد في منشورات تم توزيعها في عمان وبيروت. ومنح محافظ عمان الإذن بإقامة المهرجان، وأقيم فعلا في مجمع النقابات المهنية في ضاحية الشميساني في عمان.

وكان عدد الحضور أكبر كثيرا من المتوقع. وبسبب عدم وجود أماكن كافية في الداخل، انتشر الحضور خارج المبنى، وأخذ عابرو السبيل من غير المدعوين بالغناء والرقص. وفي اليوم التالي عُقد مؤتمر في مقر اتحاد الكتّاب الأردنيين. وحضر المؤتمر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عبد الجواد صالح (وهو رئيس بلدية البيرة الذي طردته اسرائيل)، وتكلم فيه عبد الحميد السايح باسم اللجنة. وأعلن تأسيس اللجنة رسميا، وتم اختيار اليوم الأول من شهر تموز/يوليو موعدا لإجراء مهرجان سنوي. وبعد ذلك مباشرة استدعت المخابرات نمر سرحان واتهمته بشتم الملك والتسبب بأعمال شغب خلال المهرجان، وبعد استجواب دام عدة أيام، وتركز على التحري عن الجهة التي تقف وراء اللجنة، صُرف سرحان من عمله في وزارة التعليم و«سُحب» منه جواز سفره.[٦٦]

وولّد الاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ بين فلسطينيي الأردن مناخا هو ابعد ما يكون عن مناخ الاحتفالات. فاستعاضت لجنة يوم التراث الفلسطيني عن ذلك بتوزيع منشورات تدعو الناس الى التطوع للقتال في لبنان. وكانت التظاهرات تحتشد كل يوم أمام مكتب المنظمة في جبل الحسين. وكان الحشد كبيرا الى درجة ان الباصات لم تكن كافية لنقل كل من أراد الذهاب. وبالإضافة الى ذلك، لم يكن في حوزة الكثيرين من المتطوعين جوازات سفر، وهو ما عبّروا عنه في هتافاتهم: «فش عنا جوازات! وين وين التسهيلات؟» أما الحائزون على جوازات سفر فكانوا يصعدون الى الباصات وهم مزودون ببعض الطعام والملابس كان قد قدمها تجار محليون وفلسطينيون. (وعلى الحدود مع سوريا، صودر الطعام والثياب وأُعيدت الباصات، بحجة ان لا حاجة الى المقاتلين في لبنان). أما المتطوعون الذين اصيبوا بالخيبة، فلدى عودتهم الى الأردن سُجلت أسماؤهم في اللائحة السوداء وسُحبت منهم جوازات السفر.

في سنة ١٩٨٣، قررت اللجنة التقدم مجددا بطلب للحصول على إذن بإقامة سلسلة من المهرجانات بصورة متوالية من ١ تموز/يوليو حتى ٢٤ آب/أغسطس. وأُعطي الاذن بذلك، وكان عدد الحضور أكبر حتى من عدد الذين احتشدوا سنة ١٩٨١. واستقطبت المهرجانات في الشميساني حشودا ملأت الشوارع، وانتشرت سيارات الشرطة وسيارات «الجيب» المسلحة منعا لخروج الاحتفالات عن السيطرة. وأُقيمت احتفالات اخرى في مقر جمعية نابلس الخيرية في عمّان، وفي جامعة اليرموك في إربد وفي مخيم إربد. وبحلول ١٦ آب/أغسطس، كان صبر النظام قد نفد، فأُلغي الاحتفال الأخير المعدّ لتوزيع الجوائز الثقافية.

وفي أعقاب مهرجانات سنة ١٩٨٣ أُودع سرحان السجن مدة ثلاثة عشر شهرا بتُهم مختلفة، منها إثارة الناس ضد الدولة. وخلال وجوده في السجن، اعيد تنظيم اللجنة، التي جاهد

في سبيل إبقائها مستقلة عن اي نفوذ خارجي، فأصبحت تضم عددا أكبر من مناصري النظام. واللافت ان التغييرات تلك ادت الى ارتباط اللجنة بمنظمة التحرير ارتباطا كاملا. وبعد خروج سرحان من السجن، مُنع من العودة الى وظيفته في دائرة الاعلام والثقافة التابعة للمنظمة.

في سنة ١٩٨٥، وبعد توقيع اتفاق ١١ شباط/فبراير بين منظمة التحرير والملك حسين، عُقد مهرجان التراث في مكتب المنظمة، لكن أُوقف بعد ثلاثة أيام. ولا عجب انه مع حلول صيف سنة ١٩٨٦، وتدهور العلاقات بين المنظمة والأردن تدهورا لا مثيل له بعد انهيار التعاون الذي دام عاما واحدا، امتنعت الصحف الأردنية حتى من نشر الاعلان عن الاحتفال الذي وزعته اللجنة.

والحالة الثانية المعبّرة عن تعاطي النظام مع موضوع العلاقات بين الجوالي، تتعلق بمراكز الشباب في مخيمات اللاجئين.[٦٧] كانت الأونروا قد أقامت، كجزء من خدماتها على صعيد الشؤون الاجتماعية، مراكز منفصلة للشبان والشابات في مخيمات اللاجئين. وكانت مراكز الشابات تركز على التدريب المهني، وخصوصا الخياطة، بينما كانت مراكز الشبان تقدم خدمات أكثر تنوعا، منها الفرق الرياضية ومجموعة واسعة من البرامج الثقافية والاجتماعية. وكان الشرط الوحيد لعضوية هذه المراكز ان يكون الشخص لاجئا فلسطينيا.

وفي سنة ١٩٧٠، ادى عصر النفقات في الأونروا الى الاستغناء عن موظفين متفرغين للاشراف على نشاطات المراكز. لذا اضطر أعضاء المراكز الى تحمل مسؤولية تنفيذ البرامج، بما في ذلك جمع التبرعات لتأمين بعض النفقات البسيطة. وكان من النشاطات الأخرى تأليف روابط رياضية بدأت تنظيم دورات سنوية في بطولة ألعاب كرة القدم وكرة السلة والكرة الطائرة والملاكمة. وفي سنة ١٩٧٥، قررت فرق المخيمات الاشتراك في مباريات خارج مجال نشاط روابطها، فشاركت في مباريات ضد فرق النوادي الرياضية الأردنية (اي الفرق شرق الأردنية).

تعود بدايات ما اصبح فيما بعد مشكلة جدية الى سنة ١٩٨٠، حين احرز فريق مخيم الوحدات لكرة القدم بطولة المملكة. اذ ان لهذا المخيم مغزى خاصا بين سائر المخيمات، وذلك لكونه أُصيب إصابات فادحة خلال أحداث أيلول الأسود. وبات منذ ذلك الحين رمزا للمقاومة الفلسطينية ولتحدي النظام. وبدأ حتى أبناء الضفة الغربية تحت الاحتلال يتابعون نشاط فريق الوحدات باهتمام بالغ. وفي الضفة الشرقية، اصبح إطلاق نفير السيارات بوتيرة معينة يعني التضامن مع فريق المخيم.

وبغياب الأحزاب السياسية المشروعة والانتخابات التي يمكن للأردنيين من خلالها التعبير عن انفسهم سياسيا، اصبح الأردنيون يتعاطفون مع الفرق الرياضية على أساس مجتمعي: فالتضامن مع فريق الوحدات مثلا تعبير عن الحس الفلسطيني، والتضامن مع فريق الرمثا تعبير عن الولاء للضفة الشرقية. وبالنسبة الى الكثيرين من هواة كرة القدم، من

الفلسطينيين وشرق الأردنيين على حد سواء، كانت كل مباراة بين فريق من المخيمات وفريق من الضفة الشرقية تبدو كأن الحرب الأهلية قد نشبت من جديد، وذلك على مستوى بدائي وبسيط للغاية. وكان العنف بين مناصري اللعبة أمرا شائعا والاشتباكات والمشاجرات في إبان المباريات أمرا محتوما.

وفي سنة ١٩٨٦، وبعد شجارات دامية خلال مباراة اشترك فيها فريق الوحدات، طلبت وزارة شؤون الأراضي المحتلة من الأونروا تسليمها مسؤولية مراكز الشباب. وتم حل الهيئات الادارية لمراكز المخيمات، وتأليف لجان جديدة (كان الكثيرون من أعضائها من موظفي الحكومة البارزين) تحت رعاية مراكز الشباب الأردنية. وجرى تغيير أسماء الأندية، فأصبح مركز شباب الوحدات مثلا يدعى نادي الضفتين، وفُرض عليها جميعا ان تضم بين أعضائها شبابا فلسطينيين واردنيين على السواء.

وإذا فهمنا هاتين الحالتين على انهما ليستا سوى مثالين لسياسة هاشمية تقضي بقمع الهوية الوطنية الفلسطينية، نكون قد بالغنا في تبسيط الأمور الأساسية، بل وفي إحاطتها بالغموض. فالذي يجري فعلا، والرهان المتعلق به، اهم من هذا كثيرا. ومن الضروري أولا ان نفهم القطاعات التي قد تصدر عنها التهديدات للسلطة. وإذا استعرضنا التاريخ الأردني بسرعة نجد ان التهديدات الجدية للعرش اتت من مصادر ثلاثة هي: الجيش (١٩٥٧)، وتحالف عريض بين أهالي الضفتين (١٩٥٥ ــ ١٩٥٦)، والفلسطينيون مع بعض الحلفاء من الضفة الشرقية (١٩٦٨ ــ ١٩٧١).

منذ محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها علي ابو نوار سنة ١٩٥٧، كان الجيش، ولا يزال، أكبر مصدر من مصادر الدعم المستمر والمضمون للحسين. وكان ضمان ولاء الجيش، ولا يزال، من اولى اولويات النظام. غير ان التهديد الذي تمثله النزعة الانفصالية الفلسطينية هو الذي يشار اليه في الغالب على انه مصدر القلق الأكبر للنظام. وهو ما يفسر رفض النظام، منذ طرد المقاومة سنة ١٩٧١، السماح لأية مؤسسة فلسطينية تحديدا، بالعمل في الأردن (باستثناء مكتب منظمة التحرير).

لكن مَثَلَيْ لجنة التراث ومراكز الرياضة في المخيمات لا يمكن تفسيرهما باعتبارهما مجرد قمع او رفض للهوية الفلسطينية في الأردن. فلو كان الأمر كذلك، لكان في وسع النظام عدم السماح بإقامة مهرجانات التراث، او فرض إقامتها تحت الراية الأردنية. وكان في الإمكان وقف العنف المجتمعي الذي جرّته المباريات الرياضية قبل سنة ١٩٨٦ بزمن طويل، اذ اتضح للجميع، ومنذ سنة ١٩٨٠، ان فريق الوحدات اصبح رمزا للوطنية الفلسطينية.

ثمة تفسير ممكن لتصرف النظام في هذين المثلين، وهو ان النظام يدرك انه لا يستطيع إزالة الشعور بهوية منفصلة لدى ٦٠ ٪ او ٧٠ ٪ من المواطنين، لذا، فان مهرجانا تراثيا يُقام او مباراة في كرة القدم تجرى بين الحين والآخر، يسمح بالتعبير عن الأحاسيس الوطنية المكبوتة، ما دامت هذه المناسبات تراقَب بدقة. ويمكن للرياضة بخاصة ان تحول طاقات

الشباب عن السياسة.

وثمة تفسير آخر ممكن يتجلى في علاقات الأردن بمنظمة التحرير. فبقدر ما تكون العلاقات طيبة وتكون المنظمة راغبة في الابقاء على روابط متينة، يُسمح ببعض التنازلات البسيطة في مجال التعبير الوطني (مع ان المنظمة تُعتبر مسؤولة عن هذه الأنشطة، ولها بالتالي مصلحة راسخة في الحفاظ على النظام العام)، ومثال لجنة التراث يوضّح هذا الأمر. ومن جهة اخرى، ما ان تسوء العلاقات، حتى يعمل النظام بسرعة على طمس اية «حماسة» فلسطينية وطنية لا لزوم لها. وهذا الأمر ينطبق بلا شك على مثال الوحدات سنة ١٩٨٦.

لكن أيّا من هذين التفسيرين ليس كافيا. فالجواب قد يكمن في المصدر الثالث للتهديد المشار اليه أعلاه، اي إمكان تحالف سكان الضفتين.[٦٨] فضمانة النظام الكبرى إزاء قيام مثل هذا التحالف تكمن في الحفاظ على مستوى معتدل من العداء او التوتر بين الفلسطينيين وشرق الأردنيين. وعلى الرغم من انهم جميعا مواطنون، ويربط بينهم الكثير من الهموم المشتركة، اي تصاعد الأسعار والبطالة وتعليم الأبناء وكسب المزيد من الليبرالية السياسية، فان بعض السياسات غير المكتوبة، المتعلقة بمنح سكان الضفة الشرقية الأفضلية في التجنيد العسكري وفي الوظائف الحكومية الحسّاسة والى ما هنالك، يساهم في الحفاظ على الفوارق بين المجتمعين. فمن شأن الجهر بالهوية الفلسطينية بين الفينة والأخرى، عن طريق مهرجان التراث او خلال أعمال الشغب في مباريات كرة القدم، ان يعزز آراء تلك العناصر من الضفتين التي ترى ان التعاون مستحيل او غير مستحب. وقد لقب البعض هاتين الفئتين بـ «الليكود الفلسطيني» و«الليكود الأردني»، بسبب تصلبها والطبيعة الحصرية لشعور كل منها الوطني. والأمر الذي لا يقل عن هذا اهمية، من وجهة نظر النظام، هو ان التوتر بين المجتمعين يضعف مواقف مختلف الأحزاب السياسية الممنوعة التي دعت وعملت منذ سنة ١٩٧١ (وقبل هذا التاريخ من جانب بعضها) من أجل وحدة جميع الأردنيين، للنضال في سبيل التغيير في النظام السياسي.

لذا، ما دام النظام مطمئنا تمام الاطمئنان الى ولاء الجيش، وقوة الجهاز القمعي، واندماج أعداد كبيرة من الفلسطينيين من خلال التجارة او الوظائف، فان التوترات الاجتماعية والقدرة على التلاعب بها تشكل بالنسبة الى الملك احد اهم مصادر القوة. ويبدو ان قدرة الفلسطينيين على إحداث تغييرات مهمة في النظام السياسي بمفردهم امر بعيد الامكان، بل ان الكثيرين منهم لا يرغبون في تحدي الوضع القائم. وإذا كان للتغيير السياسي ان يتم، فالمطلوب هو مثل ذاك النوع من التحالف السياسي العريض الذي جمع بين عناصر من الضفتين في أواسط الخمسينات، وهنا بالضبط يكمن الخوف الأكبر. لقد انجر الكثيرون من الفلسطينيين الى دعم النظام، ضمنا على الأقل، من خلال النجاح الاقتصادي المبني على المناخ الاقتصادي الحر نسبيا في الأردن، وذلك على الرغم من وجود التمييز غير الرسمي ضدهم في الجيش وفي بعض قطاعات الجهاز الحكومي.[٦٩] ولا يزال البعض، من خلال الأحزاب

السياسية الممنوعة، يعمل بانتظار حدوث تغيير في المناخ السياسي في المستقبل، الأمر الذي قد يسمح له مجددا بالعمل في العلن. لكن كثيرين من الفلسطينيين وشرق الأردنيين أيضا لا يزالون في الوقت الحاضر في طور سكون سياسي خشية العقوبات المفروضة على كل عمل معادٍ للنظام.

الفصل العاشر

الإهتمام بحاجات المجتمع :
إتحاد نقابات العمّال في الأردن
الاتحاد العام للمرأة الفلسطينيّة
جمعيّة الهلال الأحمر الفلسطيني

ان تكوين سكان الأردن ــ الذين تتراوح نسبة الفلسطينيين بينهم من ٦٠ ٪ الى ٧٠ ٪، ثلثهم من اللاجئين الفقراء القاطنين في مخيمات مكتظة ــ قد جعل من هذا البلد قاعدة ممكنة للتجنيد في صفوف المنظمات الشعبية الفلسطينية. لكن الفلسطينيين في الأردن مواطنون، وقد اندمجوا بالتدريج واصبحوا جزءا لا يتجزأ من البلد. وبالاضافة الى ذلك، فان النظام بطبيعته يرتاب في اية فئة منظمة فلسطينية او غير فلسطينية، ولا سيما تلك التي تفسح في المجال للاجتماعات وللنقاش السياسي. وقد نجح النظام في إفشال معظم محاولات الحشد السياسي العلني، وذلك بدعم مالي من دول غربية كبريطانيا والولايات المتحدة اللتين كانت لهما أسبابهما الخاصة «لعدم تشجيع» التنظيم السياسي.

ومع ذلك، أُرغم النظام سنة ١٩٥٣ على إصدار قانون للعمل يشرّع فيه تنظيم نقابات العمال. وسُمح للنقابات بأن تقوم في بعض القطاعات الصناعية غير العامة شريطة ان تكون تحت سيطرة عمّان المركزية. ولم يسمح بأية هوية فلسطينية منفصلة لأية نقابة عمالية، حتى لو كانت في الضفة الغربية، على الرغم من ان الطبقة العاملة وقياداتها في الأردن كانت في الخمسينات والستينات فلسطينية في الغالب.

وعلى صعيد المرأة، استمر الفلسطينيون منذ حرب ١٩٤٨ في العمل في جمعيات خيرية ساهمت في أعمال الاغاثة. واستمر اشتراك المرأة الفلسطينية في هذه الجمعيات وفي الأحزاب السياسية المحظورة على امتداد الخمسينات والستينات. ولم يقم اتحاد يجمع بين هذه الجمعيات النسائية الفلسطينية المشتّتة في المملكة وخارجها حتى سنة ١٩٦٥، حين تم تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية تحت رعاية منظمة التحرير في القدس. ومع ان النظام الأردني لم يعترف قط بوجود فرع للاتحاد العام للمرأة في الأردن، فقد نما الاتحاد بسرعة، مركزا اهتمامه على مخيمات اللاجئين، حيث كان يقدم خدمات تتراوح بين فتح صفوف محو الأمية والتدريب العسكري.

وفتح الوضع الصحي في المملكة الباب واسعا أمام التطور التنظيمي. ومع ان

الأونروا كانت تقدم للاجئين المسجّلين لديها خدمات صحية محدودة، لم يكن في بعض مناطق الأردن، كالغور والمناطق النائية في الجنوب، اثر حتى للمرافق الطبية الأساسية. وبالنظر الى محدودية ارتباطها بجمعية الهلال الأحمر الأردني، فإنها لم تستطع تلبية حاجات جميع السكان. وكانت الدولة عاجزة، اوغير راغبة في تخصيص المبالغ الكافية لتوسيع المرافق الصحية. وتفاقمت الحاجة الى عناية طبية أولية بين الفلسطينيين بعد سنة ١٩٦٥، من جراء تزايد عدد جرحى هجمات الاسرائيليين او الهجمات عليهم. ومع تزايد حرية التنظيم والعمل السياسي في الأردن من جراء «نكسة» حزيران/يونيو ١٩٦٧، طوّر فريق صغير من الأطباء الفلسطينيين الملتزمين شبكة من المستشفيات والعيادات في المخيمات وفي سائر أرجاء المملكة، لخدمة قطاعات الأردن المهملة. وهكذا ولدت جمعية الأحمر الفلسطيني.

العمـــال

تعود بدايات العمل النقابي العربي الفلسطيني الى سنة ١٩٢٥، حين أُسست جمعية العمال العربية الفلسطينية. فقد ادى وجود الميناء، وإنتاج الحديد والتبغ، وقطاع البناء في حيفا الى تطور طبقة عاملة صناعية، كانت حيفا مقرها الطبيعي. ومع ان هذه الجمعية كانت تعمل كنقابة، فان حظر تأسيس مثل هذه النقابات أيام الانتداب، ارغمها على تسجيل نفسها كجمعية. وفي الواقع، كان نشاطها يتعدى العمال ليصل الى المجتمع الأوسع من خلال رعاية ندوات ثقافية وسياسية، إضافة الى فرق الطلبة الرياضية.

ووضعت قيادة الجمعية برنامجا يعكس توجّها وطنيا، لا طبقيا. أما اليساريون والشيوعيون الذين نجدهم متفرقين في صفوفها، فقد انضموا اليها لعدم وجود البديل. لكن التحالف كان هشا. فقيادة الجمعية كانت حيال القضايا العمالية تؤثر دوما الحلول الوسط، لا المجابهة. لذا، فقد اشتد الصراع بين القيادة التقليدية وبعض أعضاء الجمعية اليساريين. وفي سنة ١٩٤٥، ادى النزاع في قضية التمثيل الفلسطيني، في مؤتمر العمال العالمي الذي عقد في لندن، الى نزاع علني. وترك اليساريون الجمعية لتأسيس منظمة منافسة لها، هي مؤتمر العمال العرب، الذي جند أعضاءه في الغالب من عمّال النفط وعمال المرافىء في يافا وحيفا. وكان يحظى أيضا بدعم العمال في غزة والقدس.

وفي أعقاب حرب فلسطين، وُضع القسم الذي احتله الفيلق العربي والجيش العراقي من فلسطين تحت امرة حاكم عمد الى وقف عمل مؤتمر العمال العرب وزج قيادته في السجن، متهما إياه بأنه منظمة شيوعية كان حزبها الأم قد دعم مشروع تقسيم فلسطين. واتخذت السلطات العسكرية المصرية، التي كانت «تدير» غزة، إجراءات مماثلة. وفي تلك الأثناء، ادى سقوط حيفا ويافا واللد والرملة بيد القوات اليهودية الى جعل سكان هذه المدن الأصليين من اللاجئين. واتجه الكثيرون من النقابيين النشيطين الى نابلس، وهي مدينة صناعية

ثانوية. وكان حسني صالح الخفّش يترأس فرع الجمعية هناك. وفي تلك المدينة، قرر النقابيون زكي الشيخ ياسين وضياء عبده وسعدي اسعد الدين ومصطفى عسقلان وروحي الخفش، بالاضافة الى غيرهم من النقابيين الشباب، إحياء الحركة التي مزقتها الحرب. وعلى الرغم من جهود السلطات العسكرية، فقد عارض هؤلاء بثبات المحاولات الأولى لإلغاء الجمعية، ونجحوا في ذلك المسعى.[١]

وكخطوة أولى في طريق الجهود الرامية الى إعادة التنظيم، دعا نقابيو نابلس في سنة ١٩٤٩ فصائل العمال داخل فلسطين وخارجها الى نابلس لحضور مؤتمر عمّالي لإعادة تشكيل مجلس أعلى للجمعية. وحضر الاجتماع قيادة نابلس وعشرون نقابيا من طولكرم وجنين والقدس، كما حضره عدد من الذين فروا من يافا واللد. وقد صوت المجتمعون بأن تكون نابلس المقر الموقت للحركة العمّالية الفلسطينية، وقرروا تنظيم عمال الضفتين الشرقية والغربية. كما انتخبوا حسني الخفش أمينا عاما بالوكالة، بسبب وجود الأمين العام الأصيل في لندن.

ولم تمض فترة طويلة قبل ان تتعرّض الجمعية لأول امتحان لها. فقد نصت اتفاقات الهدنة في رودس سنة ١٩٤٩ على إعادة رسم حدود اسرائيل. وفي الضفة الغربية، قرب طولكرم، عمد الفيلق العربي وقيادته من الضباط البريطانيين الى تشغيل العمال الفلسطينيين في شق طريق جديدة عوضا عن الطريق القديمة، التي كانت قد اصبحت في الجانب الاسرائيلي بعد إعادة رسم الحدود. وأمر الجيش مخاتير القرى بتسليمه قوائم بأسماء جميع سكان القرى، بهدف إمكان تجنيدهم، وطالب كل من كان غير قادر على العمل بدفع غرامة نقدية. ولجأ نقابيو طولكرم الى الجمعية في نابلس للحصول على دعمها في مجابهة أعمال السخرة هذه. واستجاب الخفش فزار المنطقة بنفسه لتقصي المشكلة. وفي أعقاب زيارته، بدأت الجمعية مفاوضة السلطات العسكرية، وحصلت منها على حق العمّال في قبض ثمن أتعابهم.[٢]

وفي سنة ١٩٥٠، اضربت الجمعية ضد شركة رينو الميكانيكية، وحصلت على مطاليبها. ثم عمدت قيادة الجمعية الى إحياء الفروع في جنين وطولكرم وقلقيلية، كما اسست فرعا جديدا في بيت إيبا.[٣] وبدأ أعضاء سابقون في المؤتمر تنظيم العمال في بيت لحم والخليل ورام الله والقدس.[٤]

وحملت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في الضفة الغربية في أوائل الخمسينات الكثيرين من الفلسطينيين على الهجرة الى الضفة الشرقية. وأرغم تزايد أعداد العمال في عمان الجمعية على فتح فرع لها في العاصمة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٥١، لكن تحت اسم جمعية العمال العرب الأردنيين. ولم يمض وقت طويل حتى عمدت الحكومة الى إغلاق أبواب الجمعية بحجة ان القانون في الضفة الشرقية لا يسمح بقيام نقابات عمّالية. وفي تلك الأثناء، وبعد إضرابات ناجحة قامت الجمعية بها ضد شركة خليفة الميكانيكية، قرر حاكم نابلس ان ينفي الخفش ونقابيا آخر ستة اشهر. لكن ردة الفعل الشعبية ارغمت الملك عبد الله على إبطال قرار

النفي بعد مرور ثلاثة اشهر، فعاد الخفش الى نابلس في ٢ شباط/فبراير ١٩٥١. وبعد فترة قصيرة، أغلقت الحكومة مكاتب الجمعية وصادرت جميع ممتلكاتها.[٥]

وكان من شأن موقف النظام المعارض ان ارغم الحركة العمّالية على العمل السري، لكنه لم يحطّمها. فقد واصل الناشطون فيها عملهم سرا تحت ستار منظمات اخرى (كالنادي العربي)؛ وعقدوا اجتماعاتهم في المنازل. وخلال هذه الفترة، كان زكي الشيخ ياسين، وهو نقابي ناشط من نابلس ترأس اتحاد نقابات العمال في الأردن بين سنتي ١٩٥٨ و ١٩٦٠، يعقد الاجتماعات في منزله، ويدفع تكاليف التنظيم من ماله الخاص.[٦]

وفي أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، بدّلت الجمعية اسمها باسم جمعية العمال العرب الأردنيين استجابة، بلا ريب، لحساسية النظام تجاه استعمال كلمة «فلسطين». وتزايدت الرسائل بين عمال نابلس وعمان فيما بعد، وفتح عمال عمان مكتبا لهم في العاصمة الأردنية في شباط/فبراير ١٩٥٢.[٧] ولاحباط اية معارضة محتملة من جانب النظام، اتصل النقابيون بمنظمة العمل الدولية وسجلوا اعتراضهم على رفض الحكومة السماح بقيام عمل نقابي حر. وخلال زيارة قام ممثل المنظمة الدولية بها تقصيا للحقائق، رتّب الخفش عدة لقاءات سرّية عُقدت بين هذا الممثل والعمال الوطنيين. وفي نهاية الأمر، ادى ضغط المنظمة الدولية، والسياسة الليبرالية نسبيا التي انتهجها رئيس الوزراء فوزي الملقي، الى صدور قانون العمل الأردني رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣، الذي شرّع وجود النقابات العمالية (على الرغم من انه حظّر عملها في السياسة).[٨]

ومع إعطاء «الضوء الأخضر» الرسمي، سارع العمال الى التنظيم من دون إضاعة الوقت. وكانت أولى القطاعات التي سُمح لها بإنشاء نقابات قطاع صناعة التبغ، وقطاع البناء، وعمّال شركة «سنجر» لماكينات الخياطة (بقيادة البعثيين)، وقطاعات الخياطين، وعمال صناعة الأحذية، وعمال الفوسفات (بقيادة الشيوعيين).[٩] وفي ٢٥ تموز/يوليو ١٩٥٤، سُجل اتحاد نقابات العمال في الأردن رسميا، وكان برئاسة زيدان يونس، وهو نقابي ناشط ملتزم، ينتمي الى اسرة متواضعة من يافا، وكان ليبراليا لكنه مستقل.[١٠] وسرعان ما انبثقت نقابات جديدة. وفي أواسط سنة ١٩٥٦، كان ثمة ٣٩ نقابة بأكثر من ٥٠ فرعا في شتى أرجاء المملكة. وارتفع عدد الأعضاء من ٤٦٥ عضوا خلال ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ الى ٩,١٢٨ عضوا سنة ١٩٥٦، مع ان وتيرة الازدياد انخفضت انخفاضا ملحوظا في السنوات القليلة اللاحقة. وبحلول ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩، كان عدد الأعضاء ٩,٨٣٢ عضوا فحسب.[١١] ولعل السبب هو التقييدات التي فرضتها الحكومة على جميع أشكال التنظيم تقريبا، في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة سنة ١٩٥٧.

وعلى الرغم من الاسم الذي كان الاتحاد يحمله، فقد كانت الطبقة العاملة في الضفتين الشرقية والغربية في غالبيتها العظمى من الفلسطينيين. لكن الكثيرين من الفلسطينيين الناشطين في الحركة كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي، وكانوا يعتبرون انفسهم جزءا من الطبقة العاملة

الأردنية.[١٢] ومهما يكن شعورهم الخاص بالهوية، فان قيادة الحركة العمّالية في الأردن استمرت حكرا على العمال الفلسطينيين تقريبا، حتى بعد الحرب الأهلية سنة ١٩٧٠.[١٣]

كانت أهداف الاتحاد تشبه الى حد بعيد أهداف سابقتها، اي جمعية العمال العربية الفلسطينية. وكانت الأهداف هذه تؤكد حقوق العمال ومصالحهم الاجتماعية والاقتصادية.[١٤] ولدى مقارنة هذه الأهداف بالأهداف الواردة في دستور الاتحاد العام لعمال فلسطين، نجد ان غياب المضمون السياسي من دستور الاتحاد الأردني امر لافت. ففي الأردن، وخصوصا في الضفة الغربية، كان الفلسطينيون يعملون على ارضهم هم، لذا، فقد كانوا في موقف القادر على انتزاع تنازلات تختص برواتبهم وبقانون العمل. والأمر الأهم هو ان النظام لم يسمح بأي شيء أكثر من ذلك، او بأي امر تُشتم منه رائحة السياسة، كما انه عمل على تقويض موقف الاتحاد من حين الى آخر.

ولأجل زيادة المراقبة والسيطرة، قام بعض موظفي الحكومة بمحاولات ترمي الى نقل سلطة تسجيل النقابات العمالية والاشراف عليها من وزارة الشؤون الاجتماعية الى وزارة الداخلية.[١٥] كما حاولت الحكومة منع القادة العمّاليين من حضور المؤتمرات، كما يُستدل من رسالة وجهها الاتحاد الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، وشكا فيها تدخل الحكومة ومحاولاتها منع أعضائه من السفر.[١٦]

وعلى الرغم من تدخل الحكومة لإعاقة العمل السياسي، فقد كان التكوين الفلسطيني الغالب لدى الطبقة العاملة يعني ان الاتحاد لم يستطع تفادي القضية الفلسطينية. وكان العمال قد اعترضوا على ضم الضفة الغربية الى الأردن، لكنهم لم يستطيعوا منع ذلك. وعند بروز قضية التحاق الأردن بحلف بغداد سنة ١٩٥٥، كان الموقف العمّالي قد تحسن. وشارك العمّال، بعد ان تعزز موقفهم بالرئيس المصري عبد الناصر المتنامي العداء للغرب، في التظاهرات والاضرابات ضد الحلف المقترح، وإنْ بصفة غير رسمية. وكثيرا ما كان مقر الاتحاد يستضيف الاجتماعات لتنظيم التظاهرات المنددة بالحلف. وجاءت فرصة اخرى تسمح للعمال بالتعبير عن شعورهم الوطني خلال حرب السويس سنة ١٩٥٦، حين ألّفوا لجانا لتأييد الموقف المصري، في دعم شبه علني لمصر.[١٧]

وكان أجرأ الخطوات السياسية التي اقدم الاتحاد عليها هي الخطوة التي حدثت سنة ١٩٥٦، حين طالب بمقاطعة السفن الأميركية ردا على إعلان عمّال المرافىء الأميركية عزمهم مقاطعة السفن المصرية، حين أغلق الرئيس عبد الناصر قناة السويس أمام السفن الاسرائيلية. لكن الاتحاد كان هذه المرة، قد تجاوز، في رأي النظام، حدود المشاركة السياسية المقبولة، فحظّر خطوة المقاطعة. فإذا كان الموقف الكلامي العنيف مقبولا، فان اعتماد الأردن على الواردات الغذائية من الولايات المتحدة كان اعتمادا لا يسمح بمقاطعة حقيقية. وفي أعقاب هذا الحادث، ألقت الحكومة القبض على قادة الاتحاد البارزين، وخصوصا الشيوعيين منهم. لكن المناخ العام في عهد حكومة النابلسي (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ ـ نيسان/إبريل

١٩٥٧) شجّع التوسّع في العمل النقابي، كما شجع المشاركة في الحركة الوطنية.[١٨] وكان من شأن الاضطرابات التي اندلعت فور حل حكومة النابلسي، وما تبعه من فرض للأحكام العرفية (التي ما ان رفعت حتى فُرضت ثانية سنة ١٩٥٨)، ان وضعت حدا حاسما لفترة التوسع والنشاط.

وبالاضافة الى التقييدات السياسية، ادى اشتراط النظام بأن يكون مقر الاتحاد في عمان ـ على الرغم من ان نابلس هي المكان الطبيعي ـ الى إعاقة نمو النقابات العمالية. فالإذن بأي نوع من أنواع النشاط، حتى لو كان حفلة صغيرة او معرضا، يجب ان يؤخذ من عمان أولا. وفي بعض الحالات، كان بُعد المسافة عن عمان يعمل في مصلحة نقابات الضفة الغربية، لأنها كانت تعمل في أجواء فلسطينية خالصة. لكن، عامة، نجحت الحكومة في قمع المحاولات الرامية الى نيل استقلال أكبر عن المركز.[١٩] واستنادا الى احدى القوائم، كان لست نقابات فقط، من ثماني وعشرين نقابة مسجلة حتى تموز/يوليو ١٩٥٦، مقرات رئيسية في الضفة الغربية، لم يكن ثلاث نقابات منها أعضاء في الاتحاد. ومن النقابات التي كان مقرها في الضفة الشرقية، كان لاثنتين فقط فروع في الضفة الغربية.[٢٠] ويورد مصدر آخر أسماء النقابات المؤسَّسة حتى أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ فيسمّي ثلاث نقابات فقط، من خمس وعشرين نقابة، كان مقرها الرئيسي في الضفة الغربية. وكان لثلاث نقابات فقط من النقابات التي مقرها في الضفة الشرقية فروع في الضفة الغربية.[٢١]

اتحاد نقابات العمال في الأردن
والاتحاد العام لعمال فلسطين

كان من شأن الاختلافات السياسية بين الأردن ومصر، والتنافس في كسب الجماهير، وبعض الخلافات الشخصية، ان تجعل العلاقة بين اتحاد نقابات العمال في الأردن والاتحاد العام لعمال فلسطين في بدايتها علاقة صعبة المسار.[٢٢] فالاتحاد الأردني كان قد بدأ أعماله قبل تسعة أعوام من مطالبة حسني الخفش، الزعيم النقابي المنفي، وهو في القاهرة، بتأسيس الاتحاد العام لعمال فلسطين. وكان الخفش قد غادر الأردن لاجئا سياسيا الى سوريا أولا ثم الى مصر بعد حوادث نيسان/إبريل سنة ١٩٥٧. وقد زعم في مذكراته ان اتحاد نقابات العمال في الأردن حاول منع قيام الاتحاد العام لعمال فلسطين.

وفي آذار/مارس ١٩٦٤، أعلن رئيس اتحاد نقابات العمال في الأردن، وجيه منكو، وهو ليس رجل حكومة، بل الحكومة هي التي شجّعته على ترشيح نفسه للرئاسة،[٢٣] رغبة الاتحاد الأردني في تقديم المساعدة لتأسيس اتحاد للعمال الفلسطينيين. لكن الأعمال الصادرة عن هذا الاتحاد لاحقا تناقض ما جاء في كلام منكو، ومنها عمل يتعلق بالندوة التعليمية التي عقدها الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في غزة في تموز/يوليو

١٩٦٤ لصوغ دستور للاتحاد العام لعمال فلسطين، وإقرار أهدافه ومبادئه. فعلى الرغم من إعلان الاتحاد العام الفلسطيني في نيسان/إبريل ١٩٦٤ رغبته في التعاون مع الاتحاد الأردني، وعلى الرغم من وعوده بألّا يحاول تنظيم العمال الفلسطينيين في الأردن، فقد وجّه وفد الاتحاد الأردني في الندوة انتقادات شديدة الى الاتحاد الفلسطيني الفتي بسبب الضرر الذي يلحقه بحركة العمال الفلسطينيين. وأرسل الاتحاد الأردني الى الاتحاد الدولي العربي رسالة قال فيها انه لا يعترف بالاتحاد العام الفلسطيني، واقترح الشكل الذي ينبغي لذلك الاتحاد ان يتخذه قبل ان ينال اعتراف الاتحاد الأردني. واتُّهم الاتحاد الفلسطيني بتسميم العلاقات الطيبة بين مصر والأردن. ويزعم الخفش ان الاتحاد الأردني حثّ نقابات العمال في غزة على عدم الانضمام الى الاتحاد العام لعمال فلسطين.[٢٤]

وكان الشقيري قد دعا عددا من ممثلي العمال الفلسطينيين في الأردن، منهم محمد جوهر (الذي عينته الحكومة الأردنية فيما بعد أول «مراقب» في الاتحاد الأردني، والذي انطلق من هذا المنصب ليصبح أول «رجل حكومة» يرئس الاتحاد الأردني)،[٢٥] ورئيس الاتحاد وجيه منكو وسامي خاروف، الى أول اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني (في أواخر أيار/مايو ١٩٦٤)، حين تم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. وقد دعي أيضا عدد من الشيوعيين الناشطين، لكن الحكومة الأردنية منعتهم من الحضور.[٢٦] وفيما بعد، ظهر محمد جوهر في نيسان/إبريل ١٩٦٥، ومن دون ان توجَّه دعوة اليه، في المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال فلسطين (في غزة)، وسعى، استنادا الى أقوال الخفش، لتقويض المؤتمر.[٢٧] ومن جهة ثانية، رحب وجيه منكو، الذي دُعي الى الحضور، ترحيبا حارا بقيام الاتحاد العام في خطابه أمام المؤتمر، وأعلن بالنيابة عن الاتحاد الأردني، كما هو مفترض، التضامن والرغبة في التعاون مع الاتحاد الفلسطيني. وشدّد على انهم جميعا «جنود الفداء ينتظرون ساعة الثورة ليستعيدوا حقهم السليب في فلسطين.»[٢٨]

ولا تشير سجلات المؤتمر الثاني للاتحاد العام لعمال فلسطين (نيسان/إبريل ١٩٦٧) الى الأردن إلا لماما. فقد دان المؤتمرون النظام الهاشمي مرات عدة. لكن سجل النشاطات يشير الى زيارة قام الخفش بها الى القدس للتشاور مع دائرة المنظمات الشعبية في منظمة التحرير، وزار بعدها فروع الاتحاد الأردني في عمان والزرقاء ونابلس.[٢٩] وبالنظر الى قيام النظام الأردني بإقفال مكاتب المنظمة سنة ١٩٦٦، فمن المرجّح ان العلاقات بين الجانبين ظلت متوترة.

وفي أعقاب حرب سنة ١٩٦٧، اضطرت الحكومة الى تخفيف قيودها السياسية الى حد ما. ونتيجة ازدياد الحريات، وما تبعه من صعود في نفوذ المقاومة الفلسطينية، شاور الاتحاد العام لعمال فلسطين نظيره الأردني في شأن تأسيس مجلس موحد لتنسيق النضال الوطني.[٣٠] وتوصل الجانبان، وبمشاركة من دائرة المنظمات الشعبية في المنظمة، الى اتفاق في القاهرة بتاريخ ٢٣ تموز/يوليو ١٩٦٩، وأعلنا في ٤ آب/أغسطس ١٩٦٩ قيام «المكتب

العربي الفلسطيني لدعم صمود العمال في الأراضي المحتلة».[٣١] وكان المكتب يضم اربعة ممثلين عن كل من الاتحادين، وممثلا عن دائرة المنظمات الشعبية.

وعلى الرغم من ان الحركة العمّالية استفادت بلا ريب من ازدياد حرية التنظيم التي واكبت صعود نفوذ المقاومة، فان في سجل إنجازاتها العامة خلال الفترة بين ١٩٦٨ و ١٩٧٠ الغث والسمين. ففيما يختص بحل مشكلات العمّال، كان تأثير المقاومة ينحو نحو الالهاء والتفتيت، أكثر مما كان يتجه نحو تقديم المساعدة. فقد ادّى ذلك التأثير الى جعل العمّال في الأردن يسعون لحل مشكلاتهم من خلال الفصائل المختلفة وتنظيماتها الفرعية. وعلى سبيل المثال، كان إذا واجه احد العمال مشكلة ما يتجه في الغالب الى «المكتب العمالي» التابع لتنظيمه المفضّل، لا الى نقابته. وبكلام آخر، فانه كان يتوجه الى حركة فتح او الجبهة الديمقراطية بدلا من التوجه الى اتحاد عمال المصارف مثلا. وكانت هذه الحال نتيجة الضعف العام في النقابات في غالب الأمر.[٣٢] وخلال الحرب الأهلية سنة ١٩٧٠، دعا اتحاد نقابات العمال في الأردن الى الوفاق بين المقاومة والحكومة حتى يتسنى للفدائيين المحافظة على قواعدهم في البلد. ونتيجة لهذا الموقف، وبعد هزيمة المقاومة وطردها، حل النظام لجنة الاتحاد التنفيذية وعيّن لجنة جديدة بدلا منها. كما أُجري بعض التعديلات في دستور الاتحاد تضمن تدخلا أسهل من جانب الحكومة ونفوذا أكبر لها. وعلى امتداد الحركة النقابية، ضغطت الحكومة لإيصال مرشحين الى مناصب القيادة يكونون أكثر تعاطفا مع المصالح الهاشمية، وكانوا في الغالب، لكن ليس حصرا، من سكان الضفة الشرقية الذين انخرطوا في القوة العاملة بأعداد متزايدة في الستينات.[٣٣]

تطورات ما بعد سنة ١٩٧٠

ان تاريخ الحركة العمالية الأردنية منذ سنة ١٩٧٠ هو تاريخ نضال النقابات المستمر لحصر محاولات الحكومة للتدخل في شؤونها، او لإفشال هذه المحاولات.[٣٤] وكان أول تطور مهم بعد سنة ١٩٧٠ هو إدخال أعداد متزايدة من العمال الأجانب الى سوق العمل بدلا من الأردنيين، وكسر ما تبقى من قوة في بعض النقابات. وكان المثال البارز نقابة عمال النسيج، التي كان الحزب الشيوعي الأردني يسيطر عليها، والتي كانت ناشطة جدا في مطاليبها لتحسين أوضاع العمل. وفي سنة ١٩٧٢، نفذت النقابة إضرابا في شركة النسيج الأردنية. وأتت الحكومة بمحمد جوهر، الذي كان قد ترك منصب رئاسة الاتحاد الأردني سنة ١٩٧١، لتسوية ذلك النزاع. وبسبب ما بذله من جهد، تم صرف أعضاء النقابة وجلب عمال من الفيليبين ومن بلاد اجنبية اخرى بدلا منهم. وعلى الرغم من انه لا يوجد في الأردن قانون يمنع تنظيم العمال الأجانب، فان هناك قرارا من وزارة العمل (اقيمت سنة ١٩٧٥) بهذا المعنى، ويخدم الهدف ذاته.

وكان من الاجراءات الأخرى الهادفة الى إضعاف الحركة العمالية، تعديل دستور اتحاد

نقابات العمال في الأردن، وتعديل قانون العمل على نحو منح الحكومة بموجبها سلطات تدخل جديدة وواسعة. واستنادا الى بنية الاتحاد الأردني، فان كل نقابة تتمثل في مجلس الاتحاد المركزي بنسبة عدد أعضائها. وقبل سنة ١٩٧٢، كان بالامكان ان تكون كل نقابة ممثلة في ذلك المجلس بستة أعضاء كحد اقصى. أما التعديل الجديد، فقد رفع التمثيل الى اثني عشر عضوا. وبما ان بعض النقابات الكبرى كان عندئذٍ يتعاون مع الحكومة، وكان بإمكان نقابات اخرى ان تتلاعب، مع بعض العون، بلوائح عضويتها كي تجعلها أكبر مما هي حقا، ازداد عدد الممثلين في المجلس المركزي المساندين للنظام ازديادا كبيرا. أما تعديل قانون العمل، فقد أعطى الحكومة صلاحية إصدار القرارات لحل النقابات، كما أعطى وزارة الشؤون الاجتماعية (التي كانت نقابات العمال تخضع لسلطتها) حق إعادة تقسيم النقابات وإعادة تنظيمها.

وحصلت الحركة النقابية على هدنة من نوع ما سنة ١٩٧٣. فازدياد التوتر الاقليمي، وحالة «اللاحرب واللاسلم»، ووصول الأمر الى ذروته في حرب سنة ١٩٧٣، ادت الى بروز القوى الوطنية ثانية في الأردن، تلك القوى التي كانت تحتضر او كانت تقبع في السر منذ طرد المقاومة الفلسطينية. وأدى انبعاث هذه القوى من جديد الى ازدياد النشاط العمالي أيضا.

وجاء تطوران في ميدان المؤسسات ليعززا من الأهمية المتجددة للحركة العمالية. ففي سنة ١٩٧٤ فتحت المخابرات مكتبا خاصا لمراقبة العمال. وفي سنة ١٩٧٥ تأسست وزارة عمل منفصلة. وبينما ازدادت الاضرابات الداعية لتحسين أوضاع العمل والحياة، دفع النظام، تحت ضغط إدارات الشركات، في اتجاه تعديل جديد لقانون العمل. وأعطى التعديل الجديد وزير العمل صلاحية إعادة تنظيم النقابات من دون حتى مشورة اتحاد نقابات العمال في الأردن، واستُخدمت هذه الفرصة لسحق نفوذ الشيوعيين.

وحين قصّرت هذه الاجراءات عن خدمة مصالح النظام بما فيه الكفاية، تم اللجوء الى وسائل مباشرة في تثبيت النفوذ. ففي بعض الأحيان، «أُقنع» بعض المرشحين بسحب ترشيحهم. واعتُقل الناشطون النقابيون باستمرار، وازدادت حالات صرف الناشطين من عملهم.[٣٥] وفي احدى الحالات، تم اعتقال أفراد قائمة انتخابية بكاملها في غرفة، ولم يُطْلَقوا إلّا بعد إجراء الانتخابات، وأُعلن ان القائمة هذه قد انسحبت من الانتخابات. وحين وقعت مشكلات في مصنع الأردن للخزف، اتى رجال المخابرات وأقفلوا المصنع، وأُعطي العمال الخيار بين حرق بطاقاتهم النقابية او السجن.

ومع حلول أواسط الثمانينات، كانت الحكومة قد سيطرت على معظم النقابات. ففي أوضاع البطالة المتفشية في البلد وفرص العمل المتدنية في دول الخليج، كان التهديد الأنجع للعمال الناشطين الصرف من العمل. ولا يجد أرباب العمل صعوبة في استبدال المصروفين من العمل بعمال آخرين يتلقون رواتب ادنى. والتهديد بالصرف من العمل لمجرد حضور اجتماع نقابي ثمن لا يمكن لكثيرين من الأردنيين دفعه في سبيل حركة نقابية هي حتى اليوم

ضعيفة ومن دون فاعلية الى حد بعيد.

وهكذا، لم تقم الحركة العمالية في الأردن يوما بدور مهم في حياة البلد السياسية. وعلى الرغم من وصول بعض النقابيين الفلسطينيين من ذوي الخبرة الى البلد في الخمسينات، واندماجهم في مناصب القيادة، فقد كانت نجاحات الحركة العمالية قليلة. ويكمن السبب جزئيا في عدم وجود تقاليد نقابية في الضفة الشرقية قبل سنة ١٩٤٨. وزاد المشكلة تفاقما قوة الروابط التقليدية والعائلية المستمرة، والتي من شأنها طمس الوعي الطبقي. كما ان نسبة مئوية مرتفعة من القوى العاملة تعمل في قطاعات يحظر النظام التنظيم النقابي فيها. ويخضع التوظيف في القطاع العام الى موافقة المخابرات، وهي موافقة لا يحصل عليها في الغالب عامل ذو ماضٍ نشيط. لكن الأمر الأهم هو استمرار معارضة النظام القوية لأي تنظيم نقابي فاعل مستقل.[٣٦]

النساء

الجهل والفقر والمرض: هذه الأمور الثلاثة ألد أعداء المرأة، كما تقول عصام عبدالهادي، الشخصية البارزة من شخصيات الحركة النسائية الفلسطينية. لكن السيدة عبد الهادي تسارع الى الاستدراك فتضيف انه حتى لو تغلبت المرأة الفلسطينية على هؤلاء الأعداء الثلاثة، فثمة مشكلة تظل قائمة، وهي مشكلة فقدان البيت.[٣٧] فالنساء الفلسطينيات كن، وما زلن، يناضلن من أجل حقوقهن، لا بوصفهن نساء فقط، وانما أيضا من أجل حقوقهن السياسية كفلسطينيات.[٣٨]

يعود اشتراك المرأة في الحركة الوطنية الفلسطينية الى الأيام الأولى من الانتداب البريطاني.[٣٩] ففي سنة ١٩٢١، سارت النساء الفلسطينيات في تظاهرة الى مقر المندوب السامي في القدس، ورفعن الصوت مطالبات بتخفيف الضغوط الاقتصادية عن الفلاحين الفلسطينيين، وبمنع المزيد من بيع الأراضي الى المهاجرين اليهود، وبوقف الهجرة اليهودية الى فلسطين، وإطلاق السجناء السياسيين، وإلغاء وعد بلفور.

وفي سنة ١٩٢٩، ادى نمو التنظيم النسائي الى تأسيس جمعية النساء العربيات، التي غيّرت اسمها فيما بعد الى جمعية النساء العربيات الفلسطينيات، ومقرها القدس. وبين سنتي ١٩٣٦ و١٩٤٨ اسست النساء في ارجاء فلسطين كافة نحو ٢٠٠ جمعية لمعالجة بعض المشكلات، كالأمية ورعاية الطفولة والمكفوفين والمعاقين. وفي الوقت ذاته، شاركت النساء باستمرار في المسيرات والتظاهرات، وكن يبعثن بالبرقيات الى موظفي الانتداب احتجاجا على السياسة الرسمية. لذا، كانت الحركة النسائية الفلسطينية منذ البدء تمزج بين العمل الانساني والسياسي خدمة للقضية الوطنية. واعتبارا من سنة ١٩٤٧، ومع اقتراب التقسيم والنزاع المسلح، فتحت الجمعيات النسائية المراكز للتدريب على الدفاع المدني واستعمال الأسلحة والاسعاف الأولي.[٤٠]

وخلال الحرب وبعدها مباشرة، تركز النشاط النسائي على الاهتمامات الانسانية. فقد تم تحويل المدارس والكنائس ومقرات الجمعية الى مراكز للعناية بالأطفال والجرحى. وساهمت النساء في تأسيس المستشفيات والعيادات ذات المرافق الدائمة او الموقتة، تلبية للحاجة الماسة الى العناية الطبية. واستمرت هذه الجمعيات في مساعدة الصليب الأحمر، الى ان تولت الأونروا مسؤولية إغاثة اللاجئين.[٤١]

وقد استمر بعض جمعيات الضفة الغربية في العمل بعد انتهاء الحرب. لكن، فُرض بعد ضم هذه المنطقة الى الأردن سنة ١٩٥٠ إسقاط لفظة «الفلسطينيات» من اسم جمعية النساء. كما ان الاعتبارات السياسية ارغمت النشاط على التراجع نحو الميدان الاجتماعي والانساني. وبقيت جمعية النساء العربيات موجودة كاتحاد جمعيات مركزه مدن الضفة الغربية وقراها، يساعد الحكومة الأردنية في تقديم الخدمات الأساسية للمحتاجين، لكن الجمعية انسحبت من الاشتراك المباشر في العمل الوطني. وظل النشاط النسائي فلسطينيا في مضمونه، ان لم يكن في اسمه، اذ كان يلبي حاجات الفلسطينيين في الضفة الغربية. لكن نشاط الجمعيات في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين، حيث الحاجة اليه على اشدها، كان في نطاق الحد الأدنى، بسبب وجود الجمعيات كلها تقريبا في المدن الكبرى.[٤٢]

وفي الخمسينات وأوائل الستينات، انضمت النساء الملتزمات سياسيا الى واحد من الأحزاب السياسية الممنوعة: الحزب الشيوعي او حزب البعث او حركة القوميين العرب، وفيما بعد الى المنظمات الفلسطينية السرية كحركة فتح. لكن أعدادهن كانت قليلة للغاية. وأدى قيام منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤، الى بعث الاهتمام بالتنظيم بين النساء من جديد. وأصدرت الحكومة، خلال سنة ١٩٦٥، خمسة عشر إذنا جديدا لجمعيات نسائية، على الرغم من ان بعضها كان قد بدأ عمله بصورة غير رسمية قبل تاريخ تسجيله بفترة طويلة.[٤٣]

وفي شباط/فبراير ١٩٦٥، جاءت الخطوة الأولى نحو تنظيم بنية موحدة تضم جميع المنظمات النسائية الفلسطينية التي أُسست في الشتات، وذلك في اجتماع عقد في مقر جمعية النساء العربيات في القدس، تلبية لدعوة وجهتها رئيسة الجمعية زليخة الشهابي. وكان الاجتماع يضم مندوبات عن المنظمات النسائية في القدس ونابلس وبيت لحم والبيرة وطولكرم وجنين. وقد وافقت المندوبات على تكوين لجنة تحضيرية لاتحاد يضم ممثلات عن الجمعيات النسائية في جميع أرجاء العالم العربي.

اجتمعت هذه اللجنة، التي ضمت مندوبات فلسطينيات من الأردن وغزة والكويت وسوريا ومصر، في مقر الجمعية في القدس في ١٨ آذار/مارس، من أجل مراجعة الخطوات اللازمة لعقد مؤتمر للنساء الفلسطينيات. وانتخبت المندوبات زليخة الشهابي رئيسة، وسميرة ابو غزالة أمينة للسر. ثم دعين الى اجتماع يعقد في تموز/يوليو ١٩٦٥ في القدس لتوحيد المنظمات كافة في اتحاد واحد، هو الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. ووضعت اللجنة

التحضيرية مسودة دستور، وجدول أعمال للمؤتمر، ومشروع ميزانية، وتوصيات بشأن الموضوعات المدرجة للدرس. وقد أُرسلت الدعوات الى نساء بارزات في جميع أرجاء العالم.[٤٤]

وبمساعدة من دائرة المنظمات الشعبية في منظمة التحرير، بدأ المؤتمر أعماله في القدس صبيحة ١٥ تموز/يوليو ١٩٦٥. وكان بين توصيات المؤتمر البارزة ان يصار الى الاعتراف بالاتحاد بوصفه الهيئة الشرعية الوحيدة الممثلة للمرأة الفلسطينية؛ وأن تعتبر المنظمة هذا الاتحاد احدى قواعدها الشعبية؛ وأن تضمن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تمثيل المرأة في جميع الميادين.[٤٥] أما باقي القرارات، فلم تختلف اختلافا بيّنا عن التوصيات، السياسية الطابع في الغالب، التي أعلنتها بقية المنظمات الشعبية.

وفي ٢٠ تموز/يوليو ١٩٦٥ انتخب المؤتمر مجلسا إداريا، وهو الهيئة المكلفة إدارة شؤون الاتحاد اليومية. وكان من أعضائه الفلسطينيات القاطنات في الأردن، حيث مقر الاتحاد، وفقا للدستور (لكن مع عدم وجود فرع رسمي له هناك)، وهن: الرئيسة عصام عبد الهادي؛ نائبة الرئيسة فريدة ارشيد؛ امينة السر سميحة قبج خليل؛ امينة العلاقات الخارجية امينة الحسيني؛ امينة العلاقات الداخلية نهيل عويضة؛ امينة الصندوق ليديا الأعرج.[٤٦]

ارتبط مصير هذا الاتحاد، منذ تأسيسه، بمصير منظمة التحرير.[٤٧] فدستوره مثلا يشترط بأن يكون مقره الدائم في البلد الذي يستضيف مقر منظمة التحرير. وعند تأسيس الاتحاد كان الأردن هو ذاك البلد. وعندما أقفل النظام الأردني مكتب المنظمة سنة ١٩٦٦، أقفل مكتب اتحاد المرأة أيضا، ودفع الاتحاد الى العمل في السر. وعندئذ تولى فرع مصر مسؤولية الأمانة العامة. وفي سنة ١٩٦٩، ومع صعود المقاومة الفلسطينية في الأردن، قررت دائرة المنظمات الشعبية نقل سلطة الأمانة العامة للاتحاد من القاهرة الى عمان، وهي مقر المنظمة الجديد، لكن فرع مصر رفض التخلي عن سلطته.

وعلى الرغم من الدمار الذي نجم عن الحرب، وعلى الرغم من الفوضى التنظيمية التي ألمّت بالمستويات العليا في الاتحاد، فقد ظل النشاط القاعدي ينمو في الأردن. ومع ان فرع الاتحاد في الأردن لم يعمل رسميا قط (فالاتحاد لم يحصل على الترخيص الرسمي، والحكومة لم تعترف إلا بوجود المقر)، فقد انتشرت فروع الاتحاد في جميع أرجاء المملكة، من مخيمات اللاجئين الى المدن، كعمان والسلط وإربد والعقبة والكرك.

وكانت اشتراكات العضوية والتبرعات المتفاوتة بين مدينة واخرى تدعم الاتحاد ماليا، علما بأن الصندوق القومي الفلسطيني كان يمنح الاتحاد هبات مالية بانتظام. وبالاضافة الى ذلك، كان الاتحاد يجمع الأموال عن طريق المعارض والمهرجانات والمسرحيات التي كان يرعاها، وعن طريق البازارات التي نظمها باستمرار. واستخدم الاتحاد موارده المالية في فتح مراكز للتدريب المهني وبرامج لمحو الأمية ودورات للتدريب العسكري للنساء. وكان من خدماته أيضا إجراء إحصاء اجتماعي، والاشراف على ندوات تربوية تراوحت

موضوعاتها بين العناية الطبية والقضايا النسائية، وصولا الى آخر المستجدات في مجال النضال الوطني. وإجمالا، كان لهذه البرامج هدفان: الأول رفع مستوى معيشة المرأة من خلال التعليم او التدريب للحصول على مورد رزق إضافي، والثاني إعداد النساء لدور أكثر فاعلية في النضال الوطني.[٤٨]

وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٧ و١٩٧١، شارك الاتحاد في الكثير من المؤتمرات والندوات الدولية، وكان له بذلك دور إعلامي بارز. وأصدر الاتحاد في عمان مجلته الرسمية «الثائرة الفلسطينية»، التي كانت تتضمن مقالات في شأن الموضوعات الثقافية والتطورات الأخيرة في النضال الوطني وقضايا تهم المرأة بصورة خاصة؛ وفي الوقت ذاته، اهتم الاتحاد اهتماما خاصا ببعث التراث الثقافي الفلسطيني والمحافظة عليه. ونما إنتاج المطرزات، الذي كان بمثابة حجر الزاوية في هذا البرنامج، نموا كبيرا بوصفه وسيلة لتأكيد الهوية الوطنية وللوصول الى استقلال اقتصادي أكبر.

ان دور المرأة في الحركة الوطنية لا يمكن فصله عن تعاظم دورها في المنظمات الفدائية. ومع ان بعض النساء كان قد التحق بأحزاب سياسية ممنوعة قبل سنة ١٩٦٧، فقد ادى صعود حركة المقاومة في أعقاب حرب سنة ١٩٦٧، وخصوصا بعد معركة الكرامة في آذار/مارس ١٩٦٨، الى زيادة كبيرة في مشاركة المرأة. وأنشأت عدة فصائل فدائية مكاتب نسائية منفصلة. وفي كثير من الأحيان، اصبحت النساء من اللواتي كانت لهن تجارب سياسية وعسكرية سابقة في الغالب، من انشط أعضاء الاتحاد. وبحلول سنة ١٩٦٩، اصبح التدريب العسكري شرطا مسبقا للالتحاق بالاتحاد. وكانت معسكرات التدريب تعمل لثلاثة اشهر في فصل الصيف. وكان بعضها مفتوحا، اي ان البنات والنساء كن يحضرن الى المعسكر نهارا ويعدن الى بيوتهن ليلا، وبعضها الآخر مغلقا يستقبل ممن كن يأتين من لبنان وسوريا في الغالب وممن كانت إقامتهن أطول. وكان الاتحاد يرعى دورات تدريب محلية لمن لم يستطعن الالتحاق بالمعسكرات.

واستنادا الى أقوال البعض، لم يقيّد الفارق بين الذين يسكنون المخيمات والذين يسكنون خارجها، والذي كثيرا ما يشار اليه، قدرة الاتحاد على العمل في مخيمات اللاجئين في تلك الفترة. فالنساء اللواتي شاركن في الحركة النسائية قبل سنة ١٩٤٨ كن في الغالب من العائلات الغنية في المدن. وظل هذا الوضع قائما في الخمسينات وأوائل الستينات. وبعد صعود المنظمات الفدائية، بدأت طبيعة الحركة النسائية تتغير.[٤٩] فقد ساهم توجه الاتحاد العام للمرأة نحو المخيمات، حيث اصبح يضم النساء القرويات اللواتي لم يلتحقن به من قبل، في تغيير الاتحاد وتوسيع قاعدته. فالكثيرات من الناشطات حديثا كن من الطبقات الوسطى او الوسطى الدنيا، او من المخيمات ذاتها. وهكذا نجح الاتحاد في تضييق الهوة الاجتماعية ـ الاقتصادية بين قيادته والنساء اللواتي سعى لتجنيد طاقاتهن. وإذا كان ثمة من هوة بقيت، فقد تم التغلب عليها في الغالب من خلال موجة الشعور الوطني، التي تبعت بداية

العمليات العسكرية التي قام الفدائيون الفلسطينيون بها.[٥٠]

في آب/أغسطس ١٩٦٩، عقدت قيادة الاتحاد اجتماعا لاختيار مجلس إداري «للفرع» غير الرسمي، الذي بات يعمل في الأردن. وركّزت الأمانة العامة اهتمامها في عمان على جهودها في المملكة، لكنها كانت، في الوقت ذاته، وتلبية لطلب دائرة المنظمات الشعبية، تشجع قيام فروع في الكويت والعراق وسوريا. لكن الغيوم المتلبدة والمؤذنة بقدوم أيلول الأسود لاحت في الأفق. وبعد «حوادث» أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، بقيت اربع نساء من أعضاء الأمانة السبعة في عمان. ورفضت الفروع الأخرى الاعتراف بأن الباقيات من الأعضاء يمثلن نصابا قانونيا لقيادة الاتحاد. ووجد الاتحاد نفسه مجددا في وضع تنظيمي مبهم. واستمر هذا الوضع قائما الى حين إعادة تنظيم الاتحاد كلّيا في بيروت سنة ١٩٧٤.[٥١]

نحو إطار جديد

بعد إخراج المقاومة الفلسطينية من الأردن سنة ١٩٧١، لم يعد اي اتحاد فلسطيني منفصل يعمل هناك.[٥٢] وقد اخذت الجمعيات النسائية الخيرية وغيرها من المؤسسات على عاتقها القيام بالأعمال غير السياسية لاتحاد المرأة. وسجلت جمعية رعاية الأسرة التي أُسست سنة ١٩٦٩ نجاحا بارزا في الوصول الى النساء في مخيمات اللاجئين. كما ان جمعية المرأة العربية في الأردن، التي أُسست في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، تدخلت في الميادين التي أُرغم الاتحاد على الانسحاب منها. وفي الحالات الأخرى تحملت الحكومة وجمعية «الكويكرز» وجمعية «المينونايتس» مسؤولية المشاريع الجارية.

أما بالنسبة الى من آثر من النساء العمل في إطار فلسطيني محض، وإن كان العمل خاليا من اي مضمون سياسي صريح في الغالب، فكان ثمة خيارات عدة لا تزال متاحة، أولها العمل مع الكثير من الجمعيات الخيرية التي أُسست قبل سنة ١٩٧٠، والتي كانت مرتبطة بمدينة او منطقة فلسطينية معينة. وأُسس غيرها في الفترة التي تلت سنة ١٩٧٠، ومنها: جمعية نابلس الخيرية (١٩٧٢)، وجمعية بيت دجن الخيرية (١٩٧٣)، وجمعية بيت إكسا الخيرية (١٩٧٨)، وجمعية أصدقاء القدس (١٩٧٨)، وجمعية رام الله الخيرية (١٩٨٠). وكان الخيار الآخر هو المشاركة في مدارس الأونروا من خلال التعليم او العمل التطوعي. وأخيرا، وفي المخيمات، كان في وسع النساء الالتحاق بأندية الشباب او منحها المشورة، وكانت تلك الأندية ترعى فرقا موسيقية او فرق رقص.

يجدر ألّا يحجب التركيز على فلسطين في بحثنا هذا الحقيقة التالية، وهي ان النشاط النسائي في الأردن كان دوما يشمل التعاون والتنسيق بين نساء الضفتين الغربية والشرقية. ونظرا الى مصير المؤسسات الفلسطينية سنة ١٩٧٠، فقد اعترف الكثير من النساء بأن اي نشاط مستقبلي في الأردن ينبغي له ان يتم في إطار فلسطيني ــ اردني مشترك. وفيما يتعلق بالنساء اللواتي عقدن العزم على المثابرة في العمل السياسي، كان الخيار الوحيد هو العمل

السري من خلال ما تبقى من الأحزاب السياسية التي كانت تشكل الحركة الوطنية قبل سحقها، كالشيوعيين والجبهة الديمقراطية وحركة فتح والجبهة الشعبية وحزب البعث. وكانت هذه الأحزاب جميعا تمثل، بدرجات متفاوتة، ميدانا للعمل الفلسطيني ــ الأردني المشترك.

وفيما عدا ما حدث سنة ١٩٧٤، عندما أعلنت الأمم المتحدة سنة المرأة العالمية، لم يحدث ان اجتمعت مجموعة من النساء الأردنيات ــ من الضفتين ــ وألّفت لجنة تحضيرية للاحتفال بهذه السنة. وقد بدأت اللجنة حملة مركّزة من الندوات والمذكرات المقدّمة الى الحكومة تطالب بتأسيس اتحاد نسائي. وجاء التصريح بذلك في آب/أغسطس، وعُقد المؤتمر الأول للاتحاد النسائي الأردني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

وأكد الاتحاد الحاجة الى فتح فروع في جميع أرجاء المملكة، لها حرية تطوير برامجها الخاصة وميزانيّاتها المستندة الى الحاجات المحلية. وتم إنشاء فروع للاتحاد في السلط ومأدبا والكرك وإربد والرمثا والربة والزرقاء. وارتفع عدد الأعضاء بسرعة من ٥٠ عضوا مؤسسا الى ٣,٥٠٠ عضو، منهن ١,٥٠٠ ينتمين الى الفرع المركزي في عمان. وكانت النشاطات تشمل: تعليم الخياطة والحياكة والتطريز والطباعة وما شابه؛ دروس محو الأمية؛ فتح الحضانات ورياض الأطفال ومراكز الأطفال؛ عقد الندوات والأنواع المختلفة من اللقاءات الاجتماعية والثقافية. وتم إنشاء مراكز التدريب والخدمات هذه في الكثير من مخيمات اللاجئين وفي بعض البلدات الأردنية الصغيرة والفقيرة.[٥٣]

ضمت قيادة الاتحاد نساء من مختلف الانتماءات السياسية، اي الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية وحركة فتح، فضلا عن نساء غير منتسبات الى اي تنظيم. وكن جميعهن ذوات منحى وطني، ويسعين لتعزيز التعاون الفلسطيني ــ الأردني. وكان منحى الاتحاد السياسي قد ادى به الى الاهتمام الجدي بقضايا المرأة. وكانت جهوده لدرس وتحسين مكانة المرأة في المملكة اقتصاديا وقانونيا واجتماعيا تعني اشتراك الاتحاد في عدد من الأمور السياسية الداخلية والخارجية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وكان من شأن اي نشاط يهدف الى الضغط من أجل تغيير سياسة النظام، سواء في المجال الاقتصادي او في اوضاع العمل او القضية الفلسطينية، ان يضع الاتحاد في مسار تصادمي ممكن مع الحكومة. وكان احد الأدلة المبكرة على هذا التصادم قد برز حين اتهمت وزارة التنمية (التي كان الاتحاد يخضع لسلطتها) الاتحاد بأنه «يتخذ مواقف معادية للبلد» في المؤتمرات الدولية (حيث كان الاتحاد يجاهر بآرائه في شأن القضية الفلسطينية). وكانت أولى خطوات النظام الفعلية ضد الاتحاد هي إنهاء مشروع الاتحاد في منطقة الكرك (وهو مشروع كان تمويله قد حصل مسبقا على اذن وزارة العمل ومصرف الانماء الصناعي) والذي كان يهدف الى تحسين عمل المرأة الريفية وزيادة فرص كسبها، من خلال إقامة مركز للألبان ومركز للحرف التقليدية.[٥٤]

وفي ١٨ شباط/فبراير ١٩٨١، تلقت قيادة الاتحاد رسالة من وزارة الداخلية تتضمن

قرارا بإقفال الاتحاد بحجة انه قد انتهك دستوره. وأُصيب أعضاء الاتحاد بصدمة. وبعد البحث المستفيض، تبين ان قرار الاقفال لم توجبه الأسباب المعلنة، بل كان محاولة من قبل وزارة التنمية لتقييد الاتحاد ووضع نشاطاته تحت رعاية منظمة نسائية اخرى هي الاتحاد العام للمرأة الأردنية، الذي كانت الوزارة تعمل على إنشائه، والذي أُسس فعلا قبل صدور قرار إقفال الاتحاد بأيام معدودة. وتطوع محاميان بارزان هما إبراهيم بكر وفارس النابلسي لإيصال القضية الى المحكمة العليا بهدف إلغاء قرار الاقفال.(٥٥) ونجحت جهودهما، لكن وزارة الداخلية ظلت تعرقل عمل الاتحاد الى ان جمدت نشاطه في نهاية المطاف.(٥٦)

وكان من نتائج إقفال الاتحاد فعلا واستبداله بمنظمة ترتبط بالنظام ارتباطا وثيقا، ان اصبحت النساء الأردنيات بلا إطار واحد مستقل يعملن من خلاله. ولم يحاول الاتحاد العام الوصول الى النساء الريفيات او الفقيرات. وليس له فروع خارج العاصمة، كما ان مركزه الوحيد في وسط العاصمة يقع خارج نطاق حتى فقراء العاصمة.(٥٧) وهذا الاتحاد العام هو في الجوهر اتحاد لمنظمات نسائية مختلفة، لكنه لا يملك برنامجا خاصا به. وبإمكان امرأة غير منتمية الى اية جمعية من الجمعيات المنتسبة اليه ان تقدم طلبا إفراديا للعضوية فيه، لكن عليها ان تحصل على الموافقة، وهذا امر بعيد الامكان بالنسبة الى امرأة ذات ماضٍ ناشط.(٥٨) وثمة مؤشر على النظرة الى الاتحاد العام خارج الأردن وهو ان الاتحاد العام، خلافا للاتحاد السابق، لم ينل اعتراف الاتحاد النسائي العربي العام.

من هنا، لم يعد أمام المرأة الأردنية، أكانت فلسطينية ام شرق اردنية، سوى مجال ضيق جدا للعمل الفاعل في القضايا النسائية. وقد تبرز بين الفينة والأخرى ازمة تحرك المرأة، او بالأحرى تسمح بالتوجه نحو العمل التنظيمي. وعلى سبيل المثال، اجتمعت ممثلات عن مختلف الأحزاب والمنظمات السياسية خلال اجتياح سنة ١٩٨٢، في مقر منظمة التحرير. وبالاشتراك مع نساء ناشطات أُخريات، قمن بتأسيس الهيئات النسائية في الأردن، التي عمدت الى تأليف لجنة مهمتها جمع التبرعات على أنواعها، من غذاء ولباس ووحدات دم، من أجل إرسالها الى لبنان. ودعين أيضا الى اعتصامات في مقر الصليب الأحمر للاحتجاج على الدعم الأميركي لاسرائيل، كما اعتصمن سنة ١٩٨٦ للتنديد بالغارة الأميركية الجوية على ليبيا. وفي الحالات جميعا، امر النظام قوات الشرطة بالتدخل لتفريق المعتصمات.(٥٩)

لقد نجح النظام، الى حد بعيد، في إقفال الاتحادات الناشطة وفرض مراقبة دقيقة على أعمال الاتحاد العام. ويبدو ان الهدف هو تشجيع عدم المشاركة.(٦٠) ولا ريب في ان المناخ المحافظ السائد في البلد (والذي تشجعه الحكومة الى حد بعيد) والذي يستهجن الكثير من نشاطات المرأة خارج المنزل، قد جعل الوصول الى هدف إحباط المشاركة أمرا ميسرا. ولا تزال النساء المسيّسات يمارسن أعمالهن في الخفاء، بانتظار مجيء الزمن الذي يشعرن بأنه آت بلا ريب، والذي تبرز فيه فرص أكبر للتنظيم والحشد النسائي.

جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

لم يكن لدى الأردن، البلد المكتظ باللاجئين، والذي لا يملك ما يكفي من الثروات الطبيعية، الموارد المالية الكافية لتطوير شبكة من المرافق الطبية تغطي جميع أرجاء المملكة. وقد خففت الأونروا بخدماتها الصحية من حدة المشكلة، أقله بين سكان المخيمات، لكنها لم تكن بأي حال من الأحوال تكفي حاجاتهم الأوسع: فقد كان طبيب واحد فقط يزور المخيم مرتين او ثلاث مرات اسبوعيا، لكنه لم يكن يقدم سوى بعض الأدوية المحدودة والحد الأدنى من الخدمات. وفي الوقت ذاته، كانت نفقات الرعاية الطبية في مستشفيات المملكة القليلة عالية جدا بالنسبة الى اللاجئين(٦١) والى الكثير من فقراء الأردن من الضفتين الشرقية والغربية. وتفاقمت مشكلة نقص الخدمات بصعود حركة المقاومة الفلسطينية، التي احتاجت الى مرافق طبية إضافية للعناية بالفدائيين الجرحى.

كان أول من طور فكرة إقامة مرافق صحية خاصة بالفلسطينيين مجموعة صغيرة من الأطباء الفلسطينيين العاملين في صفوف اللاجئين. وقد عُرف المشروع، الذي كان مقره في السلط، باسم خدمات فتح الطبية في البداية، ثم اصبح فيما بعد يعرف باسم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وكان الأشخاص الرئيسيون الثلاثة الذين شاركوا في المشروع آنئذٍ هم: فتحي عرفات وعمر سلطاوي ومحمود حجازي.

وبعد سنة ١٩٦٧، بدأت المستشفيات تستقبل أعدادا متزايدة من جرحى الغارات الاسرائيلية على غور الأردن او جرحى العمليات الفدائية ضد أهداف اسرائيلية. ولم يكن في الأردن بنك للدم آنذاك. ومع ازدياد الحاجة الى الدم، طلب أطباء حركة فتح من بعض النساء، اللواتي كن يزرن المرضى والجرحى في المستشفيات المحلية كجزء من عملهن مع الجمعيات الخيرية، تنظيم برنامج للتبرع المنتظم بالدم. وأقامت حركة فتح في حرم مستشفى السلط لاحقا المرافق الضرورية التي اشترتها لانشاء بنك دم.(٦٢)

ومع ان المرافق تلك كانت تحت إدارة حركة فتح، فقد كانت خدماتها تقدَّم الى الفلسطينيين والأردنيين على حد سواء. وكانت الخدمات من دون مقابل، لكن النساء كن يقدمن المطرزات الى مكتب الخدمات الطبية عرفانا بالجميل او ثمنا للخدمات. وهكذا ادت التبرعات الى قيام برنامج الهلال الأحمر لإنتاج المطرزات وعرضها وتسويقها كوسيلة للحصول على دخل إضافي، ولإحياء التراث الثقافي الفلسطيني والحفاظ عليه.(٦٣)

وبما ان المرافق الوحيدة المتوفرة لهذه المجموعة الأولى من الأطباء (اي مكتب بسيط وبضعة اسرّة) كانت في السلط، فقد طلب هؤلاء من بعض المتطوعين البحث عن إمكان تطوير الخدمات من خلال استئجار مبنى في عمان. وبعد العثور على المبنى الملائم، عمد موظفو الخدمات الطبية الى تجنيد المتطوعين واستدرار التبرعات، واتصلوا بخبراء فلسطينيين واردنيين عاملين في حقول الصحة والعمل الاجتماعي والاعلام والادارة والتخطيط، بهدف

تطوير الخدمات افقيا وعموديا. واتى كثيرون للخدمة كمتطوعين او كموظفين برواتب.(٦٤) وما ان أُسس المركز في عمان حتى قام بفتح صيدلية، وأقام مركزا اجتماعيا ومكتبا إعلاميا وإداريا.

وشاع خبر تأسيس الخدمات الطبية. وسرعان ما اصبح عدد المتطوعين وكميات الأدوية تتعدى طاقة المكتب على استيعابها. وكانت العيادة الشعبية الأولى تلك التي أقامتها حركة فتح بمساعدة من شباب المخيم وبناته في مخيم ماركا [حطين] القريب من العاصمة. (وقد ساهم هؤلاء الشبان والبنات في تلبية الحاجة الى عناصر طبية مساندة بعد ان اتموا تدريبهم على يد موظفين ذوي خبرات طبية). وحملت كميات الأدوية الكبيرة، التي تبرعت بها مصادر مختلفة، الأطباء الناشطين على فتح عيادات إضافية، وبإذن حكومي، في جميع أرجاء المملكة، حتى لا تذهب الأدوية هدرا.(٦٥)

وأرسل الأطباء المتطوعون الى مختلف العيادات وفقا لنظام دوري على مدار الساعة. ولم يكن في الكثير من الأماكن، وخصوصا في الجنوب والغور، تسهيلات طبية قبل افتتاح هذه العيادات. فالأطباء بكل بساطة لم يكونوا راغبين في الذهاب الى تلك الأماكن. لكن شدة الحماسة، والفخر بالمقاومة وحركة فتح و«القضية»، جعلا الأطباء الشباب راغبين في التطوع للخدمة عاما واحدا في أماكن نائية، مقابل الطعام والمأوى فقط.

في سنة ١٩٦٨ افتتحت الخدمات الطبية أولى مدارس التمريض في مدرسة أبناء الشهداء في عمان. وكان الخريجون يحصلون على وظائف في أول مستشفى لحركة فتح في العاصمة. وفي السنة ذاتها، فُتحت مدرسة لتدريب عاملي الاسعاف الأولي في مخيم الحسين في عمان. وفي سنة ١٩٦٩، بدأت أولى مؤسسات المرشدين الصحيين والاجتماعيين أعمالها في العاصمة. وبالاضافة الى المستشفيات، تم افتتاح مراكز نقاهة خاصة، كما افتتحت فتح قسم الشؤون الاجتماعية من خلال إقامة معارض دائمة وموقتة للحِرف الفلسطينية التقليدية.

نبّه القصف [الاسرائيلي] المستمر للمخيمات والمستشفيات عاملي فتح الطبيين الى ضرورة بناء ملجأ وغرفة عمليات صغيرة تحت كل مركز من مراكزها. وقد صمم المهندس ياسر عرفات الملجأ الأول تحت ارض المرافق القائمة في السلط. وبُني ملجأ آخر في إربد، حيث كان الفلسطينيون يتعرضون لقصف يومي. وقد علّمتهم التجارب ان يكون كل مستشفى ذاتي الاكتفاء فيما يختص بالامدادات والعاملين.(٦٦)

ومع ازدياد حجم العمل ونطاقه، قررت القيادة إنشاء لجان لتفادي الاهمال او ازدواجية الجهود. وعندئذٍ، اي في سنة ١٩٦٨، اختارت مجموعة الأطباء اعتماد اسم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وسعى أعضاء حركة فتح للحصول على ترخيص رسمي لتأسيس الجمعية وإدارتها، لكن الحكومة ردّت بأن الأردن بلدهم، ولذا فهم ليسوا بحاجة الى مثل هذا الترخيص.(٦٧) وفي سنة ١٩٦٩، اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مؤسسة المنظمة الصحية. وفي أيلول/سبتمبر من السنة نفسها، وبفضل جهود

محمود حجازي، منح الصليب الأحمر الدولي جمعيّة الهلال صفة المراقب.

وقد استدعى نمو الخدمات السريع، وازدياد أعداد الجرحى، وجود مستشفى أكبر. وتم استئجار مبنى من ثلاث طبقات في منطقة جبل عمان، وبدأ أعضاء الهلال ومتطوعوه إعداده للعمل، واتصلوا بمنظمات عربية ودولية لتأمين التجهيزات والمعدات الملائمة للمستشفى الذي أُطلق عليه اسم الكرامة، تيمنا بمعركة آذار/مارس ١٩٦٨. وشيئا فشيئا، بدأت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تتلقى التبرعات من جميع أرجاء العالم في شكل معدات ولوازم ومتطوعين. وخصص بعض الدول للطلبة الفلسطينيين عددا معينا من المقاعد في الكليات الطبية. أما جمعيات الهلال الأحمر العربية وجمعيات الصليب الأحمر في دول كثيرة، كالاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية وبلغاريا ويوغوسلافيا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وكوريا الشمالية، فقد تبرعت بالدم والأغطية والأدوية وسيارات الاسعاف.

قابل الصعود المندفع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني هبوط مواز في نشاط نظيرتها الأردنية، اي جمعية الهلال الأحمر الوطني الأردني، التي أُسست في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، وكانت أعمالها طوال الأعوام الماضية مقتصرة على بعض أعمال الاغاثة، وتوزيع الغذاء والملابس على المحتاجين، ورعاية عائلات شتت النزاع العربي – الاسرائيلي أفرادها، بما في ذلك السجناء والمفقودون. وفي ظاهر الأمر، كانت العلاقات بين الجمعيتين طيبة، إلا ان نمو الهلال الفلسطيني السريع احدث توترا بينهما، على الرغم من ان الهلال الفلسطيني كان يحرص على التشاور مع وزارة الصحة الأردنية بانتظام.(٦٨)

وأدى نمو الهلال السريع، جنبا الى جنب حركة المقاومة الفلسطينية، الى إثارة مخاوف البعض في الأردن من ان تكون عيادات الهلال المنتشرة في كل مكان تُستخدم لتجنيد الفدائيين. وقد رفض أعضاء الهلال هذا الاتهام رفضا قاطعا. لقد التحق بعض البدو بالفدائيين فعلا، لكن سبب التحاقهم كان عرفانهم بجميل الخدمات التي قدمها الهلال اليهم. وكان لحركة فتح وحدة من الهجّانة البدو. وكان الجيش الأردني، لا أبناء الضفة الشرقية الذين استفادوا من الخدمات الطبية، هو الذي ألحق الضرر بمرافق الهلال خلال أيلول الأسود.(٦٩)

خلال الحرب الأهلية، نهب الجيش ودمّر اربعة مستشفيات، وثماني عشرة عيادة، وسبع عيادات لطب الأسنان، وأربعا وعشرين سيارة إسعاف، والكثير من الصيدليات، ومركزا لتدريب مساعدي العناية الطبية. وتقدر الخسائر بنحو ٥٠٠,٠٠٠ دينار اردني (١,٤ مليون دولار).(٧٠) وبعد تراجع المقاومة الى جرش، تم تأسيس مستشفى جديد. لكن حين أُخرجت المقاومة من الأردن نهائيا في تموز/يوليو ١٩٧١، أُقفلت مرافق الهلال الباقية، وانتقل موظفوها الى مقرات جديدة في لبنان. ولم تحاول الحكومة الأردنية إعادة فتح اي من هذه المستشفيات او العيادات باسم اردني جديد.

لا تزال العناية الطبية في المخيمات غير كافية. والعناية المتوفرة في الخارج باهظة الثمن،

او بعيدة المنال في الحالات الطارئة. ولا يزال غياب المرافق، او صعوبة الوصول الى المرافق الموجودة فعلا، مشكلة حادة في المملكة الهاشمية التي عجزت في منتصف الثمانينات ــ ويا للمفارقة ــ عن استيعاب جميع خريجي كليات الطب، الذين يسعون للعمل أطباء متمرّنين في المستشفيات.

الفصل الحادي عشر
التعبئة في مجال التعليم

كما رأينا أعلاه، فيما يختص بالعمال، كانت حكومة المملكة الهاشمية تنظر الى التنظيم العمّالي بارتياب كبير. وقد احتفظ النظام بحق حصر التنظيم ببعض القطاعات المعينة، حتى بعد ان ارغمت منظمة العمل الدولية الحكومة على القبول بتشريع النقابات. فحظرت الحكومة التنظيم في صفوف المعلمين بحجة ان قانون العمل لا يسري على العاملين في القطاع العام. ولم يتمكن المعلمون من ممارسة حقهم في إنشاء النقابات، إلا في الأونروا، حيث كان الموظفون الفلسطينيون وحدهم يخدمون قطاعا سكانيا فلسطينيا صرفا خارج نطاق الحكومة. ومن جهة ثانية، كان طالبو العلم، اي التلامذة، يشكلون خطرا من نوع آخر. فبسبب اهتمامهم التاريخي بالسياسة وانشغالهم بها، كانت جهودهم للتنظيم، على اي أساس كان، فلسطينيا كان او أردنيا، موضع مراقبة دقيقة، وكانت تصطدم بعراقيل تفوق العراقيل أمام جهود المعلمين.

المعلمون

في تموز/يوليو ١٩٥٤، تم تأسيس اتحاد معلمي وكالة الغوث، وجُعل مركزه في القدس، وكانت له فروع في أريحا وعمان وبيت لحم والكرامة والخليل وطولكرم ونابلس وجنين وقلقيلية. وفي ١٠ نيسان/إبريل ١٩٥٥، أُسس اتحاد المعلمين في المملكة الأردنية الهاشمية، وكان مقره عمان، كما جرى فتح فروع له في إربد ونابلس والقدس والخليل والكرك ومعان. وبعد ذلك بقليل، اي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، أُسست نقابة اخرى للمعلمين هي اتحاد معلمي المدارس الكاثوليكية في المملكة الأردنية الهاشمية، وجُعل مقرها في عمان، ولم يكن لها فروع إقليمية. ولم يلتحق اي من هذه الاتحادات باتحاد نقابات العمال في الأردن، كما ان اتحاد المعلمين في المملكة الأردنية الهاشمية أغلق أبوابه بأمر من رئيس الوزراء في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، بحجة ان موظفي الحكومة لا يسمح لهم بتأسيس نقابات.[١]

وكان الوضع القانوني لاتحاد معلمي وكالة الغوث مبهما، اذ لم يكن مرخصا به ولا محظورا من قبل الحكومة او من قبل الأونروا. وعلى الرغم من غياب الترخيص الرسمي، فقد مكّنت الأوضاع السياسية، وخصوصا خلال ترؤس سليمان النابلسي

للحكومة، الاتحاد من النمو. وفي أواخر سنة ١٩٥٧، وبعد فرض الأحكام العرفية وحظر جميع النشاطات النقابية، استبدلت الأونروا هذا الاتحاد بـ «لجان الموظفين»، وهي نسخ هزيلة عن سابقاتها، ويقودها، بتصميم من الوكالة ذاتها، موظفون كبار، كان معظمهم من غير المعلمين، وكان بالتالي لا يشعر بأي دافع قوي لتلبية مطاليب المعلمين. ومع ذلك، وبسبب ضخامة عدد المعلمين، أعاد المعلمون تنظيم صفوفهم من جديد، واستعادوا نفوذهم السابق على الرغم من تنظيم اللجان الذي فرضته الأونروا.(٢)

لكن الحافز الأساسي لقيام الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين لم يبرز إلا في أعقاب حرب ١٩٦٧. ففي سنة ١٩٦٨، حاولت الأونروا تطبيق نظام جديد يدعى «إعادة تصنيف المعلمين». وكان ذلك النظام يشتمل على عدة عناصر مثيرة للقلق. اذ خلافا للمعاملة التي كانت الوكالة تعامل بها باقي موظفيها، سعت الوكالة من خلال النظام الجديد لتحديد رواتب المعلمين استنادا الى مستوى الصفوف التي يعلمونها، لا الى خبرتهم. وأعلنت الوكالة انها لن تعترف بالشهادات الجامعية بعد الآن، وأن خريجي الجامعات لن يكونوا مرشحين للوظائف التعليمية، وأن المعلمين لن يحصلوا بعد الآن على تعيينات دائمة. وفرضت الوكالة سقفا للترقيات، كما فرضت ترفيع الطلاب من صف الى آخر آليا، بغض النظر عن الكفاءة.(٣)

وعلاوة على هذه التغييرات الادارية، سعت الوكالة أيضا لفرض تغييرات في المناهج. وبعد استعراض الكتب المقررة، قررت حذف او استبدال كلمات كـ «التحرير» و«الفدائي» وغيرهما. وتم إلغاء تاريخ فلسطين كمادة دراسية، واستبدال الأسماء العربية لبلدات فلسطين وقراها في الخرائط الجغرافية بما يقابلها في العبرية.(٤)

وبرزت ردة الفعل السلبية الأولى في سوريا، حيث رفض موظفو الأونروا ذلك النظام الجديد برمته. وفي أوائل سنة ١٩٦٨، تبعهم معلمو الوكالة في لبنان، وأعلنوا إضرابا عن العمل استمر شهرا. وخلال الاضراب، تم اختيار ممثلين عن كل مدرسة، وأطلق عليهم معا اسم «وفد المعلمين»، لكن الوفد وضع حدا للاضراب في نهاية المطاف. ومن ثم أُلفت قيادة جديدة حاولت القيام بإضراب آخر. لكن المعلمين فشلوا في اتخاذ موقف موحد، وكان الاضراب جزئيا، وانتهى الى الفشل.(٥)

وفي الأردن، كانت ردة فعل المعلمين تجاه التغييرات المقترحة تأليف لجنة من خمسة أشخاص، انتخبهم ممثلون عن جميع مدارس الأونروا في الضفة الشرقية. وضمت اللجنة: حسين الأجرب، رئيسا، وعضوية كل من عبد الله موسى، وعمر سعيد اسماعيل، وجمعة ناجي، واحمد الوحيدي. وقد اجتمعت اللجنة بمسؤولي الأونروا والحكومة، لكنها عادت من الاجتماعات تلك خالية الوفاض. وتأكيدا لرفض النظام الجديد، صوتت اللجنة بأن تدعو الى إضراب يستمر يومين، كان الأول من نوعه في الأردن منذ سنة ١٩٥٦، بدءا بـ ١٤ أيار/مايو ١٩٦٨. وكان الهدف من الاضراب الذي وافق موعده ذكرى قيام دولة اسرائيل، الضغط على الأونروا. واختار المعلمون إضرابا محدودا لأن العام الدراسي كان شارف على نهايته،

وكانوا حريصين على ألا يلحق نضال الأساتذة ضررا بالتلامذة.(٦)

وعلى الرغم من ان الاضراب اقتصر على الضفة الشرقية، فقد أثّر في معلمي الأونروا في أماكن اخرى. وقد اتصل ممثلو الضفة الشرقية مباشرة بالمعلمين في لبنان وسوريا والضفة الغربية، الذين اختاروا ممثلين عنهم ليلتحقوا بزملائهم في الأردن في مجلس موسّع للمعلمين، حذّر الأمم المتحدة لاحقا من ان تجاهل مطاليبهم قد يؤدي الى إضراب مفتوح.

وخلال الصيف التالي، عقد المعلمون اجتماعات مع ممثلي الأونروا في بيروت، لكن موقف الوكالة لم يتغير، على الرغم من الوعود. وفي تلك الآونة، استمر المعلمون في التنظيم وفي توسيع نطاق اتصالاتهم، وعادوا الى العام الدراسي الجديد اقوى كثيرا من ذي قبل. ولما ظلت مطاليبهم غير مستجابة، دعوا في ٢٠ أيلول/سبتمبر الى إضراب مفتوح شمل مدارس الأونروا في الأردن وسوريا ولبنان. وسارع اتحاد المعلمين العرب الى دعم الاضراب. واتخذت عدة صحف عربية الموقف نفسه. وبعد اسبوع واحد فقط، بدأت الأونروا مفاوضات مع مجلس المعلمين. واستمرت المفاوضات ثلاثة أسابيع، نال المضربون بعدها ٨٠٪ من مطاليبهم.

وكانت دائرة المنظمات الشعبية في منظمة التحرير الفلسطينية تراقب النزاع بين الأونروا والمعلمين. وبعد نجاح الاضراب، اتصل فاروق القدومي، وكان حينئذ رئيس دائرة المنظمات الشعبية، بلجنة المعلمين، وعمل مع المعلمين المهتمين بالأمر على صوغ دستور ونظام داخلي للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، الذي أُعلن قيامه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٩. وهكذا، جاء الدافع لإنشاء هذا الاتحاد من فوق، مع ان قاعدة هذا الاتحاد كانت في الموضع الملائم كما هو واضح. وتبع ذلك تنظيم بنية الاتحاد.(٧)

وبعد قيام الاتحاد بقليل، مارس الحزب الشيوعي ضغطا من أجل قيام الاتحاد العام للمعلمين الأردنيين. وكان عدد لا بأس فيه من قادة الاتحاد الأردني، ومنهم، مثلا، رضوان خرز والدكتور عمر الشيخ، من الفلسطينيين. وساندت الحكومة الأردنية الاتحاد الأردني مساندتها اي اتحاد آخر، وذلك بسبب منحاه الأردني لا الفلسطيني. ولم ترخص الحكومة للاتحاد العام الفلسطيني رسميا، ولم تعترف به قط، إلا ان الاتحاد كان يتمتع بنوع من الاعتراف الواقعي من خلال تعاون مختلف الوزارات الأردنية معه.(٨)

وفي أواخر تموز/يوليو ١٩٦٩، اتصلت دائرة المنظمات الشعبية ببعض معلمي وكالة الأونروا في الأردن، ودعتهم لحضور مؤتمرٍ للمعلمين العرب في الاسكندرية كي ينضم الاتحاد العام الفلسطيني الى اتحاد المعلمين العرب. وقد حصل الاتحاد الفلسطيني على عضوية الاتحاد العربي، لكن بعد نزاع في مسألة عضوية الاتحادين الفلسطيني والأردني معا. وسعى كل من الاتحادين للعضوية، لكن لم يكن في وسع الاتحاد العربي إلا قبول واحد من الاتحادين، وذلك بسبب التداخل بين أفرادهما. وزاد الأمر تفاقما ان الحكومة الأردنية كانت قد اختارت فلسطينيين لتمثيل الاتحاد الأردني. ولو ان الاتحاد الأردني أرسل ممثلين من الضفة الشرقية لكان

في الامكان قبول كلا الاتحادين. وبـدلا من ذلك، صـوت المؤتمر في مصلحـة الاتحاد الفلسطيني، لا الأردني. وعلى كل حال، سرعان ما تلاشت اهمية هذا النزاع، فقد انهار الاتحـادان معا في أعقاب طرد المقاومة الفلسطينية من الأردن سنة ١٩٧١.(٩)

في تلك الأثناء، وبعد عودة الوفد الى الأردن، عيّنت دائرة المنظمات الشعبية أمينا عاما للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، وطلبت من أعضاء الوفد الى مؤتمر الاسكندرية الانضمام الى أمانة الاتحاد العامة. ومع ان بعضهم رفض ذلك، بدأ الآخرون عملهم بتعيين لجان تحضيرية في عدد من البلاد التي يكثر فيها المعلمون الفلسطينيون. وكانت مهمة اللجان تنسيق انتخابات الفروع المحلية.(١٠) ومع نهاية سنة ١٩٦٩، كانت الأمانة العامة قد ألّفت لجانا تحضيرية في سوريا والأردن والكويت. وفي أوائل سنة ١٩٧٠، تم تعيين لجان في العراق ومصر والجزائر والمغرب.(١١)

وعلى المستوى القاعدي في الأردن، انتخبت كل مدرسة لجنتها، ومن ثم اختارت هذه اللجان ممثلين عن المناطق، عيّنوا بدورهم الممثلين عن البلد المعين. وكان الناشطون من أعضاء الاتحاد يأتون من بين معلمي مدارس الأونروا فقط. وقد سُمح للفلسطينيين العاملين في مدارس الحكومة بالانضمام، لكن لم يكن في وسعهم العمل في مناصب قيادية، وفقا لسياسة الحكومة الأردنية.

ووضعت الحرب الأهلية في الأردن خلال ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ حدا لنمو فرع الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين في الأردن. وعلى الرغم من ان هذا الفرع كان قصير العمر، فقد حقق الكثير من الانجازات. اذ اسس مدرسة أبناء الشهداء وأمدّها بالمعدات، لكن لم يتسن له ان يديرها قط. وعلى غرار المنظمات الشقيقة الأخرى، رعى الاتحاد الكثير من المعارض للتركيز على التراث الفلسطيني وإحيائه. وكان للفرع اهتمام بتشجيع أعمال الأطفال الفنية وعرضها. وقام بمشاريع لمحو الأمية وجّهت عنايتها الى المرأة بصورة خاصة. وقد استمرت دورات محو الأمية في جبل الحسين ثلاثة اشهر، واستخدمت منهاجا مبسطا لتعليم مبادىء القراءة والكتابة.

كانت لجنة معلمي الأونروا خلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ تقوم بدور ثانوي، قياسا بالاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين. ويقول احد ممثلي هذه اللجنة ان أعمالها (لتلبية حاجات المعلمين النقابية) توقفت تقريبا. وعندما غادرت المقاومة الأردن، فرّت قيادة الاتحاد الى سوريا. وفي أول اجتماع بعد خروج المقاومة سنة ١٩٧١، دعا المجلس الوطني الفلسطيني الى إنهاء وجود المؤسسات الفلسطينية في الأردن، وكان هذا اعترافا بالواقع أكثر منه موقفا جديدا. وبعد ذلك مباشرة، استعادت لجنة معلمي الأونروا اسم فرع الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين. وما زالت هذه اللجنة تعمل بوصفها فرعا للاتحاد في الأردن، مع انها لم تعد كذلك بالاسم.(١٢)

وفي سنة ١٩٧٢، بعث معلمو الأونروا الحياة في نظام اللجان، وركزوا مجددا على

الاهتمام بالمطاليب المتعلقة بالعمل.(١٣) ومع ان قادة الاتحاد العام كانوا قد فروا الى الخارج، فقد بقي أعضاء من الصف الثاني وثابروا على العمل سرا. ومن خلال هؤلاء الأعضاء غير الرسميين في الأردن، تعمل لجنة المعلمين على تطبيق سياسات الاتحاد العام. ويحضر مؤتمرات الاتحاد كلما عُقدت أعضاء في لجنة الأونروا. فقد استضاف مؤتمر الاتحاد العام الذي عقد في عدن سنة ١٩٨٤ مثلا، عشرين معلما من معلمي الأونروا من الضفتين الشرقية والغربية. وثمة خمسة أعضاء من الأردن في لجنة الاتحاد التنفيذية، لكن أسماءهم غير معروفة رسميا. ويتوقف مدى حرية مشاركة هؤلاء الأعضاء غير الرسميين في نشاطات الاتحاد خارج البلد على طبيعة العلاقات بين المنظمة والأردن.(١٤)

ان الفارق الأساسي بين الأيام التي كان نشاط الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين فيها حرا وبين الفترة التي تبعت سنة ١٩٧٠، هو انه منذ سنة ١٩٧٠ بات لزاما توجيه النشاطات والمطاليب الى الأمور النقابية حصرا، ولا يُسمح حتى بالتلميح الى الأمور السياسية. والمعلمون واثقون بأن اية محاولة من جانبهم لتوسيع نشاطهم في الميدان السياسي من شأنها ان تؤدي الى إلغاء لجان الأونروا. لذا، لم تحاول اللجان حتى الاحتفال بالأعياد الوطنية الفلسطينية.

ومع ذلك، ليس لدى المعلمين سوى اضيق الوسائل للضغط. وكثيرا ما تنجح الأونروا في تجاهل مطاليبهم للتحسينات او للاصلاح بحجة انها تعاني مشكلات مالية. والاضرابات غير واردة بتاتا، فالحكومة لا يمكنها تعريض علاقاتها بالأونروا للخطر، اذ ان الأونروا تمثل احد خطوط الامداد المالي الأساسي. وينظر الى الاضراب في هذا القطاع على انه مسألة امنية ويُصار الى قمعه فورا.

حتى سنة ١٩٧٩، كان فريق للعمل يضم معلمين من جميع مناطق عمل الأونروا يبحث في المشكلات المشتركة، إذا برزت شكاوى، ويتم الوصول الى اتفاق مع الأونروا من خلال مذكرة تفاهم. لكن بعد سنة ١٩٧٩، اصرّت الوكالة على إسناد اية تغييرات قد تجري الى دراسة شاملة تقابل بين الأوضاع في القطاعين الخاص والحكومي. وقد رفض المعلمون مثل هذه الدراسة في أول الأمر. وفي نهاية المطاف، اجريت دراسة شاملة في شأن هذا الموضوع، وبمشاركة لجنة الموظفين الدوليين، وجاءت نتائجها في مصلحة المعلمين، كما انها قدمت عددا كبيرا من التوصيات. ولم تتخذ الأونروا، حتى يومنا هذا، اية خطوات باتجاه تنفيذ هذه التوصيات. فالمشكلات الكبرى كانت، ولا تزال، تدني الرواتب وموضوع مكافآت نهاية الخدمة.

ولا يبدو ان مطاليب المعلمين النقابية في الأردن سوف تُلبّى في المستقبل القريب. وحتى في الأيام التي كانت حركة المقاومة الفلسطينية فيها تمنح دعمها ورعايتها لهم، طغت الاعتبارات السياسية على موضوعات الرواتب وأوضاع العمل. وحتى بعد خروج المقاومة والعودة الى التركيز على القضايا غير السياسية، لا تزال الحكومة تحظّر تنظيم المعلمين تنظيما فاعلا. ولعل المعلمين يمثلون أكبر القطاعات المهنية في البلد، كما ان أوضاع عملهم من اسوأ

الأوضاع. وإذا سُمح لهم، فمن المحتمل ان يجاهروا بمطاليبهم في التحسينات. لكن الأمر الأكثر خطورة، من وجهة نظر النظام، هو ان التأثير الممكن لكل معلم لا بد من ان يتضاعف ثلاثين او اربعين او خمسين مرة ـ بحسب عدد الأطفال الذين يعلمهم.

الطلبة

كما رأينا أعلاه فيما يتعلق بالمنظمات الشعبية الأخرى، فان وضع الفلسطينيين في الأردن كمواطنين كاملين يجعل من الصعب، ومن الخطأ والتكلّف أيضا في كثير من الأحيان، ان نبحث في أحوالهم بصورة منفصلة عن سائر الأردنيين. ومع ان تاريخ النشاط الطالبي الأردني خارج حدود المملكة الهاشمية قد يُقسّم الى قسمين منفصلين، احدهما يتعلق بالضفة الشرقية والآخر بالضفة الغربية، فان الأمر ذاته لا يصح داخل حدود المملكة. وبحثنا هذا يركز على تاريخ الحركة الطالبية في الداخل.[١٥]

كان غياب الجامعات في الأردن قبل سنة ١٩٦٢، يعني ان المملكة كانت، داخليا على الأقل، خالية من اي تنظيم طالبي على المستوى الجامعي. ولم يكن ذلك يعني ان طلاب الثانويات او معاهد التدريب كانوا في حالة هدوء. فبالنظر الى تقييدات تلك الفترة، كالحظر المفروض على النقابات والأحزاب السياسية، كان الطلاب الراغبون في القيام بدور ناشط يشاركون، بصورة سرية عادة، في احد الأحزاب السياسية المحظورة.

في سنة ١٩٥٣ (اي السنة التي اصبح التنظيم النقابي فيها مشروعا في الأردن)، عقد طلاب الأردن مؤتمرهم الأول في عمان، بتشجيع من الشيوعيين والبعثيين ودعمهم، وعلى الرغم من معارضة النظام. وقد بحث المؤتمر في مختلف الأمور التي تهم الطلبة، ثم انتخب قيادة تضم المستقلين والمرتبطين بالحزبين الشيوعي والبعثي. وكان من المقترحات والتوصيات في هذا المؤتمر: حق الطلبة في تأسيس اتحاد؛ والتعليم المجاني للجميع؛ وتأسيس جامعة وطنية.

كان هذا المؤتمر بداية نشاط طالبي اوسع. اذ عمد معظم المحافظات في الضفتين الى عقد مؤتمرات علنية وانتخاب لجان طالبية محلية. وقامت هذه اللجان بدور مهم في قيادة النضال الطالبي، وتنظيم المسيرات والتظاهرات ضد النظام وضد ارتباطه بالسياستين الأميركية والبريطانية في المنطقة (وقُتل رئيس مؤتمر سنة ١٩٥٣ خلال تظاهرة في عمان).[١٦] وكان بين المطاليب المرفوعة، صرف الضباط البريطانيين العاملين في البلد، والتعبئة الجماهيرية، وتسليح الشعب للرد على الغارات الاسرائيلية المتكررة. وكان الطلبة، على امتداد الموجة القومية في أواسط الخمسينات، في طليعة النشاط السياسي المنظم، لكن تركيزهم الأكبر كان سياسيا، بينما كانت المطاليب التربوية او الأكاديمية الصرفة تحتل مكانة ثانوية.

وبعد حوادث سنة ١٩٥٧، انضم الطلبة الناشطون الى غيرهم في السجون الأردنية. وهكذا انتهت فترة التنظيم الطالبي العلني والمنظم. وحُرم الطلبة حق إنشاء اتحاد منتخب يمثلهم ويرعى مصالحهم. ومع ذلك، ظل الطلبة من أكثر الفئات نشاطا، وكانوا دوما في طليعة المسيرات والتظاهرات المتعلقة بالقضية الفلسطينية. وعلى سبيل المثال، تظاهر الطلبة سنة ١٩٦٣ مطالبين الأردن بالانضمام الى الاتحاد المقترح بين سوريا ومصر والعراق. وكان شعارهم: «لا دراسة ولا تدريس إلا بوحدة مع الرئيس» (اي الرئيس عبد الناصر). وقُتل او جرح العشرات من الطلاب في هذه التظاهرات. وفي سنة ١٩٦٦، وبعد الغارة الاسرائيلية على بلدة السموع في قضاء الخليل، اندفع الطلاب الى الشوارع مطالبين بالسلاح لمواجهة الغارات الاسرائيلية.

بين سنتي ١٩٥٧ و١٩٦٧، كان التطور الأبرز في التنظيم الطالبي العلني على المستوى الجامعي يجري خارج حدود المملكة. ففي أواخر سنة ١٩٥٩، وفي إثر قيام الاتحاد العام لطلبة فلسطين [في القاهرة]، تم تأسيس الاتحاد العام لطلبة الأردن في القاهرة أيضا. وانضم معظم الطلاب الفلسطينيين من الأردن الى الاتحاد الفلسطيني لا الاتحاد الأردني، اذ ان الثاني كان خاصا بطلبة شرق الأردن في الدرجة الأولى. وقد تبع الاتحاد الأردني الاتحاد الفلسطيني بدقة، كما انه أعلن نفسه قاعدة من قواعد الثورة الفلسطينية، واقتبس شعارات الاتحاد الفلسطيني وبرامجه. وبعد سنة ١٩٦٤، كانت أمواله في الغالب تأتي من منظمة التحرير.[١٧]

لكن كما حدث مع الاتحاد الفلسطيني، فان سيطرة البعثيين على هيئة الاتحاد الأردني التنفيذية في أوائل الستينات دفعت الاتحاد الى صدام مع النظام المصري بعد انفصال الوحدة بين مصر وسوريا. وطردت الحكومة [المصرية] أعضاء الهيئة التنفيذية، وأقفلت مقر الاتحاد الأردني. وبتقوّض المركز الرئيسي، اضطرت فروع الاتحاد المختلفة في الأقطار العربية الأخرى وفي أوروبا الى العمل بصورة مستقلة. وفي تلك الأثناء، اي خلال ١٩٦١ ـ ١٩٦٢، اسس طلاب اردنيون يدرسون في أوروبا الشرقية اتحاد الطلبة الأردنيين (وكان كلّ من الاتحاد العام لطلبة الأردن واتحاد الطلبة الأردنيين يعتبر نفسه امتدادا لمؤتمر عمان الذي عقد سنة ١٩٥٣). ودبّت الحياة من جديد في الاتحاد العام الأردني في دمشق سنة ١٩٦٣، لكنه سرعان ما شهد المزيد من التمزق سنة ١٩٦٦ نتيجة التناحر بين البعثين السوري والعراقي. أما داخل المملكة، فيبدو ان الاتحاد العام الفلسطيني حاول، بمساعدة من دائرة المنظمات الشعبية من مقرها في القدس (١٩٦٤ ـ ١٩٦٦)، إقامة فرع سرّي له في الأردن. ونجح المنظمون في فتح ثلاثة فروع في القدس، ورام الله، والجامعة الأردنية في عمان، لكن نشاطاتهم كانت على ما يبدو غير ذات بال، بسبب اضطرارهم الى العمل السري.[١٨]

وكانت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ حافزا جديدا لبعث النشاط الطالبي. فجاءت هزيمة النظام المنكرة لتفرض عليه إرخاء قيوده والسماح بهامش من الحرية من أجل امتصاص نقمة نقّاده الكثيرين. فكان أول مظهر تلقائي من مظاهر التعبير عن السخط الطالبي

الانخراط في صفوف احد فصائل المقاومة الفلسطينية المتعددة. ولم تبرز الى الوجود اية تنظيمات طالبية إلا في شهر شباط/فبراير ١٩٦٨، مع قيام جبهة النضال الطلابي في الجامعة الأردنية. وبعد ذلك بقليل، بدأ الاتحاد العام لطلبة الأردن واتحاد الطلبة الأردنيين العمل في البلد علانية. لكن المناخ السياسي السائد في الأردن، وازدياد شعبية المقاومة، أديا بهذه المنظمات الى التركيز على القضايا السياسية، لا الأكاديمية او التربوية. وكانت القضايا السياسية الفلسطينية في المقدمة، في حين تم تجاهل النضال الوطني الديمقراطي في الأردن. واقتصرت النشاطات على تنظيم المسيرات، وإصدار بيانات التضامن مع المقاومة، والتصدي لمحاولات النظام والادارات التربوية إعاقة عملها.

وفي سنتي ١٩٦٩ و١٩٧٠، ومع تعاظم اهمية المقاومة في ميزان القوى في البلد، حظيت الحركة الطالبية بأعظم قدر من حريتها. وازداد عدد الطلبة المشاركين، وكانت مشاركتهم أكثر علنية وفاعلية. واصبح الطلاب قوة تحسب الحكومة والجامعة والادارات التربوية لها الحساب. لكن كان لقوة المقاومة مردود سلبي أيضا، الى جانب كونها اهم رصيد للطلبة. اذ كان النشاط بكامله يخضع لمنظور المقاومة والفصائل المكونة لها. وادى ذلك الى تمزيق الحركة الطالبية ايديولوجيا، ومنع التنسيق الفاعل في صفوفها. فقد كان هنالك جبهة النضال الطلابي (التي اسسها أصدقاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأعضاؤها، لكن أعضاءها مالوا الى الجبهة الديمقراطية بعد قيامها. وفي سنة ١٩٧٧ غيّرت اسمها فأصبحت الاتحاد الوطني للطلبة الأردنيين)، وكان هنالك الاتحاد العام لطلبة الأردن، واتحاد الطلبة الأردنيين، واتحاد طلبة الضفتين (الذي اسسته حركة فتح)، وكان هنالك ثلاثة عشر مكتبا طالبيا تنتمي الى الفصائل المختلفة. وجرت محاولات كثيرة لتوحيد صفوف الطلاب، لكنها باءت كلها بالفشل. فلم يستطع قطاع الطلبة، ولا اي قطاع آخر، التغلب على الخلافات السياسية التي كانت تفرق بين الفصائل، التي تتكون منها حركة المقاومة الفلسطينية.

حالة للدرس من النشاط الطالبي:
اتحاد طلبة الضفتين

كان ثمة منظمة طالبية تعمل علانية في الأردن، وإنْ كان عملها لم يدم سوى عامين فقط، وهي اتحاد طلبة الضفتين، الذي كان يضم، كما يدل اسمه، طلبة فلسطينيين وأردنيين على حد سواء. وبسبب الحظر الحكومي على المنظمات الطالبية، كان الطلبة يتطلعون الى الأحزاب السياسية القائمة لملء الفراغ. وعلى الرغم من انه كان لكل حزب منظمته الطالبية، او بالأحرى مكتبه الطالبي الخاص، فان هذه المكاتب لم تكن مستقلة، ولم يكن لها حق القرار المستقل.

وجاء الحافز لتأسيس اتحاد طلبة الضفتين من طلبة أعضاء في حركة فتح، لاحظوا انسحابا متدرجا للعناصر الأردنية من التنظيم. وألّفت حركة فتح لجنة لدرس هذه المشكلة،

وانتهت اللجنة الى ان برنامج الحركة كان قد اصبح فئويا، وأن طابعه الفلسطيني اصبح اقوى من ان يبعث الحماسة في صفوف الأعضاء الأردنيين. وهكذا، اسس بعض طلبة فتح اتحاد الضفتين سنة ١٩٦٨، تحت شعار وحدة الضفتين. وخلافا لاتحادات الطلبة الأخرى، حاولت هذه المجموعة التركيز على حاجات الطلبة اليومية واهتماماتهم الأكاديمية، لا على المسائل السياسية المتعلقة بالنضال الوطني.[١٩]

وكان لهذا الاتحاد فروع في جميع أرجاء الأردن، من إربد الى العقبة. ومع ان الاتحاد نشأ في صفوف الطلبة الجامعيين، فقد وسّع نطاق عمله ليضم طلبة المدارس الثانوية والإعدادية أيضا.[٢٠] وكان الاتحاد يُقسم إداريا الى منطقتين: المنطقة الشمالية ومركزها إربد، والمنطقة الجنوبية ومركزها عمان. وكان في المنطقة الشمالية وحدها نحو ٥,٠٠٠ عضو، كان أكثر من نصفهم فلسطينيين.

كان للقيادة في إربد التزام قوي بالشؤون الطالبية، لا بالسياسة. وقد أصابها الضرر من جراء ذلك. فقد حاول الاخوان المسلمون السيطرة على الاتحاد، وقاطع الشيوعيون والبعثيون الاتحاد لأنه كان لديهم مكاتبهم الطالبية الخاصة بهم. وعلى الرغم من العقبات، فان الاتحاد لم يبق قائما فحسب، بل نجح أيضا في الحفاظ على استقلاله عن حركة فتح، الأمر الذي أكسبه اعتراف السلطات الفعلي، وإنْ لم يكن القانوني.

في الشمال، جمع الاتحاد الأموال بنفسه لتمويل نشاطاته، وذلك من خلال رعاية المسرحيات وعرض الأفلام واستدراج التبرعات من الجمعيات الخيرية. وقد أقام صندوقا للطلبة المحتاجين، ساهم في شراء اللوازم المدرسية للطلبة الفقراء، واستأجر منزلا لمبيت طلبة الأرياف الوافدين الى مدارس إربد الثانوية. وفتح مدرسة ليلية للأمّيين، بمساعدة من الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين. وفي المجال السياسي، رعى الاتحاد المحاضرات والندوات. وبعد قيام حركة شباب الحسين، تحفّز الاتحاد في صيف سنة ١٩٦٩ فنظّم مخيما صيفيا للتدريب قرب السلط استمر ثلاثة اشهر، واشترك فيه آلاف الطلبة من الأردن وخارجه، وكانوا يمثّلون مختلف الاتجاهات السياسية.

وركزت المنطقة الجنوبية على النشاط السياسي تركيزا كبيرا، بسبب وجود الاتحاد في العاصمة وقربه من القيادة السياسية الفلسطينية. فقد كان له نشاطه الثقافي والاجتماعي والإعلامي، لكنه لم يوجه اهتمامه الى مطاليب الطلاب التربوية إلاّ بصورة هامشية. وعلى الرغم من ان الاتحاد لم ينضم قط الى الاتحاد العام لطلبة فلسطين، فقد ارسلت أمانته العامة فعلا مندوبين مراقبين الى مؤتمرات الاتحاد. وكان الاتحاد، وخصوصا في الجنوب، يستمد أسباب وجوده من دعم منظمة التحرير الفلسطينية وحمايتها.

وانهار الاتحاد بخروج المقاومة من الأردن سنة ١٩٧١، وزُج ببعض قادته في السجن. وجرت محاولات لاحقة لاحيائه في شكل مختلف قليلا، وأصابت بعض النجاح، لكن الاتحاد زال من الوجود عمليا سنة ١٩٧٤. وعلى الرغم من قصر حياة اتحاد الضفتين ومحدودية

انجازاته، فإنه مميَّز بين اتحادات الطلبة الأخرى بسبب اهتمامه اللافت للنظر (أقله في المنطقة الشمالية) بحاجات الطلبة، لا بالمواقف السياسية فقط.

الحاجة الى إطار جديد

كان خروج حركة المقاومة الفلسطينية من الأردن سنة ١٩٧١ يعني نهاية الدرع الواقي، الذي منحته المقاومة لصف عريض من المنظمات الشعبية، سواء التي ارتبطت بها في الاسم او التي لم ترتبط. فقد زُج بالكثيرين في السجون بسبب دورهم، الفعلي او المفترض، في المقاومة. وهرب الآخرون الى سوريا ولبنان. وتم حل جميع المنظمات الطالبية وعلى المستويات كافة، وأُرغم النشاط السياسي على التحول الى عمل سرّي.[21] ثم حاول النظام والادارة الجامعية إشراك الطلبة في بعض النشاطات التي لا ضرر فيها، كالرحلات المدرسية والحفلات، في الوقت الذي استمر توقيف الناشطين واعتقالهم.

وفي أوائل سنة ١٩٧٢، نزل طلاب الجامعة الأردنية الى الشوارع اعتراضا على زيادة الأقساط، لكن النظام لم يرضخ للضغوط المتزايدة عليه إلا في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، حين سمح بقيام اتحاد طلبة الجامعة الأردنية. وفي حين ان أنصار الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي وبعض عناصر حركة فتح كانوا يرون ان هذا الاتحاد الجديد يجب استخدامه بأقصى ما يمكن لتلبية حاجات الطلبة، كان رأي الآخرين، ومنهم حزب البعث العراقي وقيادة الاتحاد العام لطلبة الأردن في الخارج وبعض أعضاء حركة فتح، ان يُقاطَع هذا الاتحاد تماما، لأنهم رأوا فيه وسيلة قد يستخدمها النظام لمعرفة الطلبة الأعضاء في المنظمات الطالبية السرية.

ونجحت المجموعة الأولى في السيطرة على الاتحاد. وخلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ استطاعت تلك المجموعة تحقيق بعض المكاسب الأكاديمية والمزيد من حرية تحرك الاتحاد داخل الجامعة: مقر للاتحاد في حرم الجامعة؛ إذن بإصدار مجلة طالبية تعهدت الجامعة تمويل ٥٠٪ من تكاليفها؛ قيام الجامعة بتمويل نشاط الاتحاد؛ اشتراك ممثلي الطلبة من الاتحاد في لجان جامعية لها مسؤولية الاشراف على القروض والمنح؛ الحق في إقامة العلاقات بالجامعات العربية والأجنبية والتنسيق معها. وعقد الاتحاد لقاءات طالبية كثيرة، من ابرزها التظاهرة الكبرى في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ تأييدا لقرار قمة الرباط (في شأن وضع منظمة التحرير التمثيلي) وللانتفاضات في الأراضي المحتلة.

وبعد ان فشلت الحكومة والادارة الجامعية في السيطرة على الاتحاد او إيصال أنصارهما الى مراكزه القيادية، اصدرت الجامعة قرارا بحلّ الاتحاد بذريعة ان دستوره بحاجة الى التعديل. واعترض الطلبة على هذا القرار، لكن من دون جدوى. واستمر نشاط الاتحاد العام لطلبة الأردن واتحاد الطلبة الأردنيين قائما في المعاهد المهنية والمدارس الثانوية والجامعة

الأردنية وجامعة اليرموك، لكن النشاط فيها جميعا كان سريا. وقد اضطرا الى العمل من خلال الجمعيات العلمية التابعة لكلّيات الجامعة المختلفة. وخلال ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، نجحت هاتان القوتان الطالبيتان نفسهما في الوصول الى مراكز القيادة في معظم الجمعيات، ومن ثم حاولتا زيادة التنسيق بين الجمعيات للتعويض من فقدان اي نوع آخر من التنظيم الطالبي العلني.

كان لهذه الجمعيات دور مهم ضمن الحدود المسموح بها. فقد غدت «جرائد الحائط» التي تصدرها بمثابة المنابر السياسية التي تعبر عن مواقف الطلبة السياسية المختلفة. كما نظمت الجمعيات داخل الجامعة أنشطة سياسية وثقافية وفنية متنوعة. ففي ١ آذار/مارس ١٩٧٦ جرت مسيرة تضامن مع طلاب الضفة الغربية؛ وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٦، اي يوم الأرض، عُقد مهرجان كبير حضره أكثر من مائتي طالب، ودُعي فيه الى التضامن مع الفلسطينيين ودعم حقهم في تقرير المصير؛ وفي الوقت ذاته، تم إنشاء «صندوق فلسطين» لجمع التبرعات من أجل مساعدة الطلبة والمؤسسات في الأراضي المحتلة. ونظّم الطلبة الثانويون وطلاب المهنيات مسيرات تضامن مشابهة. وفي بعض الحالات، حاول الطلبة مغادرة مؤسساتهم التعليمية ونقل التظاهرات الى الشوارع، لكن قوات الجيش والشرطة اعترضتهم، واعتقلت المشاركين في التظاهرات، وسحبت جوازات سفر الكثير منهم.

وفي تموز/يوليو ١٩٧٧، تم إنشاء الاتحاد الوطني للطلبة الأردنيين، الذي عمل لاعادة تنظيم السياسة الطالبية الأردنية في الداخل والخارج. واستقطب الاتحاد الوطني معظم أعضاء الاتحاد العام في الأردن وعضوية الكثير من فروعه في الخارج. ومع وجود الفوارق الكثيرة بين الاتحادين، كان الفارق الأهم هو ان برنامج الاتحاد العام كان اشبه ببرنامج حزب سياسي فيه مضمون سياسي كثيف، في حين ان الاتحاد الوطني ابدى اهتماما أكبر بمطاليب الطلاب الأكاديمية والتربوية.

وفي تلك الأثناء، استمر الطلاب في الضغط من أجل نيل حقهم في تأليف اتحاد شرعي وتمثيلي معترف به. واندلعت الاحتجاجات في أواخر سنة ١٩٧٧ وفي ربيع سنة ١٩٧٨. وشهد العام الدراسي ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ازديادا ملحوظا في النشاط الطالبي لجهة المطاليب السياسية والتربوية معا، وخصوصا في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك. وأُلقي القبض على أكثر من خمسين طالبا، وطُرد ثلاثون، واستدعت المخابرات العشرات للتحقيق معهم. ولم ينثن الطلاب، بل تابعوا مسيراتهم وندواتهم واعتصامهم. وتميزت هذه الفترة بتعاون وثيق بين الطلبة الفلسطينيين والطلبة الأردنيين على الرغم من محاولات السلطات شق الصفوف الطالبية. وفي الواقع، كان طلبة الضفة الشرقية الذين طُردوا يمثلون أكثر من نصف الطلاب الاثنين والعشرين الذين طردوا في أعقاب التظاهرات الطالبية في أواخر نيسان/إبريل ١٩٧٩، والتي كانت في جزء منها تظاهرات تنديد بتوقيع معاهدة الصلح المصرية ــ الاسرائيلية. كما قُتل الكثيرون منهم وجُرح آخرون.

في الثمانينات لم تتغير الأوضاع في الجامعات كثيرا، فالتباطؤ الاقتصادي العام في العالم العربي، وما تبعه من ازدياد في البطالة في الأردن وارتفاع الأقساط التعليمية، قد أديا في الواقع الى تفاقم هموم الطلاب واشتداد كبتهم، اذ انهم ممنوعون فعلا من مجرد التعبير عن سخطهم، حتى لا نقول التنظيم لأجل ايجاد الحلول. ولم يتغير رد الحكومة، فلم تسمح بأي تنظيم طالبي. أما الذين يُشك في انتمائهم الى أحزاب سياسية محظورة، او الذين يعرف عن انتمائهم اليها، فان المخابرات تستدعيهم مرارا الى جلسات التحقيق. وإذا اعتُبر نشاطهم خطرا جدا، فقد يُطردون من مدارسهم. وهذه العقوبة صارمة جدا، نظرا الى عدم وجود استئناف لهذا الحكم، ولأن الطالب المطرود لا يستطيع ابدا ان يتسجل من جديد، ولأن امر الطرد يصدر عادة قبيل تخرج الطالب او قبيل انتهاء الفصل الدراسي. كما ان تعيين الأساتذة الجامعيين يخضع لموافقة الأمن الداخلي، ويُستخدم الصرف من الوظيفة سلاحا سياسيا ضد الأساتذة.

في نهاية سنة ١٩٨١، كانت الحكومة قد طردت نحو ٥٠٠ طالب من جامعة اليرموك، التي كانت صاحبة دور القيادة في النشاط الطالبي في البلد، نظرا، على الأرجح، الى وجود أعداد أكبر من الطلبة المحرومين المسجلين فيها. وجاء أول انفجار كبير في اليرموك في شباط/فبراير ١٩٨٤، حين شارك عدة ألوف من الطلاب في تظاهرات نجحت في إدخال تعديلات على المناهج، وإعادة قبول نحو ٥٠٠ من زملائهم.

وعند نهاية سنة ١٩٨٥، كانت الضغوط قد بدأت تتكثف مجددا. ذلك بأن قلق الطلبة من ازدياد الأقساط، وعدم الرضى عن البرنامج الأكاديمي (بما في ذلك فشل الحكومة في تعريب الصفوف كليا)، وعدم وجود اي تنظيم طالبي جدي، اصبحت كلها أمورا لا تُحتمل. وفي الوقت ذاته، تصاعد سخط الطلبة السياسي بعد ان أغارت اسرائيل على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس من دون رادع يردعها، وانهار التعاون بين الأردن والمنظمة، وأُغلقت مكاتب حركة فتح في المملكة، ونُفذ اعتصام في يوم الأرض على الرغم من معارضة النظام، واعتصام آخر للتنديد بالغارة الأميركية على ليبيا. وأدى الحادثان الأخيران الى اعتقال عدد من الطلبة. وأدت أشكال السخط الأكاديمي والاقتصادي والسياسي جميعا الى اعتصام بدأ في ١١ أيار/مايو، واخذ ينمو الى ان قمعته، في نهاية المطاف، قوات البادية التابعة للدولة في ١٥ أيار/مايو.[٢٢] وقُتل ثلاثة طلاب على الأقل، وجرح الكثيرون الذين امتلأت مستشفيات إربد بهم، او الذين لجأوا الى شقق الأساتذة او الأصدقاء في حرم الجامعة.

وفي أعقاب هذه الاجراءات، وكانت أعنف إجراءات اتُّخذت ضد النشاط الطالبي حتى اليوم، تم فصل الكليات العلمية عن جامعة اليرموك ودمجها في جامعة التكنولوجيا الجديدة، البعيدة عدة كيلومترات على طريق الرمثا. وصُرف رئيس الجامعة عدنان بدران من منصبه، واستُبدل بتكنوقراطي هو محمد حمدان. لكن، من وجهة نظر النظام، ظل أخطر

نواحي هذه الانتفاضة (بسبب مضاعفاتها في المدى البعيد) من دون علاج. فالطلبة المشاركون (الذين قدر عددهم بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف طالب، اي ما يتراوح بين ثلث الطلاب المرشحين للتخرج ونصفهم) كانوا يمثّلون الاتجاهات السياسية كلها، حين شارك الاخوان المسلمون الشيوعيين في النضال من أجل قضية واحدة. ولعل الأمر الذي يثير قلق النظام أكثر من ذلك هو ان غرب الأردنيين وشرق الأردنيين كانوا يناضلون معا، لا في اتجاهين مختلفين.

القِسمُ الثّالث

خُلاصات

الفصل الثاني عشر
التنوع في الشتات

التشتت الوطني والاحتلال، والعمل والاقامة من دون ضمانات، وإمكان التعرض للقمع السياسي، وحتى للضرب الجسدي، هذه الأمور جميعها هي التي ميّزت التجربة الفلسطينية في الفترة التي تلت سنة ١٩٤٨. ففي أواخر الفترة العثمانية، وفي فترة الانتداب البريطاني بصورة اوضح، تطورت المؤسسات الاجتماعية والسياسية بالتدريج، وكانت ستؤدي، لولا الصراع مع الصهيونية في شأن الوطن القومي اليهودي، الى استقلال البلد وتشكّل البنية التحتية الأساسية للدولة الفلسطينية. لكن، بدلا من ذلك، وُضع للتطور السياسي في فلسطين حدّ بطريقة وحشية. وكانت الفترة التي تلت النكبة تقتضي، ليس فقط إعادة تجميع الأجزاء المبعثرة لبنية المجتمع الاجتماعية ـ السياسية، بل وقيام إطار جديد قادر على تجنيد شعب كان موحدا في الماضي، وأصبح الآن مشتتا، وذلك بهدف تأكيد هويته وحقوقه الوطنية من جديد.

وعلى الرغم من العوائق، فقد ادت الأوضاع الاقتصادية والضرورات السياسية في الخمسينات والستينات الى توحّد الفلسطينيين بأعداد متزايدة، وضمن أُطُر مختلفة، على أساس هويتهم المشتركة، التي تعود جذورها الى الاقتلاع الجسدي والحرمان من الحقوق السياسية. وتم تطوير المنظمات الشعبية، التي عالجتها هذه الدراسة، بناء على حاجات الجوالي المختلفة وجهودها، ومن ثم على مبادرات قامت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بها. وكان الهدف منها تعبئة جميع أعضاء الجوالي في الشتات لخدمة القضية الوطنية.

لقد طُورت المؤسسات، التي عالجتها الفصول السابقة بالتفصيل، بهدف إعداد قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني للمشاركة في النضال السياسي، بوصفه يمثل دعما للنضال العسكري وتكاملا معه. وكان ان ألقت هذه المؤسسات على عاتقها مسؤولية إيجاد كوادر مجرّبة وقادرة وواعية سياسيا، لقيادة العمل الوطني، وذلك بوصف هذه المؤسسات جسرا يربط بين الأغلبية العظمى من الفلسطينيين وبين «الثورة».[١] وفي هذا المجال، كان نجاح المنظمات الشعبية محدودا. فقد عمل بعضها على تجنيد الفدائيين، وتسييس غيرهم من أعضاء الجوالي ومنحهم تدريبا عسكريا أساسيا. وساهمت هذه المؤسسات، وبدرجات مختلفة في البلاد المختلفة، في تخفيف حدة المشكلات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي عاناها الفلسطينيون. فقد أقامت تعاونيات استهلاكية، ومعاهد مهنية، ومراكز صحية وأخرى للعناية

بالأطفال. ورفعت الصوت عاليا في عدة محافل دولية، وعملت أيضا في سبيل الحفاظ على التراث الفلسطيني وإحيائه.

وقد فصّلنا في الحالات المختارة للدراسة أعلاه تاريخ هذه المنظمات وأعمالها المتفاوتة النجاح. وقبل الختام، من المفيد ان نلخّص اهم المشكلات التي كانت تواجهها. فالعيش في أوضاع الشتات، حيث لا وجود لدولة تُمارَس النشاطات فيها بأمان واستمرار، كان، ولا يزال، اهم العوائق أمام عمل هذه المنظمات. كما ان صعوبات السفر والاتصال بين بلد وآخر، وصوغ سياسات تصلح لشعب يعيش في أوضاع اجتماعية وقانونية واقتصادية وسياسية متنوعة، كانت هي أيضا، ولا تزال، من الأمور التي تعقّد المساعي التي يبذلها الفلسطينيون للتنظيم، بل وتعيق هذه المساعي في الغالب. ونتيجة لذلك، اتّهم بعض المحللين هذه النقابات بأنها كانت منهمكة بمؤتمرات واجتماعات ليس لها فيها سوى دور المراقب، وأنها فشلت في تلبية حاجات النضال الوطني.(٢)

وما يوازي هذا في الأهمية ان المنظمات الشعبية تعاني فقدان الكوادر السياسية المدرّبة. فأصحاب التجارب هاجروا في كثير من الأحيان الى بلاد الخليج، التي فرضت كلها، باستثناء الكويت، قيودا شديدة على العمل التنظيمي الفلسطيني. وثمة مشكلة اخرى هي ان اعتماد القيادات على التنظيمات، لا على عضوية المنظمات الشعبية، قد ادى الى نمو قاعدة سلطة محدودة، الأمر الذي جعل الهرم القيادي يلتفت الى مصالح التنظيمات المختلفة أكثر مما يلتفت الى الاتحاد ذاته. وكثيرا ما نجد ان فجوة واسعة قد نمت بين القيادة والكوادر.

ان روح السلبية عند أعضاء بعض الاتحادات، وخلال بعض الفترات، يعكس ضعف البنى التنظيمية. وقد ادى فشل القيادات في صوغ سياسات إقليمية ومحلية واضحة، بالاضافة الى الصراعات بين الولاء للتنظيم والولاء للاتحاد، الى فقدان التجانس الداخلي. ولما كانت مسؤوليات العضو فيها تبدأ بدفع اشتراكات العضوية وتنتهي بالاقتراع في الانتخابات والاحتفال بالمناسبات الوطنية، فان الالتحاق بتنظيم شعبي لا ينطوي على اية ميزة، بل قد ينطوي في بعض البلاد على أعباء سياسية.

وهناك أيضا مشكلة أساسية اخرى. ففي أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وقع انشقاق كبير في التفكير السياسي الفلسطيني، بين فريق يسعى لحل سلمي او تفاوضي وبين آخر يؤمن بأن الكفاح المسلح لا يزال الطريق الوحيد الى فلسطين. فالاتجاه نحو الحل السلمي، مترابطا مع ازدياد النزعة البيروقراطية داخل منظمة التحرير الفلسطينية عند بدء تطورها في لبنان، ادى الى خمود الحماسة للثورة عند بعض القطاعات الشعبية، التي كانت تشارك، فيما مضى، في الكفاح المسلح مشاركة مباشرة. وفي مقرها الجديد في لبنان، نمت المنظمة وأصبحت اشبه بحكومة بيروقراطية، في حين اصبحت الفصائل المسلحة اشبه بقوات نظامية منها بفصائل «الحرب الشعبية» كما كانت في الفترة بين سنتي ١٩٦٥ و١٩٧٠. وفي بعض الأحيان، كانت المعارك السياسية بين الفصائل للسيطرة على المنظمات الشعبية أكثر

اهمية من دور هذه المنظمات ونشاطها. وفي جوال معينة، كانت النتيجة تبدد الشعب. وبعد ان اشرنا الى جميع أخطاء هذه المنظمات وعيوبها الداخلية، يبقى العامل المقيّد الأهم هو درجة الضغط او القمع السياسي الذي تعرضت الحركة الوطنية له، وهذا عامل يسيطر الفلسطينيون عليه سيطرة طفيفة.

وعلى الرغم من الانتقادات الحادة التي يوجهها المراقبون الى المنظمات الشعبية أحيانا، فقد كان لهذه المنظمات حقا دور رائد في إحياء الحركة الوطنية الفلسطينية وتعبيرها التنظيمي، اي منظمة التحرير الفلسطينية. فاتحاد الطلبة الفلسطينيين، والاتحاد العام لطلبة فلسطين بخاصة، قد خرّجا كوادر قيادة منظمة التحرير بعد سنة ١٩٦٨. وعلى الرغم من الركود في فترة لاحقة، فقد كان نشوء إطار سياسي وطني وتطويره بعد الخراب والشتات بين سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٩ بفترة قصيرة يمثلان إنجازا كبيرا. والبُنى التنظيمية ما زالت قائمة، وهي ما زالت تمارس دورها الاعلامي والاجتماعي، وتقوم بدورها السياسي المقيّد. وقد تؤدي التغييرات في الأوضاع الاقليمية الى انبعاث الحياة فيها مجددا في المستقبل.

إعادة النظر في إطار الهامشية

اقترحنا في الفصل الأول ان فكرة الهامشية هي الفكرة التي هي أساس فهم مكانة جوالي الشتات الفلسطينية داخل المجتمعات المضيفة وتعبئتها من خلال تطور بُنى تحتية تنظيمية منفصلة. وقد استخدمت دراستنا هذه مصطلح «الهامشية» للدلالة على حالة من انعدام الاندماج داخل البُنى السياسية او الاقتصادية الانتاجية في الدول المضيفة. والمقولة الرئيسية لهذه الدراسة هي انه كلما تعاظمت الهامشية الاقتصادية او السياسية للجالية الفلسطينية داخل البلد المضيف، ازدادت فرص قيام مؤسسات فلسطينية مستقلة. فقيام حركة اجتماعية او سياسية ما ينطوي على عناصر أساسية ثلاثة هي: الحافز والفرص المتاحة والموارد.

لعنصر الحافز تاريخ طويل فيما يختص بفلسطين. ففشل البريطانيين في تسوية المطالب الصهيونية والمطالب العربية المتناقضة في فلسطين دفعهم الى رفع القضية الى الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧. وفي نهاية المطاف، صوّتت الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ في مصلحة تقسيم بلد هذا الانتداب البريطاني الصغير بين المجتمعين العربي واليهودي. وأدى الاقتلاع السكاني الكبير، الذي تبع التصويت على قرار التقسيم وتصاعد المواجهات العسكرية، الى طرد او فرار أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ فلسطيني عربي من منازلهم. وبحلول سنة ١٩٥٠، تضافرت عوامل قيام دولة اسرائيل، وضم الضفة الغربية الى الأردن، واحتلال مصر العسكري لقطاع غزة، لإسقاط كلمة «فلسطين» من الخريطة السياسية. لكن غياب الكلمة لم يعن نهاية الهوية الفلسطينية، بل ان هذه الهوية التي بدأت تتشكل عند نهاية الحرب العالمية الأولى، مرت بمزيد من التشكل فيما بعد، بسبب تجربة النضال الوطني ضد الهجرة اليهودية وضد تطبيق

مبدأ الوطن القومي اليهودي في فلسطين في ظل الانتداب البريطاني. وجاءت هزيمة الفترة ١٩٤٧ ــ ١٩٤٩ والتشتت الذي تلاها ليضعا اسس التطورات اللاحقة في الهوية السياسية الفلسطينية الحديثة. فقد ادت الرغبة في استرجاع الوطن السليب، وما واكبها من انعدام القدرة على الانصهار اقتصاديا او سياسيا داخل بعض الدول، او تأكيد تجربة تاريخية مستقلة في بعضها الآخر، الى تطور إضافي لهوية فلسطينية مستقلة كانت حافز الذين شاركوا فيها لإعادة التنظيم على أساسها.

ان مشاعر الهوية المشتركة، بوصفها حافزا ما، تمثّل سببا ضروريا، إنما ليس كافيا، لإعادة التنظيم الفلسطيني. فالعنصران الضروريان الآخران كانا الفرص المتاحة والموارد. فالفرص المتاحة تستند الى الحرية السياسية التي تسمح بقيام منظمات فلسطينية مستقلة. أما الموارد، فهي تضم بعض العناصر، كالبُنى التنظيمية والقيادات الموجودة سابقا، وتوفر العدد الكافي من العاملين في القضية والامكانات المادية لادارة المكاتب، والى ما هنالك. وقد ركّزت هذه الدراسة على الفرص المتاحة بوصفها العنصر الأساس، والشواهد تدل بوضوح على ان مدى هامشية الجالية الفلسطينية الاقتصادية والسياسية يحدد، الى حد بعيد، وجود هذه الفرص او غيابها. فكلما كانت الجالية أقل اندماجا وأكثر هامشية، اتسع نطاق التنظيم الذي تسمح الدولة المضيفة به.

وتلخّص الجداول الواردة في الصفحات التالية العناصر التي تتألف فكرتا الهامشية والفرص المتاحة منها. وفكرة الفرص المتاحة تنطوي على عنصرين: مدى قوة الإكراه لدى الدولة، ومدى استعداد الدولة لاستخدام هذه القوة في قمع فئة او حركة ما، محلية كانت او وافدة من الخارج. اذ بقدر تعاظم خطر تنظيم المجموعة على استقرار الدولة الداخلي او امنها الخارجي، وتضاؤل المنافع في اي مجال آخر ــ كالمكانة او الشرعية الداخلية او القطرية ــ التي قد تعود الى الدولة من جراء تطور هذا التنظيم، يزداد إمكان لجوء الدولة الى استخدام جهازها الاكراهي من أجل قمع تطور المؤسسات المستقل.

وتشير الدلائل الى ان استعداد النظام للجوء الى القمع يستند الى مدى هامشية الجالية الفلسطينية السياسية والاقتصادية، بالنسبة الى بنية البلد الانتاجية. وكما تدل الجداول، يجب اخذ الكثير من العوامل في الاعتبار في اي تحليل لهامشية جالية ما او اندماجها. وبالاضافة الى ذلك، ليست هذه العوامل ساكنة، اذ ان التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية قد تغيّر من هامشية الجالية، كما انها قد تؤثر في قوة الاكراه لدى الدولة او في استعدادها للجوء الى القوة لاحباط الجهود التنظيمية لدى الفلسطينيين. وهذه العوامل يتعذر قياسها كميا بسهولة، ولهذا السبب، فان الجدول رقم (١٢ ــ ١) لا يحاول ان يصنّفها ابعد من التصنيف الوارد فيه وتوزيعه الى عالية ومتوسطة ومتدنية. اذ من شأن اي تصنيف أكثر تفصيلا ان يتعدى الحدود التي ترسمها الدلائل. وتمثل هذه الجداول الأربعة محاولة تمهيدية لرسم إطار جديد لفهم العلاقات بين الفلسطينيين والدول المضيفة لهم، وهي ليست خلاصات حاسمة

الجدول رقم ١٢-١
إطار الهامشية

البلد	الهامشية السياسية الداخلية	الهامشية الاقتصادية الداخلية	قوة الاكراه لدى الدولة
مصر	عالية	عالية	عالية
الكويت	متوسطة	متوسطة	متوسطة
الأردن	متدنية	متدنية	قبل سنة ١٩٦٧ : عالية؛ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ : متدنية لكنها متصاعدة؛ بعد سنة ١٩٧١ : عالية.
	العوامل المحدّدة للهامشية السياسية ١ ـ الفلسطينيون كنسبة مئوية من سكان البلد المضيف. ٢ ـ النسبة المئوية للفلسطينيين الذين حصلوا على الجنسية. ٣ ـ التمثيل الفلسطيني في الجهاز الحكومي. ٤ ـ أشكال الضغط غير المباشر المتاحة لهم: الحضور في وسائل الاعلام، المدارس، الخ . . .	العوامل المحدّدة للهامشية الاقتصادية ١ ـ الفلسطينيون كنسبة مئوية من سكان البلد المضيف. ٢ ـ مكانة الفلسطينيين في القوة العاملة؛ البنية الاقتصادية للجالية الفلسطينية. ٣ ـ طبيعة النظام الاقتصادي للبلد المضيف.	العوامل المحددة لقوة الاكراه لدى الدولة ١ ـ المستوى العام من التنظيم المسموح به في البلد. ٢ ـ وجود أحزاب سياسية او مجموعات ضاغطة. ٣ ـ دولة مواجهة؟ ٤ ـ طبيعة النظام. ٥ ـ الرقابة الحكومية على وسائل الاعلام. ٦ ـ سُمعة الشرطة والمخابرات.

الجدول رقم ١٢-٢

العوامل المحدّدة للهامشية السياسية

البلد	نسبة الفلسطينيين المئوية الى السكان	نسبة الفلسطينيين الحاصلين على الجنسية	تمثيل الفلسطينيين في الجهاز الحكومي	أشكال الضغط غير المباشر
مصر	٠,٠١ ٪	لا تذكر	لا يذكر	تحالفات طالبية مع قطاعات متعاطفة من الشعب المصري.
الكويت	١٥ ٪ – ٢٠ ٪	لا تذكر	كبير؛ كان هذا التمثيل أمرا ذا شأن عظيم في تطور هذا الجهاز.	التمثيل في وسائل الاعلام والجامعة والمهن.
الأردن	قبل سنة ١٩٦٧: ٥٠ ٪ – ٦٦ ٪؛ بعد سنة ١٩٦٧: ٥٠ ٪ على الأقل (ولا يشمل الضفة الغربية).	١٠٠ ٪ تقريبا	متناسب مع العدد.	حجم المجتمع الفلسطيني في حد ذاته؛ التجمعات في مخيمات اللاجئين؛ الدعم من أنظمة عربية اخرى.

الجدول رقم ١٢-٣

العوامل المحدّدة للهامشية الاقتصادية

البلد	نسبة الفلسطينيين المئوية الى السكان	مكانة الفلسطينيين في البنية الانتاجية للبلد المضيف	طبيعة النظام الاقتصادي للبلد المضيف
مصر	٠,٠١ ٪	وجود في جميع القطاعات؛ لا احتكار ولا قوة خاصة في اي قطاع.	قاعدة زراعية – صناعية عريضة تنحو نحو السوق الحرة بعد سنة ١٩٧٤.
الكويت	في ازدياد في الستينات والسبعينات لتصل الى ١٥ ٪ – ٢٠ ٪	وجود في كافة القطاعات، ولكن فقط على سبيل المشاركة؛ لا يسمح للأجانب بالامتلاك.	إنتاج وحيد هو صادرات النفط؛ ينحو نحو الاستهلاك والاستيراد؛ يستورد القوى العاملة.
الأردن	قبل سنة ١٩٦٧: ٦٦ ٪؛ بعد سنة ١٩٦٧: ٥٠ ٪ على الأقل.	اهمية رأس مال الضفة الغربية ومهاراتها؛ القوة العاملة فلسطينية في معظمها؛ اهمية التحويلات المالية للفلسطينيين في الخليج؛ تمثيل فلسطيني واسع النطاق في المهن.	يعتمد على المساعدات الخارجية؛ قاعدة إنتاجية صغيرة؛ تركيز على قطاع الخدمات و«الأمن»؛ يصدّر القوى العاملة.

الجدول رقم ١٢-٤
العوامل المحدّدة لقوة الاكراه لدى الدولة

البلد	دولة مواجهة	رقابة على الاعلام	نشاط حزبي سياسي	طبيعة النظام	سمعة الشرطة والمخابرات	نقابات وتنظيمات اخرى مسموح بها
مصر	نعم	رقابة صارمة في عهد عبد الناصر؛ بعض الحرية في عهد السادات؛ مزيد من الحرية في عهد مبارك.	تحت رعاية الحكومة فقط حتى أوائل السبعينات؛ بروز تدريجي لأحزاب معارضة منذ أواسط السبعينات.	سلطوي عسكري؛ خطوات متزايدة نحو الليبرالية في عهد مبارك.	قبل سنة ١٩٧٠، فاعلة وقامعة؛ مدى القمع يتناقص بالتدريج.	متطورة لكنها تحت السيطرة الحكومية.
الكويت	كلا	متوسطة ضئيلة حتى سنة ١٩٨٦؛ ازدياد الرقابة بعد سنة ١٩٨٦.	مجلس امة من دون أحزاب؛ تكتلات برلمانية تبرز بين الحين والآخر.	نظام اميري مع وجود مجلس امة له صوت مسموع.	فاعلة، لكن ليست في كل مكان.	جمعيات واتحادات كويتية متنوعة.
الأردن	نعم	رقابة صارمة.	نشاط على المستوى الأدنى؛ قمع صارم.	نظام ملكي / بيروقراطية عسكرية.	فاعلة وقامعة.	جمعيات كثيرة؛ سيطرة حكومية صارمة.

لبنى الدول المضيفة التحتية، السياسية والاقتصادية والأمنية.

تنتمي كل حالة من الحالات المختارة للدراسة الى صنف من أصناف الدول العربية، التي لجأ الفلسطينيون اليها للسكن بعد تقسيم فلسطين. وبالامكان اختيار الكثير من المقاييس لتصنيف الجوالي الفلسطينية وتحليلها. وفي دراستنا هذه، اخترنا وضع الفلسطينيين القانوني معْلماً، مع افتراض ان وضعهم القانوني انعكاس سطحي للأحوال الاجتماعية ــ الاقتصادية والسياسية الأعمق في البلاد المضيفة. ولا يعني هذا التصنيف ان المعاملة التي لقيها الفلسطينيون، او ان أوضاع معيشتهم في كل بلد، تنتمي الى صنف واحد.

ولدى استخدام الوضع القانوني مقياسا للتصنيف، نجد ان مصر تمثل ذلك الصنف من بلاد اللجوء الأول، التي لم تحصل الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين فيها على حقوقها السياسية الكاملة، على الرغم من ان مصر منحتها وثائق سفر. وتنتمي سوريا والعراق ولبنان الى الصنف ذاته من هذه البلاد. أما الكويت، فهي تمثّل بلاد الخليج والجزيرة العربية التي هاجر الفلسطينيون اليها لأسباب اقتصادية. ولم تمنح هذه الدول الفلسطينيين لا الجنسية ولا وثائق السفر (إلا نادرا)، كما لم تمنحهم فرصة الاقامة الدائمة، فهي قد استوردت رأس مال بشريا نفيسا قدمه الفلسطينيون من أصحاب المهارات والتعليم، من أجل جهود بناء الدولة. وأخيرا، يقف الأردن وحيدا ضمن صنف من البلاد العربية، اذ انه ضم جزءا من فلسطين ومنح الجنسية للمقيمين فيه.

في ضوء هذه الجداول، يبين عرض سريع لكل حالة من الحالات المختارة للدراسة ما يلي: ان مصر لم تجد نفسها مضطرة الى استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين في الفترة بين ١٩٤٧ و ١٩٤٩. وقد حافظت على ادنى مستويات الهجرة من غزة. أما من استقبلتهم من اللاجئين، فقد حاولت فيها بعد إعادتهم الى غزة. وكان معظم الذين سمحت لهم الحكومة بالبقاء يملك ما يكفي من المال لاعالة نفسه وعائلته. ولم تمنح مصر جنسيتها لأحد منهم سوى عدد قليل، معظمهم من سكان مصر قبل سنة ١٩٤٨، او من الأغنياء الوافدين حديثا. كما ان القانون المصري كان، في الفترة المبكرة على الأقل، يمنع اللاجئين الجدد من العمل. وكانت حجة النظام في ذلك ان وضع اللاجئين وضع قصير الأمد، وان منحهم الجنسية يقوّض الجهود الرامية الى تحقيق عودتهم او منحهم تعويضات. لكن السبب المعقول أكثر وراء هذه السياسة كان عدم رغبة المصريين في استيعاب أعداد إضافية من الفقراء والساخطين، في فترة سادها التدهور الاقتصادي والقلاقل السياسية.

وعلى الرغم من ان ثورة سنة ١٩٥٢ لم تؤد الى تغيير فوري في سياسة مصر الدولية والاقليمية حيال الفلسطينيين، فان سياسة القومية العربية والحياد الايجابي والاشتراكية الثورية التي انتهجها عبد الناصر دفعته، بسرعة، الى قيادة المعسكر العربي المعادي للغرب. وازداد اهتمام الفلسطينيين حين بدأ مؤشر البوصلة السياسية يميل في مصلحتهم. ومع ان أعداد الفلسطينيين كانت في مصر قليلة (نحو ١٥,٠٠٠ فقط سنة ١٩٦٠) ومبعثرة في

جميع أرجاء البلد، وعلى مستويات اقتصادية واجتماعية متفاوتة، فان مصر هي البلد الذي حقق الفلسطينيون فيه أول اختراق مهم لهم في ميدان التنظيم العلني المستقل.

وخلال عهد عبد الناصر، كان الكثير من التأثير المصري في الأنظمة العربية الأخرى، وشعبية مصر لدى الجماهير العربية عامة، يستندان الى جهود مصر لتحقيق الوحدة العربية، والى الصراع ضد الغرب وتحرير فلسطين. وبالنظر الى صغر حجم الجالية الفلسطينية، كان السماح بقيام مؤسسات فلسطينية، او تشجيعها، يحمل في طياته اهمية رمزية كبيرة وأخطارا سياسية قليلة، ما دامت المخابرات المصرية تراقب نشاطاتهم عن كثب. وكانت سياسة مصر التربوية السخية حيال الفلسطينيين، والتي كانت بمثابة سياسة الباب المفتوح تقريبا، فضلا عن المرسوم الجمهوري لسنة ١٩٦٢ الذي طالب بإيجاد فرص متساوية للعمل للمقيمين الفلسطينيين في الجهاز الحكومي المصري، كانت كل هذه الأمور امتدادا للسياسة ذاتها.

لقد سعت المؤسسات الفلسطينية، وخصوصا الاتحاد العام لطلبة فلسطين، للحفاظ على استقلالها في العمل والفكر السياسي، ورفضت السماح للقوى الخارجية بأن تفرض عليها سياستها. وخلال أوائل الستينات، لم تبرز اية مشكلة لأن الاتحاد العام للطلبة والنظام المصري كانا ينتهجان سياسات منسجمة في أساسها. لكن عندما اختلفت مصالح الطرفين، كان للحكومة المصرية، لا للفلسطينيين، القرار الفصل (كما حدث مثلا سنة ١٩٧٧، عندما طرد السادات الطلبة الفلسطينيين). وهكذا، فان مصر هي التي شهدت ولادة الاتحاد العام لطلبة فلسطين والاتحاد العام لعمال فلسطين، او هي على الأقل، التي ساهمت في تنظيم هذين الاتحادين، وكان السبب ضآلة عدد الفلسطينيين القاطنين في مصر بصورة دائمة، وقوة وفاعلية جهاز الأمن المصري الذي كان قادرا على قمع كل من يتجاوز الخط الذي رسمه النظام.

وفي الكويت، كان النظام القانوني، الذي يميّز بين المواطنين وغير المواطنين في جميع نواحي الحياة تقريبا ويجعل الحصول على الجنسية أمرا شبه مستحيل، هو الذي يؤكد هامشية غير الكويتيين. وقد صدر قانون الجنسية الذي يمثل أساس هذا النظام سنة ١٩٥٩. وفي تلك الآونة، كان المغتربون ما زالوا أقلية. لكن بالنظر الى ثروة الكويت النفطية ومواردها المستقبلية، كان الذين وضعوا هذا القانون يسعون في غالب الظن للحيلولة دون منح الجنسية على نطاق واسع كيلا يجد البلد نفسه عاجزا عن إعالتهم عند نضوب الثروة النفطية. ولم تُطلق على الفلسطينيين في الكويت صفة اللاجئين قط، كما كانت الحال في البلاد العربية الأخرى، لذا، فانهم لم يحظوا بأية مزايا خاصة. لكن حجم الجالية الفلسطينية في الكويت، والأهم من ذلك، الدور الذي ادته الجالية في تطور الجهاز الحكومي والنظام التربوي والاقتصاد والاعلام، قد منحاها قوة بارزة وإنْ لم تكن قابلة للقياس. وهذه القوة لا تنعكس في مكانة الجالية القانونية الرسمية. فالفلسطينيون وحدهم هم الذين سُمح لهم بإنشاء اتحادات مستقلة مع انهم لم يحصلوا على الاذن الرسمي، وهو ما يدل بوضوح على نفوذهم وعلى مدى دعم السكان الكويتيين لهم ولقضيتهم.

وفي الوقت ذاته، كان بُعد الكويت عن ساحة المعركة يعني ان بروز وجود فلسطيني مسلح فيها امر بعيد الامكان. اذ ما دام التعبير عن الهوية الفلسطينية لا يشكّل خطرا على استقرار البلد، فالتسامح، وحتى الدعم للمنظمات الشعبية، كانا هما الرد الطبيعي. ولم تتحرك الحكومة ضد الفلسطينيين سوى في الحالات التي كانت القضايا المحلية او الاقليمية فيها تؤجج الانقسامات الداخلية، التي كان بإمكان الفلسطينيين خلالها التحالف مع فئة كويتية معيّنة ضد النظام، وإنْ لم يتمتعوا بحقوقهم السياسية الكاملة. وكانت الحكومة الكويتية، ولا تزال، أقل تسامحا مع اليسار الفلسطيني، اي مع الجبهتين الديمقراطية والشعبية، مما هي مع حركة فتح الأكثر محافظة. من هنا، فقد ننظر الى الكويت على انها حالة متوسطة: فالجالية الفلسطينية الكبيرة فيها جزء لا يتجزأ من اقتصاد الكويت وجهازه الحكومي، لكن وضع الجالية القانوني ونهجها المحافظ، وبُعد الكويت عن ساحة المعركة، كلها سمحت بمدى واسع من حرية التنظيم.

أما الأردن، وخلافا لأية دولة مضيفة اخرى، فقد انتهج إزاء الفلسطينيين، وعن سابق تصميم، سياسات استيعابية. فقد ضم الملك عبد الله الضفة الغربية بصورة رسمية سنة ١٩٥٠، ومنح سكانها الجنسية الأردنية. وكان منذ زمن طويل يطمح الى حكم مملكة عربية اوسع، فإذا بضم جزء من فلسطين الى مملكته يجعل حلمه اقرب منالا. وكان ذلك الضم يعني أيضا إضافة موارد بشرية ورؤوس أموال ثمينة كان شرق الأردن يفتقر اليها. وبعد الضم ومنح الجنسية، كان من شأن توكيد الهوية الفلسطينية تنظيميا او بأي شكل آخر، ان يهدد وحدة النظام. ورغم الحصول على الجنسية، لم تحظ الأغلبية العظمى من سكان الضفة بالمساواة الحقيقية مع شرق الأردنيين، سواء في الجهاز الحكومي او الجيش او الاقتصاد.

كما ان عبد الله، ومن بعده الحسين، كانا يعتمدان على المعونة البريطانية والأميركية لإبقاء البلد في قيد الحياة. وكان ثمن هذه المعونات يشمل انتهاج سياسة إقليمية تناصر الغرب، وهي سياسة بغيضة في اعين معظم الفلسطينيين، الذين كانوا يعتبرون بريطانيا مسؤولة عن تقسيم فلسطين. وقد اصبحوا فيما بعد ينظرون الى اميركا بعين الريبة ذاتها بوصفها حليفة لسياسات بريطانيا ومخططاتها. وهكذا، مُهدت الطريق أمام صدام حتمي بين خط إمداد الأردن المالي الحيوي وبين التطلعات السياسية لأغلبية السكان فيه. واضطر الحسين، بسبب الحماسة الوطنية الداخلية والدعم المصري لها، الى التراجع عن نيّته الالتحاق بحلف بغداد. وقد أمدّت مصر المملكة بدعم مالي لفترة قصيرة، لكن عندما هددت القلاقل الداخلية النظام الأردني، حلّ الحسين الحكومة الوطنية النزعة التي لم يكن قد مضى على تأليفها وقت طويل، وأعلن فرض الأحكام العرفية. وتلاشى الدعم العربي في الوقت الذي تزايد الدعم الأميركي الى درجة كبيرة.

ولم يرض الحسين بقيام كيان فلسطيني سنة ١٩٦٤، إلا بعد ان وعده الشقيري بأن هذا الكيان لن يهدد وحدة الأردن. وكانت رغبة الحسين في التقارب مع عبد الناصر، بسبب

إعلان اسرائيل عزمها تحويل مياه الأردن، قد جعلته، بلا ريب، اقرب الى القبول بمنظمة التحرير الفلسطينية. لكن حين تجاوزت المنظمة الحدود التي كان يعتبرها الحسين مقبولة، عمد الملك الى إقفال مكاتبها سنة ١٩٦٦. ولم يحدث اي تراجع في قدرة الملك، لا من ناحية الاقتصاد ولا من ناحية الشرعية الداخلية، على مواصلة السياسات التي كان ينتهجها، إلا في اعقاب هزيمة سنة ١٩٦٧ والكارثة الاقتصادية التي نجمت عنها. فبعد الحرب، اوقفت الولايات المتحدة دعمها الأردن، وبدأت دول عربية ترسل تعويضات عن ذلك الدعم، وهي دول لم تكن بالتأكيد تدعم سياسة النظام حيال الفلسطينيين دعم أميركا لها. لكن بعد ان استعاد الجيش الأردني وجهاز الأمن الداخلي قدراتها، اندفعا نحو مواجهة عسكرية مع حركة المقاومة الفلسطينية، ومن ثم طردها من البلد سنة ١٩٧١. وتبعا لذلك، تم إقفال او تدمير جميع المؤسسات الفلسطينية المستقلة.

وخلال الفترة التي سطع فيها نجم المؤسسات الفلسطينية في الأردن، كانت هذه المؤسسات تتمتع بدعم ومشاركة جماهيرية كبيرين لا نظير لهما في اي مكان آخر، ربما باستثناء الدعم في لبنان في الفترة التي تلت سنة ١٩٧١. لكن اي تعبير عن الاستقلالية الفلسطينية في الأردن يرسم في حد ذاته علامة استفهام بشأن شرعية الكيان الأردني الأوسع. ويقول البعض انه بالنظر الى اعتماد المملكة على الدعم الغربي اعتمادا مستمرا، فان الأردن لن يسمح، على الأرجح، بقيام حركة وطنية تساند الحقوق الفلسطينية بما قد يؤدي الى مواجهة مع حليف الغرب الموثوق به والذي ينال معظم المال، اي اسرائيل. من هنا، وعلى الرغم من وجود العدد الكبير من الفلسطينيين في الأردن، ومنهم الكثيرون من سكان المخيمات الفقراء والذين هم بحاجة الى أنواع متعددة من المساعدات الاقتصادية والاجتماعية التي تتجاوز طاقات الأونروا المحدودة، فان تطور المؤسسات الفلسطينية المستقلة في المملكة الأردنية كان، ولا يزال (باستثناء فترات قصيرة اشرنا اليها)، ضئيلا في احسن أحواله، ويخضع لرقابة وسيطرة دقيقتين للغاية. وإذا استثنينا حدوث تغييرات جذرية، فان هذه الأوضاع سوف تستمر في المستقبل.

تطبيق إطار الهامشية
على سوريا ولبنان

قبل الختام، من المفيد ان نبحث بإيجاز في الخصائص الأساسية للجاليتين الفلسطينيتين في لبنان وسوريا، لاستكشاف مدى انطباق نظرية الهامشية على الجوالي الفلسطينية في بلاد لم تشملها دراستنا هذه بالبحث.(٣)

سبّب تدفق اللاجئين الى لبنان مشكلات كان يمكن ان تكون أكثر خطورة من مشكلات اي بلد عربي مضيف آخر. فقد قُدّرت أعداد اللاجئين سنة ١٩٥٢ بنحو ١٤٠,٠٠٠ (اي ١٠ ٪ من إجمالي السكان). وبالنظر الى كثافة السكان المرتفعة في لبنان قبل هذا التاريخ، والى موارده الطبيعية وطاقته الاستيعابية الاقتصادية المحدودة، فان وجود هذا العدد من الوافدين، الكبير نسبيا ولمدة طويلة، قد سبب القلق للكثير من اللبنانيين. وكان عدد كبير من سكان لبنان عندئذ من ذوي الثقافة الجيدة والمهارة. ولم يكن جهاز البلد الحكومي ولا صناعته بحاجة الى تدفق خبرات من الخارج. والواقع ان لبنان كان في الخمسينات يعاني بطالة عالية، وتبعا لذلك، فُرض حظرٌ على توظيف غير اللبنانيين في الدوائر الحكومية.

كما ان التوازن الطائفي الدقيق، الذي صيغ بين المسلمين والمسيحيين سنة ١٩٤٣ كأساس للعلاقات السياسية الرسمية بين الطوائف (اي: الميثاق الوطني)، قد اضحى مهدَّدا من جراء هذا التدفق الكبير. وهكذا، لم يكن منح الجنسية لأعداد كبيرة من الفلسطينيين واردا إطلاقا لأسباب اقتصادية وسياسية.

وبوصف الفلسطينيين من غير أصحاب الجنسية، فانه لم تكن لهم اية حقوق سياسية في لبنان. فالعمل القانوني كان يستوجب الحصول على إجازة عمل لم تكن متوفرة لمعظم الفلسطينيين، الأمر الذي دفعهم الى العمل بصورة غير شرعية وبرواتب زهيدة في سوقٍ كانت قد اصبحت عندئذٍ سوقا تستغلّ العمال غير المهرة. وكانت الحياة في المخيمات، كما وصفها سكانها، تخضع لمراقبة دقيقة وسيطرة قمعية من قِبل الأمن الداخلي اللبناني (المكتب الثاني [شعبة المخابرات في الجيش]). ومع ان الطلبة الفلسطينيين من حاملي الجوازات الأردنية قد كان لهم دور ناشط في الحياة السياسية في الجامعات (وخصوصا في الجامعة الأميركية في بيروت)، فان اي تنظيم عمّالي او سياسي في صفوف السكان الفلسطينيين المحليين كان يُقمع من قِبل اجهزة الأمن.

ظل الفلسطينيون هامشيين في لبنان اقتصاديا وسياسيا. وكانت الدولة اللبنانية لا تزال خلال الخمسينات والستينات موحدة وقادرة على قمع اية محاولات للتنظيم. لكن حتى في تلك الآونة، كان هنالك قوى ناشطة، وكان من شأن تلك القوى ان تقوض اسس الدولة فيما بعد. وإذا قبلنا المبدأ القائل بأن ليس هناك من دولة تسلّم سيادتها على ارضها الى دولة اجنبية طوعا، فانه ينبغي النظر الى اتفاق القاهرة، الذي ابرمته المقاومة الفلسطينية مع الحكومة اللبنانية سنة ١٩٦٩ والذي انتقلت بموجبه السلطة والمسؤولية عن المخيمات الفلسطينية الى المقاومة، على انه علامة فارقة من علامات اضمحلال سلطة الحكومة المركزية. وقد اثبت هذا الاتفاق هامشية الفلسطينيين بصورة رسمية، ووضع بذلك، الأساس لتطور المؤسسات الفلسطينية تطورا منفصلا ومستقلا. وكان الفلسطينيون منذ وصولهم بمثابة من هم خارج

النظام اللبناني. أما هذا الإذن السياسي الجديد لبدء التنظيم، مع ما واكبه من تفكك او انحطاط تدريجي للدولة اللبنانية، فقد سمح للفلسطينيين، وأرغمهم في الوقت ذاته على تطوير مؤسساتهم السياسية والقانونية والاجتماعية الخاصة بهم. وكان هذا التطور بطيئا في بادىء الأمر، لكنه تعاظم وتسارع بعد طرد المقاومة من الأردن ثم بعد الانهيار التام للدولة اللبنانية في الحرب الأهلية خلال ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦. وشهدت هذه الفترة ازدهار بنية تحتية فلسطينية اجتماعية واقتصادية وسياسية. والواقع ان بيروت ما بعد الحرب الأهلية [المقصود هنا حرب السنتين] اصبحت بالنسبة الى الفلسطينيين اقرب ما يكون الى عاصمة سياسية وثقافية لهم منذ أيام القدس قبل سنة ١٩٤٨. وقد وضع الاجتياح الاسرائيلي سنة ١٩٨٢ حدا مفاجئا وعنيفا لهذه الفترة، في الوقت الذي تم تدمير جميع المؤسسات السياسية والاجتماعية الفلسطينية تقريبا، وتم إخراج مقاتلي منظمة التحرير من بيروت الى شتى أرجاء العالم العربي.

وهكذا، ومن منظور الاطار والبلاد التي درسناها أعلاه، وعلى الرغم من الفوارق الكبيرة بين أعداد الفلسطينيين ومختلف القوى المحركة الاقتصادية ــ الاجتماعية والسياسية التي كانت تعمل، فان الجاليتين في لبنان ومصر تبديان بعض اوجه التشابه المهمة. ففي كلا البلدين، كان الفلسطينيون هامشيين بصورة مطلقة. ففي مصر، وعلى الرغم من ان الفلسطينيين كانوا يحصلون على الوظائف اسوة بالمصريين في أواسط الخمسينات والستينات، فانهم كانوا هامشيين بسبب أعدادهم القليلة، الأمر الذي جعل تأثيرهم السياسي والاقتصادي معدوما تقريبا. وفي لبنان، دفعت أعدادهم الكبيرة واكتظاظ سوق العمل والخطر الكامن الذي يمثله الفلسطينيون على توازن البلد السياسي، الحكومة الى صوغ سياسات تقييدية وحصرية صارمة لتنظيم نواحي الحياة الفلسطينية كافة. وبسبب فرص التنظيم التي سمحت هامشية الجوالي بها، كما في مصر في الخمسينات والستينات، وفي لبنان في السبعينات، فان هذين البلدين مسؤولان عن تولّد أوضاع ادت الى بعض اهم التطورات في تاريخ الحركة الوطنية.

وكما اشرنا أعلاه، فان مثل هذه التطورات أيضا تعبير عن قوة دولة ما او ضعفها. وكانت الدولة المصرية قوية خلال معظم الفترة التي درسناها، لكن الفلسطينيين لم يشكلوا خطرا ذا شأن. أما في لبنان، فان الفلسطينيين كانوا، رغم هامشيتهم، يشكلون خطرا الى الحد الذي دفع الدولة الى مراقبتهم بدقة والى قمع محاولاتهم للتنظيم. ولم يتمكن الفلسطينيون من تعبئة صفوفهم في لبنان إلّا بعد بدء انهيار الدولة. وفي الثمانينات، وبينما سعت الميليشيات المختلفة في لبنان، كالكتائب وحركة أمل، الى السيطرة واحدة تلو الأخرى، كان كسر شوكة الفلسطينيين، ولا يزال، هدفا رئيسيا لها. لذا فمن المتوقع ان تعمد اية دولة لبنانية يُعاد بناؤها وتملك جهاز اكراه داخليا فاعلا الى بذل جميع الجهود لتفكيك الموجود من المؤسسات الفلسطينية او ما يعاد بناؤه في لبنان، تماما كما سعت الدولة قبل سنة ١٩٦٩ لاعاقة مثل هذا التطور.

سوريا

عند تدفق اللاجئين سنة ١٩٤٨ بأعداد قُدرت بـ ٩٠,٠٠٠ ــ ١٠٠,٠٠٠ لاجىء، كانت سوريا وحدها بين الدول العربية المضيفة لا تعاني البطالة ولا ضآلة الموارد الطبيعية. وخلال الخمسينات، وحين أثير موضوع إعادة توطين اللاجئين، كانت منطقة الجزيرة، الغنية والقليلة السكان على ضفاف الفرات، موضع بحث. وعلى الرغم من ان سوريا لم تمنح الوافدين الفلسطينيين الجنسية، فانه لم يكن لعدم حصولهم عليها اي تأثير يذكر، بالنظر الى طبيعة معاملتهم على المستوى الداخلي. ففي الخمسينات صدرت سلسلة من القوانين جعلت الفلسطينيين على قدم المساواة تقريبا مع السوريين في مجالات حيوية كالتوظيف، والنشاط التجاري، والتعليم. وقد خص الفلسطينيون بجناح ضمن حزب البعث السوري، يعرف باسم الصاعقة. وسوريا هي البلد العربي الوحيد الذي يجند في جيشه فلسطينيين ممن لا يحملون الجنسية.

من هنا، استطاع الفلسطينيون الاندماج في بنية الاقتصاد والمجتمع السوريين الى درجة ابعد مما استطاعوه في اي بلد عربي آخر، باستثناء الأردن. لذا، فان حالة سوريا تشبه حالة الأردن الى حد بعيد جدا. فالفلسطينيون ابعد ما يكونون عن الهامشية بالنسبة الى بنية البلد المضيف الاقتصادية والسياسية، بل انهم في الواقع اصبحوا جزءا لا يتجزأ منها. وقد اصبح هذا الاندماج، وخصوصا منذ سنة ١٩٧٠، يعني ان المجال المتاح لتطور المؤسسات الفلسطينية بات ضيقا.

وفي الحالات كلها تقريبا، ثمة مؤسسات سورية رديفة للمنظمات الجماهيرية الفلسطينية (اتحادات عمال سورية واتحادات للمرأة) مع ان نشاطها هو الآخر محدود. وأصبحت عضوية حزب البعث بالنسبة الى السوري والفلسطيني معا، أمرا مهما للوظائف والترقيات، وخصوصا في الحكومة. لذا، فان الكثيرين من الناشطين وأصحاب النفوذ في التنظيمات الفلسطينية في سوريا قد شاركوا كأعضاء في الصاعقة، التي هي في الواقع بمثابة جهاز رسمي.

وفي الفترة التي تلت الانشقاق داخل منظمة التحرير الفلسطينية، شهدت سوريا تطورا بارزا في نشاط المرأة الفلسطينية، وخصوصا من خلال الجبهة الديمقراطية، التي جاءت لتملأ الفراغ الذي احدثه غياب حركة فتح، الممثلة للتيار الرئيسي، عن العمل العلني في سوريا. وحين اخذت الأوضاع الاقتصادية في سوريا تتدهور، بدأت تتعالى أصوات ضد الفلسطينيين. وإذا كان إطار الهامشية صحيحا، علينا ان نتوقع حدوث محاولات لمزيد من التعبير، على مستوى المؤسسات، عن هوية سياسية مستقلة بين الفلسطينيين، كنتيجة لذلك الأمر.

نحو المستقبل

تبين الحالات المختارة للدراسة ان إطار الهامشية، إذا فهمناه من خلال الحافز والفرص المتاحة والموارد، يفسّر، عامة، مدى تطور المؤسسات الفلسطينية في الدول العربية المضيفة. لكن لا يمكن التنبؤ على نحو جازم بمستقبل النضال الفلسطيني للفوز بحق تقرير المصير، وهو الحافز الأساسي لقيام هذه المؤسسات، لأنه يستند الى نطاق واسع جدا من العوامل التي يقع الكثير منها خارج نطاق الجوالي. وقد بيّنت هذه الدراسة ان الشعب الفلسطيني المبعثر استطاع، في فترة قصيرة جدا بعد التشتت والدمار اللذين حلا بالمجتمع الفلسطيني ومؤسساته، تأكيد هويته الجماعية من جديد، في المجال العربي أولا، ومن ثم في المجال الدولي. وكان الفلسطينيون كلما سنحت فرصة سياسية، يستغلونها من أجل إعادة التنظيم والتعبئة.

لقد كان للمؤسسات التي تناولتها هذه الدراسة دور رئيسي في قيام الحركة الوطنية الفلسطينية من جديد بعد سنة ١٩٤٨، وفي سعيها نحو إقامة كيان وطني سياسي. وعلى الرغم من ان النتائج الفادحة التي احدثها الاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢، واقتلاع منظمة التحرير من مقرها في بيروت لا تزال تفعل فعلها على امتداد الشتات، فان المنظمات الشعبية في معظم الحالات قد أعادت تنظيم نفسها، وما زالت تعمل ضمن القيود السياسية التي تفرضها البلاد المضيفة. وكان إعادة الوحدة الى صفوف منظمة التحرير خلال اجتماع المجلس الوطني في الجزائر في نيسان/إبريل ١٩٨٧ خطوة لا بدّ منها على طريق إعادة الحياة والنشاط الى الحركة الوطنية. وحين تسمح الأوضاع الاقليمية والفلسطينية، قد تستعيد المنظمات الشعبية مجدها السابق بصفتها اللبنات التي لا بدّ منها لبناء دولة فلسطينية ذات سيادة.

المصادر والمراجع

المصادر

الفصل الأول
الشتات وبناء الدولة والسياسة العربية المحلية

(١) كما يستشهد بها: Hurewitz, *Struggle for Palestine*, p. 220.

(٢) هذا الاصطلاح مأخوذ من عنوان فرعي لكتاب

Ann Mosely Lesch, *Arab Politics in Palestine 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1979).

(٣) لعرض «آخر» ما وصل العلم اليه في تحليل تطور الدولة الحديثة ودورها، أنظر:

Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol, eds., *Bringing the State Back In* (New York: Cambridge University Press, 1985).

(٤) *Ibid.*, p. 175.

(٥) Charles Tilly, ed., *The Formation of Nation States in Western Europe* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1975).

(٦) ان ظاهرة التنظيم المبني على القطاعات، او ما يُسمى النقابية، قد دُرست على الوجه الأدق في أميركا اللاتينية وفي إطار أوروبا الشرقية. أنظر:

Philippe Schmitter, «Still the Century of Corporation?» *Review of Politics*, 36(1): 85-131.

(٧) هناك تفاوت كبير بين أعداد السكان الأصليين وأعداد اللاجئين. أنظر:

UNRWA, *UNRWA: A Brief History 1950-1982*, pp. 2-6.

وانظر أيضا: «الفلسطينيون في الوطن العربي»، ص ٨٩ ــ ٩٥.

(٨) ان موضوع طرد الفلسطينيين في مقابل فرارهم هو من أكثر الموضوعات إثارة للجدل في التاريخين الفلسطيني والاسرائيلي الحديثين. راجع في شأن هذا الموضوع كتبا تتضمن معلومات توثيقية اسرائيلية افرج عنها مؤخرا، منها:

Tom Segev, *1949: The First Israelis* (New York: Free Press, 1986); Simha Flapan, *The Birth of Israel: Myths & Realities* (New York: Pantheon Books, 1987); Benny Morris, «Operation Dani and the Palestinian Exodus from Lydda and Ramle in 1948,» *Middle East Journal* (Winter 1986), 40(1): 82-110 and «The Harvest of 1948 and the Creation of the Palestinian Refugee Problem,» *Middle East Journal* (Autumn 1986), 40(4): 671-686. See also Nafez Nazzal, *The Palestinian Exodus from Galilee, 1948* (Beirut: IPS, 1978).

(٩) أنظر: شكري عراف، «القرية العربية الفلسطينية» (القدس: جمعية الدراسات العربيـة، ١٩٨٥)، ص ١٦٣ ــ ٢٧٩، للاطلاع على قائمة بأسماء القرى الفلسطينية التي دُمرت بعد ان هُجّر أهلها، والتي ما زالت آثارها قائمة.

(١٠) تستخدم عدة كلمات اخرى لوصف حالة الفلسطينيين، منها «المنفى» و «التشرد».

(١١) Turki, *The Disinherited*, p. 8.

(١٢) أنظر: Rothschild, *Ethnopolitics,* and Clifford Geertz, «The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States,» in Geertz, ed., *Old Societies and New States,* pp. 108-128, 153-157.

(١٣) أنظر: Khoury, *Urban Notables and Arab Nationalism.*

(١٤) أنظر: Muslih, *The Origins of Palestinian Nationalism* للاطلاع على وصف مفصل يتعلق بالتطور المبكر للشعور الوطني في فلسطين.

(١٥) أنظر: Dov Ronen, *The Quest for Self-Determination,* p. 53.

(١٦) أنظر: Jeffery A. Ross, «The Mobilization of Collective Identity: An Analytical Overview,» in Ross and Cottrel, eds., *Mobilization of Collective Identity,* pp. 9-10.

ويقول المؤلف ان هوية جماعة ما تُحدد من خارج إطارها، ويتم فرضها بالقوة من قبل الفئة المهيمنة.

(١٧) في حين ان مخيمات سنة ١٩٤٨، ومخيمات ما بعد حرب سنة ١٩٦٧ لاحقا، كانت في الكثير من الأحيان تقام خارج المدن، فقد ادى النمو المطرد لهذه المدن (وبخاصة دمشق وبيروت وعمان) في النهاية الى احتواء هذه المخيمات داخل المناطق المدينية. وقد حد هذا الأمر من عزلة المخيمات على الأقل.

(١٨) ثمة منظمات فلسطينية اخرى ذات طابع مشابه ولها فروع في أرجاء الشتات وهي: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، والاتحاد العام للأطباء والصيادلة الفلسطينيين، والاتحاد العام للفنانين الفلسطينيين، والاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين، والاتحاد العام للمحامين والقانونيين الفلسطينيين. وهناك مؤسسة اخرى هي «صامد» (مؤسسة معامل أبناء شهداء فلسطين) التي كانت توظف أعدادا كبيرة، وكان لها مشاريع اقتصادية في لبنان، وفي سوريا بدرجة أقل.

(١٩) ان الكتابين المرجعين في شأن منظمة التحرير

Quandt, Jabber and Lesch, *The Politics of Palestinian Nationalism* and Cobban, *The Palestinian Liberation Organization*

كما الكثير من الكتب والمقالات التي تقل عنهما اهمية، قلما يلتفتان الى الفترة الواقعة بين سنتي ١٩٤٨ و ١٩٦٤.

(٢٠) لفظة «فتح» كناية عن أول حروف معكوسة من «حركة التحرير الوطني الفلسطيني». وكانت فتح أول حركة وطنية فلسطينية صرفة تبرز بعد سنة ١٩٤٨. وكان أول من طور فكرتها أعضاء بارزون في اتحاد طلبة القاهرة أمثال ياسر عرفات وصلاح خلف. واكتسبت لنفسها شهرة في الأوساط الفلسطينية بسبب عملياتها العسكرية ضد اسرائيل. وقد تولى زعماؤها قيادة المنظمة سنة ١٩٦٩، وما زالوا.

وحزب البعث ثمرة وحدة تمت سنة ١٩٥٢ بين حزبين هما «حزب البعث» الأصلي و «الحزب العربي الاشتراكي». وقد اسسه مفكران عربيان ايديولوجيان هما ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار، وشعاره «امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة». وقد دُمجت عناصر من الديالكتيك الماركسي والاشتراكية مع دعوة للوحدة العربية والتحرير. والبعث هو الحزب الحاكم في سوريا والعراق، إنما بفرعين منفصلين ومتنافسين إقليميا. أما حركة القوميين العرب، فقد نشأت في الجامعة الأميركية في بيروت وأقامت سلسلة واسعة من الخلايا شبه السرية في لبنان وسوريا والأردن. وكانت الوحدة العربية هدفها الأهم. وحين تخاصم عبد الناصر مع حزب البعث السوري، كانت هذه الحركة اشد مناصري الرئيس المصري. وقد نمت ايديولوجيتها المتعددة المصادر فولّدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

(٢١) Tilly, *From Mobilization to Revolution,* pp. 54-56, 62-63, 71-73.

(٢٢) أنظر تحليلا لمختلف اوجه الهامشية في: Germani, *Marginality.*

(٢٣) *Ibid.*, p. 10.

الطريق الطويل الى الخلف: تطور الكيان الفلسطيني

(١) لوصف أكثر تفصيلا لهذه المواقف المتنازعة أنظر: الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية»، ص ٢٠ ــ ٢٩، فيما يتعلق بالأردن، و ص ٣٧ ــ ٣٩ فيما يتعلق بمصر.

(٢) «عموم فلسطين، حكومة» في «الموسوعة الفلسطينية» (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤)، ٣:٣٤٢.

(٣) تستوجب الكتابة عن حكومة عموم فلسطين جمع نتف من المعلومات من مصادر مختلفة. وهناك مرجع ممتاز هو الشعيبي، «الكيانية...»، ص ١٨ ــ ٢٢. وهناك «الموسوعة الفلسطينية»، ٣:٣٤٢ ــ ٣٤٤، على الرغم من ان «الموسوعة» ككل فيها نواقص كثيرة. وهناك مصادر عربية أصلية تأتي الى ذكر هذا الموضوع، منها: محمد عزة دروزة، «القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها» (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥١) في مجلدين؛ خيرية قاسمية، تحرير، «عوني عبد الهادي، أوراق خاصة» (بيروت: مركز الأبحاث، ١٩٧٤)؛ عبد الله التل، «كارثة فلسطين» (القاهرة: دار القلم، ١٩٥٩).

(٤) الشعيبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٥) أنظر: «مؤتمر غزة» في «الموسوعة الفلسطينية»، ٣:٣٨٩.

(٦) ثمة مقالات عن مؤتمرات عمان ونابلس وأريحا في «الموسوعة الفلسطينية»، ٤:٣٧٧ ــ ٣٧٩، عدا عن بعض الجمل وبعض الأوصاف المتفرقة.

(٧) الأسطل، «الوضع القانوني لقطاع غزة تحت الادارة المصرية»، ص ٩ ــ ١٠.

(٨) «الفلسطينيون في الوطن العربي»، ص ٥٧٩.

(٩) المصدر نفسه، ص ٥٧٨.

(١٠) «قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين»، ص ٧٥.

(١١) راجع قائمة كاملة بقرارات الجامعة العربية في شأن قضية فلسطين، المصدر نفسه.

(١٢) تستشهد الكاتبة كوبان في دراستها لمنظمة التحرير (بالانكليزية) بصلاح خلف، الذي يحدد تاريخ تأسيس فتح في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩، وبهاني الحسن الذي يؤرخ «التوحيد النهائي لنواة الحركة» سنة ١٩٦٢ (ص ٢٣). لكن استنادا الى مقابلات مع قادة فتح الآخرين، ومنهم خليل الوزير (ابو جهاد)، والى منشورات الحركة الأولى، كما ترد في رسالة فواز حامد الشرقاوي، «حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ١٩٦٥ ــ ١٩٧١»، التي قدمها الى جامعة القاهرة لنيل درجة الماجستير سنة ١٩٧٤، فان الشعيبي يؤرخ لبداية فتح في أواخر سنة ١٩٥٧ (ص ٥٢). وقد يعزى هذا التفاوت في التأريخ الى تفاوت في مفاهيم من جرت مقابلتهم «للبداية» او «لتأسيس» الحركة.

(١٣) الشعيبي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣ ــ ٧٤.

(١٤) لمعلومات إضافية في شأن الاتحاد الوطني العربي الفلسطيني أنظر: «الادارة المصرية لقطاع غزة»، في «الموسوعة الفلسطينية»، ١:١٣٢.

(١٥) الشعيبي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(١٧) لمزيد من التفاصيل في شأن هذه الاجتماعات المختلفة، أنظر: المصدر نفسه، ص ٨٧ ــ ٩٤.

(١٨) لبحث دقيق في شأن التحول من منظمة تحرير قبل سنة ١٩٦٧ الى قيادة فصائل أنظر:

Hamid, «What is the PLO?» pp. 98-101.

(١٩) لهذا السبب، يتمتع بعض الفصائل التي ليست لها قاعدة شعبية واسعة بتمثيل لا يبدو انه يمثل حجمها الحقيقي. وبسبب التمويل المادي، كان لوحداتها العسكرية تأثير، على الرغم من أنها لا تتمتع في

الأوساط الفلسطينية بتأييد سياسي او ايديولوجي ذي شأن، ومن بينها مثلا الصاعقة، وجبهة التحرير العربية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة.

(٢٠) مع انها خاضعة لدائرة المنظمات الشعبية التابعة لمنظمة التحرير، فان الفلسطينيين يستخدمون عبارات مختلفة للدلالة عليها: منظمات شعبية، منظمات جماهيرية، اتحادات شعبية.

(٢١) Kadi, *Basic Political Documents*, pp. 122-123.

(٢٢) لم يتح لنا الاطلاع على الدساتير الأصلية. ويفترض ان هذه الدساتير قد عُدّلت على مر السنين، لكن الأهداف الأساسية لهذه الاتحادات تنعكس في الوثائق الأحدث تاريخا. وقد استعملت الوثائق التالية: «النظام الأساسي للاتحاد العام لطلبة فلسطين»؛ «النظام الداخلي للاتحاد العام لعمال فلسطين»؛ «النظام الأساسي للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية»؛ «النظام الأساسي والداخلي».

(٢٣) «النظام الأساسي» (جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني).

(٢٤) Rubenberg, *The Palestine Liberation Organization*, p. 42.

الفصل الثالث

الحامي القوي

(١) Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers*, p. 55.

(٢) *Ibid.*, p. 75.

(٣) أنظر: البشري، «الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢»، ص ٢٥٥ ـ ٢٦٨.

(٤) Kazziha, *Palestine in the Arab Dilemma*, pp. 93-94.

(٥) Issawi, *Egypt in Revolution*, p. 57.

(٦) *Ibid.*, p. 37.

(٧) Gamal Abd al-Nasir, «Philosophy of the Revolution, 1952,» in Nasir, *Nasir Speaks: Basic Documents*, E. S. Farag (London: Morsett Press, 1972), pp. 18, 49.

(٨) هذا المقطع يوجز ما ورد في كتاب «اللجنة العليا لشؤون المهاجرين الفلسطينيين». ويتبع عرضنا ما ورد في الكتاب بأدق صورة ممكنة.

(٩) Hala Sakakini, *Jerusalem and I: A Personal Record* (Jerusalem: Commercial Press, 1987), p. 124.

(١٠) اصدر مجلس جامعة الدول العربية خلال دورته السادسة عشرة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٥٢، قرارا حث فيه الحكومات العربية على اتخاذ الخطوات الضرورية لجمع شمل العائلات الفلسطينية المشتتة في البلد الذي يعيش رب العائلة فيه. ويذكر كتاب «اللجنة العليا لشؤون المهاجرين الفلسطينيين» قرارا في هذا الشأن يعود الى سنة ١٩٥٠، لكني لم استطع العثور عليه بين قرارات الجامعة. ويذهب الكتاب الى ان اللاجئين اعيدوا الى غزة طبقا لقرار مجلس الجامعة هذا. وحتى لو صدر قرار كهذا سنة ١٩٥٠، فتوقيته كان مغلوطا فيه. فالكتاب نفسه يعترف بأن قرار الحكومة المصرية بإعادة اللاجئين الى غزة اتُخذ سنة ١٩٤٩. وثمة مشكلة اخرى هي ان أعداد الذين قدموا وغادروا وتلقوا المساعدات ليست متطابقة. ولسوء الحظ، هذا هو الكتاب الوحيد الذي يؤرخ لهذه الفترة. وكما هي الحال في فترات وأماكن اخرى، فان أرقاما صحيحة ومتناسقة بصدد الفلسطينيين في مصر لا تزال بعيدة المنال.

(١١) «اللجنة العليا لشؤون المهاجرين الفلسطينيين»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

(١٢) مقابلة مع السيد راغب قديس الذي عمل في برنامج توزيع المساعدات، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

(١٣) مقابلة مع خديجة عرفات، رئيسة قسم الشؤون الاجتماعية في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، فرع مصر، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

(١٤) «الفلسطينيون في الوطن العربي»، ص ١٢٥.

(١٥) مقابلة مع فخري سرّاج، مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣.

(١٦) Nabil Shaʿth, «High-Level Palestinian Manpower,» p. 81. والدكتور نبيل شعث عضو سابق في الاتحاد العام لطلبة فلسطين وعضو بارز في الجالية الفلسطينية في القاهرة، ومستشار سياسي لعرفات.

(١٧) مقابلات مع: احمد صدقي الدجاني، وهو عضو المجلس الوطني الفلسطيني منذ امد طويل، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣؛ وفخري سراج، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣؛ وفؤاد إبراهيم عباس، وهو يعيش في مصر منذ امد بعيد وعضو في الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

(١٨) «الأراضي الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المسلحة المصرية» في: ابو النمل، «قطاع غزة، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧»، ص ٤٧.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٢٠) Nutting, *Nasser*, p. 363.

(٢١) ابو النمل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

(٢٢) خلوصي، «التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، فلسطين ١٩٤٨ ـ ١٩٦١»، ص ٥١، ٥٣.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٢٤) «الفلسطينيون في الوطن العربي»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٢٦) ابو النمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٢٩) الأسطل، «الوضع القانوني لقطاع غزة تحت الادارة المصرية»، ص ١٣ وص ٢٤: الهامش ٥٥.

(٣٠) في سنة ١٩٦٤، وبعد ان «دُفنت» حكومة عموم فلسطين، بدأت مديرية الجوازات والهجرة والجنسية في مصر إصدار وثائق سفر للغزيين. أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٣، الهامش ٣٦.

(٣١) «ممنوع العمل بأجر او من دون اجر»، من مقابلة مع فؤاد إبراهيم عباس، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

(٣٢) «الجريدة الرسمية»، العدد ١٤٦، ٢ تموز/يوليو ١٩٦٠.

(٣٣) الأسطل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣، الهامش ٣٦.

(٣٤) مقابلة مع عباس. لسوء الحظ، لا تتوفر أرقام ادق بشأن وجود الفلسطينيين في مصر.

(٣٥) مقابلة مع يسرى الكيالي التي لجأت الى مصر سنة ١٩٤٨، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣.

(٣٦) «الوقائع المصرية»، العدد ٥٨، ٢٢ تموز/يوليو ١٩٥٤.

(٣٧) المصدر نفسه، العدد ٧٤، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤.

(٣٨) المصدر نفسه، العدد ٨٤، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤.

(٣٩) مقابلة مع عباس.

(٤٠) «الجريدة الرسمية»، العدد ٥٨، ١٠ آذار/مارس ١٩٦٢.

(٤١) مقابلة مع سراج، ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٤.

(٤٢) «قطاع غزة»، ص ٧٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٤٦) أنظر: Jackson, *Middle East Mission;* Touval, *The Peace Brokers.*

(٤٧) لبحث في الأسباب الاقتصادية للانفصال، أنظر: Petran, *Syria,* pp. 135-145.

(٤٨) Kerr, *The Arab Cold War,* p. 11.

(٤٩) أنظر: الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية، ١٩٤٧ ــ ١٩٧٧»، ص ١٠١ ــ ١٠٢.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٥١) Cobban, *The Palestinian Liberation Organization,* pp. 45-46.

(٥٢) Nutting, *op.cit.,* p. 462.

(٥٣) Elmessiri, *The Palestinian Wedding,* pp. 89-93، والقادسية موقع في العراق هُزم الجيش الفارسي فيه على يد جيش عربي صغير سنة ٦٣٧م.

(٥٤) مقابلة مع مسؤول في منظمة التحرير في القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣.

(٥٥) من مقابلة مع الحاكم المصري العسكري العام لغزة في القاهرة، اللواء عادل محمد محمود، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

(٥٦) مقابلة مع سراج.

(٥٧) Baron, *Les Palestiniens Un Peuple,* pp. 351-353; Fahmy, *Negotiating for Peace in the Middle East,* pp. 96-101.

(٥٨) لمزيد من التفاصيل في شأن تعاطي الصحافة المصرية مع الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، أنظر:
Karem Yehya, «The Image of the Palestinians in Egypt, 1982-1985,» pp. 45-63.

(٥٩) القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ (تعديل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣)، «الجريدة الرسمية»، العدد ٢٨، ٤ تموز/يوليو ١٩٨٥.

الفصل الرابع
الاتحاد العام لطلبة فلسطين: ميدان التدريب السياسي

(١) مقابلة مع عبد المحسن ابو ميزر، الناطق الرسمي باسم جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني، وعضو سابق في اتحاد الطلبة الفلسطينيين، في دمشق، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. درس الحاج امين الحسيني في الأزهر وفي دار الدعوة والارشاد وفي كلية الآداب والعلوم في الجامعة المصرية. أنظر: الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ــ ١٩٤٨»، ص ٢٠١ ــ ٢٠٢.

(٢) «تاريخ الحركة الطلابية الفلسطينية»، ص ٤.

(٣) موسى، «حول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين».

(٤) مقابلة مع عبد الفتاح شريف، وهو موظف سابق في حكومة عموم فلسطين، عاش طويلا في مصر، ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٤.

(٥) «الحركة الطلابية الفلسطينية»، مصدر سبق ذكره، ص ٤ ــ ٥.

(٦) اصدر مجلس جامعة الدول العربية عدة توصيات تتعلق بالطلبة الفلسطينيين. ففي ٢١ آذار/مارس ١٩٤٩، امرت الأمانة العامة بصرف مبلغ ٢٠٠٠ جنيه مصري (٥٦٠٠ دولار) للطلبة المحتاجين. وفيما بعد، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٢، طالبت بمعونات إضافية لطلبة فلسطين في الجامعات المصرية. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤، صدر قرار يعترف بهذه المعونات المطلوبة سنة ١٩٥٢ شريطة ان يبيّن

الطالب حاجته، وشريطة ألّا يتلقى معونة من الأونروا. راجع نصوص هذه القرارات في: «قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين».

(٧) Abu Iyad (Salah Khalaf) with Eric Rouleau, *My Home, My Land,* p. 19.

(٨) Alan Hart, *Arafat: Terrorist or Peacemaker?* p. 104.

(٩) Abu Iyad, *op.cit.,* p. 19.

(١٠) مقابلة مع فخري سراج، مدير مكتب منظمة التحرير في القاهرة، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣.

(١١) مقابلة مع محمد صبيح، رئيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين سابقا، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣.

(١٢) مقابلة مع سعيد كمال، ممثل سابق عن حركة القوميين العرب في منظمة طلاب فلسطين في العراق وفي الاتحاد العام لطلبة فلسطين في القاهرة، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣.

(١٣) Hart, *op.cit.,* pp. 86-87.

(١٤) Abu Iyad, *op.cit.,* p. 20.

(١٥) مقابلتان مع محمد صبيح ومع زهير الخطيب، رئيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين سابقا، ١٠ و١١ آذار/مارس ١٩٨٤.

(١٦) Abu Iyad, *op.cit.,* p. 21.

(١٧) *Ibid.*

(١٨) *Ibid.,* p. 22.

(١٩) *Ibid.,* p. 23.

(٢٠) للاطلاع على القصة بكاملها أنظر: الحسيني، «مواجهة النشاط الصهيوني على الصعيد الطلابي».

(٢١) Abu Iyad, *op.cit.,* p. 23.

(٢٢) Hart, *op.cit.,* pp. 90-91.

(٢٣) «الحركة الطلابية الفلسطينية»، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(٢٤) في ٨ آذار/مارس ١٩٥٩، قاد العقيد عبد الوهاب الشواف، قائد موقع الموصل، ثورة مسلحة منسقة بمعونة من الجمهورية العربية المتحدة. وقد علم عبد الكريم قاسم، الذي كان هو نفسه قد تولى السلطة في انقلاب تموز/يوليو ١٩٥٨، بموعدها سلفا، فأخمدها بوحشية.

(٢٥) مقابلة مع كمال.

(٢٦) «الحركة الطلابية الفلسطينية»، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) لم تسمح السلطات العسكرية المصرية في غزة بأي تنظيم طالبي على مستوى المدارس الثانوية، اذ لم يكن في غزة جامعات آنئذ.

(٢٩) مقابلة مع كمال.

(٣٠) ان معظم ما يلي من وصف لما جرى في المؤتمرات العامة للاتحاد العام لطلبة فلسطين مأخوذ من موسى.

(٣١) قدم صبيح هذه القائمة خلال المقابلة.

(٣٢) «الحركة الطلابية الفلسطينية»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥ ــ ١٦.

(٣٣) مقابلة مع كمال.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) موسى، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.

(٣٦) مقابلة مع صبيح.

(٣٧) موسى، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.

(٣٨) تدل لفظة «الانشقاق» منذ سنة ١٩٨٣ على الانقسام داخل فتح وداخل المنظمة بصورة عامة. ويسمي مناصرو عرفات المتمردين بـ «المنشقين» بينما يسمي أعداء عرفات أنصاره بـ «المنحرفين».

(٣٩) موسى، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.

(٤٠) مقابلة مع كمال.

(٤١) مقابلة مع الخطيب.

(٤٢) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٤» (١٩٦٦)، ص ١٠٥.

(٤٣) مقابلة مع كمال.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) موسى، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

(٤٦) «الحركة الطلابية الفلسطينية»، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٤٧) موسى، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣.

(٤٨) مقابلة مع كمال؛ ومقابلة مع غازي فخري مرار، وهو مسؤول سابق في الاتحاد العام لطلبة فلسطين، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤.

(٤٩) شريف الحسيني، «المؤتمر الوطني السادس للاتحاد العام لطلبة فلسطين»، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٩.

(٥٠) «الحركة الطلابية الفلسطينية»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(٥١) مقابلة مع صبيح.

(٥٢) مقابلة مع عزام الأحمد، عضو سابق في فرع العراق في الاتحاد العام لطلبة فلسطين، ٨ أيار/مايو ١٩٨٤.

(٥٣) مقابلة مع مرار.

(٥٤) مقابلة مع عضو سابق في فرع أسيوط للاتحاد العام لطلبة فلسطين، يعرف فقط باسم جابر، ٥ تموز/يوليو ١٩٨٤.

(٥٥) اضف الى ذلك ان الحسن ملك المغرب، والرئيس التونسي بورقيبة، والملك السعودي سعود، والرئيس المصري عبد الناصر، كانوا كلهم يساهمون بانتظام. وبعد استقلال الامارات العربية المتحدة، اصبح الشيخ زايد يدفع معونات سنوية. وبعد تأسيس منظمة التحرير، مُنح الاتحاد العام لطلبة فلسطين مبلغ ١٢,٠٠٠ دينار اردني (٣٣,٦٠٠ دولار) سنويا، فأصبح بذلك اغنى الاتحادات الشعبية الفلسطينية: من مقابلة مع كمال.

(٥٦) مقابلة مع الخطيب.

(٥٧) لم يتح لنا الاطلاع على قائمة العضوية. وقد أعطى الذين قابلناهم أرقاما مبنية على ذاكرتهم وتجربتهم. وزعم عبد الفتاح شريف انه خلال أوائل الخمسينات، وقبل قبول انضمام اتحاد طلبة فلسطين الى الاتحاد الدولي للطلبة، كان في الاتحاد ٥٠٠ عضو تقريبا. واستنادا الى محمد صبيح وسعيد كمال وزهدي القدرة (ممثل المنظمة في مصر وعضو سابق في الاتحاد العام لطلبة فلسطين في القاهرة)، كان الاتحاد العام للطلبة سنة ١٩٥٩ يضم أكثر من ٢٠٠٠ طالب. ولم يتح لنا ان نعرف النسبة المئوية من هؤلاء الألفين في مصر. وقال عضو سابق في فرع أسيوط انه بحلول سنة ١٩٦٩، كان في فرع مصر ٦٠٠٠ عضو من مجموع الطلاب الفلسطينيين (أعضاء في الاتحاد العام وغير أعضاء) البالغ عددهم ٣٠,٠٠٠. وقال فخري سراج وزهدي القدرة انه كان ثمة ١٢,٠٠٠ طالب فلسطيني في القاهرة سنة ١٩٧٠، لكن لم يكونوا جميعهم أعضاء في الاتحاد العام لطلبة فلسطين.

(٥٨) مقابلة مع جابر.

(٥٩) مقابلة مع مرار.

(٦٠) Dajani, *The Institutionalization of Palestinian Identity in Egypt*, p. 44.

(٦١) Abdallah, *The Student Movement and National Politics in Egypt*, pp. 150, 152.

(٦٢) *Ibid.*, pp. 149-175.

(٦٣) *Ibid.*, p. 176.

(٦٤) El-Rayyes and Nahas, *Guerrillas for Palestine*, p. 94.

(٦٥) Hinnebusch, *Egyptian Politics under Sadat*, p. 51.

(٦٦) Shoukri, *Egypt: Portrait of a President, 1971-1981*, pp. 101-111.

(٦٧) Hirst and Beeson, *Sadat*, p. 128.

(٦٨) El-Rayyes and Nahas, *op.cit.*, p. 94.

(٦٩) من حديث د. عبد المنعم سعيد علي، من مركز الدراسات الاستراتيجية في الأهرام. وكان د. سعيد علي مشاركا في الحركة الطالبية في أواخر الستينات وأوائل السبعينات.

(٧٠) El-Rayyes and Nahas, *op.cit.*, p. 95.

(٧١) Dajani, *op.cit.*, p. 46.

(٧٢) Baker, *Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat*, p. 167.

(٧٣) Hinnebusch, *op.cit.*, p. 244.

(٧٤) مقابلة مع زينب الغنيمي، وكانت عضوا في فرع مصر في الاتحاد العام لطلبة فلسطين خلال هذه الفترة، وهي حاليا عضو في المجلس الاداري للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.

(٧٥) مقابلة مع الغنيمي.

(٧٦) Dajani, *op.cit.*, p. 46.

(٧٧) ابو كاشف، «الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر»، ص ٢٨٢.

الفصل الخامس

البحث عن المجتمع:

الاتحاد العام لعمال فلسطين، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية،

الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

(١) «مذكرات حسني صالح الخفش»، ص ٦٨. (يشار اليها فيما يلي بـ «مذكرات الخفش»).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مقابلة مع ناجي الكوني، ٤ آب/أغسطس ١٩٨٦.

(٤) من مقابلة مع عوني البطاش، الأمين العام السابق للاتحاد العام لعمال فلسطين في الكويت ومدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت حاليا، ٧ آذار/مارس ١٩٨٤.

(٥) «مذكرات الخفش»، مصدر سبق ذكره، ص ٧١ ـ ٧٢.

(٦) مقابلة مع الكوني.

(٧) مقابلة مع يونس الكثري، عضو دائرة الوطن المحتل في منظمة التحرير الفلسطينية، وينشط حاليا في فرع مصر للاتحاد العام لعمال فلسطين، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣.

(٨) «مذكرات الخفش»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.

(٩) المصدر نفسه، ص ٨١.

(١٠) مقابلة مع الكوني.

(١١) «مذكرات الخفش»، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

(١٢) مقابلة مع الكوني.

(١٣) «مذكرات الخفش»، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥.

(١٤) مقابلة مع الكوني.

(١٥) مقابلة مع الكاتب والمؤرخ الفلسطيني عبد القادر ياسين، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

(١٦) «المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال فلسطين»، ص ١٥٢ ـ ١٥٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(١٨) مقابلة مع ياسين.

(١٩) «المؤتمر الأول»، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥ ـ ١٠٠.

(٢٠) «مذكرات الخفش»، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

(٢١) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٧»، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(٢٢) «قرارات المؤتمر الثاني، ١٩٦٧»، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

(٢٣) كان الاتحاد قد دعا الى اتخاذ هذه الخطوات الاقتصادية في الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٦٩. أنظر: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٩»، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٢٤) «قرارات المؤتمر الثاني، ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٢.

(٢٥) مقابلة مع الكوني.

(٢٦) «قرارات المؤتمر الثاني، ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٨.

(٢٧) مقابلة مع عادل عطية، الأمين العام الحالي للاتحاد العام لعمال فلسطين، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

(٢٨) «وثائق المؤتمر الخامس، ٨ ـ ١٠ يونيو ١٩٧٤»، ص ٣٩ ـ ٥٣.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٣٠) مقابلة مع عطية.

(٣١) عبّر عن هذه الآراء معظم الفلسطينيين الذين قابلناهم خلال فترة بحوثنا (أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ـ شباط/فبراير ١٩٨٤). أنظر أيضا:

Yehya, «The Image of the Palestinians in Egypt, 1982-1985.»

(٣٢) مقابلة مع عطية.

(٣٣) مقابلتان مع سميرة ابو غزالة، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣.

(٣٤) «النظام الأساسي لرابطة المرأة الفلسطينية».

(٣٥) مقابلة مع ابو غزالة، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣.

(٣٦) مقابلة مع ابو غزالة، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣.

(٣٧) مقابلة مع عرب عبد الهادي، وهي عضو سابق في فرع مصر في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤.

(٣٨) Dajani, *The Institutionalization of Palestinian Identity in Egypt*, p. 59.

(٣٩) مقابلة مع زينب الغنيمي، وكانت عضوا في فرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين في مصر، وشاركت في نشاطات المركز، وهي حاليا عضو في المجلس الاداري للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.

(٤٠) Dajani, *op.cit.*, p. 74.

(٤١) مقابلة مع يسرى شهاب الدين، وهي عضو سابق في فرع مصر في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ومديرة سابقة لبيت الطالبات التابع للاتحاد في القاهرة، ٥ شباط/فبراير ١٩٨٤.

(٤٢) مقابلة مع الغنيمي.

(٤٣) مقابلة مع عبد الهادي.

(٤٤) مقابلة مع ابو غزالة، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤.

(٤٥) هذه المعلومات مبنية على مقابلتين مع امرأتين كانتا نشيطتين في فرع الاسكندرية وهما: فائقة محمد علي والكسندرا (والثانية تعرف بهذا الاسم فقط)، ٩ شباط/فبراير ١٩٨٤.

(٤٦) مقابلة مع عبلة الدجاني، عضو فرع مصر في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣.

(٤٧) مقابلة مع عرب عبد الهادي ومع عضو فرع مصر في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ميسون شعث، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

(٤٨) مقابلة مع عبد الهادي.

(٤٩) مقابلتان مع عبد الهادي وابو غزالة.

(٥٠) مقابلة مع فيحاء عبد الهادي، وهي عضو في فرع مصر في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٦.

(٥١) Dajani, *op.cit.*, p. 61.

(٥٢) مقابلة مع فيحاء عبد الهادي.

(٥٣) المعلومات في هذا القسم مستقاة من مقابلة مع موسى ابو العمرين، وهو مساعد الأمين العام لفرع مصر في الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، ٤ آب/أغسطس ١٩٨٦.

(٥٤) لم يعد هذا الأمر سائدا، فعلى الفلسطينيين الآن ان يدفعوا ثمن الرعاية الطبية بالعملة الصعبة، وهو ما ادى الى ازدياد خدمات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في البلد، والى نمو برنامج للتأمين الاجتماعي.

(٥٥) مقابلة مع ناهدة الحسيني، وهي احدى مؤسسات فرع الهلال الأحمر الفلسطيني في مصر، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤.

(٥٦) من مقابلات مع فتحي عرفات، احد مؤسسي الهلال في الأردن، ورئيس الجمعية حاليا، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣؛ ومقابلة مع ناهدة الحسيني.

(٥٧) مقابلة مع الحسيني واخرى مع هند ابو السعود، احدى مؤسسات فرع الهلال في مصر، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

(٥٨) مقابلة مع ابو السعود.

(٥٩) مقابلة مع إنعام عرفات، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

(٦٠) Dajani, *op.cit.*, p. 71.

(٦١) علي إبراهيم، «جمعية الهلال الأحمر في مصر: تخطيط يتلاءم مع الاحتياجات»، في مجلة «بلسم» (نيقوسيا، المجلة الرسمية لجمعية الهلال)، (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥) الأعداد ١١٣ ـ ١١٥، ص ٨٩.

(٦٢) Dajani, *op.cit.*, p. 72.

(٦٣) *Ibid.*, p. 73.

(٦٤) إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

(٦٥) Dajani, *op.cit.*, pp. 75-76.

(٦٦) مقابلة مع أمل الأميركاني، من فرع العلاقات العامة في الهلال، ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٦.

(٦٧) Dajani, *op.cit.*, p. 79.

(٦٨) إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

(٦٩) مقابلة مع الأميركاني.

(٧٠) مقابلة مع خديجة عرفات، رئيسة قسم الشؤون الاجتماعية في الهلال في القاهرة، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

(٧١) مقابلة مع عرفات.

(٧٢) مقابلة مع ابو السعود.

الفصل السادس

الفرصة في المنفى

(١) كنفاني، «عشرة أمتار فقط»، من المجموعة القصصية «عالم ليس لنا» في: كنفاني، «الآثار الكاملة»، المجلد الثاني.

(٢) Hudson, *Arab Politics*, p. 187.

(٣) Ismael, *Kuwait*, ch. 3.

(٤) كنفاني، «رجال في الشمس» في: كنفاني، «الآثار الكاملة»، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢ ــ ١١٣.

(٥) Ghabra, *Palestinians in Kuwait*, pp. 66-70؛ وأيضا مقابلتنا مع خالد ابو خالد، وهو شاعر فلسطيني ذهب الى الكويت بواسطة «القطار السري»، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.

(٦) صباح، «الهجرة الى الكويت من عام ١٩٥٧ الى ١٩٧٥»، ص ١٥٧ ــ ١٦٣.

(٧) المعلومات في شأن الهجرة الى الكويت في هذا الفصل مستقاة من مقابلتين (٦ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦) مع هاني القدومي الذي كان أول مدير لدائرة الجوازات والاقامة في الفترة ١٩٤٨ ــ ١٩٦١.

(٨) مقابلة مع القدومي.

(٩) مقابلة مع سعد الله حجازي، وهو رجل أعمال فلسطيني من يافا جاء الى الكويت سنة ١٩٥١، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

(١٠) مقابلة مع القدومي؛ و Ghabra, *op.cit.*, pp. 19-21.

(١١) مقابلة مع احمد شهاب الدين، وهو عضو في أول بعثة من المعلمين الفلسطينيين الى الكويت سنة ١٩٣٦، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

(١٢) لمزيد من التفاصيل في شأن النمو المبكر في الكويت، أنظر: خصوصي، «دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث»، ص ١٠٩ ــ ١٢١.

(١٣) «الكويت اليوم»، العدد ٢٥٣، ١٩٥٩، الملحق.

(١٤) مقابلة مع القدومي. والفارق بين حيازة جواز للسفر وبين ان يكون المرء مواطنا فارق يجدر الانتباه له. والقدومي نفسه، وعلى الرغم من انه كان مديرا للجوازات، لم يحمل وثيقة سفر إلا حين قرر السفر الى البصرة وذهب لمقابلة الشيخ عبد الله المبارك ليتسلم جواز مرور. ودُهش الشيخ لكون القدومي لا يحمل وثيقة سفر، وأصدر أمرا بمنحه جواز سفر كويتيا. وبعد الاستقلال، مُنح القدومي الجنسية الكويتية لسنواته الطويلة في الخدمة.

(١٥) صباح، مصدر سبق ذكره؛ الاحصاءات مأخوذة من الخرائط على الصفحات ٥٥ و ٥٦ و ٦٢ و ٦٣ و ٧٦ و ٧٧. وهي الاحصاءات الرسمية للحكومة الكويتية. ولم يُجرِ اي إحصاء للسكان منذ سنة ١٩٧٥.

(١٦) القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ (القطاع الخاص) هو الذي حدد شروط استخدام العمال الأجانب ونظّم هجرتهم. ويفصّل القانون ما هو مطلوب للحصول على إجازات العمل، وشروط إلغاء هذه الاجازات، وشروط استخدام الأجانب، ومدة الاستخدام. أنظر: هداوي، «الجنسية ومركز الأجانب وأحكامهم في القانون الكويتي»، ص ٢٧٣.

(١٧) مقابلة مع القدومي.

(١٨) من حديث مع شفيق غبره، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

(١٩) هداوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

(٢١) عطية، «قانون العمل في القطاع الأهلي». القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ (المادة ٧٢) المتعلقة بالعمل في القطاع الخاص. وحق الكويتيين في إنشاء نقابات يضمنه القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٠، المادة ٢٨. أما المادة ٧٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ فتمنع النقابات من تعاطي النشاطات السياسية والدينية والمذهبية.

(٢٢) Smith, *Palestine and the Palestinians, 1876-1983*, p. 139. ومع ان هذه القوانين تبدو مقيدة لأول وهلة، فقد قال البعض انها كانت في الواقع تمثل إصلاحا لقوانين سابقة كانت لا تشجع على إنشاء أعمال تجارية من قبل المغتربين. وتبعا لهذه الاجراءات الجديدة، وفي أواسط الستينات، بدأ الفلسطينيون وغيرهم من المغتربين دخول القطاع الكويتي الخاص بأعداد متزايدة.
أنظر: Ghabra, *op.cit.*, p. 44.

(٢٣) Ismael, *op.cit.*, p. 119.

(٢٤) «Summary of the Final Report on the Economic and Social Situation and Potential of the Palestinian Arab People in the Region of Western Asia,» pp. 26-29.

(٢٥) صباح، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

(٢٦) الحسن، «الفلسطينيون في الكويت»، ص ١١، الحاشية. ويقول ان هذا الرقم قد أكّده احمد الدعيج، رئيس مجلس التخطيط الكويتي. وتجدر الاشارة الى ان الفلسطينيين والأردنيين كانوا يُلحَظون تحت البند ذاته في إحصاءات الكويت لسنتي ١٩٦٥ و ١٩٧٠.

(٢٧) صباح، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

(٢٨) Ministry of Planning, Kuwait, *Statistical Abstract, 1976*, table 17, p. 31.
ولا تميز الاحصاءات بعد سنة ١٩٧٥ غير الكويتيين بحسب بلادهم الأصلية.

(٢٩) الحسن، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

(٣٠) صباح، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٤.

(٣١) الحسن، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٣٢) عبد الرحمن، «مقدمة أولية نحو ترتيب وتثوير البيت الفلسطيني في الكويت»، ص ١٠.

(٣٣) مقابلة مع سهام ابو غزالة وسهام الدباغ، وهما مسؤولتان في فرع الكويت في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ٥ آذار/مارس ١٩٨٤.

(٣٤) لبحث مستفيض في شأن دور الأسرة الفلسطينية في الكويت، أنظر:
Ghabra, *op.cit.*, chaps 5, 6, 8.

(٣٥) الحسن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(٣٦) عبد الرحمن، «الأوضاع التعليمية للجالية الفلسطينية في الكويت»، ص ٥.

(٣٧) الحسن، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦ ــ ٩٧.

(٣٨) عبد الرحمن، «الأوضاع التعليمية»، مصدر سبق ذكره، ص ١٢ والجدول رقم ٩.

(٣٩) الحسن، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٩٩ ــ ١٠٠.

(٤٢) عبد الرحمن، «الاوضاع التعليمية»، مصدر سبق ذكره، الجدول رقم ١٠.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٤٤) مقابلة مع سلوى ابو خضرا، مؤسِّسة مدرسة دار الحضانة الخاصة، ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤. أنظر أيضا: الحسن، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.

(٤٥) عبد الرحمن، «الأوضاع التعليمية»، مصدر سبق ذكره، ص ١٣ ــ ١٤.

(٤٦) لمزيد من التفاصيل أنظر: ليلى احمد، «رياح الأمية تهب على الفلسطينيين في الكويت»، «الوطن»، ١٢ نيسان/إبريل ١٩٨٤.

(٤٧) مقابلة مع صالح الكسواني، رئيس فرع الكويت للاتحاد العام لطلبة فلسطين، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.

(٤٨) Ghabra, *op.cit.*, p. 105.

(٤٩) إقبال طه، «الفلسطينيون في الكويت ومشاكل الاقامة»، «الأنباء»، ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٥.

(٥٠) قُيدت حرية الصحافة في تموز/يوليو ١٩٨٦ حين فرضت الرقابة على الصحافة في الوقت نفسه الذي حُلّ فيه مجلس الأمة.

(٥١) سليم الزعنون كما استشهدت به خولة نزّال في: «العلاقات الكويتية الفلسطينية ــ ١»، «الوطن» ٣ آذار/مارس ١٩٨٦.

(٥٢) عبد الرحمن، «النشاط السياسي الفلسطيني في الكويت»، ص ٤.

(٥٣) حديث مع د. باسم سرحان، استاذ العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٤.

(٥٤) في شباط/فبراير ١٩٨٤ قيل لي في مكتب منظمة التحرير في القاهرة (وهو تحت سيطرة أنصار عرفات) انه لم يكن واضحا إذا كانت الجالية في الكويت سوف تبقى على ولائها ام انها ستنضم الى المنشقين. وأكد احد أنصار ابو موسى البارزين في الكويت هذا الأمر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

(٥٥) عبّر كل من الفلسطينيين والكويتيين عن هذه المشاعر في المقابلات.

(٥٦) خيرالدين ابو الجبين كما استشهدت به نزال في: «العلاقات الكويتية الفلسطينية ــ ١». (أنظر: الهامش رقم ٥١ أعلاه).

(٥٧) عبد الرحمن، «النشاط السياسي الفلسطيني في الكويت»، مصدر سبق ذكره، ص ٣ ــ ٤.

(٥٨) في تموز/يوليو ١٩٧٨، اغتيل علي ياسين، مدير مكتب منظمة التحرير في الكويت. وعلى الرغم من ان الشكوك حامت حول العراق بصورة عامة، فانها لم تتأكد قط. وفي حزيران/يونيو ١٩٨٠، جرت محاولة غير ناجحة لاغتيال خَلَفه، عوني البطاش.

(٥٩) «تقرير: المؤتمر الأول للمنظمات الشعبية الفلسطينية، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ــ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨»، الكويت: نسخة مصورة.

(٦٠) الكلاشينكوف بندقية سوفياتية الصنع، تحمل أيضا اسم «أ. ك. ٤٧»، وقد اصبحت رمزا للمقاومة الفلسطينية المسلحة.

الفصل السابع

العمال والنساء

(١) Smith, *Palestine and the Palestinians*, pp. 137-138.

(٢) لمزيد من التفاصيل في شأن نمو الحركة العمالية في الكويت، أنظر: عجمي، «الحركة العمالية والنقابية في الكويت».

(٣) مقابلة مع علي قبعة، وهو عضو سابق في فرع الكويت في الاتحاد العام لعمال فلسطين، ومنظم عمالي كان ينتمي الى حركة القوميين العرب، ٧ حزيران/يونيو ١٩٨٤.

(٤) مقابلة مع عوني البطاش، وهو الأمين العام السابق لفرع الكويت في الاتحاد العام لعمال فلسطين، ومدير مكتب منظمة التحرير في الكويت حاليا، ٧ آذار/مارس ١٩٨٤.

(٥) ان روايتي قبعة والبطاش لا تتطابقان تماما، ونجدهما متناقضتين أحيانا.

(٦) مقابلة مع البطاش.

(٧) عبد الرحمن، «الاتحادات والجمعيات الشعبية الفلسطينية في الكويت»، ص ٤ ــ ٥.

(٨) مقابلة مع البطاش.

(٩) «مذكرات الخفش»، ص ٧٩ ــ ٨٠.

(١٠) ان المصادر الأساسية لتاريخ الحركة العمالية في هذه الفترة تتضمن مذكرات الخفش ومقالة عبد الرحمن غير المنشورة (والتي يبدو انه من أجلها اجريت مقابلة مع عوني البطاش)، ومقابلاتي مع البطاش وقبعة، وسجل المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال فلسطين.

(١١) «المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال فلسطين»، ص ١٣.

(١٢) مقابلة مع البطاش واخرى مع المؤرخ الفلسطيني عبد القادر ياسين، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

(١٣) هناك مشكلة اخرى تتعلق بتاريخ زيارة الخفش الى الكويت. يقول البطاش وعبد الرحمن ان الخفش جاء الى الكويت في شباط/فبراير ١٩٦٣ ليبحث فكرة إنشاء اتحاد عام. ويذكر الخفش في مذكراته زيارة قام بها الى الكويت في حزيران/يونيو ١٩٦٤ (حين وجد انه لم يُعمل اي شيء). اضف الى ذلك ان سجل المؤتمر الأول يشير الى زيارة الى الكويت في تموز/يوليو ١٩٦٥. ولا يبحث اي مصدر من هذه المصادر في الزيارات المذكورة عند الآخرين. والواقع، لعل هذه الزيارات كلها قد تمت. فالمصادر الشفوية والمكتوبة معرضة للخطأ او للسهو، وقد تكون المصادر المكتوبة ضحية أخطاء طباعية او تحريرية.

(١٤) «المؤتمر الأول»، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٤٢ ــ ١٤٣، ١٥٠ ــ ١٥١.

(١٦) «قرارات المؤتمر الثاني، ١٩٦٧»، ص ١٢١ ــ ١٢٢.

(١٧) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(١٨) مقابلة مع عبد الرؤوف العلمي، رئيس فرع الكويت في الاتحاد العام لعمال فلسطين، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٤.

(١٩) مقابلة مع جبريل زيدية، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لعمال فلسطين، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.

(٢٠) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

(٢١) مقابلة مع زيدية.

(٢٢) مقابلة مع العلمي.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) مقابلة مع الصحافية ليلى احمد، عضو لجنة المرأة في اتحاد عمال الكويت، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

(٢٥) مقابلة مع زيدية.

(٢٦) مقابلة مع سلوى ابوخضرا، رئيسة فرع الكويت في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية سابقا، ٨ آذار/مارس ١٩٨٤.

(٢٧) مقابلة مع سهام ابوغزالة، عضو اللجنة الثقافية في فرع الكويت للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ٥ آذار/مارس ١٩٨٤.

(٢٨) أبو خضرا، «تقرير عن أعمال الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الفترة الواقعة ما بين ٦/٢/٧٢ ــ ٨/١/٧٩».

(٢٩) مقابلة مع ابوخضرا، ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤.

(٣٠) مقابلة مع ابوغزالة.

(٣١) ليلى احمد، «رياح الأمية»، «الوطن»، ١٢ نيسان/إبريل ١٩٨٤.

(٣٢) باسم سرحان، «تعليم فقراء الفلسطينيين ضريبة على أثريائهم»، «الوطن»، ١٩ نيسان/إبريل ١٩٨٤.

(٣٣) مقابلة مع سهام الدباغ، نائبة رئيسة فرع الكويت للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ٥ آذار/مارس ١٩٨٤.

(٣٤) مقابلة مع سهام الدباغ، رئيسة فرع الكويت للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

(٣٥) مقابلة مع الدباغ، ٥ آذار/مارس ١٩٨٤.

(٣٦) مقابلة مع الدباغ، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

(٣٧) مقابلة مع سهام سكر، رئيسة فرع الكويت للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ٨ آذار/مارس ١٩٨٤.

الفصل الثامن

آفاق التنظيم المتغيرة: الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

(١) حبيب، «الكويت»، ص ١١٧.

(٢) هذا البحث بكامله مستقى من مقابلة مع محمد عبد القادر، وهو عضو سابق في فرع الكويت في الاتحاد العام لطلبة فلسطين (الجبهة التقدمية)، ١٠ آذار/مارس ١٩٨٤. وكان سري الدجاني، وهو عضو سابق في فرع الكويت في الاتحاد العام لطلبة فلسطين (فتح)، حاضرا في هذه المقابلة.

(٣) مقابلة مع عبد القادر.

(٤) من حديث مع شفيق غبره، الذي كانت زوجته، تغريد القدسي، من النساء النشيطات، ٨ شباط/فبراير ١٩٨٧.

(٥) مقابلة مع صالح الكسواني، رئيس فرع الكويت للاتحاد العام لطلبة فلسطين، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.

(٦) عبد الرحمن، «الاتحادات والجمعيات الشعبية الفلسطينية في الكويت»، ص ٢٤.

(٧) «خلافاتنا مع اتحاد طلبة فلسطين جذرية ولكننا مستعدون لحوار مباشر»، «القبس»، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١.

(٨) مقابلة مع د. احمد الربعي، استاذ الفلسفة الاسلامية في جامعة الكويت وعضو مجلس الأمة الكويتي المنحل، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

(٩) مقابلة مع الكسواني.

(١٠) مقابلة مع سري الدجاني، ١ آذار/مارس ١٩٨٤.

(١١) مقابلة مع الكسواني.

(١٢) مقابلة مع الدجاني.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) مقابلتان مع الكسواني وعبد القادر.

(١٦) مقابلتان مع الكسواني والدجاني.

(١٧) مقابلة مع احمد شهاب الدين، عضو البعثة الأولى للمعلمين الفلسطينيين الى الكويت، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦؛ وانظر أيضا: «العلاقات الكويتية الفلسطينية ـ ٢»، «القبس»، ١٥ آذار/مارس ١٩٨٦.

(١٨) مقابلة مع شهاب الدين.

(١٩) «العلاقات الكويتية الفلسطينية ـ ٢»، مصدر سبق ذكره.

(٢٠) مقابلة مع هند الحسيني، رئيسة فرع الكويت في الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، ٨ نيسان/إبريل ١٩٨٤.

(٢١) As'ad Abd al-Rahman, «Palestinians in Kuwait: Educational Attainments and Institutions». Unpublished paper prepared by TEAM International Engineering and Management Consultants, for the United Nations Economic Commission on Western Asia, January 1983, table 5.

(٢٢) مقابلة مع رفيق القبلاوي، الرئيس السابق لفرع الكويت في الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، ١٠ آذار/مارس ١٩٨٤.

(٢٣) مقابلة مع القبلاوي.

(٢٤) مقابلة مع الحسيني.

(٢٥) Abd al-Rahman, «Palestinians in Kuwait,» *op.cit.*, tables 6, 10, 11.

(٢٦) عبد الرحمن، «الاتحادات والجمعيات»، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

(٢٧) يستند هذا القسم الى مقابلتين مع مدير مكتب الهلال في الكويت، شكيب الأنصاري، ٢١ آذار/مارس و ٤ نيسان/إبريل ١٩٨٤.

الفصل التاسع

الهوية المطموسة، الهوية المرفوضة

(١) Aruri, *Jordan: A Study in Political Development, 1921-1965*, p. 50.

(٢) Konikoff, *Transjordan: An Economic Survey*, p. 17.

والرقم ٣٤٠,٠٠٠ هو لسنة ١٩٤٣، وهو تقدير يستند الى إحصاءات المسجلين لتسلم المعونات في الحرب العالمية الثانية.

(٣) هذه الأرقام مستقاة من: Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion, 1921-1957*, p. 9 and Gubser, *Jordan: Crossroads of Middle East Events*, p. 12.

وهذا التفاوت في أعداد اللاجئين والسكان ملازم للدراسات في شأن الفلسطينيين. ففي كتاب (Aruri, p. 49) يرد الرقم على انه ٨٥٠,٠٠٠ فقط. وفي ص ٥٣ ـ ٥٤ من مقالة «Palestine's Arab *Population*»، يورد المؤلفان هاغوبيان وزحلان ان عدد الفلسطينيين الذين جاؤوا الى الضفة الغربية هو ٣٦٣,٦٨٩ بحسب ما توصلا اليه، وهذا يجعل عدد إجمالي سكان مناطق الخليل والقدس ونابلس نحو ٧٧٥,٠٠٠. وبالاضافة الى ذلك، انتقل الى شرق الأردن ١٠٠,٩٨١ لاجئا. وإذا دمجنا هذه الأرقام نصل الى ان عدد السكان الفلسطينيين الاجمالي في الضفة الغربية وشرق الأردن بلغ ٨٧٥,٩٨١ نسمة سنة ١٩٤٩. وثمة دراسة اخرى بعنوان:

«The Summary of the Final Report on the Economic and Social Situation and Potential of the Palestinian Arab People in the Region of Western Asia».

وهذه الدراسة تأخذ عدد إجمالي الفلسطينيين سنة ١٩٥١ على انه ١,٥ مليون شخص، وتقدر ان ٤٨٪ (اي ٧٢٠,٠٠٠) كانوا في الضفة الغربية، و ٧٪ (١٠٥,٠٠٠) في الضفة الشرقية. وهذا يعني ان إجمالي عدد الفلسطينيين في الأردن سنة ١٩٥١ كان ٨٢٥,٠٠٠. لكن أصحاب الدراسة يعترفون بأن التقدير ١,٥ مليون لا يأخذ به جميع الدراسات المتعلقة بسكان فلسطين.

(٤) *A Brief History of UNRWA 1950-62*, UNRWA Reviews, Information Paper 1 (Beirut: UNRWA, September 1982), pp. 1-2.

(٥) استنادا الى نظام التصنيف المعمول به لدى الوكالة، كان اللاجىء يُعرّف بأنه هو الـذي كان مسكنه المعتاد في فلسطين قبل نشوب النزاع سنة ١٩٤٨ بمدة عامين على الأقل، والذي فقد بيته ومعيشته بسبب ذلك النزاع. وكي يكون اللاجىء مؤهلا للحصول على مساعدة الأونروا، كان عليه ان يسجل اسمـه في سجلات الوكالة، ويبرهن عن حاجته، ويلجأ الى الأراضي المتاخمة لاسرائيل سنة ١٩٤٨. أما أولاد اللاجئين المسجلين الذين استوفوا شروط الحاجة، فكانوا مؤهلين أيضا لتلقي العون. وكان هذا التعريف للاجىء يوظف في تحديد المؤهل لتلقي العون فحسب. اما فيما يختص بالعودة او التعويض، فان لفظة «لاجىء فلسطيني» كما وردت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (الدورة ٣) في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، تحمل معنى أقل تقييدا.

(٦) قورة، «تعليم الفلسطينيين: الواقـع والمشكلات»، ص ٣٣ ــ ٣٤. ويبحث قورة في عدد من الخطط المقترحة لإعادة التوطين.

(٧) *Report of the Commissioner General of the UNRWA for Palestine Refugees in the Near East, 1 July 1963-30 June 1964*, UN Document A/5813 (New York, 1964), p. 5, paragraph 21.

(٨) Hadawi, *Bitter Harvest*, p. 174.

(٩) Gubser, *op.cit.*, p. 15.

(١٠) Aruri, *op.cit.*, p. 37.

(١١) Gubser, *op.cit.*, p. 16.

(١٢) Vatikiotis, *op.cit.*

(١٣) Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension*, p. 319.

(١٤) *Ibid.*, p. 316.

(١٥) Aruri, *op.cit.*, pp. 62-63.

(١٦) Smith, *Palestine and the Palestinians, 1876-1983*, p. 102.

(١٧) لمزيد من التفاصيل في شأن التطورات الأخيرة في الجيش الأردني أنظر:
Jureidini and McLaurin, *Jordan: The Impact of Social Change on the Role of the Tribes*; Satloff, *Troubles on the East Bank: Challenges to the Domestic Stability of Jordan*, ch. 3.

(١٨) Konikoff, *op.cit.*, p. 94.

(١٩) Gubser, *op.cit.*, p. 51.

(٢٠) Fakhoury, *An Analytical Study of Jordan's Balance of Payments, 1950-1958*, p. 64.

(٢١) Odeh, *Economic Development of Jordan 1954-1971*, pp. 37-38.

(٢٢) Mazur, *Economic Growth and Development in Jordan*, pp. 212-213.

(٢٣) Odeh, *op.cit.*, p. 42.

(٢٤) الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية، ١٩٤٧ ــ ١٩٧٧»، ص ٢٢.

(٢٥) أنظر: Smith, *op.cit.*, pp. 75-111.

(٢٦) Mishal, *West Bank / East Bank: The Palestinians in Jordan, 1949-1967*, p. 107.

(٢٧) Smith, *op.cit.*, p. 100.

(٢٨) *Ibid.*, p. 96.

(٢٩) Mishal, *op.cit.*, p. 10.

(٣٠) مقابلة مع علي قبعة، وهو فلسطيني من مدينة قلقيلية الواقعة في الضفة الغربية قرب خطوط الهدنة الأردنية ــ الاسرائيلية لسنة ١٩٤٨، ٢٨ نيسان/إبريل ١٩٨٤.

(٣١) Plascov, *The Palestinian Refugees in Jordan, 1948-1957*, pp. 18-20.

(٣٢) *Ibid.*, pp. 18-20, 55.

(٣٣) مقابلة مع د. ألفرد طوباسي، ١٠ تموز/يوليو ١٩٨٤. عضو مجلس رام الله البلدي ١٩٦٢ ــ ١٩٧٤، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني منذ سنة ١٩٦٤.

(٣٤) مقابلة مع طوباسي.

(٣٥) الوصف الأكثر تفصيلا لنشاط الأحزاب السياسية خلال الفترة التي سبقت سنة ١٩٦٧ في:
Cohen, *Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime, 1949-1967*.

(٣٦) Smith, *op.cit.*, p. 103.

(٣٧) Aruri and Farsoun, «Palestinian Communities in Arab Host Countries,» in Nakhleh and Zureik, eds., *The Sociology of the Palestinians*, p. 120.

(٣٨) Smith, *op.cit.*, p. 96.

(٣٩) Gubser, *op.cit.*, p. 93.

(٤٠) هذه كانت سياسة شرحها الرئيس أيزنهاور في خطاب ألقاه أمام الكونغرس في ٥ حزيران/يونيو ١٩٥٧. واستنادا اليها، تمنح الولايات المتحدة عونا اقتصاديا او عسكريا لأي بلد في الشرق الأوسط يحتاج اليه للمحافظة على استقلاله الوطني. وهذا العون يشمل انتشار قوات أميركية لضمان استقلال وسلامة أراضي اي بلد يطلب العون حيال هجوم مسلح سافر من قبل اية دولة تسيطر الشيوعية الدولية عليها.

(٤١) Smith, *op.cit.*, pp. 110-111.

(٤٢) هذا الرأي كثيرا ما يطرحه المحللون العرب.

(٤٣) الشقيري، «من القمة الى الهزيمة»، ص ١٠٤.

(٤٤) حوراني، «الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٤ ــ ١٩٧٤»، ص ٣٠، والشعيبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

(٤٥) قطره، «علاقات الأردن بفلسطين، ١٩٢١ ــ ١٩٦٧»، ص ٦٥.

(٤٦) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٦» (١٩٦٨)، ص ١٣٣ ــ ١٣٤.

(٤٧) الشعيبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

(٤٨) Gubser, *op.cit.*, p. 12.

(٤٩) Aruri and Farsoun, *op.cit.*, p. 123.

(٥٠) *Ibid.*, p. 125.

(٥١) Gresh, *The PLO: The Struggle Within*, pp. 104-110.

(٥٢) Day, *East Bank / West Bank: Jordan and the Prospects for Peace*, pp. 61-62.

(٥٣) لبحث تفصيلي في شأن هذا القانون أنظر: هاني الحوراني، «مشروع قانون الانتخابات الجديد لمجلس النواب»، «الأردن الجديد» (ربيـع ١٩٨٦)، ٧:٢٧ ــ ٥٠.

(٥٤) أنظر نص خطاب عبيدات في: *Journal of Palestine Studies* (Autumn 1986), 61:214-219.

(٥٥) مقابلة مـع سالم النحاس، عضو رابطة الكتاب الأردنيين، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦. وقد خاض النحاس الانتخابات عن بلدته السلط في انتخابات سنة ١٩٨٤، وفشل فيها.

(٥٦) «الرأي العام»، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤.

(٥٧) مقابلة مـع نايف السبتي، مدير توزيـع جريدة «الوطن»، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦. وحضر السبتي مؤتمري المغتربين في سنتي ١٩٨٥ و١٩٨٦.

(٥٨) مقابلة مـع السبتي.

(٥٩) «القبس»، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

(٦٠) «الوطن»، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥.

(٦١) ثمة مثال هو بكر الصادق الذي كان في الماضي مناصرا قويا لعرفات، ويصف نفسه الآن بأنه احد زعماء الجالية الأردنية في الكويت.

(٦٢) «اليوم السابع»، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

(٦٣) معظم الحديث عن النقابات المهنية مستقى من مقابلة مع إبراهيم ابو عياش، رئيس نقابة المهندسين الأردنيين، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦.

(٦٤) Gubser, *op.cit.*, pp. 16-17.

(٦٥) التحليل الذي يلي يستند الى مقابلة مع نمر سرحان، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦.

(٦٦) هذا عقاب شائع على الاشتراك في اية نشاطات سياسية لا يقبل النظام بها، داخل الأردن او خارجه. فالمخابرات تصادر جواز السفر لأجل غير محدود، ومن دونه لا يستطيع صاحب الجواز مغادرة البلد. وقد تُصادر الجوازات من دون إنذار عند وصول صاحب الجواز الى البلد او قبل المغادرة عبر المطار. ولا توجد اية إحصاءات رسمية بشأن هذا الموضوع، لكن التقديرات التي حصلنا عليها تشير أكثر من غيرها الى انه قد يكون ثمة ٤٠,٠٠٠ اردني (فلسطيني وشرق اردني) «مسجونين» في الأردن.

(٦٧) مقابلة مع عبد الجبار التَّيِّم، الرئيس السابق لمركز شباب الوحدات، ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٦.

(٦٨) ادين بالشكر الى السيد موفق المحادين، الذي اقترح هذا التفسير البديل. والمحادين خبير اردني يعمل باحثا في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق.

(٦٩) Gubser, *op.cit.*, p. 110.

الفصل العاشر

الاهتمام بحاجات المجتمع: اتحاد نقابات العمال في الأردن، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

(١) «مذكرات حسني صالح الخفش»، ص ٥٨ (يشار اليها فيما يلي بـ: «مذكرات الخفش»).

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٩ ــ ٦٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٤) مقابلة مع موسى قويدر، وهو نقابي فلسطيني ذو تاريخ طويل، وعضو في الحزب الشيوعي الأردني، ١٦ تموز/يوليو ١٩٨٤.

(٥) «مذكرات الخفش»، ص ٦٣ ــ ٦٤.

(٦) مقابلة مع يوسف حوراني، وهو نقابي نشيط ذو تاريخ طويل ومقرّب من الجبهة الديمقراطية، ورئيس نقابة موظفي المصارف (١٩٨٤ ــ ١٩٨٦)، ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٦.

(٧) القيمري، «الحركة العمالية النقابية في الأردن، ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠»، ص ٩ ــ ١٢.

(٨) «الجريدة الرسمية»، العدد ١١٣٤، ١٦ نيسان/إبريل ١٩٥٣.

(٩) مقابلة مع قويدر.

(١٠) كان يونس يرئس النقابة من سنة ١٩٥٤ حتى سنة ١٩٥٧، حين طُرد الى سوريا. ومن هناك انتقل الى القاهرة ثم الى الكويت.

(١١) حوراني، «سمات الحركة العمالية الأردنية وتركيبها الداخلي: ١٩٥٠ ــ ١٩٥٧»، ص ٩٩.

(١٢) مقابلة مع حوراني.

(١٣) مقابلة مع قويدر.

(١٤) خريس والصفدي، «الحركة النقابية في الأردن»، ص ٥٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(١٦) جوهر، «الحركة العمالية في الأردن»، الملحق رقم ١٩، ص ٢٥٤ ــ ٢٥٥.

(١٧) مقابلة مع قويدر.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) مقابلة مع سامي عنبتاوي، وهو نقابي نشيط سابق في الضفة الغربية، ١٢ تموز/يوليو ١٩٨٤.

(٢٠) خريس والصفدي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢ ــ ٦٣.

(٢١) القيمري، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠ ــ ٥١.

(٢٢) لا تبحث المصادر المكتوبة في أسباب هذا النزاع، ويجمع الذين قابلناهم ــ منهم موسى قويدر ويوسف حوراني ــ ان الأسباب شخصية. وأشار قويدر أيضا الى عدم رغبة الاتحاد العام لعمال فلسطين في إشراك غيرهم في السلطة؛ والقيمري يستشهد (ص ١٩٧) بمحمد جوهر الذي كان رئيس الاتحاد الأردني آنئذ بقوله، في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٦٨، ان النزاع بين الاتحادين سبّب للاتحاد الأردني مشكلات في علاقاته بالاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. ويبدو من المرجح ان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ومقره القاهرة، كان سيقف الى جانب الخفش في اي نزاع ينشب.

(٢٣) مقابلة مع حوراني.

(٢٤) «مذكرات الخفش»، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

(٢٥) مقابلة مع حوراني.

(٢٦) مقابلة مع قويدر.

(٢٧) «مذكرات الخفش»، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

(٢٨) «المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال فلسطين»، ص ٤٠.

(٢٩) «قرارات المؤتمر الثاني، ١٩٦٧»، ص ٢٢٤.

(٣٠) «المؤتمر الثالث»، ص ٧٣.

(٣١) للاطلاع على النص الكامل، أنظر: القيمري، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠ ــ ١٩٤.

(٣٢) مقابلة مع حوراني.

(٣٣) مقابلة مع قويدر.

(٣٤) البحث التالي يستند الى مقابلة مع حوراني.

(٣٥) إذا رغب النظام في صرف احدهم من الخدمة، ترسل وزارة الداخلية كتابا الى صاحب العمل تطلب فيه ان «يستغني عن» خدمات الموظف. وقد ترفض الشركة او قد تدافع عن قضية الموظف لكن، بالنظر الى تدهور الأوضاع الاقتصادية في الثمانينات، فان صاحب العمل لن يُغضب النظام على الأرجح من أجل موظف قد تستبدله بآخر يتلقى راتبا ادنى من راتبه.

(٣٦) أنظر: خريس والصفدي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠ ــ ٨٦؛ وحوراني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧ ــ ١٠٨.

(٣٧) مقابلة مع عصام عبد الهادي، من مؤسِّسات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ١ أيار/مايو ١٩٨٤.

(٣٨) للاطلاع على مقابلات وجيزة مع مجموعة منوّعة من النساء تبحث في نشاطهن السياسي والاجتماعي وفي التقييدات التي تواجههن، أنظر: Antonius, «Fighting on Two Fronts».

(٣٩) للاطلاع على بحث في المصادر والمشكلات التي تواجه الباحثين في الحركة النسائية الفلسطينية، أنظر:

Rosemary Sayigh, «Femmes Palestiniennes en quête d'historiens,» *Revue d'études Palestiniennes* (Printemps 1987), No. 23, pp. 13-34.

(٤٠) لمزيد من المعلومات في شأن الفترة ما قبل سنة ١٩٤٨، أنظر:

Mogannam, *The Arab Woman and the Palestine Problem.*

وانظر أيضا، «كفاح المرأة الفلسطينية في ظل ثورتها».

(٤١) مقابلة مع عصام عبد الهادي، ٢٨ نيسان/إبريل ١٩٨٤.

(٤٢) Giacaman, «History of the Palestinian Women's Movement» (part 1).

(٤٣) Giacaman, «History of the Palestinian Women's Movement» (part 2).

(٤٤) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٥» (١٩٦٧)، ص ١٠٢.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٠٦. وقد اختير للاتحاد الجديد المسؤولات التالية أسماؤهن: زليخة الشهابي، رئيسة؛ وديعة خرطبيل ويسرى البرباري، نائبتا رئيسة؛ زينات عبد المجيد، امينة سر؛ نهيل عويضة، نائبة امينة سر.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٤٧) شحاده يوسف، «الواقع الفلسطيني والحركة النقابية»، (سلسلة الدراسات الفلسطينية رقم ٩٤) (بيروت: م. ت. ف.، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ٨١.

(٤٨) مقابلة مع عبد الهادي، ١ أيار/مايو ١٩٨٤.

(٤٩) Giacaman, (part 1), *op.cit.*

(٥٠) مقابلة مع مي صايغ، عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ٥ تموز/يوليو ١٩٨٤.

(٥١) يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣.

(٥٢) في مؤتمرات لاحقة للاتحاد العام للمرأة، تمثلت المرأة الفلسطينية في الأردن بنشيطات كسبن شهرة واسعة في الفترة التي سبقت سنة ١٩٧٠، مثل عصام عبد الهادي.

(٥٣) دعد مراد، «تجربة الاتحاد النسائي ١٩٧٤ ـ ١٩٨١»، «الأردن الجديد» (ربيع ١٩٨٦)، ٧: ٦١.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٥٦) مقابلة مع عبلة ابو علبة، وهي عضو سابق في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاتحاد النسائي في الأردن، ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٦.

(٥٧) ماجدة المصري، «الأزمة الراهنة للحركة النسائية في الأردن»، «الأردن الجديد»، (ربيع ١٩٨٦)، ٧: ٦٦ ـ ٦٧.

(٥٨) مقابلة مع ابو علبة.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) بُحثت فكرة خفض المشاركة، اي المشاركة الشعبية بالتفصيل، في:
N. Kasfir, «Departicipation and Political Development in Black African Politics,» *Studies in Comparative International Development* (1974), 9(3):3-25.

(٦١) عرفات، «الصحة والحرب»، ص ٩، ١١.

(٦٢) مقابلة مع فائزة الحمامي، وهي من مؤسِّسات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني (في الأردن)، ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٤.

(٦٣) مقابلة مع فتحي عرفات، الرئيس الحالي للهلال الأحمر الفلسطيني، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣.

(٦٤) عرفات، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

(٦٥) مقابلة مع الحمامي.

(٦٦) عرفات، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(٦٧) مقابلة مع الحمامي.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) لمزيد من التفصيلات في شأن الخسائر في كل منشأة على حدة، أنظر: الحموري، «الهلال الأحمر الفلسطيني»، ص ٥٤٤ ـ ٥٤٥.

الفصل الحادي عشر

التعبئة في مجال التعليم

(١) خريس والصفدي، «الحركة النقابية في الأردن»، ص ٦٦، ٦٨.

(٢) مقابلة مع محمد العياش، وهو عضو بارز في لجنة معلمي الأونروا (الأردن)، ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٤.

(٣) مقابلة مع حسين الأجرب، وهو عضو مؤسس للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، ٢٨ نيسان/إبريل ١٩٨٤.

(٤) مقابلة مع الأجرب.

(٥) موسى، «ملاحظات حول تجربة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين»، ص ١٥٨.

(٦) مقابلة مع الأجرب.

(٧) مقابلة مع حسين الأجرب، ٨ أيار/مايو ١٩٨٤.

(٨) مقابلة مع الأجرب، ٢٨ نيسان/إبريل ١٩٨٤.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) موسى، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(١١) عند حلول سنة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، كانت تقديرات الاتحاد العام للمعلمين تشير الى ان نحو ٤٨,٠٠٠ فلسطيني يعملون معلمين في الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية: ١٠,٠٠٠ في الأراضي المحتلة؛ ٩,٠٠٠ في الضفة الشرقية؛ ٤,٠٠٠ في سوريا؛ ٣,٠٠٠ في لبنان؛ ٣,٠٠٠ في مصر؛ ٧,٠٠٠ في السعودية؛ ٦,٠٠٠ في الكويت؛ ١,٠٠٠ في سائر دول الخليج؛ ٢,٠٠٠ في ليبيا؛ ٣,٠٠٠ في الجزائر. أما الموظفون في الأونروا فكان توزيعهم كالآتي: ٢,٢١١ في الضفة الشرقية؛ ٩٢٩ في الضفة الغربية؛ ١,٦٠٣ في غزة؛ ٩٤٩ في سوريا؛ ١,٠٠٤ في لبنان. أنظر: المصدر نفسه، ص ١٥١.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) مقابلة مع العياش.

(١٤) المعلومات عما تبقى من هذا القسم مأخوذة من مقابلة مع محمد العياش، ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٦.

(١٥) البحث الذي يلي بشأن الحركة الطالبية مأخوذ في معظمه من الكتاب الوحيد الذي استطعت العثور عليه، وهو بعنوان «الحركة الطلابية الأردنية». وقد أكد بعض هذه المعلومات عزام الأحمد (فتح)، وهو عضو سابق في اتحاد طلاب الضفتين والاتحاد العام لطلبة فلسطين في العراق، وذلك في مقابلة اجريت في ٨ أيار/مايو ١٩٨٤.

(١٦) من حديث مع موفق المحادين، وهو طالب نشيط سابقا في الجامعة الأردنية، وخبير بشؤون الأردن حاليا في مركز الدراسات الفلسطينية، دمشق، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

(١٧) مقابلة مع الأحمد.

(١٨) «الحركة الطلابية الفلسطينية»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

(١٩) مقابلة مع نضال ابو الهيجا، وهو رئيس سابق لاتحاد طلاب الضفتين (المنطقة الشمالية، إربد)، ٥ تموز/يوليو ١٩٨٤.

(٢٠) مقابلة مع ابو الهيجا.

(٢١) المعلومات في القسم التالي وحتى سنة ١٩٧٧، تستند الى كتاب «الحركة الطلابية الأردنية»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨ ـ ٤٠.

(٢٢) ثمة بحث شامل في الأحداث التي ادت الى اعتصام الطلبة (١١ ــ ١٥ أيار/مايو ١٩٨٦) وكيف تطورت، في منشور سري بعنوان «انتفاضة جامعة اليرموك».

الفصل الثاني عشر

التنوع في الشتات

(١) شحاده يوسف، «الواقع الفلسطيني والحركة النقابية»، (سلسلة الدراسات الفلسطينية رقم ٩٤) (بيروت: م. ت. ف.، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ٦٨.

(٢) بدران وعبد الرحيم، «واقع وآفاق عمل المنظمات الجماهيرية الفلسطينية»، ص ٤٦٤.

(٣) استمدينا صورة عامة عن تاريخ المنظمات الشعبية الفلسطينية وتطورها في لبنان وسوريا من خلال سلسلة من المقابلات مع أعضاء هذه المنظمات في دمشق، ٥ ــ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، وفي تونس، ٢٣ ــ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

ملاحظة في شأن المصادر

ان المواد المكتوبة في موضوع تطور المنظمات الشعبية الفلسطينية، والتي تفحصناها في هذا الكتاب، ضئيلة في احسن الأحوال. ومما يعقد مشكلة المصادر المنشورة الضئيلة، ان أوضاع التهجير المتكررة والاضطرابات والقمع السياسي قد ادت الى فقدان او مصادرة او تدمير العديد من المواد التي كان من شأنها ان تغني هذه الدراسة. اضف الى هذا ان محتويات اهم مركز منفرد للمواد التاريخية الفلسطينية، وهو مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت، قد صادرها الجيش الاسرائيلي عقب اجتياحه العاصمة اللبنانية سنة ١٩٨٢. وعلى الرغم من ان المواد اعيدت الى منظمة التحرير الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، فانها لم تكن متاحة لي خلال عملي في البحث الميداني.

ولهذه الأسباب، كانت المقابلات الشخصية التي اجريتها مع فلسطينيين شاركوا في المنظمات الشعبية هي المصدر الوحيد الأهم لهذه الدراسة، كما يظهر من قائمة المصادر. فذكرياتهم تبقى مصدرا تاريخيا بالغ الأهمية، مع ان هذا المصدر لم يستخدم بصورة كاملة بعد. وكانت ضآلة المواد التوثيقية المكتوبة تعني ان جزءا كبيرا من وقت المقابلات كان يُصرف في جمع التفاصيل عن موضوعات مختلفة، ورسم صورة مبدئية للتطورات التاريخية في المؤسسات والجوالي. لكن الأمر الأهم هو ان الوصول الى التجربة الانسانية يقتضي أكثر كثيرا من مجرد إذن يمنحه موظف بيروقراطي ما لاستخدام المواد الأرشيفية. فمشاركة الآخرين في الذكريات تستوجب الثقة، وهو امر لا يتوفر كثيرا لدى الفلسطينيين، بالنظر الى ما عانوه من طرد وقمع على امتداد الأعوام الأربعين الماضية.

وكباحثة أميركية غير عربية، وجدت نفسي في وضع غريب. فالحماية التي وفرها لي جواز سفري في البلاد التي عملت فيها كانت توازيها الشكوك التي حامت حول اهتماماتي بالجوالي الفلسطينية ومنظماتها. واتقاني للعربية، التي سرعان ما دعمتها بلكنة فلسطينية، على الرغم من اني كنت قد تعلمتها في مصر، كان من شأنه ان يزيد القلق في بادىء الأمر، وأن يصبح في الوقت ذاته أكثر وسائل البحث فاعلية وتبديدا للشكوك. وهكذا، سرعان ما طغى فضول الناس على شكوكهم، وأدى في غالب الأمر الى دعم حقيقي، بل ومندفع في بعض الأحيان، لي ولمشروعي بعد ان تأكدوا من نياتي الصادقة الرامية الى التعرف على جواليهم وقضيتهم. ولا شك في ان شبكات المعارف التي طورتها في بلد ما ادت الى اتصالات في بلد آخر، والسبب في الغالب هو طبيعة المجتمع الفلسطيني المترامي عبر مختلف الدول.

ويدور في خلدي السؤال التالي، من حين الى آخر: هل كانت أسئلتي في بعض الأحيان رقيقة أكثر من اللازم، وهل كان من المفروض ان اضغط للحصول على المزيد من المعلومات؟ لكنني كنت اشعر شعورا عميقا بأهمية الثقة التي أولاني الناس إياها، وكانت المحافظة على هذه الثقة أكثر اهمية في المقام الأخير، من سؤال الناس عن المزيد من المعلومات الحساسة، أيا يكن مدى إثرائها لدراستي هذه. ولم استعمل آلة تسجيل، فالمقابلات كانت تُدون بخط اليد. وهنا أيضا كنت اشعر، ولربما كنت على خطأ، بأن آلة التسجيل قد تثير القلق عند من اجريت مقابلات معهم.

وتجدر الاشارة هنا الى ان بين جميع الذين سعيت لمقابلتهم، رفض إثنان فقط مقابلتي. وسرد لي بعضهم قصصا إخبارية، وطلبوا ألا انشرها، وقد احترمت رغباتهم، على الرغم من ان التجارب التي سردوها ساهمت بالتأكيد في فهمي للأحداث. وفي حالة واحدة، رفض الذي اجريت المقابلة معه ان يتكلم إلا بعد ان تأكد من ان ليس هناك من يقف وراء النافذة. كما اصرّت زوجته على إبقاء المذياع مفتوحا خلال الحديث. ووافق آخرون على إجراء المقابلة، لكنهم تفادوا الاجابة عن بعض الأسئلة. ولعل الأسباب هنا لا تحصى. وعلى كل حال، يبدو ان التفسير الأكثر إمكانا للتردد في سرد التجارب الشخصية هو ان العديد قد يؤثر ألّا يقص بعض القصص في أوضاع يكون فيها مصير الوظيفة او الاقامة او مستقبل الأبناء او الأمن الشخصي مرهونا بالصمت. وإني ادين بالشكر الجزيل الى جميع من آثر ان يخرق هذا الصمت، أيا تكن درجة الخرق.

المراجع

المراجع العربية

أبو خضرا، سلوى. «تقرير عن أعمال الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الفترة الواقعة ما بين ٧٢/٢/٦ ـــ ٧٩/١/٨». الكويت: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ١٩٧٩.

أبو كاشف، عبد الله. «الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر». رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤.

أبو النمل، حسين. «قطاع غزة ١٩٤٨ ـــ ١٩٦٧: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٩.

الأسطل، عواد. «الوضع القانوني لقطاع غزة تحت الادارة المصرية». «شؤون فلسطينية»، ١٦٨ ـــ ١٦٩، آذار/نيسان ١٩٨٧، ص ٣ ـــ ٢٧.

«انتفاضات جامعة اليرموك: الخميس الدموي، ٥ أيار ١٩٨٦». عمان: الأحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية الأردنية، حزيران ١٩٨٦.

بدران، نبيل؛ وعدنان عبد الرحيم. «واقع وآفاق عمل المنظمات الجماهيرية الفلسطينية». «شؤون فلسطينية»، ٤١ ـــ ٤٢، كانون الثاني/شباط ١٩٧٥، ص ٤٥١ ـــ ٤٦٧.

البشري، طارق. «الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢». القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢.

«تاريخ الحركة الطلابية الفلسطينية». الكويت: الاتحاد العام لطلبة فلسطين، ١٩٨٣.

«تقرير: المؤتمر السنوي الأول للمنظمات الشعبية الفلسطينية، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ـــ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨». الكويت.

جوهر، محمد. «الحركة العمالية في الأردن». القاهرة: مطابع مؤسسة الأهرام، لا تاريخ.

حبيب، عزيز محمد. «الكويت». القاهرة: الكتب الأنغلو ـــ مصرية، ١٩٧١.

«الحركة الطلابية الأردنية». «الثوري»، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، رقم ٢١.

«الحركة الطلابية الفلسطينية». الكويت: الاتحاد العام لطلبة فلسطين، ١٩٨٣.

الحسن، بلال. «الفلسطينيون في الكويت». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤.

الحسيني، شريف. «مواجهة النشاط الصهيوني على الصعيد الطلابي». سلسلة حقائق وأرقام، رقم ١٤. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨.

الحسيني، شريف. «المؤتمر الوطني السادس للاتحاد العام لطلبة فلسطين». «شؤون فلسطينية»، ٥، تشرين الثاني ١٩٧١، ص ٣٠٧ ـ ٣١٠.

الحموري، اسعد. «الهلال الأحمر الفلسطيني: نظرة في نشاطاته». «شؤون فلسطينية»، ٤١ ـ ٤٢، كانون الثاني/شباط ١٩٧٥، ص ٥٣٩ ـ ٥٤٥.

حميد، راشد. «مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥.

الحوت، بيان نويهض. «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.

حوراني، فيصل. «الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٠.

حوراني، هاني. «سمات الحركة العمالية الأردنية وتركيبها الداخلي: ١٩٥٠ ـ ١٩٥٧». «شؤون فلسطينية»، ٩٧، كانون الأول ١٩٧٩، ص ٩٩ ـ ١١٠.

خريس، علي؛ وصلاح عبد الكريم الصفدي. «الحركة النقابية في الأردن». الأردن: لا ناشر، لا تاريخ.

الخصوصي، بدر الدين عباس. «دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث». الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٣.

الخفش، حسني صالح. «مذكرات حسني صالح الخفش». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣.

خلوصي، محمد علي. «التنمية الاقتصادية في قطاع غزة ـ فلسطين، ١٩٤٨ ـ ١٩٦١». القاهرة: المطبعة التجارية المتحدة، ١٩٦٧.

خوري، الياس. «إحصاءات فلسطينية». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤.

«دليل الجمعيات الخيرية في الضفتين الشرقية والغربية». الأردن: الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن، ١٩٨٠.

الشعيبي، عيسى. «الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٩.

الشقيري، احمد. «من القمة الى الهزيمة». بيروت: دار العودة، ١٩٨٠.

صايغ، مي. «المرأة العربية والفلسطينية». لا مكان: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، لا تاريخ.

صباح، أمل يوسف العذبي. «الهجرة الى الكويت من عام ١٩٥٧ الى ١٩٧٥». الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٨.

عبد الرحمن، اسعد. «الاتحادات والجمعيات الشعبية الفلسطينية في الكويت». لا مكان: لا ناشر، لا تاريخ.

عبد الرحمن، اسعد. «الأوضاع التعليمية للجالية الفلسطينية في الكويت». بيروت: TEAM International Consultants، ١٩٨٢.

عبد الرحمن، اسعد. «مقدمة أولية نحو ترتيب وتثوير البيت الفلسطيني في الكويت». لا مكان: لا ناشر، لا تاريخ.

عبد الرحمن، اسعد. «النشاط السياسي الفلسطيني في الكويت». لا مكان: لا ناشر، لا تاريخ.

العجمي، محمد مسعود. «الحركة العمالية والنقابية في الكويت». الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٢.

عرفات، فتحي. «الصحة والحرب». نيقوسيا: جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، جهاز الاعلام والتثقيف المركزي، ١٩٨٤.

عطية، جمال الدين. «قانون في القطاع الأهلي: مجموعة القوانين الكويتية». بيروت: دار البحوث العلمية، ١٩٦٩.

عمر، محجوب. «أيلول في جنوب الأردن». «شؤون فلسطينية»، ٧١، تشرين الأول ١٩٧٧، ص ١٢١ ـ ١٤٥.

«الفلسطينيون في الوطن العربي: دراسات في أوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية». القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

«قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين». القاهرة: جامعة الدول العربية، إدارة شؤون فلسطين، ١٩٦١.

«قرارات المؤتمر الثاني، ١٩٦٧». القاهرة: الاتحاد العام لعمال فلسطين، لا تاريخ.

«قطاع غزة». القاهرة: وزارة الاعلام، الجمهورية العربية المتحدة، لا تاريخ.

القطره، عذفيل. «علاقات الأردن بفلسطين، ١٩٢١ ـ ١٩٦٧». أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٧٧.

قوره، نزيه. «تعليم الفلسطينيين: الواقع والمشكلات». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥.

القيمري، محمد سليمان. «الحركة العمالية النقابية في الأردن، ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠». عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٢.

«كفاح المرأة الفلسطينية في ظل ثورتها». القاهرة: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، لا تاريخ.

كنفاني، غسان. «الآثار الكاملة». بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢؛ المجلد الثاني: «قصص قصيرة». بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣.

اللبدي، عبد العزيز. «الهلال الأحمر الفلسطيني». «شؤون فلسطينية»، ٨٦، كانون الثاني ١٩٧٩، ص ١٤٤ ـ ١٥٠.

«اللجنة العليا لشؤون المهاجرين الفلسطينيين: أعمالها منذ تكوينها الى نهاية عام ١٩٦٦». القاهرة: وزارة الشؤون الاجتماعية، لا تاريخ.

المجلس الوطني الفلسطيني. «نضال المرأة الفلسطينية». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥.

«المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال فلسطين، غزة، ١٤ ـ ١٧ نيسان/إبريل ١٩٦٥». لا مكان: لا ناشر، ١٩٦٥.

«المؤتمر الثالث، تقرير الأمين العام، القاهرة ١٩٦٩، الجزء الأول: وثائق». لا مكان: الاتحاد العام لعمال فلسطين، لا تاريخ.

موسى، شحاده. «حول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين». «شؤون فلسطينية»، ٥، تشرين الثاني ١٩٧١، ص ١٧٨ ـ ١٩٣.

موسى، شحاده. «ملاحظات حول تجربة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين». «شؤون فلسطينية»، ١٦، كانون الأول ١٩٧٢، ص ١٥٠ ـ ١٦٢.

«النشرة الاحصائية السنوية». الأردن: دائرة الاحصاء العام، سنوات مختارة.

«النظام الأساسي». لا مكان: جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، جهاز الاعلام والتثقيف المركزي، ١٩٨١.

«النظام الأساسي والداخلي». دمشق: الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، ١٩٧٩.

«النظام الأساسي للاتحاد العام لطلبة فلسطين». لا مكان: لا تاريخ.

«النظام الأساسي للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية». لا مكان: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ١٩٧٤، والمعدّل سنة ١٩٨٠.

«النظام الأساسي لرابطة المرأة الفلسطينية». مصر: لا تاريخ.

«النظام الداخلي للاتحاد العام لعمال فلسطين». لا مكان: لا تاريخ.

هداوي، حسن. «الجنسية ومركز الأجانب وأحكامهم في القانون الكويتي». الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٥.

هندي، خليل؛ وفؤاد بوارشه؛ وشحاده موسى، باشراف د. نبيل علي شعث. «المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧١.

«وثائق المؤتمر الخامس، ٨ ـ ١٠ حزيران/يونيو ١٩٧٤». القاهرة: الاتحاد العام لعمال فلسطين، لا تاريخ.

ياسين، موفق. «تعليم أبناء فلسطين في الكويت». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط، ١٩٧٦.

يوسف، شحاده. «الواقع الفلسطيني والحركة النقابية». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣.

الصحف والدوريات

«الأردن الجديد». نيقوسيا. فصلية.

«الأنباء». الكويت.

«بلسم». نيقوسيا. شهرية تصدرها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

«الجريدة الرسمية». القاهرة. اسبوعية.

«الرأي العام». الكويت.

«القبس». الكويت.

«الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

«الكويت اليوم». الكويت. اسبوعية.

«الوطن». الكويت.

«الوقائع المصرية». مصر. اسبوعية.

«اليوم السابع». باريس. اسبوعية.

«اليوميات الفلسطينية». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث.

المراجع الأجنبية

ʻAbd al-Nasir, Gamal. *Nasir Speaks: Basic Documents.* Tr. E. S. Farag. London: Morsett Press, 1972.

Abdallah, Ahmad. *The Student Movement and National Politics in Egypt.* London: Al-Saqi Books, 1985.

Abu Iyad with Eric Rouleau. *My Home, My Land.* New York: Times Book, 1981.

Antonius, Soraya. "Fighting on Two Fronts: Conversations with Palestinian Women." *Journal of Palestine Studies* (spring 1979), 31:266–45.

Aruri, Naseer H. *Jordan: A Study in Political Development, 1921–1965.* The Hague: Martinus Nijhoff, 1972.

Badran, Nabil A. "The Means of Survival: Education and the Palestinian Community, 1948–1967." *Journal of Palestine Studies* (summer 1980), 36:48–74.

Baker, Raymond. *Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978.

Baron, Xavier. *Les Palestiniens Un Peuple.* Paris: Le Sycomore, 1978.

Bell, J. Boyer. *The Long War: Israel and the Arabs Since 1946.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1969.

Bertelsen, Judy S., ed. *Nonstate Nations in International Politics: Comparative Systems Analyses.* New York: Praeger, 1972.

Brass, Paul. "Ethnicity and Nationality Formation." *Ethnicity* (1976), vol. 3, no. 3.

"Briefing Notes" for the refugee camps of al-Husayn, Irbid, Zarqa', al-Wahdat, al-Karamah, Marka, al-Biqa'ah, Talbiyyah, al-Suf, al-Husn, and Jarash. Amman: UNRWA Field Office, 1984.

Buehrig, Edward H. *The UN and the Palestine Refugees.* Bloomington: Indiana University Press, 1971.

Cobban, Helena. *The Palestinian Liberation Organization: People, Power and Politics.* New York: Cambridge University Press, 1984.

Cohen, Amnon. *Political Parties in the West Bank Under the Jordanian Regime, 1949–1967.* Ithaca: Cornell University Press, 1982.

Dajani, Maha Ahmad. *The Institutionalization of Palestinian Identity in Egypt.* Cairo Papers in Social Sciences Vol. 9, Monograph 3. Cairo: American University in Cairo Press, 1986.

Day, Arthur R. *East Bank/West Bank: Jordan and the Prospects for Peace.* New York: Council on Foreign Relations, 1986.

Dodd, Peter and Halim Barakat. *River Without Bridges.* Beirut: Institute for Palestine Studies, 1969.

Elmessiri, A. M., tr. *The Palestinian Wedding: A Bilingual Anthology of Contemporary Palestinian Resistance Poetry.* Washington, D.C.: Three Continents Press, 1982.

El-Rayyes, Riad and Dunia Nahas. *Guerrillas for Palestine.* London: Croom Helm, 1976.

Fahmy, Ismail. *Negotiating for Peace in the Middle East.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1983.

Fakhoury, Na'man Issa. *An Analytical Study of Jordan's Balance of Payments, 1950–1968.* Amman: Central Bank of Jordan, 1974.

Farah, Tawfic. "Political Socialization of Palestinian Children in Kuwait." *Journal of Palestine Studies* (summer 1977) 24:90–102.

Geertz, Clifford, ed. *Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa.* New York: Free Press of Glencoe, 1963.

Germani, Gino. *Marginality.* New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1980.

Ghabra, Shafeeq. *Palestinians in Kuwait: The Family and the Politics of Survival.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1987.

Giacaman, Rita. "History of the Palestinian Women's Movement," in three parts. *The Jordan Times,* June 18, 19, and 20, 1984.

Gresh, Alain. *The PLO: The Struggle Within.* London: Zed Press, 1983.

Gubser, Peter. *Jordan: Crossroads of Middle Eastern Events.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1983.

Hadawi, Sami. *Bitter Harvest: Palestine Between 1914–1967.* New York: New World Press, 1967.

Hagopian, Edward and A. B. Zahlan. "Palestine's Arab Population." *Journal of Palestine Studies* (summer 1974), 12:32–73.

Hamid, Rashid. "What Is the PLO?" *Journal of Palestine Studies* (summer 1975): 16:90–109.

Hart, Alan. *Arafat: Terrorist or Peacemaker?* London: Sidgwick and Jackson, 1984.

Hinnebusch, Raymond A. *Egyptian Politics Under Sadat: The Post-Populist

Development of an Authoritarian-Modernizing State. New York: Cambridge University Press, 1985.

Hirst, David and Irene Beeson. *Sadat.* London: Faber and Faber, 1981.

Hudson, Michael. *Arab Politics: The Search for Legitimacy.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977.

Hurewitz, J. C. *The Middle East and North Africa in World Politics.* Vol. 2. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1979.

——*Middle East Politics: The Military Dimension.* New York: Praeger, 1969.

——*The Struggle for Palestine.* New York: Schocken Books, 1976.

Ismael, Jacqueline S. *Kuwait: Social Change in Historical Perspective.* Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1982.

Issawi, Charles. *Egypt in Revolution: An Economic Analysis.* London: Oxford University Press, 1963.

Jackson, Elmore. *Middle East Mission: The Story of a Major Bid for Peace in the Time of Nasser and Ben Gurion.* New York: Norton, 1983.

Jureidini, Paul A. and William E. Hazem. *The Palestinian Movement in Politics.* Lexington, Mass.: Lexington Books, 1976.

Jureidini, Paul A. and R. D. McLaurin. *Jordan: The Impact of Social Change on the Role of the Tribes.* Washington, D.C.: Praeger and the Center for Strategic and International Studies, 1984.

Kadi, Leila. *Basic Political Documents of the Armed Palestinian Resistance Movement.* Beirut: PLO Research Center, 1969.

Kayyali, A. W. *Palestine: A Modern History.* London: Third World Center, n.d.

Kazziha, Walid W. *Palestine in the Arab Dilemma.* New York: Barnes and Noble, 1979.

——*Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and His Comrades from Nationalism to Marxism.* London: Charles Knight, 1975.

Kiernan, Thomas. *Arafat: The Man and the Myth.* New York: Norton, 1976.

Kerr, Malcolm H. *The Arab Cold War 1958–1967.* New York: Foreign Policy Association, 1967.

Khoury, Philip S. *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus, 1860–1920.* Cambridge: Cambridge University Press, 1983.

Konikoff, A. *Transjordan: An Economic Survey.* Jerusalem: Economic Research Institute for the Jewish Agency for Palestine, 1946.

Mallakh, Ragaei el-. *Economic Development and Regional Cooperation: Kuwait.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968.

Mazur, Michael P. *Economic Growth and Development in Jordan.* London: Croom Helm, 1979.

Mishal, Shaul. *West Bank/East Bank: The Palestinians in Jordan 1949–1967.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1978.

Mitchell, Richard P. *The Society of the Muslim Brothers.* London: Oxford University Press, 1969.

Mogannam, Matiel E. T. *The Arab Woman and the Palestine Problem.* Westport, Conn.: Hyperion Press, reprint edition, 1976.

Muslih, Muhammad Y. *The Origins of Palestinian Nationalism.* New York: Columbia University Press and the Institute for Palestine Studies, 1988.

Nakhleh, Khalil and Elia Zureik, eds. *The Sociology of the Palestinians.* London: Croom Helm, 1980.

Nutting, Anthony. *Nasser.* New York: Dutton, 1972.

Odeh, Hanna S. *Economic Development of Jordan 1954–1971.* Hashemite King-

dom of Jordan: Ministry of Culture and Information/Jordan Press Foundation, 1972.

Peretz, Don. "Palestinian Social Stratification: The Political Implications." *Journal of Palestine Studies* (autumn 1977), 25:48–74.

Petran, Tabitha. *Syria.* London: Ernest Bevin, 1972.

Plascov, Avi. *The Palestinian Refugees in Jordan, 1948–1957.* London: Frank Cass, 1981.

Quandt, William B., Fuad Jabber, and Ann Mosely Lesch. *The Politics of Palestinian Nationalism.* Berkeley: University of California Press, 1973.

Ro'i, Yaacov. *From Encroachment to Involvement: A Documentary Study of Soviet Policy in the Middle East, 1945–1977.* New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1974.

Ronen, Dov. *The Quest for Self-Determination.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1979.

Ross, Jeffrey A. and Ann Baker Cottrell, eds. *Mobilization of Collective Identity.* Lanham, Md.: University Press of America, 1980.

Rothschild, Joseph. *Ethnopolitics: A Conceptual Framework.* New York: Columbia University Press, 1981.

Rubenberg, Cheryl. *The Palestine Liberation Organization: Its Institutional Infrastructure.* Institute of Arab Studies Monograph Series, Palestine Studies No. 1. Belmont, Mass.: Institute of Arab Studies, 1983.

Satloff, Robert B. *Troubles on the East Bank: Challenges to the Domestic Stability of Jordan.* The Washington Papers, 123. New York: Praeger and the Center for Strategic and International Studies, 1986.

Sayigh, Anis. *Palestine and Arab Nationalism.* Palestine Essays No. 3. Beirut: PLO Research Center, 1970.

Sayigh, Rosemary. *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries.* London: Zed Press, 1979.

Sha'th, Nabil. "High-Level Palestinian Manpower." *Journal of Palestine Studies* (winter 1972), 2:80–95.

Shoukri, Ghali. *Egypt: Portrait of a President, 1971–1981: Sadat's Road to Jerusalem.* London: Zed Press, 1981.

Smith, Pamela Ann. *Palestine and the Palestinians 1876–1983.* New York: St. Martins, 1984.

"Summary of the Final Report on the Economic and Social Situation and Potential of the Palestinian Arab People in the Region of Western Asia." Beirut: TEAM International Consultants, for the UN Economic Commission for Western Asia (ECWA), Doc. Ref. No. TEAM/F.R./SUM, 1983.

Tilly, Charles. *From Mobilization to Revolution.* Reading, Mass.: Addison Wesley, 1978.

Touval, Saadia. *The Peace Brokers: Mediators in the Arab-Israeli Conflict, 1948–1979.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982.

Turki, Fawaz. *The Disinherited: Journal of a Palestine Exile.* New York: Monthly Review Press, 1974.

UN Economic Commission for Western Asia (ECWA). "Social and Economic Conditions of Palestinian Women Inside and Outside the Occupied Territories." E/ECWA/SDHS/CONF. 4/6/Rev., Damascus, 1979.

UN General Assembly Official Records:

Session 10, Supplement 15, A/2978.
Session 11, Supplement 14, A/3212.

Session 13, Supplement 14, A/3931.
Session 14, Supplement 14, A/4213.
Session 18, Supplement 13, A/5513.
Session 19, Supplement 13, A/5813.
Session 20, Supplement 13, A/6013.
Session 21, Supplement 13, A/6313.
Session 23, Supplement 13, A/7213.
Session 24, Supplement 14, A/7614.
Session 25, Supplement 13, A/8013.
Session 27, Supplement 13, A/8713.

UNRWA. *A Brief History of UNRWA 1960–1982.* UNRWA Reviews, Information Paper 1. Beirut: UNRWA, 1982.

UNRWA. *UNRWA: A Brief History 1950–1982.* Vienna: UNRWA Headquarters, 1983.

Vatikiotis, P. J. *Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion, 1921–1957.* New York: Praeger, 1967.

Ward, Richard, Don Peretz, and Evan M. Wilson . *The Palestine State: A Rational Approach.* Port Washington, New York: Kennikat Press, 1977.

Yehya, Karem. "The Image of the Palestinians in Egypt, 1982–1985." *Journal of Palestine Studies* (winter 1986), 16:45–63.

مقابلات

With only a few exceptions, all interviews and discussions were conducted in Arabic.

Abu al-ʿAmrayn, Musa. Assistant general secretary of the Egypt branch of the GUPT. In Cairo, August 4, 1986.

Abu ʿAyyash, Ibrahim. President of the Jordanian Engineers Union. In Amman, August 27, 1986.

Abu al-ʿUlabi, ʿAblah. Former member of the Jordan branch of the GUPWom. In Amman, August 30, 1986.

Abu Ghazalah, Samirah. President of the Egypt branch of the GUPWom; founding member of the GUPWom. In Cairo, October 17 and November 28, 1983; January 12, 1984.

Abu Ghazalah, Siham. Member of the Kuwait branch of the GUPWom. In Kuwait, March 5, 1984.

Abu Hayja, Nidal. Former head of the USTB, northern district (Irbid). In Damascus, July 5, 1984.

Abu Kashif, ʿAbdallah. Palestinian student involved in extensive field research on the Palestinian community in Egypt. Numerous discussions. In Cairo, October, November, and December 1983.

Abu Khadra, Salwa. Former president of the Kuwait branch of the GUPWom and founder of the Dar al-Hanan School. In Kuwait, March 8 and 14, 1984.

Abu Khalid, Khalid. Palestinian poet and member of the Syria branch of the General Union of Palestinian Writers and Journalists. In Damascus, September 9, 1986.

Abu Mayzir, ʿAbd al-Muhsin. Official spokesman of the Palestine National Salvation Front and former member of the PSU, Cairo. In Damascus, September 11, 1986.

Abu Sa'ud, Hind. Founding member of the Egypt branch of the PRCS. In Cairo, December 22, 1983.

Abu Shirar, In'am. Member of the General Union of Palestinian Lawyers and Jurists. In Amman, April 28, 1984.

Ahmad, 'Azzam al-. Former member of the USTB and the Iraq branch of the GUPS. Currently PLO representative, Baghdad. In Amman, May 8, 1984.

Ahmad, Layla. Member of the women's committee of the Federation of Kuwaiti Workers. In Kuwait, October 12, 1986.

Ajrab, Husayn al-. Founding member of the GUPT. In Amman, April 28 and May 8, 1984.

Amirkani, Amal al-. PRCS Public Relations Division, Cairo. In Cairo, July 30, 1986.

Ansari, Shakib al-. Director of the PRCS office, Kuwait. In Kuwait, March 21 and April 4, 1984.

Arnus, 'Abd al-Majid. Former director of the UNRWA office, Cairo. In Cairo, December 3, 1983.

'Abbas, Fu'ad Ibrahim. Member of the Egypt branch of the General Union of Palestinian Writers and Journalists and longtime resident of Egypt. In Cairo, December 20, 1983.

'Abd al-Hadi, Arab. Former member of the Egypt branch of the GUPWom. In Cairo, January 11, 1984.

'Abd al-Hadi, Fayha'. Member of the Egypt branch of the GUPWom. In Cairo, July 31, 1986.

'Abd al-Hadi, 'Isam. Founding member of the GUPWom. In Amman, April 28 and May 1, 1984.

'Abd al-Qadir, Muhammad. Former member of the Kuwait branch of the GUPS. In Kuwait, March 10, 1984.

'Abd al-Rahim, 'Adnan. Director of the Palestine Studies Center, Damascus. In Damascus, July 4, 1984.

'Abd al-Rahman, As'ad. Former member of the Lebanon branch of the GUPS and professor of political science, Kuwait University. Several discussions in Kuwait, February and March 1984.

'Abd al-Rahim, 'Adnan. Director of the Palestinian Studies Center, Damascus. In Damascus, July 4, 1984.

'Alami, 'Abd al-Ra'uf al-. President of the Kuwait branch of the GUPW. In Kuwait, February 26, 1984.

'Ali, Fa'iqah Muhammad. Former member of the Palestinian Women's League, Alexandria. In Alexandria, February 9, 1984.

'Anabtawi, Marwan. Former member of the Aleppo chapter of the Syria branch of the GUPS. In Damascus, July 6, 1984.

'Anabtawi, Sami. Former West Bank trade union activist. In Irbid, July 12, 1984.

'Arafat, Fathi. Founding member and current head of the PRCS. In Cairo, October 8, 1983.

'Arafat, In'am. Longtime member of the Egypt branch of the PRCS. In Cairo, December 10, 1983.

'Arafat, Khadijah. Head of Social Affairs Section of the Egypt branch of the PRCS. In Cairo, December 28, 1983.

'Atiyyah, 'Adil Husayn. Secretary of the GUPW. In Cairo, September 25 and December 24, 1983.

'Ayyash, Muhammad al-. Member of UNRWA teachers' committee, Jordan. In Amman, May 22, 1984; August 20, 1986.

'Azzah, Jalal al-. UNRWA public affairs officer. In Amman, July 1984.

Battash, 'Awni. Former general secretary of the Kuwait branch of the GUPW. Current director of the PLO office, Kuwait. In Kuwait, March 7, 1984.

Bibi, Ghanim. Former member of Palestinian student group, Lebanon. Several discussions, in Cairo, October 1983.

Dabbagh, Siham al-. Vice-president of the Kuwait branch of the GUPWom. In Kuwait, March 5, 1984; October 4, 1986.

Dajani, 'Ablah al-. Member of the Egypt branch of the GUPWom. In Cairo, October 30, 1983.

Dajani, Ahmad Sidqi al-. Member of the PNC and head of the PLO Department of Education. Longtime resident of Egypt. In Cairo, November 15, 1983.

Dajani, Sari al-. Former member of the Kuwait branch of the GUPS. In Kuwait, March 1, 1984.

Fahmawi, Kamal Ahmad. Education field supervisor, UNRWA, Amman. In Amman, May 14 and 28, 1984.

Farra, Colonel 'Abdallah al-. Office of the Military Governor-General of Gaza in Cairo. In Cairo, December 1, 1983.

Ghawshih, Subhi al-. Member of the PNC and of the Kuwait branch of the General Union of Palestinian Doctors and Pharmacists. In Kuwait, March 20, 1984.

Ghunaymi, Zaynab al-. Former member of the Egypt branch of the GUPS, and member of the GUPWom administrative council. In Damascus, September 13, 1986.

Hammami, Fayizah. Founding member of the PRCS, Jordan. In Amman, April 19 and May 29, 1984.

Harb, Nadiyah. Teacher in the Center for Arabic Studies, American University in Cairo. In Cairo, October 10, 1983.

Hasan, Hanan al-. President, Society of Family Care, Amman. In Amman, May 1984.

Hawrani, Yusuf. Jordanian labor activist and president of the Union of Bank Employees, 1984–86. In Amman, August 31, 1986.

Hijazi, Sa'dallah. Palestinian businessman and longtime resident of Kuwait. In Kuwait, October 10, 1986.

Husayni, Hind al-. President of the Kuwait branch of the GUPT. In Kuwait, April 8, 1984.

Husayni, Nahidah al-. Founding member of the Egypt branch of the PRCS. In Cairo, January 10, 1984.

Kamal, Sa'id. Former member of the Palestinian student chapter in Iraq, and the GUPS, Egypt. In Cairo, November 28, 1983.

Katari, Yunis al-. Member of the PLO Department of the Occupied Homeland and the Egypt branch of the GUPW. In Cairo, November 21 and December 6, 1983.

Kawni, Naji al-. Founding member of the GUPW. In Cairo, August 4, 1986.

Kayyali, Yusra al-. Member of the Egypt branch of the GUPWom and 1948 Palestinian refugee to Egypt. In Cairo, November 19, 1983.

Kazziha, Walid. Professor of political science, American University in Cairo. In Cairo, November 22, 1983.

Khatib, Zuhayr al-. Former president of the GUPS and current member of the Kuwait branch of the General Union of Palestinian Lawyers and Jurists. In Kuwait, March 10 and 11, 1984.

Kiswani, Salih al-. President of the Kuwait branch of the GUPS. In Kuwait, September 27, 1986.

Mahmud, General ʻAdil Muhammad. Egyptian military governor-general of Gaza in Cairo. In Cairo, December 1, 1983.

Mandas, Hani. Palestinian scholar and researcher at the Palestinian Studies Center, Damascus. In Damascus, July 4, 1984.

Muhadin, Muwaffaq al-. Former student activist in Jordan. Jordan specialist at the Palestinian Studies Center, Damascus. Several discussions between October 7 and 19, 1986.

Murar, Ghazi Fakhri. Former member of the Egypt branch of the GUPS. Member of the PLO Department of Education. In Cairo, January 10, 1984.

Naffaʻ, Imili. Member of the Arab Women's Society, Jordan. In Amman, July 12, 1984.

Nahhas, Salim al-. Founding member of Jordanian Writers Union. In Amman, August 26, 1986.

Nijim, Sulayman. Longtime UNRWA employee in Lebanon and Jordan. In Amman, May 17, 1984.

Qaddumi, Hani al-. First director of the Kuwaiti Bureau of Passports and Residence. In Kuwait, October 6 and 8, 1986.

Qasim, Anis. Palestinian lawyer, Kuwait. In Kuwait, February 21, 1984.

Qiblawi, Rafiq. Former president of the Kuwait branch of the GUPT. In Kuwait, March 10, 1984.

Qiddis, Raghib. Employee in the World Council of Churches' refugee relief program, Egypt. In Cairo, December 27, 1983.

Qubʻah, ʻAli. Former member of the ANM and the Kuwait branch of the GUPW. In Amman, April 28 and June 7, 1984.

Qubʻah, Ibrahim. PNC member. In Amman, several discussions, July 1984.

Qudrah, Zuhdi al-. Former member of the Egypt branch of the GUPS. In Cairo, January 22, 1984.

Quwaydir, Musa. Longtime labor activist and member of the Jordanian Communist party. In Amman, July 10 and 16, 1984.

Rabaʻi, Ahmad al-. Professor of philosophy, Kuwait University and former member of the National Assembly. In Kuwait, October 11, 1986.

Sabti, Nayif al-. Director of the circulation department, *al-Watan*. In Kuwait, October 12, 1986.

Saʻdi, Ibrahim. Longtime UNRWA employee in Lebanon and Jordan. Several discussions in Amman, May 1984.

Sarafi, Muyassir. Member of the Egypt branches of the PRCS and the GUPWom. In Cairo, December 28, 1983.

Sarraj, Fakhri. Director of PLO office, Cairo. In Cairo, November 21 and December 27, 1983; January 24, 1984; as well as numerous informal discussions.

Sayigh, Mayy. Member of the GUPWom's general secretariat. In Damascus, July 5, 1984.

Sharif, ʻAbd al-Fattah. Former employee of the APG and longtime resident of Egypt. In Cairo, February 15, 1984.

Sharif, Samir Muhammad. Member of the Kuwait branch of the General Union of Palestinian Engineers. In Kuwait, February 26, 1984.

Shaʻth, Maysun. Member of the Egypt branch of the GUPWom. In Cairo, December 14, 1983.

Shihab al-Din, Ahmad. Member of the first delegation of Palestinian teachers to Kuwait. In Kuwait, October 9, 1986.

Shihab al-Din, Yusra. Former member of the Egypt branch of the GUPWom. In Cairo, February 5, 1984.

Sirhan, Basim. Professor of sociology, Kuwait University. In Kuwait, February 23 and 26, 1984; October 6, 1986.

Sirhan, Nimr. Head of the Committee for the Annual Celebration of Palestinian Folklore. In Amman, August 27, 1986.

Subayh, Muhammad. Former president of the GUPS. In Cairo, November 26, 1983.

Sukkar, Siham al-. President of the Kuwait branch of the GUPWom. In Kuwait, March 8, 1984.

Tayyim, ʻAbd al-Jabir al-. Former president of the Youth Center at al-Wahdat camp, Amman. In Amman, August 20, 1986.

Tayyim, ʻAbd al-Salam al-. Cultural officer, PLO office, Amman. In Amman, April 1984.

Tubasi, Alfred. PNC member since 1964 and former member of the Ramallah Municipal Council (1962–1974). In Amman, July 10, 1984.

Yaghmur, ʻAbd al-Khaliq. President of the Federation of Charitable Societies in Jordan. In Amman, April 27, 1984.

Yasin, ʻAbd al-Qadir. Palestinian writer and historian. In Cairo, December 24, 1983; in Amman, September 4, 1986.

Zaydiyyah, Jibril. Member of the executive committee of the GUPW. In Kuwait, September 27, 1986.

First names only:

Alexandra. Former member of the Palestinian Women's League in Alexandria. In Alexandria, February 9, 1984.

Jabir. Former member of the Asyut chapter of the Egypt branch of the GUPS. In Damascus, July 5, 1984.

الفهرست

الفهرست

(أ)

آخن (ألمانيا): ٧٦
الآغا، عصام: ١٠٣
أبو الجبين، خير الدين: ١٢١
أبو خضرا، سلوى: ١٣٣
أبو الزعيم: أنظر: عطا الله، عطا الله
أبو زويّد (مصر): ٥١
أبو ستيت، محمود: ٩٠
أبو السعود، هند: ١٠٣
أبو غزالة، سميرة: ٩٤، ٩٧، ١٩٣
أبو كبير (مصر): ٥١
أبو الليل، محمد: ٩٠
أبو موسى: أنظر: موسى، سعيد
أبو نوار، علي: ١٦٥، ١٨٠
«الاتحاد» (مجلة): ٨٠
الاتحاد الاشتراكي العربي (مصر): ٩٧
اتحاد الجمعيات (مصر): ٩٥
الاتحاد الدولي للمعلمين: ٤٠
الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب: ٨٧ ـ ٨٩، ١٢٧، ١٢٩، ١٨٨
الاتحاد السوفياتي: ٩٢، ٢٠١
اتحاد الطلبة الأردنيين (أوروبا الشرقية): ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢
اتحاد طلبة الجامعة الأردنية: ٢١٢
اتحاد الطلبة الجزائريين المسلمين: ٧٥
اتحاد الطلبة الدولي: ٧٢
اتحاد طلبة الضفتين: ٢١٠، ٢١١
اتحاد الطلبة الفلسطينيين: ١٧، ٦٧ ـ ٧١، ٧٣ ـ ٧٥، ٨١، ٢٢١
ـ أنظر أيضا: الطلبة الفلسطينيون
اتحاد طلبة الكويت: ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣
الاتحاد العام للطلبة الأردنيين (القاهرة): ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣
الاتحاد العام للطلبة التونسيين: ٧٥
الاتحاد العام للطلبة العرب: ٧٥
الاتحاد العام لطلبة فلسطين: ١٦، ١٧، ٣٢، ٥٩، ٦٣، ٦٤، ٩٠، ٩٥، ٩٧، ١٦٦، ٢٠٩، ٢١١، ٢٢١
ـ البنية التحتية: ٣٤
ـ التاريخ السياسي: ٣٨، ٦١، ٧٤ ـ ٨٠، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٢٠٩، ٢٢٨
ـ التمويل: ٨١، ٨٢، ١٤١
ـ العضوية: ٨٢، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٢
ـ فرع الأردن: ١٨
ـ فرع الكويت: ١٣٧ ـ ١٤٣
ـ فرع مصر: ١٩، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٨٥
ـ ومنظمة التحرير: ٣٣، ٣٨، ٧٧، ٧٨، ١٤٠
ـ أنظر أيضا: الطلبة الفلسطينيون
الاتحاد العام للطلبة المغربيين: ٧٥
الاتحاد العام لعمال فلسطين: ١٦، ٣٢، ٦٥، ١٠٠ ـ ١٠٢، ١٣٨، ١٤٥، ١٦٦، ١٨٧، ٢٢٨
ـ أصوله وتأسيسه: ٣٨، ٨٦ ـ ٨٩، ١٢٧، ١٨٩
ـ البنية التحتية: ٣٥، ٩٠، ٩١، ٩٣
ـ التاريخ السياسي: ٣٨، ٩١ ـ ٩٣
ـ التمويل: ٩٠، ١٢٩، ١٣٠
ـ فرع الكويت: ١٢٨ ـ ١٣١
ـ فرع مصر: ٦٦، ٨٨، ٩٢ ـ ٩٤
ـ في الأردن: ٩١
ـ في غزة: ٨٩، ٩٠
ـ واتحاد نقابات العمال في الأردن: ١٨٨ ـ ١٩٠
ـ ومنظمة التحرير: ٣٨، ٨٩، ١٢٨

الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين: ١٧٧
الاتحاد العام للمرأة الأردنية: ١٩٨
الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية: ١٦، ٨٦، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٦، ١٩٤
ـ أصوله وتمويله: ٣٩، ٩٥، ١٩٤
ـ برنامج مساعدات الرسوم المدرسية: ١٢٠، ١٣٤
ـ البنية التحتية: ٣٦، ٣٧
ـ فرع الاسكندرية: ٩٤ ـ ٩٩، ١٩٤
ـ فرع سوريا: ١٩٦
ـ فرع العراق: ١٩٦
ـ فرع الكويت: ١٨، ١٣٢ ـ ١٣٥، ١٩٦
ـ في الأردن: ١٩٤ ـ ١٩٧
ـ ومنظمة التحرير: ١٩٤
الاتحاد العام للمعلمين الأردنيين: ٢٠٥، ٢٠٦
الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين: ١٦، ١٨، ٥٩، ٨٦، ١٣٧، ٢٠٧
ـ البنية التحتية: ٣٧
ـ التمويل: ٣٩، ٢٠٤ ـ ٢٠٦
ـ فرع الكويت: ١٨، ١١٨، ١٤٤، ١٤٥
ـ فرع مصر: ١٨، ٩٩ ـ ١٠٢
ـ في الأردن: ٢٠٥ ـ ٢٠٧، ٢١١
اتحاد عمال المصارف (الأردن): ١٩٠
الاتحاد القومي العربي الفلسطيني (غزة): ٢٨، ٢٩
اتحاد الكتّاب الأردنيين (الكويت): ١٧٣، ١٧٨
اتحاد معلمي الأونروا:
ـ الأردن: ٢٠٣
ـ لبنان: ١٧
اتحاد معلمي المدارس الكاثوليكية (الأردن): ٢٠٣
اتحاد المعلمين العرب: ٢٠٥
اتحاد المعلمين في الأردن: ٢٠٣
الاتحاد النسائي الأردني: ١٩٧
الاتحاد النسائي العربي العام: ١٩٨
اتحاد نقابات العمال (الأردن): ١٨٣، ١٨٦، ١٨٨ ـ ١٩١، ٢٠٣
اتحاد نقابات عمال الكويت: ١٣١
اتحاد النقابات الفلسطينية: ٨٨

الاتحاد الوطني للطلبة الأردنيين (الأردن): ٢١٠، ٢١٣
ـ أنظر أيضا: جبهة النضال الطلابي
اتفاق ١١ شباط/فبراير ١٩٧٥: ١٧١ ـ ١٧٣، ١٧٩
ـ أنظر أيضا: منظمة التحرير الفلسطينية ـ علاقتها بالأردن
اتفاق سيناء الثاني (١٩٧٥): ٢٠، ٦٤، ٨٥، ١٤٢
اتفاق القاهرة (١٩٦٩): ٢٣١
اتفاق كامب ديفيد (١٩٧٩): ١٩، ٢٠، ٤٦، ٦٥، ٨٥، ٢١٣
ـ أنظر أيضا: السادات، أنور
اتفاق الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية (١٩٤٩): ٥١
اتفاقات رودس للهدنة: أنظر: اتفاقات الهدنة العربية ـ الاسرائيلية (١٩٤٩)
اتفاقات الهدنة العربية ـ الاسرائيلية (١٩٤٩): ٥، ١٠، ٢٦، ٤٥، ٥١، ١٨٥
الأجرب، حسين: ٢٠٤
أحداث أيلول في الأردن: ٩ ـ ١١، ١٨، ٦١، ٨٠، ١٠٣، ١٦٨ ـ ١٧٠، ١٧٩، ١٩٦، ٢٠١
ـ أنظر أيضا: الحرب الأهلية في الأردن؛ حركة المقاومة الفلسطينية
أحمد حلمي: أنظر: عبد الباقي، أحمد حلمي
الأحمدي (الكويت): ١١١، ١٤٣
الاخوان المسلمون: ٢٨، ٤٥، ٤٦، ٦٩، ٧٠، ٧٢ ـ ٧٤، ١٦٣، ٢١١، ٢١٥
إربد: ١٥٢، ١٧٨، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢١١، ٢١٤
الأردن: ١٤، ١٦، ١٧، ٢٦، ٢٧، ٣٨ ـ ٤٠، ٦١، ٦٤، ٧٢، ٨٠، ٨٣، ٨٦ ـ ٨٨، ١٠٢، ١٠٣، ١٣٢، ١٤٢، ١٨٩، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٠ ـ ٢٢١، ٢٣٢، ٢٣٣
ـ الاقتصاد: ١٥٥، ١٥٩
ـ التاريخ السياسي: ١٩، ٢٠، ٢٣، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٤ ـ ١٧١
ـ التجمعات المهنية: ١٧٥
ـ تنظيم الطلبة: ٢٠٨ ـ ٢١٤

ـ تنظيم العمال: ١٨٣ ـ ١٩٢، ٢٠٣
ـ تنظيم المرأة: ٣٩، ٩٤، ١٩٢ ـ ١٩٨
ـ تنظيم المعلمين: ٢٠٣ ـ ٢٠٧
ـ الجمعيات الخيرية: ١٦١، ١٦٢، ١٨٣، ١٩٢، ١٩٦
ـ جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني: ٤٠، ١٩٩ ـ ٢٠٢
ـ الجيش: ١٥٣، ١٥٤، ٢٠١
ـ حركة المقاومة الفلسطينية: ٦٠
ـ السكان الفلسطينيون: ١٢، ١٨٣
ـ علاقات الضفتين الشرقية والغربية: ١١٥، ١٥٢ ـ ١٥٤، ١٧١، ١٧٢، ١٧٩، ١٨١، ٢٠٨
ـ العمال المهاجرون: ١١، ١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١١٥، ١٢٩
ـ قانون الانتخابات (١٩٨٦): ١٥، ١٥٣، ١٧٢، ١٧٦
ـ اللاجئون الفلسطينيون: ١٥، ٢٧، ١٠٧، ١٤٨ ـ ١٥٣، ١٥٨، ١٦٠، ١٧٢، ١٧٧ ـ ١٧٩، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٦، ٢١٤
ـ محاولة الانقلاب (١٩٥٧): ٨٧، ١٦٥، ١٨٦
ـ المخابرات: ١٦٨، ١٧٦، ١٧٨، ١٩١، ١٩٢، ٢١٣، ٢١٤
ـ مشروع التنمية للأراضي المحتلة: ١٧٤
ـ مؤتمرات المغتربين: ١٧٢، ١٧٣
ـ النقابات المهنية: ١٦٣، ١٧٤ ـ ١٧٦
ـ هامشية الفلسطينيين: ٢٢٣ ـ ٢٣٠
ـ الهوية الاجتماعية: ١٥٣، ١٧٦ ـ ١٨٢
ـ الهوية الفلسطينية: ٢٠، ١٤٨، ١٤٩، ١٦٣، ١٧٦ ـ ١٨٣، ١٨٧، ٢٣٠
ـ ومنظمة التحرير: ٣٢، ٦٠، ٨٠، ٩٥، ١٦٦ ـ ١٧٤، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٩، ٢٠٦، ٢١٤
ـ أنظر أيضا: شرق الأردن؛ الضفة الشرقية؛ المملكة الأردنية الهاشمية
أرشيد، فريدة: ١٩٤
إرغون (عصابة): ٤٧

أريحا: ٢٠٣
اسرائيل: ٨، ١١، ١٤، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٣، ٢٨، ٣٩، ٤٠، ٤٥، ٥٢، ٥٤، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٥، ٧١، ٨٣، ٨٧، ٨٨، ١٠٩، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٨، ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦ ـ ١٦٨، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٥، ١٩٩، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٣٠
ـ اجتياح لبنان (١٩٨٢): ٩، ١١، ٢٠، ٤١، ٦٥، ٩٣، ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١٧١، ١٧٨، ١٩٨، ٢٣٢، ٢٣٤
ـ الفلسطينيون: ١٠، ١٢، ٣٣
ـ قيام الدولة: ٥، ٢٤، ٤٦، ٧٢، ٨٦، ١٤٨، ٢٠٤
الأسرة الهاشمية: ٦، ٢٦، ٥٨، ١٤٨، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٧
ـ أنظر أيضا: حسين (الملك)؛ شرق الأردن؛ عبد الله (الملك)
أسعد الدين، سعدي: ١٨٥
الاسكندرية: ٣٨، ٤٧، ٤٩ ـ ٥١، ٦٤، ٧٤ ـ ٧٧، ٨٨، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ١٠٤، ٢٠٥
اسماعيل، عمر سعيد: ٢٠٤
الاسماعيلية: ٤٩، ٥٠
الأعرج، ليديا: ١٩٤
الأغرودي، يوسف: ٩٠
أفريقيا الشمالية: ٦٨
أللنبي (الجنرال): ١٤٨
ألمانيا الاتحادية:
ـ الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين فيها: ٧٦
الاتحاد العام للعمال الفلسطينيين فيها: ٩٣
ألمانيا الشرقية: ٩٢، ٢٠١
الأمانة العامة للقوى الوطنية والشعبية في الأردن: ١٧٥
الامبراطورية العثمانية: ٦، ١١، ١٣، ١٤٨، ٢١٩
الأمم المتحدة: ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥٣، ١٥٠، ١٥٧، ١٥٩، ١٦١، ١٧١، ١٩٧، ٢٠٥
ـ قرار التقسيم: ١٠، ١٣، ٢٢١
أميركا: ٢٢٩، ٢٣٠

ـ أنظر أيضا: الولايات المتحدة
الانتداب البريطاني: ٥، ٦، ١١، ١٣، ٢٤، ١٤٨، ١٥٥، ١٩٢، ٢١٩، ٢٢٢
ـ أنظر أيضا: بريطانيا؛ فلسطين
أوروبا الشرقية: ٩٢، ٢٠٩
أوروبا الغربية: ٦، ١٠، ٢٥، ٧٧، ١٢٠، ٢٠٩
الأونروا: أنظر: وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
إيران: ١٠٨

(ب)

الباكستان: ١١٤
البحر الأبيض المتوسط: ٤٩
البحرين: ١١٠
البحيرة (مصر): ٥٠، ٨٨
بدر، ربحي: ١٠٣
بدران، عدنان: ٢١٤
برنادوت (الكونت): ١٥٩
بريطانيا: ٥، ٦، ١٤، ٤٥، ٥٨، ٦٧، ١٠٩، ١١٠، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٣ ـ ١٦٥، ١٨٣، ١٩٢، ٢٠٨، ٢٢١، ٢٢٩
ـ أنظر أيضا: الانتداب البريطاني؛ حرب السويس، فلسطين
البسيوني، موسى: ١٢٦
البطاش، عوني: ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩
بعثة الأمم المتحدة للمسح الاقتصادي (بعثة كلاب): ١٤٩
بغداد: ٨٩
بكر، إبراهيم: ١٩٨
بلغاريا: ٢٠١
بن ـ غوريون، دافيد: ٥
البنّا، حسن: ٤٦
البنّا، عبد الرحمن: ٤٦
بني صخر (عشيرة / الأردن): ٧
بور سعيد (مصر): ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٧٢، ٧٧
بيت لحم: ١٨٥، ٢٠٣
البيرة: ١٧٨
بـيـروت: ١١، ١٥، ٣٨، ٣٩، ٦٥، ٦٧، ٧٤ ـ ٧٦، ٨٥، ١٤٨، ١٧٨، ١٩٦، ٢٠٥، ٢٣٢، ٢٣٤

(ت)

تركي، فواز: ١١
«تركيا الفتاة»: ١٣
تشارلز، تيلي: ٢١، ٢٢
تشيكوسلوفاكيا: ٢٠١
التطريز الفلسطيني: ٩٥، ٩٨، ١٠٣، ١٠٥، ١٣٣ ـ ١٣٥، ١٤٦، ١٩٥، ١٩٩
التل، وصفي: ٨٣
تونس: ٩، ٤١، ٩٣، ٢١٤

(ث)

«الثائرة الفلسطينية» (مجلة): ١٩٥
ثورة الشواف (الموصل): ٧٣

(ج)

جابر، محمد: ١٣٩
الجابرية (الكويت): ١٣٥
الجامعة الأردنية: ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢
جامعة الأزهر (القاهرة): ٦٨، ٨٣
جامعة الاسكندرية: ٦٨، ٨٢، ٨٣
جامعة أسيوط: ٣٨، ٦٨، ٧٤، ٧٦
الجامعة الأميركية في بيروت: ١٣٩، ٢٣١
الجامعة الأميركية في القاهرة: ٦٨، ٧٣
جامعة التكنولوجيا الجديدة (الأردن): ٢١٤
جامعة دمشق: ٣٨
جامعة الدول العربية: ١٨، ٢٤ ـ ٢٧، ٢٩، ٥٥، ٥٨، ٦٤، ٦٩، ٧٠، ٧٧، ١١٧، ١٢٥، ١٢٦، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٤
جامعة عين شمس: ٦٨
جامعة فؤاد الأول (مصر): ٦٨
جامعة القاهرة: ٦٨، ٧٤، ٨٢، ٨٣، ٩٦
جامعة الكويت: ١٢٠، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٤٥
جامعة اليرموك (الأردن): ١٧٦، ١٧٨، ٢١٣، ٢١٤

«جبل الزيتون» (مجلة): ٨٠
جبل الحسين (عمان): ١٧٨، ٢٠٦
جبل عمان: ٢٠١
جبهة التحرير العربية: ١٢١
جبهة التحرير الفلسطينية: ٧٨
الجبهة التقدمية (الكويت): ١٣٩
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: ٣١، ٧٤، ١٣١، ١٤٢، ١٧٠، ١٧٧، ١٩٧، ٢١٠، ٢١٢، ٢٢٩، ٢٣٣
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: ٣١، ٣٨، ٧٤، ٩١، ١٣١، ١٣٩، ١٤١، ١٧٠، ١٩٧، ٢١٠، ٢٢٩
جبهة الصمود والتصدي: ٦٤
جبهة النضال الطلابي (الأردن): ٢١٠
ـ أنظر أيضا: الاتحاد الوطني للطلبة الأردنيين
جرش (الأردن): ٨٠، ١٦٩، ٢٠١
الجزائر: ١٩، ٣٢، ٤١، ٥٨، ٦٠، ٦٤، ٦٦، ٨٠، ٢٠٦، ٢٣٤
الجزيرة (سوريا): ٢٣٣
جزيرة فيلكا (الكويت): ١٢٨، ١٢٩
جماعة أيلول الأسود: ٨٣
جمعية الأصدقاء: أنظر: جمعية الكويكرز
جمعية أصدقاء القدس: ١٩٦
جمعية أنصار الثورة الفلسطينية: ٨٣
جمعية بيت إكسا الخيرية: ١٩٦
جمعية بيت دجن الخيرية: ١٩٦
جمعية حيفا الثقافية: ١٦١
جمعية رام الله الخيرية: ١٩٦
جمعية رعاية الأسرة (الأردن): ١٩٦
جمعية العمال العرب الأردنيين: ١٨٥، ١٨٦
جمعية العمال العربية الفلسطينية (حيفا): ٣٨، ٨٦، ١٥٣، ١٨٤، ١٩٧
جمعية العمال الفلسطينيين: ١٧
جمعية الكويكرز: ٤٨، ١٩٦
جمعية المرأة العربية (الأردن): ١٩٦
جمعية المينونايتس: ١٩٦
جمعية نابلس الخيرية: ١٧٧، ١٧٨، ١٩٦
جمعية النساء العربيات (القدس): ١٩٢، ١٩٣
ـ أنظر أيضا: جمعية النساء العربيات الفلسطينيات
جمعية النساء العربيات الفلسطينيات (القدس): ٣٩، ١٩٢
ـ أنظر أيضا: جمعية النساء العربيات
جمعية هدى شعراوي (مصر): ٩٥
جمعية الهلال الأحمر الأردني: ١٨٤، ٢٠١
جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني: ١٦، ١٨، ٣٣، ٨٦، ١٤٥
ـ أصولها وتأسيسها: ٤٠، ١٨٤، ١٩٩ ـ ٢٠١
ـ التمويل: ١٤١
ـ فرع الأردن: ١٤٦، ٢٠٠
ـ فرع سوريا: ١٤٦
ـ فرع الكويت: ١٨، ١٣٧، ١٤٦، ١٤٧
ـ فرع لبنان: ١٤٦
ـ فرع مصر: ١٨، ٦٦، ٩٤، ١٠٢ ـ ١٠٦، ١٨٣
ـ مستشفى فلسطين: ١٠٤
جمعية الهلال الأحمر الكويتي: ١٤٦
جمعية الهلال الأحمر المصري: ١٠٣
جمهورية الصين الشعبية: ٨٨، ٢٠١
الجمهورية العربية المتحدة: ٢٨، ٢٩، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٧٦، ٨٧
ـ أنظر أيضا: مصر
جنين: ٢٦، ١٨٥، ١٩٣، ٢٠٣
جوازات السفر: ٢٧، ٥٤
ـ الأردن: ٢٧، ١٧٣، ٢١٣
ـ الكويت: ١١٠، ١١١
ـ أنظر أيضا: وثائق سفر اللاجئين وإقامتهم
جوهر، محمد: ١٨٩، ١٩٠
الجيزة (مصر): ٥٠، ١٠٤
الجيش الأردني: ٦٣، ٨٠، ١٥٣، ١٥٤، ١٦١، ١٦٨، ٢٠١، ٢٣٠
ـ أنظر أيضا: الجيش العربي؛ الفيلق العربي
جيش التحرير الفلسطيني: ٣٠، ٥٩، ١٦٧، ١٧٢
ـ لواء حطين (سوريا): ٥٩
ـ لواء عين جالوت (غزة): ٥١، ٥٩، ١٠٥
ـ لواء القادسية (العراق): ٥٩

الجيش العراقي: ٢٥، ١٤٨، ١٨٤
الجيش العربي: ٢٥
ـ أنظر أيضا: الجيش الأردني؛ الفيلق العربي
الجيش المصري: ٦، ٢٦، ٤٥ ـ ٤٧، ٥١، ٥٣، ٧٢

(ح)

حجازي، محمود: ١٩٩، ٢٠١
حديد، محمد جابر: ١٤٣
الحرب الأهلية في الأردن: ٤٠، ١٢٣، ١٥٨، ١٨٧، ١٩٠، ٢٠٦
ـ أنظر أيضا: أحداث أيلول في الأردن؛ حركة المقاومة الفلسطينية
حرب تشرين الأول/أكتوبر (١٩٧٣): ١٨، ٨٤، ١٠٤، ١٥٨، ١٩١، ٢٢٠
حرب حزيران/يونيو (١٩٦٧): ٨، ٣٢، ٤٠، ٦٠، ٧٩، ٨٢، ١١٥، ١١٦، ١٥٨، ١٦٦، ١٦٨، ١٨٩، ١٩٥، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢٣٠
ـ أنظر أيضا: اللاجئون الفلسطينيون (١٩٦٧)
حرب السويس (١٩٥٦): ١٧، ٢٨، ٥٣، ٥٧، ٧٢، ١٨٧
ـ أنظر أيضا: بريطانيا
الحرب العراقية ـ الايرانية: ١٥٩
حرب فلسطين (١٩٤٧ ـ ١٩٤٩): ٨، ١٧، ٦٨، ١٦١، ٢٢٢
ـ تهجير السكان الفلسطينيين: ٥ ـ ٧، ١٠، ٤٧، ٥٢، ٥٥، ٨٧، ١٠٧، ١٤٨، ١٤٩، ٢٣١، ٢٣٢
ـ دور الجيوش العربية: ٥، ٧، ١٠، ٢٤، ٤٦، ٦٩
ـ أنظر أيضا: اللاجئون الفلسطينيون (١٩٤٨)
حركة أمل (لبنان): ٢٣٢
حركة التحرير الوطني الفلسطيني: أنظر: فتح
حركة شباب الحسين (الأردن): ٢١١
الحركة العمالية الفلسطينية: ١٨٥ ـ ١٨٧، ١٨٩
حركة القوميين العرب: ٢٨، ٣٨، ٦٩، ٧٢ ـ ٧٩، ٩٠، ٩١، ١٣١، ١٦٣، ١٩٣
ـ تنظيمها للعمال في الكويت: ١٢٦ ـ ١٢٨
حركة المقاومة الفلسطينية: ٨، ١١، ١٤، ٢٣، ٣٢، ٣٣، ٦٥، ٧٩، ٨٠، ٨٤، ٩٦، ١٤٢، ١٦٨، ١٧٥، ١٨٠، ١٨٩، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٢، ٢٣٠، ٢٣١
ـ أنظر أيضا: أحداث أيلول في الأردن؛ الحرب الأهلية في الأردن
الحركة الوطنية الفلسطينية: ٢٤، ٣٠، ٢٢١، ٢٣٤
حزب البعث: ١٦، ٢٨، ٥٨، ٧٣ ـ ٧٧، ١٦٣، ١٧٥، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٣٣
الحزب الشيوعي: ٢٨، ٥٨، ٦٩، ٧٢، ٧٤، ١٦٣، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٧، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٢، ٢١٥
حزب الكتائب اللبنانية: ٢٣٢
الحسن، بلال: ١١٥، ١١٨
الحسن، خالد: ١٢١
حسن، عادل إبراهيم: ١٢٩
حسين (الملك): ١٨، ٢٩، ٦١، ٦٤، ٨٤، ١٥٨، ١٦٤ ـ ١٦٧، ١٦٩ ـ ١٧١، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٩ ـ ١٨١، ٢٢٩، ٢٣٠
ـ أنظر أيضا: الأسرة الهاشمية
الحسيني، أمين: ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٤٦، ٦٧، ١٤٣، ١٥٩، ١٦٠
الحسيني، أمينة: ١٩٤
الحسيني، جمال: ٢٥، ٢٦
الحسيني، حسين: ٨٨
الحسيني، ناهدة: ١٠٣
الحسيني، هيفاء: ١٠٣
حضانة فلسطين (القاهرة): ١٠٤
حكومة عموم فلسطين: ٢٤ ـ ٢٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٧٠، ٨٥، ١٥٩
ـ أنظر أيضا: وثائق سفر اللاجئين وإقامتهم
حلف بغداد: ١٦٤، ١٨٧، ٢٢٩
حلوان (مصر): ٨٢، ٨٨
حمدان، محمد: ٢١٤
حموده، يحيى: ٦٠، ٧٩
حوليّ ـ النقرة (الكويت): ١١٦، ١٣٥

الحويطات (قبيلة / الأردن): ١٥٣
حيفا: ١١، ٨٦، ٨٧، ١٢٧، ١٤٨، ١٥٢، ١٨٤

(خ)

خاروف، سامي: ١٨٩
الخالدي (آل): ١٦٠
خدمات فتح الطبية: ١٨، ٤٠، ١٩٩، ٢٠٠
خرز، رضوان: ٢٠٥
الخَطرة (مصر): ٥١
الخطيب، زهير: ٧٣
الخفش، حسني صالح: ٨٧ ـ ٩١، ١٢٧ ـ ١٣٠، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩
الخفش، روحي: ١٨٥
الخفش، فايز: ١٢٨
خلف، صلاح (أبو إياد): ٦٠، ٦٨ ـ ٧٣
الخليج: ٧، ١٠، ٦٨، ٧٣، ١٠٧، ١٠٩، ١١٤، ١٢١، ١٣٧، ١٤٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٧٢، ١٩١، ٢٢٠، ٢٢٥
ـ صناعة النفط: ١٢٣ ـ ١٢٦
ـ الهجرة الفلسطينية: ٨، ١٢، ١٥
ـ أنظر أيضا: الكويت
الخليل: ١٥٣، ١٦٢، ١٨٥، ٢٠٣
خليل، سميحة قبج: ١٩٤

(د)

دار العلوم (القاهرة): ٦٨
دباغ، مفيدة: ١٠٣
الدجاني (آل): ١٦٠
الدجاني، أحمد صدقي: ٧٨
درابيه، عبد الرحمن: ٩٠، ٩١
درويش، محمود: ٦١
الدقهلية (مصر): ٥٠
الدُقّي (القاهرة): ٥١، ٩٦، ١٠٤
الدلتا (مصر): ٤٩، ١٠٣، ١٠٥
دمشق: ١٣، ١٥، ٣٨، ٧٤ ـ ٧٦، ١٢١، ١٤٨
ـ الطلبة الفلسطينيون: ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٢٠٩
ـ العمال الفلسطينيون: ٣٨، ٩١، ٩٣
دمنهور (مصر): ١٠١
دمياط (مصر): ٤٩، ٥٠
دول الكتلة الاشتراكية: ١٢٠

(ر)

رابطة الطلبة الثانويين الفلسطينيين (الكويت): ١٤٠، ١٤٣
رابطة الطلبة المسلمين الفلسطينيين (الكويت): ١٩، ١٤٠، ١٤٢
رابطة المرأة الفلسطينية (مصر): ١٧، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٨
راجح، محمد اسعد: ٨٧، ٨٩
راغب، فتحي: ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣١
رام الله: ١٦٠، ١٦١، ١٨٥، ٢٠٩
الربة (الأردن): ١٩٧
«رجال في الشمس» (رواية): ١٠٩
رفح: ٩٩، ١٠٥
رفعت، كمال: ٢٨
الرمثا (الأردن): ١٧٩، ١٩٧، ٢١٤
الرملة: ١٨٤
روس، جفري: ١٤
رونين، دوف: ١٤

(ز)

الزرقاء (الأردن): ١٩٧
زعنون، سليم: ١٢١
الزقازيق (مصر): ٤٩، ٥١، ١٠٥
الزمر، روحي: ٨٨

(س)

السادات، أنور: ١٩، ٢٠، ٦٢ ـ ٦٦، ٨٣ ـ ٨٥، ٩٣، ٩٧ ـ ٩٩، ٢٢٦
ـ زيارة القدس: ٦٤، ٨٥، ٩٣، ٩٨، ١٢٢، ١٧٥
ـ أنظر أيضا: اتفاق كامب ديفيد (١٩٧٩)
السالمية (الكويت): ١٣٥
السايح، عبد الحميد: ١٧٥، ١٧٨
السباعي، يوسف: ٦٤

سجن عابدين (مصر): ٦٩، ٧٠
سرحان، نمر: ١٧٧ ـ ١٧٩
السكاكيني، خليل: ٤٨
السكاكيني، هالة: ٤٨
سلامة، جيهان: ٩٤
السلط (الأردن): ٤٠، ١٥٢، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١١
سلطاوي، عمر: ١٩٩
السموع (الضفة الغربية): ١٦٧، ٢٠٩
سوريا: ٦، ١٠، ٣١، ٣٩، ٥٢، ٥٦، ٥٨ ـ ٦١، ٦٥، ٧٢، ٧٤، ٧٦ ـ ٧٨، ٨٧، ٩٠، ٩١، ٩٣، ١٠٧، ١٣١، ١٤٢، ١٤٨، ١٥٨، ١٦٥، ١٧٨، ١٨٨، ١٩٣، ٢٠٩
ـ الفلسطينيون: ٧، ٩، ١٢، ١٥، ٢٨، ٢٩، ٤٠، ٥٩، ٧٣، ١٩٥، ٢١٢
ـ معلمو الأونروا: ٢٠٤، ٢٠٥
ـ المعلمون الفلسطينيون: ٢٠٦
ـ والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية: ١٩٣
ـ والأردن: ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧١
ـ والصاعقة: ١٢١، ٢٣٣
ـ ومنظمة التحرير: ٩، ٦٤، ١٢١
سوسي، زكي: ١٠٣
سوق الغرب (لبنان): ١٣٩
سوهاج (مصر): ٨٨، ٩٢
سيناء: ٤٧، ٥١، ٥٢، ٥٧، ٦٠، ١٠٢

(ش)

شُبرا (القاهرة): ٥١
الشتات الفلسطيني: ١٠ ـ ١٢، ١٥، ١٦، ٢١، ٤٧، ١٤٩ ـ ١٥١، ٢٢٢
ـ أنظر أيضا: حرب فلسطين؛ اللاجئون الفلسطينيون (١٩٤٨)؛ اللاجئون الفلسطينيون (١٩٦٧)
شحاده، جميل: ٤٠
شرق الأردن: ٦، ٧، ١٠، ١٤، ٢٤، ٢٥، ٤٦، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٩، ١٧٦، ٢٠٩، ٢٢٩
ـ أنظر أيضا: الأردن؛ الأسرة الهاشمية؛ الضفة الشرقية؛ عبد الله (الملك)؛ المملكة الأردنية الهاشمية
الشرق الأوسط: ٦، ٩، ١١، ٦٨، ٩٧
الشرقية (مصر): ٤٩ ـ ٥١
شركة ببسي كولا (الكويت): ١٢٦
شركة خليفة الميكانيكية (الضفة الغربية): ١٨٥
شركة رينو الميكانيكية (الضفة الغربية): ١٨٥
شركة سنجر لماكينات الخياطة (الأردن): ١٨٦
شركة الطيران الأردنية «عالية»: ١٧٤
شركة فورد (الكويت): ١٢٦
شركة فيات (الكويت): ١٢٦
شركة قناة السويس: ٥٧، ٧٢
شركة مرسيدس (الكويت): ١٢٦، ١٢٧
شركة مصر للطيران: ٤٨
شركة النسيج الأردنية: ١٩٠
شركة نفط الكويت: ١٤٣
الشقيري، أحمد: ٨، ٢٩، ٣٢، ٥٨ ـ ٦٠، ٦٩، ٧٠، ٧٧ ـ ٧٩، ١٣٢، ١٦٦، ١٦٧، ١٨٩، ٢٢٩
الشميساني (ضاحية / عمان): ١٧٨
شهاب الدين، أحمد: ١٤٣
الشهابي، زليخة: ١٩٣
الشوا، وجدان: ٩٦
الشيخ، عمر: ٢٠٥

(ص)

الصاعقة (منظمة): ٣١، ١٢١
صالح، عبد الجواد: ١٧٨
صامد: أنظر: معامل أبناء شهداء فلسطين
الصباح (اسرة): ١٠٨، ١١٠
الصباح، عبد الله سالم: ١٠٨
صبيح، محمد: ٧٩
صلاح (آل): ١٦٠
الصلح، رياض: ٢٥
الصليب الأحمر الدولي: ١٦٢، ١٩٣، ١٩٨، ٢٠١
صندوق الصمود (الكويت): ١٢٢
صندوق الطالبات الفلسطينيات (القاهرة): ٩٦
صندوق فلسطين (الأردن): ٢١٣

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: ١٠٨
«صوت فلسطين» (مجلة): ٧٢
الصوراني، جمال: ٢٨

(ض)

الضفة الشرقية: ٨، ١٠، ١٢، ٨٤، ١١١، ١١٥، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٣ ـ ١٦٥، ١٦٨ ـ ١٧٢، ١٧٧، ١٧٩ ـ ١٨١، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٣
ـ أنظر أيضا: الأردن؛ شرق الأردن؛ المملكة الأردنية الهاشمية
الضفة الغربية: ١٠، ٣٩، ٥٧، ٦٨، ٧٠، ٧٥، ٨٤، ٨٧، ٩٥، ١١١، ١١٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، ١٥٢ ـ ١٥٥، ١٥٨ ـ ١٦٠، ١٦٣، ١٦٧ ـ ١٦٩، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٩، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢٤، ٢٢٥
ـ الاحتلال الاسرائيلي: ١٠، ١١٥، ١١٦، ١٢٥، ١٤٦، ١٧٠، ١٧١، ١٧٤
ـ الأوضاع في الخمسينات: ١٠، ١٦١، ١٨٥ ـ ١٨٧
ـ تجمعات الطلبة: ٧٥، ٢١٣
ـ الجمعيات الخيرية: ١٦١، ١٦٢، ١٨٣، ١٩٣، ١٩٦
ـ السكان: ١٢
ـ ضمها: ٦، ٧، ١٧ ـ ١٩، ٢٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٥، ١٦٤، ١٦٦
ـ محاولات إحياء مؤسسات ما قبل ١٩٤٨: ٣٩، ١٦١، ١٦٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٣
ـ مخيمات اللاجئين: ١٥١

(ط)

طرابلس (لبنان): ٩٣، ٩٩
طرابلس الغرب: ٦٤
الطلبة الفلسطينيون: ٦٩ ـ ٧١، ٧٣، ٨٤، ٨٥
ـ أنظر أيضا: اتحاد الطلبة الفلسطينيين؛ الاتحاد العام لطلبة فلسطين
طنطا (مصر): ٨٨، ١٠١، ١٠٤
طوقان (آل): ١٦٠
طولكرم: ٢٦، ١٨٥، ١٩٣، ٢٠٣

(ع)

العاصفة: ٥٩، ٧٨
ـ أنظر أيضا: فتح
عامر، عبد الحكيم: ٥٨
العباسية (مصر): ٥١، ٩٦
عبد الباقي، أحمد حلمي: ٢٥، ٢٦ ـ ٢٩، ٥٨
عبد الحميد (السلطان): ١٣
عبد الرزاق، شيرين: ١٣٩
عبد الله (الملك): ١٩، ٢٤ ـ ٢٦، ٢٩، ٤٦، ١٤٨، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٦، ١٨٥، ٢٢٩
ـ أنظر أيضا: الأسرة الهاشمية؛ شرق الأردن
عبد المجيد، زينات: ٩٤
عبد الناصر، جمال: ١٦، ١٨، ٢٣، ٣٠، ٣٢، ٤٥، ٤٦، ٥١، ٥٤، ٥٦ ـ ٦١، ٦٣، ٦٧ ـ ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٤ ـ ٧٨، ٨٢، ٨٣، ٨٧، ٩٠، ١٠٠، ١٢٧، ١٢٨، ١٦٨، ١٨٧، ٢٠٩، ٢٢٦ ـ ٢٢٩
عبد الهادي (آل): ١٦٠
عبد الهادي، عرب: ١٠٣
عبد الهادي، عصام: ١٩٢، ١٩٤
عبده، ضياء: ١٨٥
عبيدات، أحمد: ١٧٢
عجلون (الأردن): ٨٠، ١٦٩
عدن: ١٠١، ٢٠٧
العراق: ٦، ٥٨، ٧٢، ٧٣، ٩٠، ١٠٨ ـ ١١٠، ١١٤، ١٢١، ١٢٢، ١٥٨، ٢٠٩، ٢٢٧
ـ الفلسطينيون: ٧، ١٢، ٤١، ٥٩، ٧٣، ٨٩، ١٢٥، ٢٠٦
عرفات، إنعام: ١٠٣
عرفات، جمال: ١٠٣
عرفات، خديجة: ٤٩، ١٠٣
عرفات، فتحي: ١٩٩
عرفات، ياسر: ١٧، ٣١، ٣٢، ٦٠، ٦١، ٦٤،

٦٦، ٦٨ ـ ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٩، ٩٣، ١٢١، ١٣٤، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ٢٠٠
العريش: ٥٠، ٥١
عسقلان، مصطفى: ١٨٥
عصبة طلاب عموم الصين: ٨١
عطا الله، عطا الله: ١٧١
العَقبة: ١٤٨، ١٩٤، ٢١١
العلمي، زهير: ٧٢، ٧٣
العلمي، عبد الرؤوف: ١٢٩
علي، صبحي حسين: ١٢٩
عمان: ٢، ٦، ٢٥، ٢٦، ٣٩، ٧٩، ٩٥، ١٠٣، ١١٦، ١٥٢، ١٦٦، ١٦٨، ١٧١، ١٧٢، ١٧٦ ـ ١٧٨، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢١١
عنبتا: ٢٦
عويضة، نهيل: ١٩٤
عين شمس (مصر): ٥١، ١٠٤،١٠٥

(غ)

الغربية (مصر): ٥٠
غزة (قطاع): ٧، ١٠، ١٢، ١٤، ١٨، ٢٠، ٢٥، ٢٧ ـ ٢٩، ٣٢، ٤٧ ـ ٤٩، ٥١، ٥٦، ٥٧، ٦٨ ـ ٧٢، ٨٠، ٨٩، ٩١، ٩٩، ١٠٢، ١٠٩، ١١٩، ١٢٥، ١٣٣، ١٣٥، ١٥٢، ١٦٣، ١٧٠، ١٧٤، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٣، ٢٢٧
ـ الاتحاد العام لعمال فلسطين وتنظيم العمال: ٨٨ ـ ٩١، ٩٣، ١٨٤
ـ الاحتلال الاسرائيلي: ١٠، ٢٨، ٥٧، ١١٦
ـ الادارة العسكرية المصرية: ٦، ٢٦ ـ ٢٨، ٤٥، ٥٢ ـ ٥٤، ٦٢، ٨٨، ٩٠، ١٨٤، ٢٢١
ـ الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية: ١٥، ٥١ ـ ٥٣، ٥٧
ـ التطورات السياسية: ١٥، ٢٨، ٢٩، ٥١، ٥٣، ٥٩
ـ السكان: ١٢
ـ قيود الهجرة والسفر: ٤٥، ٥١،٧١، ٩٢
ـ مكتب حاكم غزة العسكري: ٦٢، ٦٣، ٩٢، ١٠٠، ١٠٥
ـ الهوية الفلسطينية: ٥٤، ٧٠
ـ أنظر أيضا: مصر
غلوب، جون باغوت: ١٥٣، ١٦٥
غور الأردن: أنظر: وادي الأردن

(ف)

الفارس، حميد: ١٢٩
فاروق (الملك): ٤٦، ٦٧
فاقوس الصلاحية (مصر): ٥١
الفاكهاني (بيروت): ٦٥
الفاو (العراق): ١١٠
فتح: ١، ٨، ١٦ ـ ١٨، ٣٠، ٣١، ٤٠، ٥٩، ٦٠، ٦٨، ٦٩، ٧٣ ـ ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٥، ٩١، ٩٦، ٩٨، ١٢١، ١٢٦ ـ ١٢٨، ١٣٠ ـ ١٣٢، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٦٦، ١٦٨، ١٧١، ١٧٥، ١٩٣، ١٩٧، ١٩٩ ـ ٢٠١، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٤، ٢٢٩، ٢٣٣
ـ الانشقاق فيها (١٩٨٣): ٩، ٣١، ١٢١، ١٣١، ١٧١، ١٧٦
ـ تأسيسها: ٢٨
ـ أنظر أيضا: العاصفة
فرنسا: ٥٨
الفروانية (الكويت): ١١٦
فضه، فايز: ١٢٧ ـ ١٢٩
فلسطين: ١، ١٣، ١٤، ١٦، ١٩، ٢٤ ـ ٢٧، ٢٩، ٣٨، ٤٥ ـ ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٧ ـ ٥٩، ٦٥، ٦٧ ـ ٧٢، ٧٧، ٧٨، ٨٤، ٨٦، ٨٨، ٩٢، ٩٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٦، ١٤٣، ١٤٨ ـ ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٩ ـ ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٠، ١٧٧، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٦، ٢١٩ ـ ٢٢٢، ٢٢٧ ـ ٢٢٩
ـ أنظر أيضا: الانتداب البريطاني؛ بريطانيا
«فلسفة الثورة» (كتاب): ٤٦
فيصل (الملك / السعودية): ٧٥، ١٠٠
ـ أنظر أيضا: المملكة العربية السعودية

فيصل (الملك / سوريا): ١٣، ١٤٨
الفيلق العربي: ٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٣، ١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٨٤، ١٨٥
ـ أنظر أيضا: الجيش الأردني؛ الجيش العربي
الفيليبين: ١٩٠
الفيّوم (مصر): ١٠١

(ق)

قاسم، عبد الكريم: ٧٣
القاهرة: ٢٠، ٢٦، ٢٨، ٣٩، ٤٧، ٥٢، ٥٨، ٥٩، ٩٧، ١٠٠، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٨، ١٦٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٤، ٢٠٩
ـ جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني: ١٠٢ ـ ١٠٥
ـ الطلبة الفلسطينيون: ٦٧ ـ ٨٥
ـ العمال الفلسطينيون: ٣٨، ٨٧ ـ ٩٣، ١٢٧
ـ اللاجئون الفلسطينيون: ٤٦ ـ ٥١
ـ المعلمون الفلسطينيون: ٩٩ ـ ١٠٢
ـ مكتب منظمة التحرير: ٦٢، ٦٣، ٦٦
ـ النساء الفلسطينيات: ٩٤ ـ ٩٦
قبرص: ٤١، ٦٤
قبعة، تيسير: ٧٩
قبعة، علي: ١٢٨
القدس: ٨، ١٩، ٢٥، ٣٠، ٣٢، ٣٩، ٤٨، ٥٨، ٨٥، ٩٥، ١٥٣، ١٥٨، ١٦٠ ـ ١٦٣، ١٦٧، ١٧٥، ١٨٣ ـ ١٨٥، ١٨٩، ١٩٢ ـ ١٩٤، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢٣٢
ـ كلية المعلمين: ١٤٣
ـ أنظر أيضا: السادات، أنور ـ زيارة القدس
القدومي، فاروق: ٦٠، ٦٨، ٧٣، ١٤٤، ٢٠٥
القدومي، هاني: ١١٠
القطان، عبد المحسن: ١١١
قلقيلية: ٢٦، ١٨٥، ٢٠٣
القليوبية (مصر): ٥٠، ٨٨
قنا (مصر): ٨٨، ٩٢
قناة السويس (منطقة): ٤٥، ٤٧، ٤٩ ـ ٥١، ٦٠، ٦٧، ٦٩، ١٨٧
القنطرة شرق (مصر): ٤٧، ٤٨
القومية العربية: ٦، ١٣، ٢٨، ٤٥، ٧٢، ٧٩، ١٢٣، ١٤٩، ١٦٣، ١٦٤، ٢٢٧

(ك)

الكتلة التقدمية (الكويت): ١٤١
كتلة «شباب الثورة» (الكويت): ١٤١
الكرامة (الأردن): ٢٠٣
ـ معركة الكرامة: ٦٠، ٩٨، ١٦٨، ١٩٥
الكرك (الأردن): ١٥٢، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٣
الكرمي، ياسر: ١٢٨
«كفاح المرأة الفلسطينية في ظل ثورتها» (كتاب): ٩٧
كفر الشيخ (مصر): ٥٠، ٥٨
كفر صقر (مصر): ٤٩
كلية البنات (كيفان / الكويت): ١٣٩
كنفاني، غسان: ١٠٧، ١٠٩
كوريا الشمالية: ٢٠١
الكوني، ناجي: ٨٧ ـ ٩١
الكويت: ١، ٧، ١٦، ١٧، ٩٣، ١٤٧، ١٥٨، ١٦٩، ١٧٤، ٢٢٠، ٢٢٩
ـ الاتحاد العام لطلبة فلسطين: ١٣٧ ـ ١٤٢
ـ الاتحاد العام لعمال فلسطين وتنظيم العمال: ٨٩، ١٢٦ ـ ١٣١
ـ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وتنظيم المرأة: ١٣٢ ـ ١٣٥، ١٩٣
ـ الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين والمعلمون الفلسطينيون: ١٤٣ ـ ١٤٥، ٢٠٦
ـ الاقتصاد: ١٠٩
ـ جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني: ١٤٥ ـ ١٤٧
ـ السكان: ١٢، ١١٢، ١١٣، ١١٥
ـ الفلسطينيون: ١٢، ٢١، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٤ ـ ١٢٤
ـ المدارس الخاصة: ١١٧ ـ ١١٩، ١٣٤، ١٧٣
ـ مدارس منظمة التحرير: ١١٧ ـ ١١٩، ١٣٣
ـ نظام الحكم: ١٠٨، ١٠٩

ــ هامشية الفلسطينيين: ٢٢٣ ــ ٢٢٨
ــ الهجرة الفلسطينية: ٢٠، ٢١، ١٠٧ ــ ١١١، ١١٥ ــ ١١٧، ١٢٥، ١٤٣، ١٤٤
ــ الوضع القانوني للمغتربين: ١١٠ ــ ١١٥، ١١٩ ــ ١٢٤
ــ أنظر أيضا: الخليج
الكويكرز: أنظر: جمعية الكويكرز

(ل)

اللاجئون الفلسطينيون (١٩٤٨): ١٠، ١٥، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٤، ٥٥
ــ خطط إعادة توطينهم: ٥٢، ١٥٠ ــ ١٥٢
ــ أنظر أيضا: حرب فلسطين؛ الشتات الفلسطيني
اللاجئون الفلسطينيون (١٩٦٧): ١٠، ١١، ٤٩، ٥٥، ٦٢، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٢، ١٤٩، ١٥٨
ــ أنظر أيضا: حرب حزيران/يونيو (١٩٦٧)؛ الشتات الفلسطيني
لارنكا: ٦٤
لبنان: ٦، ١٢، ٣٠، ٣١، ٥٢، ٧٢، ٧٣، ٩٠، ٩٣، ٩٥، ١١١، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٠، ١٣٢، ١٦٧، ٢٠٥، ٢٢٧
ــ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية: ٣٩
ــ التدخل السوري: ١٤٢
ــ جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني: ٤٠، ٢٠١
ــ الحرب الأهلية: ١٨، ٨٥، ١٠٤، ١٤٢، ٢٣٢
ــ الغزو الاسرائيلي (١٩٨٢): ٩، ١١، ١٩، ٢٠، ٤١، ٦٥، ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١٧١، ١٧٥، ١٧٨، ١٩٨، ٢٣٢، ٢٣٤
ــ الفلسطينيون: ٧، ٩، ١٠، ١٥، ٩١، ٩٤، ١٩٥
ــ المعلمون الفلسطينيون ومعلمو الأونروا: ٣٩، ٢٠٤
ــ منظمة التحرير وحركة المقاومة الفلسطينية: ٩، ٦٠، ١٣٩، ١٧٠، ٢١٢، ٢٢٠
ــ هامشية الفلسطينيين: ٢٢٣، ٢٣٠ ــ ٢٣٢
ــ الهجرة الفلسطينية: ١٠، ١٠٩، ١١٠

اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في فلسطين: ٥
اللجنة العامة للعمال الفلسطينيين: ١٧، ٨٧، ٨٨
اللجنة العليا لشؤون اللاجئين الفلسطينيين (مصر): ٤٧ ــ ٤٩
ــ أنظر أيضا: مصر
لجنة العيد السنوي للتراث الشعبي الفلسطيني: ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠
اللجنة الفلسطينية ــ الأردنية المشتركة: ١٧٤
لجنة المرأة الفلسطينية (الكويت): ١٧
لجنة الموظفين الدوليين (الأردن): ٢٠٧
اللد: ١٨٤، ١٨٥
لندن: ١٠٨
ليبيا: ١٢، ٦٤، ٩٣، ١٢٥، ١٥٨، ١٦٩، ١٧٦، ١٩٨، ٢١٤

(م)

مأدبا (الأردن): ١٩٧
مبارك، حسني: ٢٠، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٨٥، ١٠٤، ٢٢٦
مبدأ أيزنهاور: ١٦٥
مجلس التخطيط الانمائي والانعاش (الكويت): ١٠٨
مجلس العمال الفلسطيني (الكويت): ١٢٧، ١٢٨
مجلس الكنائس العالمي: ٤٩
المجلس الوطني الفلسطيني: ٨، ٩، ١٩، ٢٦، ٣٠، ٣١، ٤٠، ٥٨، ٦٦، ١٢٢، ١٣٢، ١٦٧، ١٧١، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٩، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٣٤
المحطة (عمان): ١٧٢
المحلة الكبرى (مصر): ٨٤، ١٠٣
مخيم إربد (الأردن): ١٥٠، ١٧٨
مخيم الأمعري (الضفة الغربية): ١٥١
مخيم البقعة (الأردن): ١٥٠
مخيم بلاطة (الضفة الغربية): ١٥١
مخيم بيت جبرين (الضفة الغربية): ١٥١
مخيم جرش (الأردن): ١٥٠
مخيم الجلزون (الضفة الغربية): ١٥١
مخيم الحصن (الأردن): ١٥٠
مخيم دير عمار (الضفة الغربية): ١٥١

مخيم الدهيشة (الضفة الغربية): ١٥١
المخيم رقم ١ (الضفة الغربية): ١٥١
مخيم الزرقاء (الأردن): ١٥٠
مخيم الحسين (الأردن): ١٥٠، ١٥٢، ٢٠٠
مخيم سوف (الأردن): ١٥٠
مخيم شعفاط (الأردن): ١٥١
مخيم الطالبية (الأردن): ١٥٠
مخيم طولكرم (الضفة الغربية): ١٥١
مخيم عايدة (الضفة الغربية): ١٥١
مخيم العباسية (مصر): ٤٧، ٤٨
مخيم العرّوب (الضفة الغربية): ١٥١
مخيم عسكر (الضفة الغربية): ١٥١
مخيم عقبة جبر (الضفة الغربية): ١٥١
مخيم عين السلطان (الضفة الغربية): ١٥١
مخيم الفارعة (الضفة الغربية): ١٥١
مخيم الفوار (الضفة الغربية): ١٥١
مخيم قلندية (الضفة الغربية): ١٥١
مخيم القنطرة شرق (مصر): ٤٧، ٤٨
مخيم الكرامة (الأردن): ١٥٠
مخيم كندا (رفح): ٩٩
مخيم ماركا [حطين] (الضفة الغربية): ١٥٠، ٢٠٠
مخيم نور شمس (الضفة الغربية): ١٥١
مخيم النويعمة (الضفة الغربية): ١٥١
مخيم الوحدات (الأردن): ١٥٠، ١٥٢، ١٨١
مخيمات اللاجئين الفلسطينيين: ١٥، ١٥٠، ١٥١، ١٩٤
مدرسة أبناء الشهداء (عمان): ٢٠٠، ٢٠٦
مدرسة الأهلية (الكويت): ١١٧
مدرسة البراعم النموذجية (الكويت): ١١٧
مدرسة الجيل الجديد (الكويت): ١١٧
مدرسة دار الحنان (الكويت): ١١٧
مدرسة الفحاحيل الوطنية (الكويت): ١١٧
مدرسة الفروانية (الكويت): ١١٧
مدرسة المباركية (الكويت): ١٤٣
مدرسة المجاهد (الكويت): ١١٧
مدرسة المنهل (الكويت): ١١٧
مدرسة النهضة (الكويت): ١١٧
مديرية التحرير (مصر): ١٠٥
مركز التدريب المهني الثانوي (غزة): ٩٢

مركز شباب الوحدات (الأردن): ١٨٠
ــ أنظر أيضا: نادي الضفتين
مركز الوجدان (مصر): ٩٦، ٩٩
مستشفى السلط (الأردن): ١٩٩
مستشفى الكرامة (الأردن): ٢٠١
مشروع روجرز: ٦١
مشروع المملكة العربية المتحدة: ٨٤، ١٧٠
مصر: ٧، ١٢، ١٦، ١٧، ٢٤، ٢٦ ــ ٢٩، ٣٢، ٤١، ٥٤، ٧٢ ــ ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ٩٠، ٩١، ١١١، ١١٤، ١٥٨، ١٦٤، ١٦٦، ١٧١، ١٨٨، ١٨٩، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٢٩
ــ الاتحاد العام لطلبة الأردن: ٢٠٩، ٢١٠
ــ الاتحاد العام لعمال فلسطين وتنظيم العمال الفلسطينيين: ٣٨، ٦٦، ٨٧ ــ ٩٤، ١٠٠
ــ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وتنظيم النساء الفلسطينيات: ٩٤ ــ ٩٩، ١٩٣
ــ الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين: ١٠٠، ١٠٢، ٢٠٦
ــ تشريع خاص بالفلسطينيين: ٤٧، ٤٨، ٥٤ ــ ٥٦، ٦٦، ٨٥
ــ ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢: ٤٥، ٤٨، ٥٧، ٦٧، ٢٢٧
ــ جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني: ٦٦، ٩٤، ١٠٢ ــ ١٠٦
ــ رابطة المرأة الفلسطينية: ٩٤، ٩٨
ــ العلاقة بمنظمة التحرير: ٢٠، ٥٨ ــ ٦٦، ٧٧، ٨٨، ٩٣، ٩٨، ١٠١، ١٠٣
ــ الفلسطينيون: ٧، ١٠، ١٢، ١٥، ٢٠، ٢٨، ٢٩، ٣٢، ٤١، ٤٥، ٤٧ ــ ٥٦، ٦٢ ــ ٦٦، ٨٦، ٩٩
ــ المجموعات العسكرية الفلسطينية: ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٤، ٧٢، ٩٢، ١٠٣
ــ نشاط الطلبة الفلسطينيين: ٦٤، ٦٩، ٧٠، ٨٢ ــ ٨٥
ــ نظام الجامعات: ٥٦، ٦٤، ٦٧، ٨٥
ــ هامشية الفلسطينيين: ٢٢٤ ــ ٢٢٨، ٢٣٢
ــ الهوية الوطنية الفلسطينية: ٥٤، ٧٠، ٩٥، ٩٦

ـ والأردن: ١٦٥، ١٦٧، ٢٢٩
ـ وحرب فلسطين: ٤٥ ـ ٤٧
ـ وفلسطينيو غزة: ١٠، ١٥، ٤٥، ٤٨، ٥١ ـ ٥٤، ٥٦، ٦٢، ٦٣، ٦٧ ـ ٧١، ٩٢، ١٠٠، ٢٢٧
ـ أنظر أيضا: الجمهورية العربية المتحدة؛ غزة (قطاع)؛ اللجنة العليا لشؤون اللاجئين الفلسطينيين
مصرف الانماء الصناعي (الأردن): ١٩٧
مصرف القاهرة ـ عمان (الضفة الغربية): ١٧٤
مصنع الأردن للخزف: ١٩١
مطار الكويت الدولي: ١٢٣
معان: ٢٠٣
المغرب: ٢٠٦
المغربي، محمد: ١٤٣
مكتب حاكم غزة العسكري (القاهرة): ٦٢، ٦٣، ٩٢، ١٠٠، ١٠٥
المكتب العربي الفلسطيني لدعم صمود العمال في الأراضي المحتلة: ١٨٩، ١٩٠
الملقي، فوزي: ١٨٦
المملكة الأردنية الهاشمية: ١٩، ٢٠، ٥٤، ١٤٩، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٣٠
ـ أنظر أيضا: الأردن؛ شرق الأردن؛ الضفة الشرقية
المملكة العربية السعودية: ١٢، ١٠٠، ١٠٨، ١٢٥، ١٤٦، ١٥٨، ١٦٥
المنصورة (مصر): ٤٩، ٨٣
منظمة التحرير الفلسطينية: ٨، ١٦ ـ ١٩، ٣٢، ٣٣، ٣٨، ٤٠، ٦٨، ٧٥، ٧٧ ـ ٨٠، ٨٩، ٩٠، ٩٧، ٩٩، ١٠٢، ١٠٥، ١٢٢، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢ ـ ١٣٤، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٨، ١٧٩، ١٨٣، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٩ ـ ٢٢١، ٢٣٠، ٢٣٢ ـ ٢٣٤
ـ بنيتها التحتية: ٣٠، ٣١
ـ تأسيسها: ٧، ٢٨، ٣٠، ٥٩، ٧٧، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٨٩، ١٩٣
ـ تحولها بعد ١٩٦٧: ٨، ٣١، ٣٢، ٦٠، ٧٩، ٩١
ـ دائرة المنظمات الشعبية: ٣١، ٣٢، ٣٩، ٩٢، ٩٥، ١٠٠، ١٤٤، ١٨٩، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩
ـ دورها في مصر: ٦٢، ٦٣
ـ علاقتها بالأردن: ١٩، ٣٢، ٦٠، ٩٥، ١٦٦ ـ ١٨٢، ١٩٠، ٢٠٦، ٢١٤
ـ علاقتها بالكويت: ١١٧، ١٢٠ ـ ١٢٤، ١٢٩، ١٣١، ١٣٣
ـ علاقتها بمصر: ٢٠، ٥٩ ـ ٦٦، ٧٧، ٨٤، ٨٥، ٩٣، ٩٨، ١٠٠، ١٠٤
ـ والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية: ٣٩، ١٩٤
ـ وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني: ٤٠، ٢٠٠
ـ أنظر أيضا: الميثاق الوطني الفلسطيني
منظمة حرب الشعب (الأردن): ٣٠
منظمة العمل الدولية: ١٨٦، ٢٠٣
منكو، وجيه: ١٨٨
المنْيَل (مصر): ١٠٤
مؤتمر أريحا (١٩٤٨): ٢٦، ١٥٩
مؤتمر الاسكندرية: ٢٠٦
مؤتمر التنظيمات الشعبية الفلسطينية (الكويت، ١٩٧٧): ١٢٢
مؤتمر الخرطوم (١٩٦٧): ١١٧، ١٥٨، ١٦٩
مؤتمر رام الله (١٩٤٨): ٢٦
مؤتمر الطلبة الأردنيين (عمان، ١٩٥٣): ٢٠٨
مؤتمر العمال العرب: ١٨٤، ١٨٥
مؤتمر عمان (١٩٤٨): ٢٥، ١٥٩، ٢٠٩
مؤتمر غزة (١٩٤٨): ٢٥
مؤتمر فلسطين (غزة، ١٩٦٤): ٨٩
مؤتمر القمة العربي (الرباط، ١٩٧٤): ٦٤، ١٥٨، ١٧٠، ٢١٢
مؤتمر نابلس (١٩٤٨): ٢٦
مؤسسة معامل أبناء شهداء فلسطين (صامد): ١٤٤
موسى، سعيد: ١٢١
موسى، عبد الله: ٢٠٤
الميثاق الوطني الفلسطيني: ١١، ٥٩، ٨٤، ١٣٩، ١٦٧
ـ أنظر أيضا: منظمة التحرير الفلسطينية

(ن)

نابلس: ٢٦، ٨٧، ١٥٣، ١٦٠ ـ ١٦٢، ١٨٤ ـ ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٣، ٢٠٣
النابلسي، سليمان: ١٦٣، ١٦٥، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٣
النابلسي، فارس: ١٩٨
ناجي، جمعة: ٢٠٤
نادي السيدات (مصر): ٩٥
نادي الضفتين (الأردن): ١٨٠
ـ أنظر أيضا: مركز شباب الوحدات
النادي العربي (الضفة الغربية): ١٨٦
نادي يافا الرياضي الاسلامي: ١٦١
الناصرة: ١٥٣
نجم، خميس: ١٤٣
النشاشيبي (آل): ١٦٠
«النشرة» (دورية اسبوعية): ٨٧
نصر (مصر): ٥١، ٦٢
نفاع، محمد: ١٢٩
نقابة عمال النسيج (الأردن): ١٩٠
نهر الأردن: ٨، ١٧، ٢٤، ١٤٨، ١٥٢، ١٦٦، ١٦٨
نهر الفرات: ٢٣٣
نهر النيل: ٥٢

(هـ)

هارت، ألن: ٦٩
الهوية الفلسطينية: ٦، ٧، ١١، ١٣ ـ ١٥، ٢٧، ٧٠، ٧١، ٨٦، ٩٥، ٩٦، ١١٤، ١١٦، ١١٩، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٩، ٢٣٣
الهيئة العربية العليا: ٢٤، ٢٥، ٢٩، ١٦٠
هيكل، محمد حسنين: ٦٠
هيليوبولس (القاهرة): ٤٨، ٥١، ٧٠، ١٠٤

(و)

وادي الأردن: ١٥٠، ١٥١، ١٥٨، ٢٠٠
وثائق سفر اللاجئين وإقامتهم: ٢٧
ـ سوريا: ١٥، ٥٤
ـ مصر: ١٥، [illegible]، ٥٥، ٦٥، ١٠٢، ٢٢٧
ـ أنظر أيضا: جوازات السفر؛ حكومة عموم فلسطين
الوحيدي، أحمد: ٢٠٤
الوزير، خليل: ١٢١
وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين: ٤٨، ١٥٠
وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا): ١٥، ١٨، ٣٩، ٤٠، ٤٨، ٥٦، ١٤٨ ـ ١٥٢، ١٥٧، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٤، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠٣ ـ ٢٠٦، ٢٣٠
ـ لجان الموظفين: ٢٠٤
ـ مدارسها: ١٥، ٥٢، ١٩٦، ٢٠٦
ـ معلموها: ٣٩، ٢٠٤ ـ ٢٠٦
وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية: ٤٩
الولايات المتحدة: ٢٠، ٦٥، ٧٧، ١٠٩، ١٢٠، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٨، ١٦٤، ١٧٦، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٨، ٢١٤، ٢٣٠
ـ الفلسطينيون: ١٢
ـ أنظر أيضا: أميركا

(ي)

ياسين، زكي الشيخ: ١٨٥، ١٨٦
ياسين، عبد القادر: ١٢٨
يافا: ٦٧، ٦٨، ٨٧، ١١٠، ١٥٢، ١٨٤ ـ ١٨٦
اليماني، أحمد: ٩٠
اليمن الجنوبي: ٤١، ٦٤
اليمن الشمالي: ٦٦، ٩٣
يوغوسلافيا: ٩٢، ٢٠١
يونس، زيدان: ١٨٦

عَن المؤلف

لوري براند باحثة أميركية متخصصة بشؤون الشرق الأوسط، تعمل حاليا أستاذة مساعدة للعلاقات الدولية في جامعة كاليفورنيا الجنوبية. عملت سابقا زميلة باحثة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في واشنطن العاصمة، ومساعدة رئيس تحرير «مجلة الدراسات الفلسطينية» بالانكليزية في الفترة بين سنة ١٩٨٥ وسنة ١٩٨٩.

هَذا الكتاب

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي ينصب على محنة الفلسطينيين الراهنة، فانه لم يصدر سوى عدد قليل من الكتب التي تبحث في التطورات التي طرأت على الجوالي الفلسطينية في الأعوام الأربعين الماضية. وفي هذا الكتاب، ترصد المؤلفة لوري براند تاريخ الفلسطينيين منذ اقتلاعهم من بلدهم سنة ١٩٤٨ حتى يومنا الحاضر. وتفصِّل هذه الدراسة الفريدة في نوعها نشوء وتطور المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي كانت بمثابة القاعدة التي انطلقت الحركة الوطنية الفلسطينية منها مجددا.

ولا تركز المؤلفة على الشؤون العسكرية والدبلوماسية التي كثيرا ما يتناولها الباحثون، بل تتجه نحو البحث في تطور المؤسسات في صفوف الطلاب والنساء والمعلمين والعمال في الجوالي الفلسطينية في ثلاث «دول مضيفة» لجأ الفلسطينيون اليها بعد سنة ١٩٤٨، وهي مصر والكويت والأردن.

وتطرح المؤلفة جانبا التفسيرات المستندة الى الايديولوجية التي تستخدم تقليديا عند الحديث عن العلاقات بين الفلسطينيين والدول العربية المضيفة وتستعيض عن ذلك باستخدام إطار للتحليل يستند الى نظرية الهامشية السياسية والاقتصادية، وذلك لتحليل نجاح هذه الجوالي في بناء المؤسسات، او فشلها.

وتتقن المؤلفة اللغة العربية، الأمر الذي أتاح لها استخدام عدد كبير من المصادر العربية والمواد المستمدة من أكثر من مائة مقابلة شخصية أجرتها مع فلسطينيين وعرب في الدول المنتقاة للدراسة.

$ 9.00